

الفقه

كلامنا الطاهر

الجزء السادس

أبي بكر الصديق

عنه وعن غيره من الصحابة

بإجازة



کتابخانه ملی



---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--



# الفِقْهُ

وهو شرح استدلالى على كتاب العروة الوثقى

لآية الله المرحوم السيد محمد كاظم الطباطبائى « قده »

## كتاب الطَّهَّارَةِ

الجزء السادس

آية الله المجاهد

أخ الحاج السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظلّه

(Arabic)

BP 194

.2

.T4 5'4

1970z

cvl. 73



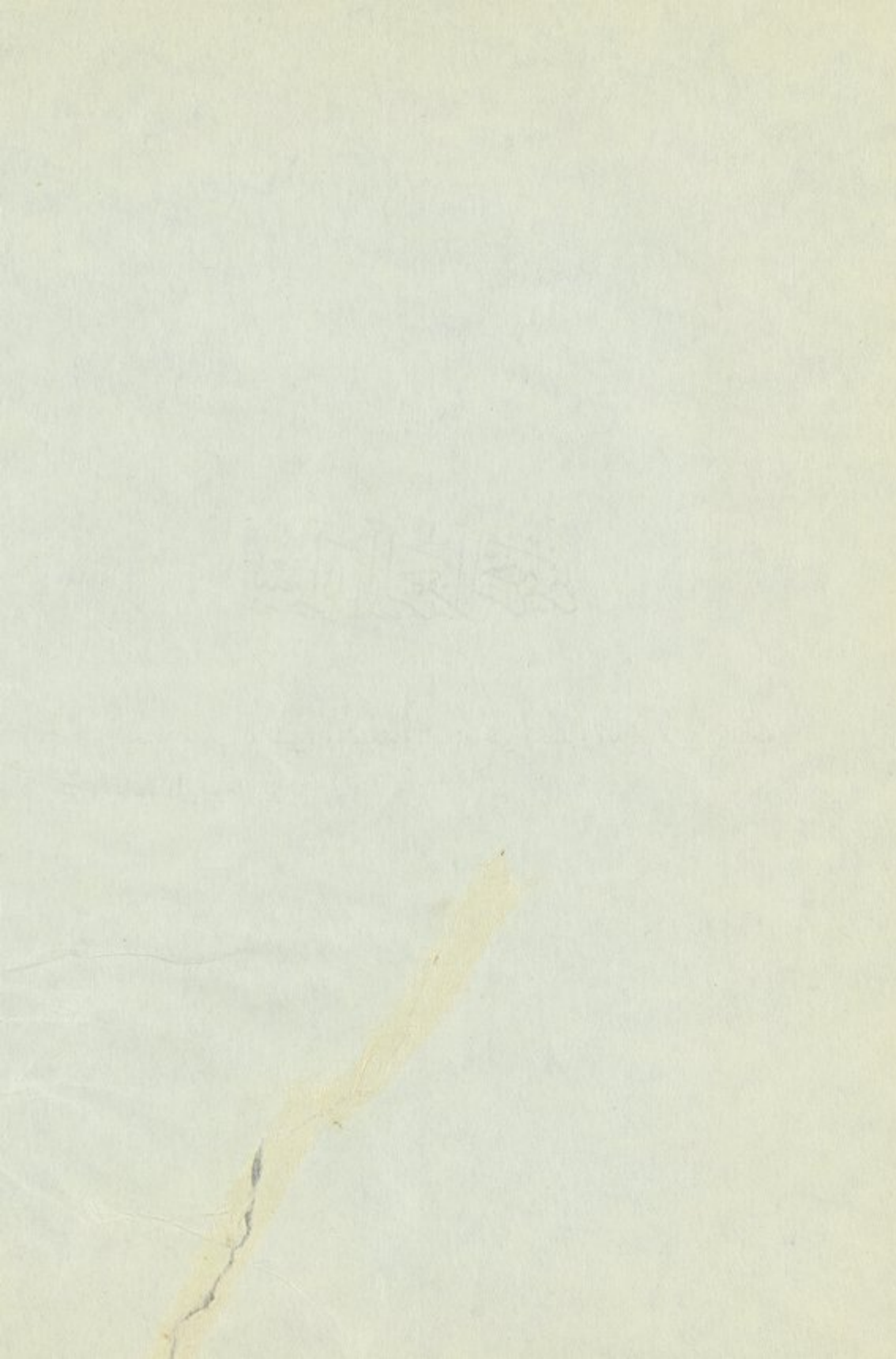
ایران - قم  
المطبعة العلمية

۱۳۹۷ - ۵ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واللعنة

على اعدائهم الى يوم الدين .





## فصل

في الحيض ، وهو دم خلقه الله في الرحم لمصالح وهو في الغالب

( فصل في الحيض ، وهو دم ) كما قال به جماعة من الفقهاء واللغويين ،

فالحيض اسم للذات مثل البول والمنى ، لكن عن جمع آخرانه اسم للصفة .

قال في القاموس : « حاضت المرأة تحيض - الى ان قال - : سال دمها » .

وفي مجمع البحرين : « الحيض اجتماع الدم وبه سمي الحوض لاجتماع

الماء فيه » .

اقول : لا يبعد ان يكون مشتركا وان كان الظاهر انه بوضعه الاولي مصدر ،

ولذا يضاف اليه لفظ « الدم » وان كان لا يبعد انه من اضافة البيان مثل جرد قטיפه .

( خلقه الله في الرحم لمصالح ) كثيرة كتغذية الولد منه اذا حملت ، فاذا وضعت

ازال الله عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن ليتغذى به الطفل مدة رضاعه ، فاذا لم يكن

حمل ولا رضاع بقي الدم بدون مصرف وان كانت له فوائد اخر ايضاً ، كتليين

المهبل والفرج وغير ذلك فيجتمع في مكان ويخرج في كل شهر عدة ايام حدودها

الشرع بين الثلاثة والعشرة ، والتحديد اما طبيعي واقعي واما لوحظ فيه ضرب القانون ،

وحكمة جعله نجساً ، وساخته وقذارته .

كما ان حكمة تركها الصلاة والصيام مدته التخفيف على المرثه ، فانها لنعمومة

بدنها التي خلقها الله كذلك لحكمة الاثارة في الرجال تحتاج الي تكاليف اسهل من

الرجل ، والسهولة لها مظاهر مثل تحميل نفقتها على الرجال ، ومثل اسقاط الصلاة

عنها في حال الحيض وجعل صيامها متفرقا في السنة حيث تصوم بدل ايام الحيض في

سائر السنة ، ومثل تخييرها في الارضاع الى غير ذلك .

( وهو في الغالب ) مقابل غير الغالب ، اذ قد يكون فاقدا للصفات ، ومع ذلك

## اسود أو احمر غليظ طرى حار

يكون محكوماً بكونه حيضاً ( اسود ) اي شديد الحمرة ، فان شديد الحمرة يطلق عليه السواد ، كما ان شديد الخضرة يطلق عليه السواد ، وذلك لوضوح ان الدم لا يكون اسود .

( او احمر ) ففي صحيح حفص ، عن ابي عبدالله عليه السلام : ان دم الحيض حار عبيط اسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد .

وفي خبر يونس ، عن ابي عبدالله عليه السلام : ان دم الحيض اسود يعرف . وفي خبر ابن مسلم : ان كان دم احمر كثيراً فلا تصل ، وان كان قليلاً اصفر فليس عليها الا الوضوء .

والرضوى : وتفسير المستحاضة ان دمها يكون رقيقاً تعلوه صفرة ، ودم الحيض الى السواد وله غلظة . الى غيرها .

( غليظ ) كما في الرضوى والدعائم ، روينا عنهم عليهم السلام : ان دم الحيض ينفصل عن دم الاستحاضة ، لان دم الحيض كدر غليظ منتن ، ودم الاستحاضة رقيق . ويدل عليه بالمفهوم خبر ابن يقطين ، عن الكاظم عليه السلام ، عن النفساء وكم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال عليه السلام : مادامت ترى الدم العبيط فاذا رقت وكانت صفرة اغتسلت وصلت .

( طرى ) هذا هو المراد بالعبيط الوارء في النصوص - كما في القاموس تفسيره به - قال : العبطة بالضمه الطرى .

وقال في المجمع : هو اللين الطراوة ( حار ) كما في صحيح حفص .

وفي صحيح معاوية : ان دم الحيض حار .

وفي موثق اسحاق : دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة .

يخرج بقوة وحرقة ، كما ان دم الاستحاضة بعكس ذلك ، ويشترط ان يكون بعد البلوغ وقبل اليأس ، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس فليس بحيض

( يخرج بقوة وحرقة ) كما في صحيح حفص وموثق اسحاق .  
 ( كما ان دم الاستحاضة بعكس ذلك ) غالباً ، وان كان ربما يكون بصفات دم الحيض كما سيأتي ، ويدل على انه بعكس دم الحيض جملة من النصوص :  
 كصحيح حفص : دم الاستحاضة اصفر بارد .  
 وصحيح معاوية : ان دم الاستحاضة بارد .  
 وموثق اسحاق : دم الاستحاضة دم فاسد بارد .  
 وقد تقدم بعض النصوص الاخر الدالة على ذلك ، وسيأتي تفصيل الكلام فيه ، في مبحث الاستحاضة انشاء الله تعالى .

( ويشترط ان يكون بعد البلوغ وقبل اليأس فما كان قبل البلوغ او بعد اليأس فليس بحيض ) قال في المستند : كل دم كان قبل كمال التسع ليس حيضاً ، اجماعاً محققاً ومحكياً .

وفي المعبر : انه متفق عليه بين اهل العلم .

وفي المنتهى : انه مذهب العلماء كافة .

اقول : وكذا ادعى الاجماع على ذلك غير هؤلاء ، هذا بالنسبة الى البلوغ ، واما بالنسبة الى اليأس ، فعن المعبر ، ومجمع البرهان ، والمدارك ، وشرح المفاتيح ، الاتفاق عليه .

وفي المستند : ادعى عليه الاجماع المحقق والمحكي ، ويدل على الحكمين

بالإضافة الى الاجماع المذكورة جملة من الروايات :

كصحيح ابن الحجاج ، قال الصادق عليه السلام: ثلاث يتزوجن على كل حال، وعد منها التي لم تحض ومثلها لا تحيض. قال : قلت وما أحدها ؟ قال عليه السلام : اذا أتى لها أقل من تسع سنين والتي لم يدخل بها ، والتي قديست من المحيض ، ومثلها لا تحيض . قال : قلت وما أحدها ؟ قال : اذا كان لها خمسون سنة .

وسياتى بعض الروايات الأخر ، فى حد سن اليأس .

ثم ان ظاهر النص والفتوى كون التحديد تحقيقاً، خلافاً لما عن نهاية الأحكام من جعله تقريباً ، وكأنه لان العرف يفهم من التحديدات التقريب ، الا اذا علم التحقيق بالقرائن ، والمشهور تمسكوا بظاهر اللفظ ، فان الالفاظ موضوعة للمعاني الحقيقية ، كما ان الظاهر ان الدم المقارن لتمام التسع ليس بحيض ، والمقارن لتمام الخمسين حيض ، لان بعد كمال التسع حيض ، وبعد تمام الخمسين ليس بحيض ، كما يظهر من النص والفتوى .

ثم ان ظاهر النص والفتوى عدم حيضية الدم الخارج قبل كمال التسع ، او بعد تمام الخمسين ، وهل هو كذلك فى حال الشك ؟ أو انه كذلك حتى مع القطع بكون الدم حيضاً ؟ بان يكون الشارع ألحق الشاذ بالمعدوم حكماً ، وان كان هو حيضاً حقيقة ، كما حدث فى زماننا ان ولدت امرئة بعد سن السبعين ولم تكن قرشية- على ما ذكرته الصحف - احتمالان : ظاهر النص وان كان عدم الحيضية موضوعاً، فلو تحقق موضوعه لم يبعد جريان حكمه عليه ، لكن اللازم صرفه الى ارادة نفي الحكم بلسان نفي الموضوع ، كما انه اذ تبدلت الاوضاع الكونية فصارت المرثة ترى دم الحيض قبل تمام التاسعة او بعد الخمسين ، اودهبت الى فضاء خارجى فصارت كذلك بعوامل جوية ، كان اللازم ترتيب احكام الحيض لتسريته الحكم بتحقيق موضوعه .

وان كان بصفاته .

والبلوغ يحصل باكمال تسع سنين واليأس ببلوغ ستين سنة  
في القرشية، وخمسين في غيرها ،

ثم ان المشهور بين الفقهاء ان البلوغ انما يكون باكمال التسع .  
وفي كتاب الحجر من الجواهر : انه الذى استقر عليه المذهب خلافا لشيخ  
فى صوم المبسوط ، وابن حمزة فى خمس الوسيلة ، فقالا : ان البلوغ بأكمال  
العشر ، وان كانا بانفسهما قالافى حجر المبسوط ونكاح الوسيلة بمقالة المشهور ،  
فلوقيل بالعشر، فهل يكون هو ميزان الحيض، وان الحيض يكون بعد كمال التسع ،  
وان كان البلوغ بعد كمال العشر ؟ احتمالان : من ظاهر النص والفتوى فى المقام  
فالثانى ، ومن ظهور التلازم بين البلوغ والحيضية فالاول ، وهذا هو الاقرب الى  
الاعتبار، وان كان الاقرب الى الصناعة الثانى ، ولو شك فالاصل عدم الحيضية .

ثم ان الدم قبل البلوغ او بعد اليأس ليس بحيض (وان كان بصفاته) لان الشارع  
حدد سن الحيض وهو حاكم على تحديده بالصفات لدى الجمع بينهما عرفا، فلا يقال  
انهما تحديدان يتساقطان لدى التعارض ، ويكون المرجع اصالة عدم الحيضية ،  
وسياتى لهذا مزيد توضيح فى مبحث الاستحاضة .

(و) قد عرفت ان ( البلوغ يحصل بأكمال تسع سنين ) فلو شك فى البلوغ  
كان الاصل العدم ، لكن قد عرفت فى بعض مباحث الكتاب وجوب الفحص فى  
الشبهات الموضوعية كالشبهات الحكمية ، الاما خرج بالدليل .

( واليأس ) ففيه اقوال اربعة :

الاول : انه يحصل ( ببلوغ ستين سنة فى القرشية ، وخمسين فى غيرها )  
كما عن غير واحد، بل هو المشهور، بل عن التبيان ومجمع البيان نسبتة الى الاصحاب .

الثاني : انه يحصل ببلوغ خمسين سنة مطلقا ذهب اليه الشيخ فى النهاية  
والجمل والمهذب والشرائع فى كتاب الطلاق والسرائر والمدارك كما حكى عنهم.  
الثالث : انه الستون مطلقا ، كما عن الشرائع فى الحيض ومجوز المنتهى  
وصريح النراقى الاول .

الرابع : انه الستون فى القرشية والنبطية ، والخمسون فى غيرهما كما عن  
ابنى حمزة والسعيد والقواعد، بل قيل انه مختار العلامة فى اكثر كتبه، وعن الكركى  
اختياره ناسبا له الى المشهور، بل الى الاصحاب ، وهناك قول خامس للراوندى وهو  
التفصيل بين الها شمية فستون وغيرها فخمسون ، والاقر ب هو القول الاول ،  
وذلك للجمع بين الادلة اذ قد وردت طائفتان من الدليل .

الاولى : ما حدد فيه اليأس بالخمسين كصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه  
السلام ، قال : حد التى يئست من المحيض خمسون سنة .  
وخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : المرثة التى يئست من المحيض  
حدها خمسون سنة .

وصحيح ثاب لابن الحجاج ، عن الصادق عليه السلام : ثلاث يتزوجن على  
كل حال « الى ان قال » التى يئست من المحيض ومثلها لانحيض . قال : قلت وما  
حدها ؟ قال : اذا كان لها خمسون سنة .

وخبر احمد بن محمد بن ابي نصر، عن بعض اصحابنا المروى فى التهذيب  
والمعتبر ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : المرثة التى قد يئست من المحيض  
حدها خمسون سنة .

الثانية : ما حدد فيه اليأس بالستين ، كخبر ثالث لابن الحجاج ، وفيه بعد  
السؤال عن حد الياس ؟ قال عليه السلام : اذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض .  
ومرسل الكافى ، فانه بعد ان روى خبر ابن ابي نصر ، قال : وروى

ستون سنة .

وشاهد الجمع بين هاتين الطائفتين جملة من الروايات ، كمرسل ابن ابي عمير الذي هو كالمسند المروي في الكافي والتهذيب، عن الصادق عليه السلام، قال: اذا بلغت المرثة خمسين سنة لم تر حمرة الا ان تكون امرئة من قريش .

وفي الفقيه : قال: قال الصادق عليه السلام: المرثة اذا بلغت خمسين سنة . «الى آخر حديث الكافي والتهذيب» .

ومرسل الفقيه : قال روي ان المرثة « الحديث » .

ومرسل المبسوط : قال : وتيأس المرثة من المحيض اذا بلغت خمسين سنة الا اذا كانت امرئة من قريش فانها روي انها تري دم الحيض الى ستين سنة .

ومرسل المقنعة : قال : وقد روي ان القرشية من النساء والنبطية تسريان الدم الى ستين سنة .

ولا يضر الارسال في الروايات لجبرها بالعمل ويكون بعض رواها مثل ابن ابي عمير الذي لا يرسل الا عن ثقه ، ومثل الفقيه الذي لا يذكر في كتابه الا ما هو حجة بينه وبين الله تعالى، كما لا يضر استبعاد الفرق الخلقي بين القرشية وغيرها بعد النص واحتمال ان يكون ذلك نوع احترام لها من جهة العدة .

هذا بالاضافة الى احتمال ان المرثة غالبا لا ترى بعد الخمسين، ويندر ان ترى سواء في القرشية ، او غيرها ، لكن الشارع اسقط النادر بالنسبة الى غير القرشية لمصلحة التسهيل واثبته في القرشية لمصلحة الاحترام وبما ذكرنا ظهوره استدل بالقول الثاني والقول الثالث، حيث ان كل واحد منها آخذ ببعض الأدلة .

وفيه ان خلاف مقتضى الجمع بين الأدلة كما ظهر وجه القول الرابع ، فانه استند الى مرسل المقنعة ، وفيه عدم الحجية في مثلها بعد عدم جبرها بالعمل الكافي للجبر .

## والقرشية من انتسب الى نضر بن كنانة

هذا مضافا الى انه مجهول الموضوع، وان راويها وهو المقنعة اظهر التوقف حيث قال بعد العبارة السابقة: « فان ثبت ذلك فعليها العدة حتى تجاوز الستين ». واما القول الخامس فلم يظهر له دليل، وكانه لفهم ان المراد بالقرشية خصوص الهاشمية فتأمل .

ثم ان هناك وجوها اخرفى الجمع بين الطائفتين اقر بها ما ذكرناه ، ومن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى الفصولات .  
(والقرشية من انتسب الى نضر بن كنانة) جد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما هو المشهور بين الفقهاء ، بل ارسله الحدائق والمستند والجواهر والشيخ المرتضى وغيرهم ارسال المسلمات ، وذكر ذلك جملة من اللغويين والمؤرخين والنسابين وغيرهم ، وهذا القدر كاف فى اجراء الحكم ، وان قيل اقوال اخر ، مثل ان القرشية من انتسب الى فهر بن مالك ، او انه من انتسب الى قصي ، والظاهر انه لامنافات بين الاقوال المذكورة وذلك لان فهر وقصي بعد نضر كانا ممن جمع السلطة والملك ولم يغلب عليها احدهما، فكأن تسميتهما به من هذه الجهة، اذ «قريش» كما عن الصحاح عن ابن عباس اسم حوت فى البحر يأكل الحيتان ولايوكل ويعلوها ولا يعلى عليه فسمي « نضر » بذلك لسيادته وغلبته على سائر القبائل ، وان « نضر » كما فى المجمع انما سمي بقريش لانه تمكن من جمع اشتاب العرب بعد تفرقهم فى البلاد .

ومن المعلوم ان «فهر» بكسر الفاء ، و« قصي » بضم القاف كانا كذلك ، ولذا سميا ايضا بذلك ، كما ان كلا من الجواد والهادى والعسكرى سموا بابن الرضا عليهم السلام .

اماما ذكره الجواهر ، حيث قال : والظاهر انه لا يعرف الان منهم الا الهاشمية،



ولا يعرف الان منها الامن انتسب الى ابي طالب والعباس ، فقد يرد عليه معروفة من انتسب الى بعض آخر منهم كما فى شمال العراق، وسيأتى الكلام فى مشكوك الانتساب .

ثم الظاهر ان المراد بالقرشية من انتسب اليه بالاب دون الام ، وهو الذى ذكره غير واحد من الفقهاء ، بل هو المشهور ، لان الميزان فى الانتساب هو الاب، ولذا استدل الشيخ المرتضى «ره» على ذلك بالمبتدأ وصحة السلب عن المنتسب الى الام ، خلافا لبعض الفقهاء حيث ذهبوا الى جريان الحكم فى المنتسب بالام ولم يعلم انهم يتعدون الى المنتسب بأم الام ، وأم أم الام ، وهكذا او يخصصون بالمنتسب بالام فقط .

وكيف كان فقد استدلو لذلك بالصدق بعد ان منعوا التبادر وصحة السلب ، وبما ورد من ان الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام واولادهما عليهم السلام اولاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى الكل مالا يخفى اذ الصدق ممنوع كما يشهد بذلك العرف وكونهم عليهم السلام اولاده صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ، لا ينافى الانصراف حسب فهم العرف للموضوع الملقى اليهم الذى فهمهم هو الميزان فى تنقيح الموضوع .

ثم انه قد استدل جماعة من الفقهاء لاحد القولين بالقدر المتيقن والاصول ، ولكن الظاهر انه لا مجال لها بعد وضوح الموضوع ، حسب الفهم العرفى .  
ثم انه قد تحقق مما تقدم عدم وجه لاحتمال خصوص الفاطمية فى المقام وان احتمل ذلك فى باب الخمس لدلالة بعض الروايات عليه هناك .

بقى الكلام فى ان الظاهر ان الانتساب يحصل ولو بالزنا للصدق حقيقة ، وان كان الشرع قد نفى النسب ، الا ان الظاهر ان النفى بملاحظة اللارث وبعض الاحكام الخاصة ، ولذا اطبقوا على حرمة النكاح بالنسبة الى امه وبنته واخته من الزنا، وهكذا

ومن شك في كونها قرشية يلحقها حكم غيرها .  
والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه ، والمشكوك بأسها كذلك .

بعض الاحكام الاخر ، وقد ذكرنا تفضيل ذلك في كتاب النكاح فراجع .  
ثم انه لافرق بين ان يكون ثبوت القرشية بالبينة او الاقرار او الشياخ او ماشبه  
من سائر الطرق الشرعية الا القرعة ففي الثبوت بهاتامل .  
( ومن شك في كونها قرشية يلحقها حكم غيرها ) كما هو المشهور بينهم ،  
بل في مصباح الهدى اجماعاً كما في محكي المقنعة وتسالم الفقهاء على عدم النسب  
عند الشك ، انتهى .  
وفي المستمسك : اجماعاً محققاً ، كما في المستند وهو الذي تقتضيه اصالة عدم  
الانتساب المعول عليها عند الفقهاء في جميع المقامات ، انتهى .  
اقول : الوجه في ذلك ان العقلاء متسالمون على عدم اجراء النسبة بين شخصين  
الا عند احرازه ، والشارع لم يحدث طريقة جديدة ، فاطلاقه منزل على المعروف  
عند العرف ثم انه قد يتمسك لذلك باستصحاب العدم الازلي .  
لكن ربما اشكل على ذلك بانه جريان العدم الازلي لترتيب آثار العدم النعتي  
من الاصل المثبت ، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في الاصول ، وفي بعض مسائل  
هذا الشرح .

وبالجملة لا ينبغي الاشكال في ما ذكره المنصف : ( والمشكوك البلوغ محكوم  
بعدمه ) فدمها محكوم بعدم الحيضية ، وذلك لان الموضوع مركب من « امرئة لم تبلغ »  
فالجزء الاول محرز بالوجدان ، والثاني بالاستصحاب ( والمشكوك بأسها كذلك )  
فدمها محكوم بعدم الحيضية ، لان الموضوع مركب من « امرئة لم تياس » .  
ثم انك قد عرفت سابقا وجوب الفحص فلا يمكن اجراء الاستصحاب الا اذا لم  
ينته الفحص الى نتيجة .

مسألة - ١ - اذا خرج ممن شك في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضاً ويجعل علامة البلوغ ، بخلاف ما اذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها ، فانه لا يحكم بحيضيته .

(مسألة-١- اذا خرج ممن شك في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضاً ويجعل علامة البلوغ ، بخلاف ما اذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها ، فانه لا يحكم بحيضيته) اما اذا علم عدم بلوغها وخرج منها دم بصفات الحيض ، فانه لا اشكال في عدم حيضيته ، وقد ادعوا على ذلك الاجماع ، ويدل عليه الاخبار المتقدمة .

ثم انهم اختلفوا في المراد بعدم كونه حيضاً على ثلاثة اقوال :

الاول : انه ليس بحيض موضوعاً .

الثانى : انه ليس بحيض حكماً ، بمعنى انه لا يحكم عليه باحكام الحيض وان علم انه حيض ، فالشارع نفى الحكم بلسان نفى الموضوع ، مثل قوله عليه السلام : لاشك لكثير الشك .

الثالث : انه ليس بحيض « حكماً » لكن من جهة بعض الاحكام ، وهو عدم العدة ، اما سائر احكام الحيض فانها تترتب على ذلك الدم ، فاذا علم عدم بلوغها ورأت دم الحيض « بمعنى انه علم انه حيض ، كما يعلم الانسان سائر الموضوعات العرفية » كان عليها ان لاتصلو وان لاتصوم وان تترتب على نفسها سائر احكام الحائض ، لكن فقط لعدة عليها ، فاذا طلقها زوجها ونفرض انه دخل بها جازلها ان تتزوج ، والاحتمال الثالث بعيد غاية البعد .

بل ظاهرهم الاجماع على عدمه ، هذا بالاضافة الى الاشكال في كل من قوله :

لاتصلى ولا تصوم الخ ، وقوله : لاعدة عليها ، اذا مادامت هي غير مكلفة لا يكون وجه  
 لحرمة الصلاة والصيام عليها ، كما انها مادامت غير مكلفة لاوجه لاحتمال العدة حتى  
 تنفى بالدليل ، اللهم الا ان يقال ان العدة تجب على غير المكلف ايضاً ، كما اذا كانت  
 كبيرة مجنونته وطلقها زوجها ثم افاقت افاقة ، لم يحق لها ان تزوج ، وان كان الطلاق  
 في حال جنونها ، او لا يحق لوليها ان يزوجه في حال جنونها اذا كانت في عدة الزرع  
 الاول .

وكيف كان فالقول الثالث لاوجه له ، يبقى الكلام في القولين الاولين ، والظاهر  
 من الادلة وان كان نفى الموضع كما في صحيحة ابن الحجاج « قلت : وما حدها؟ قال :  
 اذا اتى لها تسع سنين » الا ان المناسبة مع مقام التشريع هو نفى الحكم ، وعليه فلو علم  
 بانها لم تبلغ كمال التاسعة ، وعلم بانه حيض لا يحكم عليه بالحيضية ، وهذا هو الفارق  
 بين القولين ، حيث ان القول الاول النافي للموضوع يجب عليه ان يرتب احكام  
 الحيض اذا علم بانه حيض ، اذا لمكان لنفى كونه حيضاً مع العلم بانه حيض فيحمل  
 نفى الشارع على الغالب فيكون حاله حال ما اذا قال الشارع : « الكرمطهر » وقال :  
 ان الاحواض بين مكة والمدينة ليست بكر ، حيث انه اذا علمنا ان احدها كرتب عليه حكم  
 الكر ، وهذا بخلاف القول الثاني النافي للحكم ، اذ معنى ذلك ان الشارع لم يرتب الحكم ،  
 وان علم بالموضوع ، مثل لاشك لكثير الشك ، والمتحصل مما تقدم انه اذا علم بعدم البلوغ  
 لا يحكم باحكام الحيض على الدم الذي يرى سواء علم بانه ليس بحيض او شك في انه  
 حيض اولاً ، او علم بانه حيض فيجوز لها ان تصلى وتصوم وتدخل المسجد وتمس  
 المصحف ، ويجوز لزوجها ان يطلقها في غير طهر الواقعة ، كما لا تجب عليها العدة ،  
 هذا كله اذا علم بعدم البلوغ .

واما اذا شك في البلوغ وخرج منه ادم بصفات الحيض فهل ان الصفات دليل

الحيضية؟ والحيض دليل البلوغ؟ .

او ان الحيض بنفسه بلوغ؟ او ان اصالة عدم البلوغ تنفى شرط الحيض الذى هو البلوغ؟ احتمالات: قال بالاول جماعة، وعن المسالك نفى الخلاف فيه، وعن الذكرى لانعلم فيه خلافا، وعن صوم الروضة الاجماع عليه، وقال بالثانى آخرون كالمبسوط فى كتابى الحجر والصوم، والنهاية فى الوصايا، والوسيلة فى كتابى الخمس والنكاح، والسرائر فى كتابى الصوم والوصايا، والجامع فى الصوم، والتحريرو فى الحجر، بل عن الغنية الاجماع عليه، وقال بالثالث بعض.

استدل للاول: بجملة من الروايات، كموثق عمار عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: سئلته عن الغلام متى تجب عليه الصلاة؟ قال: اذا اتى عليه ثلاثة عشرة سنة فان احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة، وجرى عليه القلم، والجارية مثل ذلك اذا اتى لها ثلاث عشرة سنة، او حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاة وجرى عليها القلم.

ومرسل الفقيه، قال: على الصبى اذا احتلم الصيام، وعلى المرثة اذا حاضت الصيام.

وخبر يونس: لا يصلح للمرثة اذا حاضت الا الخمار.

وموثق ابن سنان: اذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنه، وكتبت عليه السيئة وعوقب، واذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك، وذلك انها تحيض لتسع سنين.

وخبر ابى بصير، عن الصادق عليه السلام: على الصبى اذا احتلم الصيام وعلى الجارية اذا حاضت الصيام والخمار.

بتقريب ان الحيض اذا عرف كان دليلا على البلوغ، اذ البلوغ عبارة عن تأهل نفسي، والحيض علامة له، كما ان الانبات فى الرجل دليل ذلك.

اما القول الثانى: فقد استدل بالنصوص المذكورة بضميمة ان ظاهرها ان

الحيض نفسه البلوغ ، لانه علامة البلوغ ، ولا ممانع من ان يكون الشارع جعل نفس الحيض بلوغاً ، كما جعل نفس الاحتلام ونفس بلوغ السن المعين بلوغاً ، ويستشكل على هذين القولين بان الحيض لا يمكن ان يكون علامة على البلوغ ، ولا ان يكون بلوغاً ، اذ قد تحقق ان الحيض لا يكون قبل كمال التسع ، فالحيض لا يكون الا بعد التسع ، والتسع هو البلوغ ، اودليل عليه ، وذلك سابق على الحيض فلا يكون الحيض دليلاً ولا بلوغاً .

وان شئت قلت: ان شرط الحيض البلوغ - كما هو ظاهر الاصحاب - فلا يكون الحيض الا بعده ، ولذا قال بعضهم ان الحيض دليل سبق البلوغ .

اما القول الثالث: فيستدل له بالاستصحاب ، ولارافع لهذا الاستصحاب الا :  
١ - العلم بالحيضية - على شرط ان لا يكون حيض قبل البلوغ - لانه اذا علمنا بانه حيض وعلمنا ان الحيض لا يكون قبل البلوغ فقد علمنا بالبلوغ ، اما اذا فقدنا احد العلمين فلا يمكن الحكم بالبلوغ .

٢ - اوحكم الشارع ، بان الصفات دليل الحيضية منضما الى حكمه الاخر بان غير البالغة لا تحيض بان تقوم الامارتان مقام العلمين .

اما الحكم الثاني: فهو ظاهر الادلة ، حيث ان الشارع جعل الحيض خاصاً بالبالغة .

واما حكم الاول: وهو كون الصفات دليل الحيضية فلم يثبت شرعاً ، اذ المثبت له ، اما مادل على ان الصفات اماراة على الحيض ، وفيه ان الظاهر من هذا الدليل انه بعد المفروغية عن كمال التسع ، وانما هو ولدوران الامر بين الحيض وبين الاستحاضة، فلا اطلاق لمثل هذا الدليل بحيث يدل على انه كلما تحققت الصفات تحقق الحيض ، فان دليل الحكم لا يفي باثبات موضوعه اذ هو مثل ان يقول : اذا شككت في صحة العقد ابن على الصحة ، حيث انه انما يكون في الموضوع

وهذا هو المراد من شرطية البلوغ.

المقابل لاما اذا شك في ان العقد الصادر منه كان مع حيوان ينطق كالبيغاء ، اومع انسان فهل يمكن ان يحكم باحكام الحيض فيما اذا خرج من الخنثى المشكل دم بالصفات المذكورة.

واما قاعدة الامكان والمفروض في قاعدة الامكان قابلية المحل والمفروض في المقام الشك في قابلية المحل للشك في البلوغ فهو مثل الشك في انه رجل او امرئة ، وحيث لاوارد على الاستصحاب ، فالصفات لا تكون دليلا على الحيضية لتدل على البلوغ ، اوليكون هو البلوغ .

وعلى هذا يشكل ما افتى به المصنف من ان الشاكة في بلوغها اذا رأت دمأ بصفات المحيض تحكم بكونه حيضاً ويجعل علامة على البلوغ ( وهذا هو المراد من شرطية البلوغ ) لان شرطية البلوغ لها احتمالان :

الاول : ان يكون المراد بها انه اذا لم تعلم بالبلوغ ، او علمت بعدم البلوغ فليس دمها حيضاً وان كان بصفات الحيض .

الثاني : ان يكون المراد بها انه اذا علمت بعدم البلوغ فليس دمها حيضاً ، وان كان بالصفات .

اما اذا شك في البلوغ فدمها محكوما بالحيضية اذا كان بصفات الحيض ، والمصنف على الثاني ، وقد عرفت الاشكال فيه ، وان الاوفق بظواهر الادلة الاول .

والمتحصل مما ذكرناه في هذه المسئلة ان الصور ثلاثة :

الاولى : ان تعلم بالبلوغ ولا اشكال في الحكم بالحيضية لو اجد الصفات .

الثانية: ان تجهل البلوغ ولا يحكم بالحيضية لو اجد الصفات الا اذا علم بان

حيض ، وعلم بان الحيض لا يكون الا بعد البلوغ .

مسألة - ٢ - لافرق في كون اليأس بالسنتين والخمسين بين الحرة والامة، وحرار المزاج وبارده واهل مكان ومكان.

مسألة - ٣ - لاشكال في ان الحيض يجتمع مع الارضاع

الثالثة : ان تعلم عدم البلوغ ولا يحكم بالحيضية لو اجد الصفات ، وان علم انه حيض ، لان الشارع نفى حكم الحيض عما يرى قبل البلوغ وظاهره الاطلاق الشامل لصورة العلم بانه حيض موضوعا ، والله العالم .

( مسألة - ٢ - لافرق في كون اليأس بالسنتين والخمسين بين الحرة والامة )  
فلا يقال بان بعض الامور في الامة لما كان اقل من الحرة ، لابد وان يكون هنا كذلك للمناط .

( وحرار المزاج وبارده ) فلا يقال ان الحرارة توثر في استمرار دم الحيض ، فاللازم ان يكون يأس الحارة ابعد من يأس الباردة ( واهل مكان ومكان ) فلا يقال ان اهل البلاد الباردة يأسهم قبل يأس البلاد الحارة ، لان حرارة الجو توثر في تأخير اليأس .

وكذا لافرق بين الصحيحة والمريضة بزيادة الدم او قلته ، فلا يقال بان المريضة بزيادة الدم يأسها مؤخر عن يأس الصحيحة والمريضة بقله الدم يأسها مقدم عن يأس الصحيحة كل ذلك لاطلاق النص والفتوى ، وهذه الاعتبارات وان كان ربما توثر في الواقع لكن الشارع لم يعتن بها وذلك لضرب القاعدة - كما فصلنا معنى ذلك في بعض مباحث الكتاب - .

وفي المستمسك ، قال : لم اقف على مخالف في ذلك .

( مسألة - ٣ - لاشكال في ان الحيض يجتمع مع الارضاع ) بلاخلاف ، كما هو ظاهر كلماتهم ، بل ادعى عدم الخلاف جماعة ، بل ربما قيل انه من الضروريات ،



## وفى اجتماعه مع الحمل قولان الاقوى انه يجتمع معه

ويدل عليه اطلاق الادلة حيث لم يشترط فى الحيض ان لا يكون رضاع فتوهم انه لا يجتمع معه ، لان الدم يصرف الى اللبن ، لامجال له لامكان تقسيمه الى الاثنين .  
(وفى اجتماعه مع الحمل قولان) نفيوا اثباتا وان كانت الاقوال مجموعة خمسة:  
الاول : ماهو ( الاقوى ) من ( انه يجتمع معه ) مطلقا ذهب اليه غير واحد ،  
وفى الجواهر انه المشهور نقلا وتحصيلا ، بل عن الناصريات للسيد الاجماع عليه .  
الثانى : عدم اجتماع الحمل والحيض مطلقا ذهب اليه غير واحد من الفقهاء  
منهم الشرائع والنافع والوحيد البهبهاني .

الثالث : التفضيل بين استبانة الحمل فيجتمع الحيض معه وبين عدم استبانة الحمل فلا يجتمع الحيض معه ، واختاره الشيخ فى الخلاف قائلا «عندنا» الظاهر فى الاجماع ، وكذا السرائر اختاره قائلا : انه مذهب الاكثر .

الرابع : التفصيل بين قبل مضى عشرين يوما من العادة وبعده بمجامعة الحيض مع الحمل فى الاول دون الاخير ، اختاره الشيخ فى التهذيب والاستبصار والنهاية ومال اليه المعبر وقواه المدارك .

الخامس : التفصيل بين ما اذا كان الدم بصفة الحيض فيجتمع مع الحمل وبين ما اذا لم يكن كذلك فليس بحيض نسب الى الصدوق فى الفقيه .  
استدل للاول: بمتواتر الروايات :

كصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام ، عن الجبلى ترى الدم اتترك الصلاة ؟ قال : نعم ان الجبلى ربما قذفت الدم .

وحسنة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام ، قلت له جعلت فداك الجبلى ربما طمئت ؟ قال : نعم وذلك ان الولد فى بطن امه غذاه الدم فر بما كثر ففصل عنه ، فاذا فصل دفعته فاذا دفعته حرمت عليها الصلاة .

وصحيحة صفوان عن الرضا عليه السلام عن الجبلى ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة ايام تصلى ؟ قال : تمسك الصلاة .

ومرسلة حرير، عن الباقرين عليهما السلام فى الجبلى ترى الدم ؟ قال : تدع الصلاة فانه ربما بقى فى الرحم ولم يخرج وتلك الهراقة .

ورواية ابي بصير، عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الجبلى ترى الدم ؟ قال : نعم انه ربما قذفت الدم وهى جبلى .

وصحيحة ابن الحجاج قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجبلى ترى الدم وهى حامل كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر هل تترك الصلاة ؟ قال: تترك الصلاة اذا دام .

ورواية محمد بن مسلم، عن احدهما عليهما السلام قال : سألته عن الجبلى ترى الدم كما كانت ترى ايام حيضها مستقيماً فى كل شهر؟ قال : تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع فى حيضها ، فاذا طهرت صلت . الى غيرها من الروايات ، وبعد ذلك لاجابة الى استصحاب بقاء ملكة الحيض والى اصالة عدم عروض المانع لوشك فى مانعية الحمل او ما اشبهه، مما مرتبتها متأخرة عن الادلة .

واستدل للقول الثانى : بما رواه السكونى عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ما كان الله ليجعل حيضاً مع الحمل : يعنى انها اذا رأت الدم وهى حامل لاتدع الصلاة الا ان ترى على رأس الولد اذا ضربها الطلق ورأت الدم تركت الصلاة .

وما رواه الصدوق، عن الصادق عليه السلام، ان سلمان سأل علياً عليه السلام عن رزق الولد فى بطن امه ؟ فقال: ان الله تبارك وتعالى حبس عليه الحيضة فجعلها رزقه فى بطن امه .

وصحيحة حميد بن المثنى ، عن ابن الحسن عليه السلام ، عن الجبلى ترى

الدفقة والدفتين من الدم فى الايام وفى الشهر وفى الشهرين؟ قال : تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلاة .

وعن شرح المفاتيح دعوى تواتر الاخبار فى ذلك وذلك مثل الاخبار الكثيرة الواردة فى استبراء السبايا بالحيضة ، وفى استبراء الجوارى المنتقلة بالبيع او غيره ، وفى استبراء الموطوءة بالزنا، او الامة المحملة للغير بالحيضة، فانه لو اجتمع الحيض مع الحمل لم يكن الاستبراء مفيداً لانه شرع لاستبانة عدم الحمل، هذا بالاضافة الى اصالة بقاء التكليف عليها بالعبادات الثابتة قبل رؤية الدم، والى الاجماع بصحة طلاقها ولو فى حال الدم، بضميمة ما دل على بطلان طلاق الحائض، ويرد على رواية السكونى ضعف السند كما قيل ، وضعف الدلالة لاحتمال ان يكون الكلام استفهاماً للانكار، والتفسير من الراوى لامن الامام عليه السلام، واحتمال التقية لكونه مذهب ابى حنيفة واحمد والشافعى فى الجريد ، ونسبه فى التذكرة الى جمهور التابعين ، واحتمال ان يراد الغالبية ، ويؤيده ما فى بعض نسخ نوادر الراوندى على ما فى البحار بعد ذكر قوله : ما كان الله الخ، فاذا رأت الدم وهى حبلى تدع الصلاة - كذا فى المستند - وعلى رواية الصدوق انها فى مقام رزق الولد، لافى مقام بيان عدم خروج شىء منها وعلى رواية حميد بعدم الدلالة لان الدفقة والدفتين ليست حيضاً، ويؤيده صحيحة الراوى المذكور عن ابى عبدالله عليه السلام فى العجلى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم؟ قال : تلك الهراقة ان كان دماً كثيراً فلا تصلين وان كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين .

وقريب منه ، مرسل محمد بن مسلم ، عن احد هما عليهما السلام ، ولو سلم الدلالة وصحة السند فى الكل وعدم التقية كان لابد من رد علمها الى اهلها، لوضوح انها لا تكفى تلك الروايات المتواترة المعمول بها قديماً وحديثاً ، ويرد على روايات استبراء السبايا النقص اولا بعدة الطلاق ، حيث حبلت ثلاثة قروء مع

ان براءة الرحم تستبان بحيضة واحدة .

وثانيا: جعل الاستبراء فى الامة بحيضة وفى الحررة بثلاثة قروء ، ليس المناط فيه استبانة الرحم من الحمل حتى يستكشف منه امتناع اجتماع الحيض مع الحمل ، بل له حكم مختلفة من جملتها الاستبانة التى هى غالبى . والحكمة لاتلازم الكلية ومنه يعلم الجواب عن استبراء الموطوثة بالزنا وغيرها ، والاصل لامجال له بعد وجود الدليل ، ويرد على ما دل على بطلان طلاق الحائض ان بين دليله ودليل صحة طلاق الحامل عموما من وجه ، فاللازم اعمال المرجحات الخارجية فلا يكون ذلك دليلا على عدم اجتماع الحيض والحمل ، مثالا يقال بصحة طلاق الحامل ولو فى حالة الحيض لخروجها من العموم ، مثل خروج الغائب اذا طلق ثم ظهر حيض الزوجة حال الطلاق .

اما القول الثالث: الذى فرق بين استبانة الحمل فيجوز الاجتماع بين الحيض والحمل وبين غيرها فلا يجوز ، فقد استدل له بمصححة الصحاف ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان ام ولد ترى الدم وهى حامل كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : فقال لى : اذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوما من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه ، فسان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث ، فلتتوضاء وتحشى بكرسف وتصلى واذا رأت الحامل قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل اوفى الوقت من ذلك الشهر فسانه من الحيضة ، فلتمسك عن الصلاة عدد ايامها التى كانت تقعد فى حيضها ، فان انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل ولتصل .

وهذا الحديث وان لم يذكر استبانة الحمل الا ان تفاوت عشرين يوما بين زمانى العادة وبعد العادة كقيل باستبانة الحمل ، وهذا الخبر يكون جامعاً بين الاخبار المثبتة بحملها على ما قبل الاستبانة التى تتحقق بعدم مضى مقدار عشرين يوما من العادة وبين الاخبار النافية بحملها على ما بعد عشرين يوما .

وفيه اولا :عدم الملازمة بين مضي عشرين وبين الاستبانة ، فان بينهما عموما من وجه .

وثانيا:تلك الاخبار الكثيرة المثبتة لايمكن حملها على هذا الخبر ، فان مثل تلك الكثرة آبية عن الحمل المذكور .

وثالثا: بلزوم حملها على الغلبة لوجود الروايات الدالة على ان بعد الاستبانة ايضا حيض ، كخبر ابي المعزا ، قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحبلى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم ؟ قال : تلك الهراقة ، ان كان دمأ كثيرا فلا تصلين ، وان كان قليلا فلتغتسل عند كل صلاتين .

وخبر محمد بن مسلم عن الحبلى ، قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم ؟ قال عليه السلام : تلك الهراقة ان كان دما احمر كثيرا فلا تصل ، وان كان قليلا اصفر فلتتوضاء .

اما القول الرابع: فقد استدل له بمصححة الصحاف المتقدمة ، لكنك عرفت وهنها فلا يمكن الاعتماد عليها .

اما القول الخامس: فقد استدل له بخبر اسحاق بن عمار، عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين ؟ قال : ان كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين ، وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين .

وخبر محمد بن مسلم المتقدم ، حيث قال عليه السلام : ان كان دما احمر كثيرا فلا تصلى ، وان كان قليلا اصفر فلتتوضاء .

والرضوى : الحامل اذا رأت الدم فى الحمل كما كانت تراه تترك الصلاة ، فاذا رأت اصفر لم تدع الصلاة .

وفيه: انه بالاضافة الى عدم معلومية القائل به، واشتماله على ما يخالف النص والاجماع، من امكان حيض يومين، وانه بصدد بيان الفرق بين الحيض والاستحاضة ،

سواء كان قبل الاستبانة او بعدها ، وسواء كان فى العادة او قبلها او بعدها . نعم الاحوط فيما كان بعد العادة بعشرين يوماً ، الاحوط الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة .

مسألة -٤- اذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شىء الى الخارج ، ولو بمقدار رأس ابرة ، لا اشكال فى جريان احكام الحيض ،

وضعف السند فى الجملة ، يرد عليه عدم مقاومته لتلك الاخبار الكثيرة ( سواء كان قبل الاستبانة او بعدها ، وسواء كان فى العادة او قبلها او بعدها ) لاطلاق الادلة .

( نعم الاحوط ) استحبابا ( فيما كان بعد العادة بعشرين يوماً ، الاحوط الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ) خروجاً عن مخالفة مصححة الصحاف المتقدمة ، لكن يرد على الاحتياط فى المقام ، بل مطلقا مارواه الكافى ، عن خلف ، عن الكاظم عليه السلام ، فى خبر طويل « يأتى » و فيه الدم المشتبه بين الحيض والعذرة ، قال الراوى : فما ينبغى لها ان تصنع ؟ قال عليه السلام : فلتتق الله ، فان كان من دم الحيض فتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر وليمسك عنها بعلها ، وان كان من العذرة فلتتق الله ولتتوضأ وتصل .

مما يظهر منه عدم صحة الاحتياط ، حيث ان اباحيفة كان افتاها بالاحتياط .

( مسألة -٤- اذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شىء الى الخارج ولو بمقدار رأس ابرة ، لا اشكال فى جريان احكام الحيض ) لشمول اطلاقات الادلة له ، وما فى بعض الروايات من وصف الدم بالكثرة انما هو من جهة الغالب مثل ما فى الروايات من وصفه بالاحمر وما شبه ذلك .

واما اذا انصب ولم يخرج بعد، وان كان يمكن اخراجه بادخال قطنه او اصبع، ففي جريان احكام الحيض اشكال .  
فلا يترك الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض

( واما اذا انصب ولم يخرج بعد، وان كان يمكن اخراجه بادخال قطنه او اصبع ، ففي جريان احكام الحيض اشكال ) والمشهور عدم كونه حياً ، لاصالة الطهارة وعدم الدليل على كون وجود الدم في الداخل موجباً للحيضية ، خلافاً لبعضهم حيث حكم بانه حيض مرتب عليه احكامه ، واستدل لذلك بالروايات الواردة في الاستظهار من ادخال قطنه وما اشبهه ، فان خرج عليها شيء من الدم كان محكوماً بالحيضية ، كقوله عليه السلام : فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم يطهر . والمناطق في حدوث الحيض ، وبقائه واحداً ، فكما ان وجود الدم في الفضا كافي في الحكم بالحيضية بقاءً كذلك هو كافي في الحكم بالحيضية حدوثاً ، وفيه انه لا قطع بالمناطق ، والدليل انما دل على حكم البقاء فقياس الحدوث عليه لا وجه له ، بل حاله حال سائر الاحداث من بول وغائط ومنى وغيرها حيث انها لا توجب الحدث ما لم تخرج .

( فلا يترك الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض ) لكنك قد عرفت سابقاً الاشكال في الجمع والاحتياط .

اما ما عن بعض حواشي نجات العباد من لزوم الاحتياط باحكام الاستحاضة ، فلعل الوجه فيه ان كل دم ليس من الحيض ولا القرحة ولا العذرة فهو محكوم باحكام الاستحاضة ، لكن في المستمسك الاشكال على ذلك ، قال : اذ المفروض العلم بكون الدم دم الحيض الخلقى في المرئ الذي لا ريب في عدم كونه موضوعاً لاحكام الاستحاضة ، انتهى . فانه ان كان في حكم الخارج كان حياً والا كانت المرأة طاهرة .

ولا فرق بين ان يخرج من المخرج الاصلي او العارضي .

مسألة - ٥ - اذا شككت في ان الخارج دم ، او غير دم ، اورأت دمأ فى ثوبها وشككت في انه من الرحم او من غيره لا تجرى عليه احكام الحيض ،

ثم الظاهر ان حال المخرج العارضي حال المخرج الاصلي فى عدم الحكم بالحيضية اذا نصب الدم اليه دون ان يخرج الى خارج البدن .  
اما اذا كان المخرج العارضي خارج البدن بسبب اتصال كيس ونحوه فهو محكوم بالحيضية وان لم يظهر .

( ولا فرق بين ان يخرج من المخرج الاصلي او العارضي ) وقد اختلفوا فى ذلك ، فى انه هل يحكم بحيضيته مطلقا ، او مع انسداد المخرج المعتاد ، ولا يحكم فى العارضي مطلقا حتى مع انسداد المعتاد ، او غير ذلك من التفاصيل التى تقدمت فى مبحث الحدث الاصغر ، وذلك لو حدة الدليل فى جميع الاحداث ، فحال الحيض والمنى ، حال البول والغائط فراجع .

( مسألة - ٥ - اذا شككت فى ان الخارج دم ، او غير دم ، اورأت دمأ فى ثوبها وشككت فى انه من الرحم او من غيره لا تجرى عليه احكام الحيض ) لاصالة الطهارة واصالة عدم تعلق احكام الحيض عليها الى غيرهما من الاصول ، وان كانت بعضها حاكمة على بعضها الاخر ، لكن هل يجب الفحص ام لا؟ المشهور على عدم الوجوب بناء على اصلهم من عدم وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعية ، لكن قد ذكرنا فى مواضع متعددة من هذا الشرح انه لاصل لهذا الاصل ، بل كما يجب الفحص فى الشبهات الحكمية كذلك يجب الفحص فى الشبهات الموضوعية ، هذا بالاضافة الى موثقة عمار عن الصادق عليه السلام فى المرثة تكون فى الصلاة فتظن انها قد حاضت ؟



وان علمت بكونه دماً

قال : تدخل يدها فتمس الموضوع فان رأته شيئاً انصرفت وان لم تر شيئاً اتم صلاتها .

بل ربما يقال انه وان لم نقل بوجوب الفحص في الموضوعات يجب التجسس هنا بان ينظر هل ان الخارج دم اولاً؟ او تسئل عن عندها هل انه دم ام لا؟ لان هذا من طريق الامتثال الواجب عقلاً وشرعاً وان لم يجب الفحص . وكذا اذا كان النظر او السؤال كافياً للظهور في ما اذا شكك انه من الرحم ام لا؟

وكيف كان فالأقوى وجوب الفحص ، ولو قلنا بعدم وجوب الفحص ، او قلنا بوجوبه ولم تفحص ، ثم تبين بعد ذلك انه حيض وجب عليها اجراء احكامه على نفسها ، مثلاً اذا كانت صامت وجب عليها قضائه وهكذا ، لان الحكم مرتب على الواقع ، وقد خالفت وان كانت معذورة في المخالفة .

ثم انه ربما يقال في مسألة الشك في الدم هل انه خارج عن الرحم ام لا؟ بوجوب اجراء احكام الحيض من جهة قاعدة الامكان .

وفيه ان القاعدة انما هي في الدم الخارج من رحم المرثه المشكوك كونه حيضاً فلا تعم كل دم يحتمل حيضيته وفي المقام الشك في اصل الخروج من الرحم كما نبه على ذلك مصباح الهدى .

ثم ان المراد بالشك هو ما يقابل الاطمينان فيعم الوهم والظن ، ولو قلنا باجراء احكام الحيض او عدم اجرائه ، فالظاهر انه لو علم الزوج مثلاً بالخلاف صح عليه ان يرتب احكام ما علم لا ما بنت عليه ، فاذا بنت على انه حيض - مثلاً - وعلم الزوج بالعدم صح له طلاقها ، وكذا لو انعكس لم يصح له طلاقها اذ بنى الغير لا يوجب تغير حكم العالم بالخلاف .

وكذا في سائر الموارد الا اذا كان مورد خرج بالدليل ( وان علمت بكونه دماً )

واشتبه عليها ، فاما ان يشتبه بدم الاستحاضة أو بدم البكارة او بدم القرحة فان اشتبه بدم الاستحاضة يرجع الى الصفات فان كان بصفة الحيض يحكم بانه حيض والا فان كان في ايام العادة فكذلك والا فيحكم بانه استحاضة .

خارجاً من الفرج ( واشتبه عليها ، فاما ان يشتبه بدم الاستحاضة او بدم البكارة او بدم القرحة ) او بدم جديد ، مثل ان كانت زرقت في نفسها دماً فاحتملت ان الخارج من ذلك الدم لامن الدماء المذكورة، ثم الاشتباه قد يكون ثنائياً ، وقد يكون ثلاثياً ، وقد يكون رباعياً ، مثلاً تحتمل ان يكون الدم احد الثلاثة - على اقسامه - او احد الاربعة ( فان اشتبه بدم الاستحاضة يرجع الى الصفات ) والمراد بالصفات صفات الدم النوعية من حمرة ونحوها ، وصفات الدم الزمانية . كما لو كان في ايام العادة ، فاذا كان فيه احدهما ، بان كان من نوع دم الحيض حكم بانه حيض ، وان لم يكن في ايام العادة، وان كان في ايام العادة حكم بانه حيض ، وان لم يكن متصفاً بالصفات ، ومنه يعلم انه لا ترتيب بين الامرين وان المصنف لم يرد بقوله : ( فان كان بصفة الحيض يحكم بانه حيض والا فان كان في ايام العادة فكذلك ) ترتب الثاني على الاول ، وكان الافضل في العبارة ان يقول : فان كان بالصفات او في ايام العادة حكم بانه حيض ، حتى لا يتوهم الترتيب ( والافيهكم بانه استحاضة ) لكن سيأتى انه اذا لم يكن احد الامرين من الصفات وايام العادة فانه يرجع الى قاعدة الامكان ، فان كانت موجودة حكم بانه حيض اذا جاز الدم الثلاثة ، وقبل الثلاثة تحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ، وهذا يناهى ما ذكره هنا من انه يرجع الى احكام الاستحاضة بمجرد عدم كونه في ايام العادة ولا بصفات الحيض .

وبالحاصل انه لو اشتبه دم الحيض بدم الاستحاضة كان له خمس صور :

الاولى : ان يكون له صفات الحيض ويحكم هنا بحيضيته .  
 الثانية : ان يكون في ايام العادة ويحكم هنا بحيضيته ايضاً .  
 الثالثة : ان يكون مورداً لقاعدة الامكان قبل ثلاثة ايام ، وان لم يكن بالصفات ،  
 ولا في ايام العادة ، ويحكم هنا بالاحتياط بالجمع بين تروك الحائض واعمال  
 المستحاضة .  
 الرابعة : ان يكون مورداً لقاعدة الامكان بعد الثلاثة ، وان لم يكن بالصفات  
 ولا في ايام العادة ، ويحكم هنا بالحيضية .  
 الخامسة : ان لا يكون احد الاربعة ، ويحكم هنا بالاستحاضة .  
 « اما الصورة الاولى » فيدل عليه ما دل على اعتبار الصفات ، كقول الصادق  
 عليه السلام ، في صحيح معاوية: ان دم الاستحاضة والحيض ليسا يخرجان من مكان  
 واحد ، ان دم الاستحاضة بارد ، وان دم الحيض حار .  
 وصحيح حفص ، دخلت امرئة على ابي عبدالله عليه السلام ، فسألته عن المرثة  
 يستمر بها الدم فلا تدرى احيض هو أو غيره؟ فقال عليه السلام لها ان دم الحيض حار  
 عبيط اسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع  
 وسواد فلتدع الصلاة قال فخرجت وهي تقول والله لو كان امرئة مازاد على هذا .  
 وموثق اسحاق ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال: سالتني امرأة منا ان ادخلها  
 على ابي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فدخلت « الى ان قال : » قالت : فان  
 الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : تجلس ايام  
 حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين قالت: ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض  
 اليوم واليومين والثلاثة ، ويتأخر مثل ذلك فما علما به ؟ قال : دم الحيض ليس به  
 خفاء هو دم حار تجدله حارقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد . قال : فالتفت الى  
 مولاتها ، فقالت : اتراه كان امرئة . الى غيرها من الروايات ، حيث ان ظاهرها ان

الدم اذا كان بصفتا الحيض حكم عليه بانه حيض ، وقد اورد على ذلك بامرین :

الاول : ان الروايات انما هي في مستمرة الدم فلا تشمل غيرها .

وفيه اولاً : ان ليس كل الروايات في مستمرة الدم .

وثانياً : ان الظاهر منها انها بصدد العلامات الفارقة بين الامرین فخصوصية

الاستمرار ملقاة في نظر الشارع .

لا يقال : ظاهر لفظ «الاستحاضة» يعطى الاستمرار ، لانه باب الاستفعال

الظاهر في الطلب فكانها اذا استمرت بها الدم تطلب زمان الحيض بين الايام .

قلت : يكفي في التسمية او في مناسبة ، ولذا لا اشكال في تسميته بالاستحاضة وان

لم يكن متصلاً بالحيض .

الثاني : ان المحتمل في هذه الروايات انها ليست بصدد التشريع ، بل بصدد

بيان الصفات الخارجية الغالبة التي يترتب عليها العلم غالباً ، فهي ارشادية محضة ،

فلا تكون دليلاً على حجية الصفات بمجردا وان لم توجب العلم .

وفيه ان الظاهر من ما يقوله الشارع انه تشريع الا اذا ثبت خلاف ذلك ، وعلى

هذا فاذا كان الدم بصفتا الحيض يحكم بانه حيض .

نعم من يستشكل في دلالة النصوص باحد الاشكالين المذكورين لا بد له ان

يتمسك بقاعدة الامكان ، وسيأتي الكلام فيها انشاء الله تعالى .

« الصورة الثانية » ان يكون الدم في ايام العادة الوقتية ، وان كان فاقداً

للصفات ، وهنا ايضا يحكم عليه بالحيضية بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن جمع

دعوى الاجماع عليه وذلك للروايات المستفيضة الدالة على ذلك ، مثل صحيح ابن

مسلم سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في ايامها؟ قال عليه السلام:

لا تصلى حتى تنقضى ايامها وان رأيت الصفرة في غير ايامها توضئت وصلت .

وفي خبر ابن جعفر ، عن اخيه عليه السلام ، عن المرأة ترى الصفرة في ايام

## وان اشتبه بدم البكارة يختبر

طمثها كيف تصنع ؟ قال عليه السلام : تترك لذلك الصلاة ، الحديث .

وسياتى تفصيل الكلام فى ذلك فى المسألة الخامسة عشرة .

« الصورة الثالثة والصورة الرابعة » يأتى دليلها فى بحث قاعدة الامكان

فى « الصورة الخامسة » وهى ما اذا لم يكن كل ماتقدم ، وهنا يحكم بان الدم استحاضة ، والظا هرانه اذا كان بصفات دم الاستحاضة لم يكن فى الحكم المذكور اشكال لماتقدم من طريقه الصفات حسب ما يستفاد من الروايات ، وان لم يكن بصفات دم الاستحاضة ، فقد اختلفوا فى ذلك ، فذهب بعض كالمصنف الى انه استحاضة ، بناءً منهم على ان كل دم ليس بحيض ، فهو استحاضة - اذا لم يثبت غيره - وذهب بعض اخر الى عدم صحة هذه الكلية وسياتى الكلام فى تفصيل ذلك انشاء الله تعالى .

( وان اشتبه بدم البكارة ) وذلك فيما اذا افتضت وسال الدم ولم يعلم انه عن

بكارة او حيض ، او شككت فى الافتضاض ، ثم قد تكون الحالة السابقة الحيض ، بان افتضت بعد جريان حيضها . وقد تكون دم الكبارة ، بان سال دمها ثم شككت هل انها حاضت ام لا ؟ وقد يكونان معاً ، بان افتضت وسال دمها ، ولم تعلم هل انه حيض او دم بكارة ، والشك قد يكون مع العلم بالافتضاض ، وقد يكون مع الشك فيه ، ومقتضى الاصل فى الكل واضح ، وانما الكلام فى الدليل الخاص الوارد فى المقام . ثم قد تعلم انه امام دم بكارة او دم حيض ، وقد تحتمل الاختلاط فيهما معاً ، ولا بد فى الشك امكان احد الامرين ، والافلو كانت صغيرة او بائسة فلا احتمال للحض كما انها لو كانت ثيبة لا احتمال لدم البكارة .

( يختبر ) بلا اشكال ولا خلاف ، اما على ما نرى من وجوب الفحص فى الشبهات

الموضوعية ، فهو على الاصل ، واما على مبنى من لا يرى وجوب الفحص ، فالمسألة

خارجة بالدليل والاجماع .

ثم ان كيفية الاختبار ما ذكر في صحيح خلف بن حماد الكوفى ، قال: دخلت على ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام بمنى ، فقلت له: ان رجلا من مواليك تزوج جارية معصرا « قيل : اى دخلت فى عصر شبابها ، وهو « كالخادم » يطلق على الذكر والانثى » لم تطمئ فلما اقتضها « باللقاف والفاء بمعنى واحد » سال الدم فمكث سائلا لا ينقطع نحو من عشرة ايام وان القوابل اختلفن فى ذلك فقال بعضهم دم الحيض، وقال بعضهم من دم العذرة فسئلوا عن ذلك فقهائهم كابى حنيفة وغيره من فقهائهم ، فقالوا هذا شىء قد اشكل والصلاة فريضة واجبة فلتوضأ ولتصل وليمسك عنها زوجها ، فان كان دم الحيض لم تضرها الصلاة ، وان كان دم العذرة كانت قد ادت الفريضة . ففعلت الجارية ذلك « الى ان قال : « فما ينبغى لها ان تصنع؟ قال عليه السلام: فلتتق الله ، فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر وليمسك عنها بعلها ، وان كان من العذرة فلتتق الله ولتوضأ ولتصل وبأيتها بعلها ان احب ذلك .

فقلت له : وكيف لهم ان يعلموا مما هو حتى يفعلوا « الى ان قال : « عقديده اليسرى تسعين » بمعنى وضع فى وسط الابهام ، ورأس الوسطى تكون بمنزلة الصفر » ثم قال : تستدخل القطنه ثم تدعها مليا ثم تخرجها اخراجاً رقيقاً ، فان كان الدم مطوقاً فى القطنه فهو من العذرة، وان كان مستنقعا فى القطنه فهو من الحيض الحديث . وفى حديث آخر عنه ، عن ابي الحسن الماضى عليه السلام ، وفيه قلت جعلت فداك : رجل تزوج جارية او اشترى جارية طمئت او لم تطمئ او فى اول ما طمئت فلما افترعها غلب الدم اياما وليالى فاريت القوابل ، قال بعض من الحيضة وبعض قال من العذرة ، الى ان قال : قال عليه السلام : تستدخل قطنه ، فان خرجت القطنه مطوقة بالدم فهو من العذرة ، وان خرجت مستنقعة من الدم فهو من الطمئ .

## يختبر بادخال قطنة فى الفرج

وفى الصحيح عن زياد بن سوقة قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل اقتض امرئته او امته فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يوماً كيف تصنع بالصلاة؟ قال: تمسك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فانه من العذرة تغتسل وتمسك معها قطنة وتصلى ، فان خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمث تقعد من الصلاة ايام الحيض .

وفى فقه الرضا عليه السلام : وان اقتضها زوجها ولم يبرق دمها ولا تدرى دم الحيض هو ام دم العذرة فعليها ان تدخل قطنة فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فهو من العذرة ، وان خرجت منغمسة فهو من الحيض ، واعلم ان دم العذرة لا يجوز الشفرتين .

وهذه الروايات كما تراها بين مطلقة وبين ما يفهم منها بالمناط فى استواء الحكم المذكور بين الاقسام المتقدمة فتشمل ما كانت حائضاً قبل ذلك ، وما كان الشك فى حدوث الحيض مع الافتضاخ او بعد الافتضاخ .

نعم موود كل هذه الروايات فيما لو علمت بالافتضاخ ، اما اذا شك فى ذلك فهل الحكم كذلك للمناط اذ التطوق دليل العذرة كما يفهم من هذه الروايات ، او يكون من موارد الشك بين الحيض والاستحاضة مثلاً؟ احتمالان : وان كان الاول غير بعيد .

ثم فى صورة احتمال الاختلاط ايضاً يكون الميزان ما ذكر فى الروايات فانه لو خرجت القطنة منغمسة يكون ذلك علامة الحيض سواء كان معه دم البكارة ام لا .

وكيف كان فاللازم ان ( يختبر بادخال قطنة ) وقد عرفت ان الاختبار واجب لكن الظاهر انه لخصوصية للقطنة وان تكررت فى الروايات ( فى الفرج ) بمقدار

والصبر قليلا ثم اخراجها .

فان كانت مطوقه بالدم فهو بكاره وان كانت منغمسة به فهو

حيض .

الوصول الى مكان العذرة (والصبر قليلا ) اى بمقدار الانغماس والتطوق، وهذا هو المفهوم عرفا من قوله عليه السلام : « ثم تدعها ملياً » اى طويلا ، فلا يقال انما ذكره المصنف ينافى ما ذكر فى الرواية .

امام ذكره الروض من التخيير بين ادخال الاصبع والكرسف ، فكانه فهم ذلك من راويه اشتباه الحيض بالقرحة لوحدة المناط ، او وجد هناك رواية لم نظفر بها .

( ثم اخراجها ) اخراجا رفيقا كما فى الرواية ، وكأن ذلك لعدم تلوث القطنه كلها بدم العذرة اذا اخراجتها بشدة .

ثم هل يكفى الاختبار بغير ذلك ان امكن ؟ احتمالان : من ظاهر النص ومن المناط ، ولا يبعد الثانى ، وان كان الاحتياط الاول .

( فان كانت مطوقه بالدم فهو بكاره ) بلاخلاف ولا اشكال .

نعم حكى عن الاردبيلي الرجوع الى الصفات فيما اذا كان الدم بصفات الحيض وخصص ما تقدم من الاختبار بما اذا لم يكن الدم بصفات الحيض، وذلك لان ادلة الرجوع الى الاوصاف مطلقة، وكذلك ادلة الرجوع الى التطوق وبينها عموم من وجه، ففى مورد الاجتماع يكون المرجع اخبار الصفات لقوتها .

وفيه اولا: ان اخبار الصفات انما هى مورد الاشتباه بين الحيض والاستحاضة.

وثانياً: ان اخبار التطوق اقوى لا لذهاب المشهور فحسب اليها، بل لانهما مطابقة

للاعتبار ، بل لا يبعد ظهور ورودها على اخبار الصفات فلا تعارض اصلا .

( وان كانت منغمسة به فهو حيض ) لكن لا بد من تقييد ذلك بما اذا لم يعلم من



الخارج ان البكارة ايضاً غامسة ، كما اذ افترعها بعد طهرها باقل من عشرة ايام فرأت الدم الغامس ، ثم حان ايام حيضها مما احتمل تقدم الحيض مثلاً ، اذ في هذه الصورة تقطع بعدم الفرق بين الحيض والبكارة من هذه الجهة ، كما انه لو فرض العكس بان كان حيضها يخرج دائماً مطوقاً للقطنة ثم افتضها الزوج فاشتبه الدم ، فان الخروج مطوقاً لا يدل على انه من البكارة لعلمها بعدم الفرق بين عذرتها وبين حيضها .

ثم ان الحكم بانه ان كانت منغمسة فهو حيض هو المشهور بينهم ، خلافاً للمحكي عن الشرائع والنافع والقواعد والبيان والموجز فاقصروا على الحكم بالعذرة مع التطوق مما يظهر منهم عدم الحكم بالحيض مع الانغماس وانما يلزم الرجوع الى ادلة اخرفى صورة الانغماس .

بل قال فى المعتبر : لاريب انها اذا خرجت مطوقة كان من العذرة ، اما اذا خرجت مستنقعة فهو محتمل ، انتهى .

وحاصل نظرهم ان الحكم بالعذرة يتحقق بالعذرة ، اما الحكم بالحيضية فلا يكون الا اذا كان هناك دليل آخر على حيضيته - لا مجرد الانغماس - والدليل الاخر عبارة عن :

- ١ - الدوران بين الحيض والعذرة قطعاً ، فاذا لم تكن عذرة كان حياًضاً .
- ٢ - واقتضاء الوقت ذلك بان كانت ذات عادة وقتية .
- ٣ - واقتضاء الصفات ذلك ، بان كان الدم متصفاً بصفات الحيض .
- ٤ - او كان محللاً لقاعدة الامكان .

ولكن فيه ان الظاهر من الادلة انه ان كان مطوقاً كان عذرتاً وان لم يكن مطوقاً كان حياًضاً ، فان اطلاق الروايات المتقدمة يعطى ذلك ، فما ذكره الشيخ المرتضى وتبعه بعض آخر ، كمصباح الهدى انتصاراً للمحقق «رد» من ان ظاهر الروايات دوران الامر بين الحيض والعذرة فقط فلا تعرض لها لما اذا كان هناك احتمال ثالث

والاختبار المذكور واجب .

فلو صلت بدونه بطلت ، وان تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً

محل نظر .

( والاختبار المذكور واجب ) لانه طريق الامتثال ، وللامر به فى النص ، بل

عن الجواهر انه ظاهر النص والفتوى .

( فلو صلت بدونه بطلت ، وان تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً ) كما صرح

به جماعة ، واستدلوا لذلك بان ظاهر النص ان الامر بالاختبار ارشادى الى شرطية

الاختبار للعبادة ، فيترتب عليه بطلان العبادة بدونها لانتهاء المشروط عند انتفاء شرطه .

وفصل الشيخ المرتضى « ره » بين صلاة الغفلة فتصح العبادة دون غيرها ،

وفصل فى الجواهر بين صورة المعذورية فتصح دون غيرها ، وفصل ثالث بين كون

العبادة محرمة على الحائض تشريعاً فلا تبطل ، وبين كونها محرمة ذاتاً فتبطل ، وذلك

لان العبادة قبل الاختبار محتملة للتحريم المنجز فالاقدام عليها اقسام على محتمل

المعصية ، ومثله لا يمكن التقرب به ، وفى الكل ما لا يخفى ، اذ ظاهر النص ان

الامر بالاختبار انما هو لمعرفة التكليف من ترك العبادة او فعلها ، فهو من قبيل الامر

بالسؤال ، والتعلم لا يربطه بالعبادة شرطاً او شرطاً ، فاذا صلت وصادفت عدم الحيض

وتمشت منها قصد القرية لم يكن وجه للبطلان ، فاذا صلت ولم يتبين شىء او تبين انها

كانت حائضاً ، او كانت طاهرة لم يكن عليها شىء اذ انها لو كانت طاهرة واقعاً كفت

صلاتها ، ولو كانت حائضاً واقعاً بطلت الصلاة ولا قضاء .

نعم فى الصيام يجب عليها القضاء للعلم الاجمالى بوجوده الان وفى المستقبل

الا اذا صامت غافلة عن حالها اصلاً وبعد الصوم شككت فلا قضاء ، اذ لا علم منجز لها

لانحلال العلم بادائها الصيام ، وحيث سقط اصل احتمال شرطية الاختبار لم يكن مجال

للتفصيلات الاخر ، ومما تقدم من ان الامر بالاختبار هو من قبيل الامر بالسؤال يظهر عدم

الا اذا حصل منها قصد القربة ، بان كانت جاهلة او عالمة ايضا  
 اذا فرض حصول قصد القربة مع العلم ايضا  
 واذا تعذر الاختبار يرجع الى الحالة السابقة من طهر او حيض

صحة كونه واجباً تعدياً ايضاً ، كما انه ليس بواجب شرطي .

ثم هل انها تأثم اذا صلت بدون الاختبار وكان في الواقع حيضاً ؟ قيل : نعم ،  
 لان العبادة محرمة حرمة ذاتية ، ولانه تجرى ، والتجري حرام ، ولقوله عليه السلام :  
 فلتتق الله ، فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة ، وقيل لالاشكال في الحرمة  
 الذاتية - كما سيأتي - ولعدم الدليل على حرمة التجري ، وقوله عليه السلام :  
 فلتتق الله انما هو من ادلة القائل بالتحريم الذاتي الذي سيأتي الكلام فيه ، ولولم  
 تختبر وتركت الصلاة وكان في الواقع عذرة فلا اشكال في الاثم لانها تترك الصلاة  
 بدون عذر مشروع ، واصل عدم الحيض لا يكفي عذرا مع وجود الدليل الواقع  
 للاصل ، وهل يجب عليها القضاء اذا بقي في جهلها وفي الصيام - ولو صلت وصامت - ؟  
 الظاهر ذلك للعلم الاجمالي ، ولامجال للاستصحاب ، لانه مرفوع بالدليل ، وربما  
 يقال ان احتمال التكليف المنجز ، منجز ، لكن فيه ان البرائة حاكمة ، كما حقق  
 ذلك في مسألة من دارت فوائته بين الاقل والاكثر ، ومما تقدم تعرف وجه قوله : ( الا  
 اذا حصل منها قصد القربة ، بأن كانت جاهلة او عالمة ايضا ، اذا فرض حصول قصد  
 القربة مع العلم ايضا ) وذلك امر سهل بالنسبة الى من لا يلتفت الى خصوصيات المسائل ،  
 بل يحصل قصد القربة من الغاصب الملتفت الى غضب الدار او ما اشبه .

( واذا تعذر الاختبار ) بالقطنة وامكن بالاصبع لم يبعد ان تقوم مقامها لوحدة  
 المناط ، اما اذا تعذر مطلقا ( يرجع الى الحالة السابقة من طهر او حيض ) كما اختاره  
 المصنف للاصل ، وليس بساقط في المقام اذ المسقط للاصل هو ادلة الاختبار

والافتبني على الطهارة لكن مراعاة الاحتياط اولى .

ولا يلحق بالبكارة فى الحكم المذكور

الخاصة بحالة التمكّن ، فاذا لم يكن الاختبار لم يكن وجه لسقوط الاصل ، وانما نقول باختصاص ادلة الاختبار بحالة التمكّن اذ بدون التمكّن لا يعقل تشريع التكليف . وعلى هذا فان علمت الحالة السابقة من طهر او حيض ممكن البقاء رجوع اليها ، وان لم تعرف الحالة السابقة عملت باصالة البرائة عما ثبت على الحائض واخذت باطلاق ادلة الصوم والصلاة ، وهذا معنى قوله : ( والافتبني على الطهارة ) لانه اذا شك فى جريان احكام الطاهر والحائض كان المرجع اطلاقات ادلة الطاهر ، وليس هذا من التمسك بالعام فى الشبهة المصداقية ، اذ هو من قبيل العلم بقدر من التخصيص والشك فى ما عداه ، مثلا لو قال اكرم العلماء الا لفساق ، وعلم ان زيدا فاسق ولم يعلم فسق عمرو ، فانه يتمسك باكرم العلماء فى وجوب اكرامه ، فانه علم بوجوب الصلاة على المرثة فى كل احوالها خارج من تلك الاحوال حالات الحيض المعلومة . اما سائر الحالات المشكوكة الحيفية فيها ، فالمرجع اطلاق الدليل ، هذا ما اختاره المصنف وجمع آخر فى الرجوع الى الاستصحاب ان كان ، والاصل ان لم يكن ، وهنا قول آخر وهو الرجوع الى الاحتياط ، لان الظاهر من ادلة الاختبار ارادة الشارع الواقع ، فان امكن الاختبار والوصول الى الواقع عمل عليه ، وان لم يكن الاختبار وجب الاحتياط لاحراز الواقع كسائر موارد الشبهة الحكمية حيث لا يمكن الفحص ، فان المرجع فيها الاحتياط وهذا القول اقرب الى الصناعة وان كان القول الاول اقرب الى الاعتبار ، وكانه لذلك قال المصنف : ( لكن مراعاة الاحتياط اولى ) بل لا يترك كما عليه بعض الشراح والمحشين .

( ولا يلحق بالبكارة فى الحكم المذكور ) اى الاختبار على النحو المتقدم

غيرها ، كالقرحة المحيطة باطراف الفرج وان اشتبه بدم القرحة ،  
فالمشهور ان الدم ان كان يخرج من الطرف الايسر فحيض ، والا  
فمن القرحة

(غيرها كالقرحة المحيطة باطراف الفرج) وجه اللاحق وحدة المناء ، لان الشارع  
لم يجعل الاختبار المذكور تعبداً، وانما هو لاجل ان دم البكارة يأتي من الاطراف  
ومثله حاصل في القرحة المحيطة ، ولم يستبعد هذا الاحتمال السيد البروجردى ،  
ووجه عدم اللاحق عدم الدليل على اللاحق ، بعد اختصاص ادلة الاختبار بالبكارة  
وهذا ما اختاره السادة ابن العم والحكيم والجمال ، وعليه فان خرج مطوقاً للقطنة  
في القرحة المحيطة فلم تعلم انه حيض او قرحة ، فالمرجع استصحاب الحيض او  
الطهران كان ، والا فالبرائة مما ثبت على الحائض ان لم يكن اصل موضوعي ولا  
يرجع الى ادلة القرحة ، اذ ظاهر تلك الادلة انها في ما كانت القرحة في بعض  
الجوانب ومع ذلك فلتأمل في المسألة مجال واسع .

(وان اشتبه بدم القرحة فالمشهور) كما نسبه اليهم غير واحد، ونسبه الى الاكثر  
في التذكرة ، وعن جامع المقاصد نسبه الى فتوى الاصحاب .

وعن حاشية المدارك للوحيد اتفاق المتقدمين والمتأخرين عليه .

(ان الدم ان كان يخرج من الطرف الايسر فحيض ، والا فمن القرحة) لمارواه  
الشيخ في التهذيب ، باسناده عن محمد بن يحيى مرفوعاً عن ابان ، قلت : لابي  
عبد الله عليه السلام، فتأتمنا بها قرحة في جوفها والدم سائل لا تدرى من دم الحيض  
او من دم القرحة ؟ فقال عليه السلام : مرها فلتستلقى على ظهرها ثم ترفع رجليها  
وتستدخل اصبعها الوسطى ، فان خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض ،  
وان خرج من الجانب الايمن فهو من القرحة .

وعن فقه الرضا مثله ، وفي المسألة قولان آخران :

الاول : الحكم بالحيض لما خرج من الايمن وبالقرحة لما خرج من الايسر - عكس القول الاول - واختاره الاسكافي والدروس والذكري وفقه عصره والبشرى وغيرهم .

الثانى : عدم الاعتبار بالخروج من احد الجانبين رأساً ولزوم الرجوع الى الاصول والقواعد ، واختاره المحقق والمختلف والمسالك والارديلى ، والمدارك والحدائق ، وجمع آخر بل عن النراقي الاول نسبتة الى اكثر المتأخرين .  
استدل للقول الاول: بما رواه الكافي من رواية محمد بن يحيى ، بعكس رواية التهذيب حيث قال عليه السلام : فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايسر فهو من القرحة .

واستدل للقول الثانى : بان الظاهر وقوع الغلط فى احدى النسختين ، لكون الراوى والمروى والمتن فى كلتا الروايتين واحد ، ولا يكون ذلك من قبيل تعارض الروايتين ، بل هو من باب اشتباه المحجة باللاحجة للعلم بالغلط فى احدى النسختين فلا يمكن الاخذ باحدهما وبعد سقوطهما يلزم الرجوع الى الاصول والقواعد ، وقد اكثر الفقهاء فى القرائن لترجيح قول المشهور او القول المخالف له ، لكن بعد جمع تلك القرائن لا يحصل للانسان اطمينان بترجيح احد الروايتين فالمتعين هو العمل بالاصول خصوصاً .

ومن المحتمل قريباً جداً ان الحكم كان خاصاً بتلك الفتاة المستول عنها ، اذ لا ظهور فى الرواية فى عموم الحكم حتى فى قوله عليه السلام : فان خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض - او عكس ذلك - اذ لعل الامام عليه السلام علم ان القرحة تختص بجانب مما ذكر فى الرواية ، وان الجانب الاخر يخرج منه فى هذه الفتاة الدم .

الا ان يعلم ان القرحة في الطرف الايسر ، لكن الحكم المذكور مشكل ،  
فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الطهارة والحائض

ولذا قال عليه السلام بذلك وهذا الاحتمال وان كان خلاف الظاهر الاولي  
في روايات الاحكام ، لكن انما نصير اليه من جهة الاضطراب في الرواية اضطرابا  
لا يمكن علاجه فتطرق هذا الاحتمال اولي من اسقاط الرواية فتأمل .

لا يقال : لا يمكن العمل بهذه الرواية حتى اذا كانت غير مضطربة اذ القرحة  
تتكون في كلا الجانبين ، فكيف يحكم الامام عليه السلام بان القرحة في الجانب  
الغلامي .

لانه يقال : اذا كانت الرواية غير مضطربة ، كان لا بد من ان يقال الشارع الغي  
احتمال كون السدم من القرحة حين خروجه من جانب الحيض ، كما الغي احتمال  
كون الدم من الحيض حين خروجه من جانب القرحة لا يقال لاجانب للحيض اصلا .  
لما عن النراقي ان كل امرئة رأيناها وسألناها اعترفت بعدم ادراك الجانب للخروج  
لانه يقال :

اولا : لعله له جانب لم تدركه النساء .

وثانياً : ان عدم الجانب في الواقع لا ينافي تشريع الشارع جانباً له للتمييز  
والتخفيف حتى لا تبلى المرئة بالاحتياط ، وكيف كان فالمحذور في الرواية انما  
هو الاضطراب بدون الترجيح .

(الا ان يعلم ان القرحة في الطرف الايسر) فانه لا تمييز حينئذ ، فالمرجع  
الاصول والقواعد ، وهذا الاستثناء لم يذكر في الرواية . الا انه لا بد من القول به  
من جهة ان التمييز يفقد حينئذ .

(لكن الحكم المذكور) الذي عليه المشهور (مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع  
بين اعمال الطهارة والحائض) وهذا هو الاقرب اذ المحتملات في المسألة ، وقد

قال ببعضها بعض اربعة :

الاول : الاحتياط لانه مقتضى العلم الاجمالي الذي لا انحلال له ، وربما يستشكل على الاحتياط بانه انما يتم اذا قلنا بان حرمة العبادة تشريعية ، اذ لا تشريع مع الاحتياط .

اما اذا قلنا ان حرمة العبادة ذاتية ، فلا يمكن الاحتياط ، واللازم الرجوع الى سائر الاصول والقواعد .

اقول : الاشكال خاص بمثل الصلاة والصيام اما مثل عدم مجامعة الزوج وعدم مس الكتاب وعدم المكث في المساجد ونحو ذلك ، فلا اشكال فيها اما فيهما وفي امثالهما لا بد - على هذا القول - اما من ترجيح جانب النهي من جهة ان الشارع رجحه في ايام الاستظهار .

واما من التخيير لانه من دوران الامر بين المحذورين ان لم نقل بالترجيح . والظاهر عدم امكان الترجيح بسبب ايام الاستظهار ، لان المورد الواحد لا يكون سبباً للترجيح .

نعم لا بأس بالفتوى بالتخيير للدوران بين المحذورين والبناء العملي على التارك .

الثاني : عمومات ادلة التكليف حيث لم يعلم المخصص لها في المقام ، وفيه ان الرجوع الى العمومات هو من قبيل الرجوع الى العام في الشبهة المصدقية اذ حكم المرثئة غير الحائض العبادة ، وحكم المرثئة الحائض ترك العبادة ، ولا يعلم ان هذه المرثئة هل هي طاهرة ، حتى يكون حكمها العبادة او حائض حتى يكون حكمها ترك العبادة ، فهو مثل ما اذا قال المولى اكرم العلماء وقال : لا تكرم فساق العلماء ، ولم نعلم ان زيداً هل هو عادل او فاسق فانه لا يمكن التمسك بالعام في اكرامه .



## ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيضية

الثالث : استصحاب عدم الحيض لانها كانت الى ما قبل رؤية الدم طاهرة فاذا رأَت الدم فستصحب طهارتها ، وفيه انه لا يمكن اجرائه بعد العلم الاجمالي بانه مخصص بما يخرج من احد الجانبين وان لم يعلم به تعيناً .

الرابع : قاعدة الامكان الحاكمة بانه حيض ، وفيه ان العلم الاجمالي بسان قاعدة الامكان مخصصة. اما بما يخرج من الجانب الايمن ، او بما يخرج من الجانب الايسر مانع عن التمسك بها فلم يبق الا الاحتياط المتقدم .

ثم هذا كله لو علمت بان القرحة في فضاء الفرج ، اما اذا كانت القرحة في مكان آخر ، وانما يسيل دمها من الفرج فلا مجال للاخذ بهذه الرواية .

ثم لو دار الامر بين القرحة وبين الاستحاضة ، او دار الامر بين العذرة والاستحاضة فهل يرجع فيهما الى العلامت المذكورة ؟ الظاهر عدم اختصاص النص والفتوى بالدوران بينهما وبين الحيض ، فانسحاب الحكم الى الاستحاضة لوجه له والمناطق غير مقطوع به ، الا اذا علمت هي من القرائن ان دم العذرة مطوق وان دم القرحة من جانب خاص وعلمت ان الاستحاضة ليست كذلك فالرجوع حيثئذ يكون الى العلم لا الى الدليل .

(ولو اشتبه بدم آخر) لا مكان ان يخرج الدم من الجوف بدون قرحة - كما ذكرناه - (حكم عليه بعدم الحيضية) لعموم ادلة احكام الطاهر، ولاصالة عدم خروج الدم من الرحم ، ولاصالة عدم حيضية هذا الدم ويستشكل على كل هذه الامور : اما الاول: فلانه من باب التمسك بالعام في الشبهة المصدقية ، وذلك غير صحيح كما قرر في الاصول .

واما الثاني: فلانه اصل مثبت اذ عدم خروج الدم من الرحم لا يثبت عدم خروج

هذا الدم المشكوك منه من الرحم .

الا ان تكون الحالة السابقة هي الحيضية .

### مسألة - ٦ - اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة

واما الثالث: فلانه لاصالة سابقة لهذا الدم بعدم الحيضية، الاعلى نحو استصحاب  
العدم الازلي باجراء الاصل في العدم المحمولي لترتيب آثار العدم النعتي .  
وعلى هذا فنقول : اللازم في المقام اجراء الاصل الموضوعي ، من الطهارة  
والحيضية ، ان كان له حالة سابقة ، معلومة من طهر او حيض ، والا فالمرجع امارات  
الحيض من الوقت والصفات ، وقاعدة الامكان ، واذا لم يكن كل ذلك كان اللازم  
الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض ، واعمال المستحاضة .  
ثم ان كل ما ذكرناه في هذه المسألة انما هو اذا شتبه الدم اشتباهاً ثنائياً ،  
اما اذا شتبه اشتباهاً ثلاثياً بين الحيض والقرحة والعذرة او بين القرحة والعذرة  
ودم اخر ، او ما اشبه ذلك ، او اشتبه اشتباهاً رباعياً بين كل المحتملات ، فالمرجع  
ما ذكرناه في الاشتباه الثنائي مع تطوير في الادلة كما انه اذا اشتبه بالاستحاضة  
كان له حكم خاص ، وهكذا اذا اضيف على الاقسام الثنائية والثلاثية والرباعية  
الاشتباه بدم الاستحاضة ايضاً ، ومما تقدم تعرف انه لا وجه لاستثناء مستصحب  
الحيضية فقط بقوله : ( الا ان تكون الحالة السابقة هي الحيضية ) ففي كل من اطلاق  
المستثنى والمستثنى منه اشكال .

( مسألة - ٦ - اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ) بلاخلاف ولا اشكال ،  
بل عليه دعوى الاجماع صريحاً او ظاهراً في كل من الخلاف والغنية والامالي والمعتبر  
والمنتهى والذكري والتنقيح وجامع المقاصد والمدارك والجواهر وغيرها ، ويدل  
عليه متواتر النصوص :

كصحيح معاوية بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام : اقل ما يكون الحيض  
ثلاثة ايام ، واكثر ما يكون عشرة ايام .

وصحيح صفوان سألت اباالحسن الرضا عليه السلام ، عن ادنى ما يكون الحيض ؟ فقال عليه السلام : ادناه ثلاثة وابعده عشرة .

ومثله مارواه البيزنطى ، ويعقوب بن يقطين ، وفضل بن شاذان ، والاعمش ، والخزاز ، وغيرها كرواية محمد بن مسلم ، فى اقل الحيض ، ورواية الجعفر بنات فى اكثره .

وفى الرضوى : اعلم ان اقل ما يكون ايام الحيض ثلاثة ايام ، واكثر ما يكون عشرة ايام .

وقال عليه السلام : واذا رأيت يوماً او يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة ايام متواليات ، وعليها ان تقض الصلاة التى تركتها فى اليوم واليومين .

نعم فى جملة من الروايات ما يظهر منه خلاف ذلك ، كالمروى عن اسحاق بن عمار قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرثة الجبلى ترى الدم اليوم واليومين ؟ قال عليه السلام : ان كان دماغيبطا فلا تصل ذينك اليومين ، وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين .

وموثق سماعة عن الجارية البكر اول ما تحيض فتقع فى الشهر يومين وفى الشهر ثلاثة يختلف عليها لا يكون طمئتها فى الشهر عدة ايام سواء ؟ قال عليه السلام : فلها ان تجلس وتدع الصلاة مادامت ترى الدم ما لم يجز العشرة .

ومرسلة يونس الطويلة ، وفيها : وكذلك لو كان حيضها اكثر من سبع وكانت ايامها عشرة او اكثر .

وصحيح ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : ان اكثر ما يكون من الحيض ثمان ، وادنى ما يكون منه ثلاثة .

لكن هذه الروايات لا يمكن العمل بها بعد اعراض المشهور عنها ، بل لم اجد بها حتى عاملاً واحداً ، بل لعل بعضها محمول على التقية ، لان مذهب ابي يوسف

فاذ رأيت يوما او يومين او ثلاثة الا ساعة مثلا ، لا يكون حيضا

جواز ان يكون الحيض يومين ، والشيخ بعد رواية ابن سنان قال : هذا الحديث شاذ قد اجمعت العصابة على ترك العمل به ، انتهى .

ولولا ذلك امكن الجمع بتخصيص المطلقات بالبكر والحبلية ، كما انه يمكن ان يكون المراد بشمانية ايام الغالب لا الحد .

( فاذا رأيت يوما او يومين او ثلاثة الا ساعة مثلا لا يكون حيضا ) فى المسألة اقوال : الاول : ما ذكره المصنف من وجوب الاستمرار فى الثلاثة ، بحيث متى وضعت الكرسف تلووث ولوثا ضعيفا ، وهذا هو المحكى عن المحقق الثانى وابن فهد والحلبى والغنية وابن سعيد ، نافيا عنه الخلاف ، وظاهر المبسوط انه مسلم عند القائلين بالتولى .

اقول : لا يخفى ان فى المقام امرين :

الاول : الاستيعاب ، بان يكون الدم مقدار اثنين وسبعين ساعة ، فمن قائل باشرطه ، ومن قائل بعدم اشراطه ، والكلام هنا فى هذا الامر .

الثانى : التوالى بان يكون الحيض من اوله الى آخره متصلا ببعضه ببعض فلا يكفي ان يكون الثلاثة فى ضمن العشرة ، وهذا الامر سيأتى الكلام فيه وبين الامرين عموم من وجه : لا يمكن القول بالاستيعاب دون التوالى ، وامكان العكس ، وامكان الجمع بين الامرين .

وكيف كان فالكلام الان فى اشترط الاستيعاب ، وقد عرفت ان القول الاول وجوبه القول الثانى كفاية وجود الدم فى كل يوم من الثلاثة وان لم يستوعبها كما عن الروض وظاهر العلامة ، واختاره فى المدارك وعزاه الى الاكثر ، ومثله المحكى عن شرح المفاتيح والذخيرة والحدائق ، لكن عن ظاهر شرح القواعد ندرة القول به .

الثالث: اعتبار وجوده في اول الاول و آخر الاخر و جزء من الوسط ، كما عن بعض المتأخرين ، ونفى الشيخ البهائي عنه البعد ، واختاره المستند .  
استدل للقول الاول: بان ظاهر التحديد الاستيعاب، فكما انه كذلك في الاوزان كذلك هو في الأزمان ، فإذا قال : خمسة اوست اوصاعا او مدا لابد وان يفهم منه عرفا التحقيق ، وكذلك اذا قال : ساعة او يوما او سبوعاً حتى ان غيره يكون مجازا يحتاج الى العناية ، والاصل عدم المجاز ، وبالاصل لاصالة عدم الحيضية في اقل من الثلاثة التامة ، وبظاهر المقابلة، فكما لا يكون اقل الطهر عشرة ايام الا ساعة ، كذلك لا يكون اقل الحيض ثلاثة ايام الا ساعة، وبوحدة المناط في صوم نهار رمضان و ايام الاعتكاف والعدة و ايام المتعة وما اشبه ذلك .

والقول الثاني: بظهور ادلة التحديد في الظرفية ، ولاتجب المطابقة بين الظرف والمظروف. وبالصدق فانه يصدق انهارات ثلاثة ايام اذا كانت مستوعبة اولم تكن ، مثل ان يقال كان زيد في داري ثلاثة ايام، وبان العرف لا يفهم من التحديد الا المسامحة لا الدقة ، وحيث انهم مخاطبون بهذا الخطاب ، فاللازم الرجوع اليهم فسي فهم التطبيق ، كما ان اللازم الرجوع اليهم في فهم المعنى .

واستدل للثالث: بصدق الثلاثة اذا كان كذلك ، دون ما اذا لم يكن في احد الثلاثة، اذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الاقل ما جعله الشارع اقلا ، ولو لم يكن في جزء من الوسط لم يكن الدم ثلاثة ايام بل يومين ، فهو مثل ما اذا قيل ان المسافر بقي ثلاثة ايام حيث يعتبر وجوده في الايام الثلاثة دون ما اذا بقي في اليوم الاول ثم ذهب ، ثم رجع في اليوم الثالث ثم ذهب . والاقرب الى النظر هو القول الثاني، اذ يرد على الاول ان ظاهر الادلة العرفية لا الدقية ، الا ما خرج بنص او اجماع ، فلا ظهو للتحديد في الاستصحاب، ومعه لا مجال للاصل والمقابلة وان كانت صحيحة ، لكن يقال في الطهر مثل ذلك ايضا ، والمناط غير مقطوع به ،

## كما ان اقل الطهر عشرة ايام ،

بالاضافة الى ان كل ما ثبت الاستيعاب فيه بنص او اجماع يقال به فلا ينظر به مالم يكن فيه ذلك ، ويؤيد ما ذكرناه ان النساء لا يحفظن ساعات الحيض اخذاً وانتماءً وانما ايامه والا فمن اين تعلم الانتهاء بالدقة. وما سبق من خروج دم الحيض بحرقه غالبى لا دائمي . ويشهد لذلك السؤال عن جماعة منهن وكثيرا ما يتبدد الحيض فى المنام . مما لا تعرف معه الابتداء .

كما يرد على الثالث انه اذا اراد فى مقابل الاستيعاب رجوع الى القول الثانى، واما اذا اراد ان يكون الدم فى ساعة من اول يوم . وساعة فى اخر يوم ، وساعة فى الوسط او ما اشبه ذلك ، فهو خلاف ظواهر الادلة .  
والحاصل عدم تمامية صدق الثلاثة على ما ذكر .  
(كما ان اقل الطهر عشرة ايام) بلا اشكال ولا خلاف ، بل اجماعا مستفيضا دعواه ونقله ، وذلك لجملته من الروايات .

ففى صحيح ابن مسلم ، عن ابى جعفر عليه السلام : لا يكون القراء اقل من عشرة ايام ، فما زاد اقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى ان ترى الدم .  
وفى صحيحه الاخر : اذا رأته المرثة الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية . ونحوهما ورواية ابن الحجاج .

وفى رواية يونس : ادنى الطهر عشرة ايام « الى ان قال » ولا يكون الطهر اقل من عشرة .

ورواية الدعائم ، عن ابى عبد الله عليه السلام : واقل الطهر عشر ليال .  
والرضوى : والحد بين الحيضتين القراء ، وهو عشرة ايام بيض .

وليس لاكثره حد، ويكفي الثلاثة الملققة، فاذا رأت في وسط اليوم الاول واستمر الى وسط اليوم الرابع، يكفي في الحكم بكونه حيضاً، والمشهور

(وليس لاكثره حد) اجماعاً، كما عن الخلاف والتذكرة وغيرهما، خلافاً لما عن ابي الصلاح، حيث حده بثلاثة اشهر بضميمة قوله عليه السلام في رواية ابن بكير: في المستحاضة «وجعلت وقت طهرها اكثر ما يكون من الطهر» مما يدل على ان لاكثر الطهر حداً، والذي يدل على الاشكال في كلامه ان امر الحيض يدور مدار رؤية الدم، والرؤية امر خارجي، فلا يكون لها حد شرعي .

وعن المنتهى: ان قول ابي الصلاح شاذ، وحمل المشهور كلامه على الغالب وهو غير بعيد .

(ويكفي الثلاثة الملققة، فاذا رأت في وسط اليوم الاول استمر الى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً) ولاخلاف في ذلك، كما ادعاه المستند وغيره . وذلك لاطلاق الادلة من دون انصراف الى الثلاثة المستقيمة، ولغلبة تحييض المرثية كذلك، ولو لم يكن ذلك حيض لزم التنبيه عليه في الروايات، بل هذا هو الظاهر من التحديد بالايام، اذا لم يقيد بالخصوصية، ولذا جرى الفقهاء على ذلك في الحيض والطهر واقامة العشرة، ومدة الاستبراء، واجل المتعة، ومدة الخيار وما اشبه ذلك .

ثم حيث عرفت في المسألة السابقة ان المناط في الثلاثة الصديق العرفي فاذا رأت لا في اول اليوم فان صدق الى آخر اليوم الثالث. ثلاثة ايام حكم بانه حيض. وان لم يصدق ثلاثة ايام . كما اذا كانت الرؤية في الظهر او العصر، احتاج الى اكمال الثلاثة من اليوم الرابع .

(والمشهور) كما نسبه اليهم الذكرى والمسالك . وشرح المفاتيح . بل

### اعتبروا التوالى فى الايام الثلاثة ،

عن جامع ابن سعيّد . ان الكل على خلاف رواية يونس « اى مايدل على عدم اشتراط التوالى » . بل عن السرائر والروض الاتفاق عليه .

(اعتبروا التوالى فى الايام الثلاثة) فاللازم ان يكون الثلاثة الاول متواليات اما ما زاد عنها كالرابع والخامس . فيمكن فيها التوالى بالاتصال مع الثلاثة الاول كما يمكن فيها عدم التوالى . وهذا احد الاقوال فى المسألة . والقول الثانى : كفاية الثلاثة فى ضمن العشرة فلو رأّت اليوم الاول والخامس والعاشر كانت الايام الثلاثة حياً . وان لم يكن النقاء المتخلل بينها حياً بل طهراً . وهذا هو المحكى عن النهاية والاستبصار والمهذب . وظاهر الاردبيلسى . وصريح كاشف اللثام . والقول الثالث: كفاية الثلاثة . ولو فيما زاد عن العشرة اذا لم يتخلل بينها نقاء عشرة ايام ، فاذا رأّت يوماً ثم بعد تسعة ايام يوماً ثانياً ، ثم بعد تسعة ايام يوماً ثالثاً . كان الكل حياً . وهذا هو الذى ذهب اليه صاحب الحقائق . بل استظهر منه امكان حصول حيضة واحدة فى ضمن احد وتسعين يوماً . بان ترى فى رأس كل عشرة يوماً ، فيكون مجموع زمان حياً عشرة . وهى اكثر الحيض . والاقوى هو القول الاول وذلك لانصراف الثلاثة الى المتوالية .

نعم ثبت بالنص والاجماع عدم اعتبار التوالى فى ما زاد عن الثلاثة ، اذا رأيت فى اثناء العشرة ، والانصراف المذكور موجود فى كل عدد مجموع ، فاذا قال : بقى زيد فى المسجد ثلاثة ايام ، او فى المستشفى خمسة ايام ، او سال الماء عشرة ايام ، او ما اشبه ذلك ، انصرف التوالى ، وربما اشكل فى ذلك ، بان العدد انما يدل على ذاته ولا يدل على الزمان الذى هو ظرف له الا بقرائن خارجية ، ولذا يصح ان يقال : صام زيد ثلاثة ايام ، فيما اذا صام متفرقات ، لكن فيه ان الظاهر التوالى ، وانما يحتاج عدم التوالى للدلالة . فان العدداً وان كان فى مقام الثبوت قابلاً للتوالى وعدم التوالى ، الا انه فى



فى مقام الظاهر، ظاهر فى التوالى ومن يشك فى ذلك فليرجع الى العرف فاذا قال المولى لخدمه : ابق فى دارى ثلاثة ايام، او قال المالك للفلاح: ازرع ارضى ثلاثة ايام. او قال صاحب الدكان لصديقه: ابق فى دكانى ثلاثة ايام، او قال انسان : ساسافر ثلاثة ايام ، او ماشبه ذلك ، فلا يشك العرف فى ظهور التوالى من الالفاظ المذكورة واشباهها ، الا ترى الظهور فى قوله سبحانه : « وواعدنا موسى ثلاثين يوماً » وقوله تعالى : «سخرها عليهم سبع ليال» وقوله سبحانه : « والفجر وليال عشر » الى غير ذلك ، هذا ويؤيده، بل يدل عليه الرضى المنجر بالشهرتين « كما فى المستند » وان رأت يوماً او يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة ايام متواليات ، ومنه يعرف ان اشكال المستمسك فى الرواية بقوله : لاجابرله لعدم اعتماد المشهور عليه ، محل نظر . ثم انهم استدلوا لهذا القول بالاصل ، وقد اطال بعض الفقهاء فى تشييده ، لكن لا حاجة الى ذلك بعد الدليلين السابقين ، فلا حاجة الى الاطالة .

استدل للقول الثانى ، باطلاق ادلة الحيض الدالة على ثلاثة ايام ، بسد عوى انها اعم من المتواليات وغير المتواليات ، وقد عرفت ما فيه .

وبمرسلة يونس القصيرة ، عن الصادق عليه السلام المروية فى الكافى ، قال : ادنى الطهر عشرة ايام وذلك ان المرثة اول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم ، فيكون حيضها عشرة ايام ، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع الى ثلاثة ايام . فاذا رجع الى ثلاثة ايام ارتفع حيضها ، ولا يكون اقل من ثلاثة ايام ، فاذا رأت المرثة الدم فى ايام حيضها تركت الصلاة ، فان استمر بها الدم ثلاثة ايام فهى حائض ، وان انقطع الدم بعد ما رآته يوماً او يومين اغتسلت وصلت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة ايام ، فان رأت فى تلك العشرة ايام من يوم رأت الدم يوماً او يومين حتى يتم لها ثلاثة ايام ، فذلك الذى رآته فى اول الامر مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشرة فهو من الحيض ، وان مر بها من يوم رأت الدم عشرة ايام ولم تر الدم فذلك

اليوم واليومان الذى رأته لم يكن من الحيض ، انما كان من علة اما قرحة فى جوفها ، واما من المجوف ، فعليها ان تعيد الصلاة تلك اليومين التى تركتها ، لان لم تكن حائضاً فيجب ان تقضى ما تركت من الصلاة فى اليوم واليومين ، وان تم لها ثلاثة ايام فهو من الحيض ، وهو ادنى الحيض ، ولم يجب عليه القضاء ، ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ، الحديث .

وهذا الحديث حجة سندا لرواية الكافى له ، ولان يونس رواه عن بعض رجاله ، الظاهر منه انه من الرجال الذين يعتمد عليهم ، فليس من قبيل المراسيل ، والظاهر انه هو يونس بن عبد الرحمن ، لانه المنصرف منه ، حيث اطلق بالاضافة الى ان يونس ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، كما ان الحديث صريحة دلالة ، الا ان اعراض الاصحاب عنها حتى الشيخ الراوى لها « فقد اتى فى كتبه الفتوائية بالمشهور ، بل ناقش جمع فى نسبة هذا القول الى بعض من نقلناه عنهم فراجع المطولات لتجد تفصيل ذلك » يوجب ومنها .

ثم انه استدل لهذا القول ايضاً بجملته من الروايات :

كموثق ابن مسلم ، عن الصادق عليه السلام ، قال : اقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام ، واذ رأته الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى ، واذ رأته بعد عشرة ايام فهو من حيضة اخرى مستقلة .

وكحسنته ، عن الباقر عليه السلام : اذا رأته المرثة الدم قبل عشرة فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من العشرة المستقلة .

وكصحيح اسحاق ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن المرثة الجبلى ترى الدم اليوم واليومين ؟ قال عليه السلام : ان كان دماغيبطاً فلا تصل ذينك اليومين ، وان كان صفرة فلتغسل عند كل صلاتين .

بتقريب ان المراد بالموثقة والحسنة الاطلاق ، فسواء كان ما رأته او لا ثلاثة او

نعم بعد توالي الثلاثة في الاول لا يلزم التوالى فى البقية ، فلو  
رأت ثلاثة متفرقة فى ضمن العشرة لا يكفى ،

اقل هو حيض ، ان رأيت بعد ذلك فى اثناء العشرة . وان المراد بالصحيحة ان الدم  
حيض ان رأيت بعد ذلك فى اثناء العشرة .

ويرد على ذلك ان لا يطلق فى الموثقة والحسنة من هذه الجهة . وانما هما  
بصدد بيان حكم الدم الثانى . كما ان الصحيحة ساكتة عن الدم الثانى . وهل انه شرط  
ام لا ؟ واذا كان شرط . فهل انه شرط . على ان يكون متصلا ؟ او يكفى فيه ان يكون  
منفصلا فلا يمكن الاستدلال بها للمقام . وقد استدلت لهذا القول ايضا بالاصول كاصل  
البرائة واستصحابها عن الاحكام الثابتة بادلتهاعلى عامة المكلفين . وقد تقدم انه لا مجال  
للاصل مع وجود الدليل بالاضافة الى وضوح المناقشة فى الاصلين المذكورين .

واستدل للقول الثالث : بانه اذا لم يشترط التوالى فلا فرق بين عدم اشتراط  
المتوالى من جهة الايام او من جهة الساعات . وبعدم الفرق بين ساعات الحيض المتخللة  
فى اثناء العشرة بعد ثلاثة ايام متوالية . وبين ساعاته المتخللة بدون ثلاثة ايام متوالية  
بعد ما تحقق عدم اعتبار التوالى .

نعم يشترط عدم تخلل اقل الطهر للدليل الخاص . وفيه انك قد عرفت اعتبار  
التوالى . بالاضافة الى انه لو رفع اليد عن هذا الشرط فلا يمكن رفع اليد عن مطلق  
التوالى . لان ظاهر ادلة القول الثانى لزوم اتصال بعض اليوم ببعضه الاخر ، واما  
كفاية الساعات فى اثناء العشرة فهو لدليل خاص .

( نعم بعد توالي الثلاثة فى الاول لا يلزم التوالى فى البقية ) لما عرفت من وجود  
الدليل الخاص على ان كل ما يرى فى اثناء العشرة حيض . كما سبق انه على مذهب  
المشهور .

( فلورأت ثلاثة متفرقة فى ضمن العشرة لا يكفى ) فى الحكم بالحيضية . بل

وهو محل اشكال ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض فيها .

وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثة ، ولو في فضاء الفرج ، والاقوى كفاية الاستمرار العرفي ، وعدم مضرية الفترات اليسيره في البين ، بشرط ان لا

---

هو استحاضة . وان كان بصفات دم الحيض . او كان في وقت العادة .

اما قاعدة الامكان فلا تجرى في المقام للزوم ان يكون الدم ثلاثة ايام او اكثر ( وهو ) اي مذهب اليه المشهور ( محل اشكال ) لما عرفت من بعض الروايات . كرواية يونس القصيرة . واطلاقات ادلة ان اقل الحيض ثلاثة . مما تقدم في الاستدلال على القول الثاني .

( فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض فيها ) فيما اذا رأت ثلاثة متفرقة في اثناء العشرة . بان يتجنبها زوجها وترك هي المحرمات . وتأتى بالعبادة بقصد الاحتياط .

( وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثة ولو في فضاء الفرج ) بان يتلوث الكرسف . رلوتلوثاً ضعيفاً . كلما وضعته . وان كان متقطعاً عن الرحم . وذلك لما تقدم من دعواهم ظهور الادلة في الاستمرار .

( والاقوى كفاية الاستمرار العرفي ) وذلك لان العرف كما هو المرجح في فهم الالفاظ كذلك هو المرجح في فهم التطبيقات . لانه هو الملقى اليه الكلام - كما تقدم تفصيله - .

(و) العرف يرى (عدم مضرية الفترات اليسيرة في البين) ولكن (بشرط ان لا

ينقص من ثلاثة ، بان كان بين اول الدم و آخره ثلاثة ايام ، ولو ملفقة ، فلو لم تر في الاول مقدار نصف ساعة من اول النهار ، ومقدار نصف ساعة في آخر اليوم الثالث ، لم يحكم بحيضته لانه يصير ثلاثة الا ساعة مثلا ، والليالي المتوسطة داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها ايضا ، بخلاف ليلة اليوم الاول ، وليلة اليوم الرابع

( ينقص ) الدم ( من ثلاثة ، بان كان بين اول الدم و آخره ثلاثة ايام ، ولو ملفقة ) لمسبق من كفاية التلغيق ( فلو لم ترفى الاول مقدار نصف ساعة من اول النهار ، ومقدار نصف ساعة في آخر اليوم الثالث ، لم يحكم بحيضته ، لانه يصير ثلاثة الا ساعة مثلا ) وكذا اذا لم تر نصف الساعة في اوله ، او نصف الساعة في آخره . لانه يكون حينئذ ثلاثة الا نصف ساعة ، وهذا ولكن مقتضى كفاية الثلاثة العرفية الحكم بالحيضية في الامثلة المذكورة ، وهذا غير بعيد .

( والليالي المتوسطة داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها ايضا ، بخلاف ليلة اليوم الاول ) وذلك لصدق الادلة الدالة على ان الحيض اقله ثلاثة ايام ، فانه مثل ان يقال : بقى فلان في البلد الفلاني ثلاثة ايام ، او كان مريضا ثلاثة ايام ، او ما شبهه ، مما ظاهره ثلاثة نهارات مع الليلتين اوسطها . ولعل هذا هو الظاهر من كلماتهم . وصرح به المستند والجواهر وغيرهما . فلا يشترط ثلاث ليال ايضا . بادخال الليلة الاولى ( وليلة اليوم الرابع ) وهناك قولان اخران متقابلان :

احد هما : اشتراط ثلاث ليال ايضا . لان الظاهر من ثلاثة ايام في الروايات الايام الكاملة واليوم الكامل هو النهار والليل . ويؤيده ما عن الدعائم . عن ابي عبد الله عليه السلام . قال : اقل الحيض ثلاث ليال .

ويؤيده ايضا ان اقل الطهر عشرة ايام بلياليها .

فلو رأيت أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى .

وفى حديث الدعائم ، عن الصادق عليه السلام : وأقل الطهر عشر ليال .

إذا أيراد الليلة المجردة فقط . فمثل ما يراد من الطهر يراد من الحيض .

والثاني : كفاية ثلاثة نهارات فقط بدون الليلتين المتوسطتين لأن الظاهر من اليوم هو النهار . ويؤيده رواية الدعائم حيث إن الليل لا يطلق على النهار . فالمراد كفاية ثلاث ليال فقط .

ويرد على الأول : عدم تسليم الظهور المذكور . بل الظاهر النهارات المستمرة الحاصلة . ذلك الاستمرار باليلتين المتوسطتين . ولذا نقول بعدم صحة يومين وثلاث ليال بأن رأيت أول الغروب من الليلة الأولى إلى الصباح من النهار الثالث ، حيث إن المنصرف لزوم النهارات كما ذكرنا مثله في أيام الإقامة والاعتكاف والخيار والعدة والمتعة الموقفة بأيام خاصة . إذا عقدها أول الصباح إلى خمسة أيام مثلاً . وأطلق بان لم يلتفت إلى خصوصية دخول الليلة بعد النهار الأخير . أو عدم دخولها إلى غيرها .

أما رواية الدعائم فلم يقل بظاهره أحد من كفاية ثلاث ليال ، ويومين متوسطين وكونه كناية عن يوم كامل . ليس بأولى من كونه عبارة أخرى عن روايات ثلاثة أيام الظاهرة فيما ذكرناه فيحمل ما في الدعائم على تلك . بالإضافة إلى ضعفه سنداً .

وعلى الثاني : إن ظهور الروايات في الاستمرار يمنع عن ما ذكره ، ولذا قال في

الجواهر : فما عساه يظهر من بعض مشايخنا من التوقف في ذلك في غير محله .

وقال في المستند : بل لولا عدمه الخلاف في دخول الليلتين فيها لكان الاقتصار

على النهار خاصة محتملاً ، انتهى . مما يظهر منه عدم الخلاف في ذلك .

( فلورأت أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى ) أما إذا رأيت

أول ليل اليوم الأول لم يكف ، إذا لم ترفى النهار الثالث . ومع ذلك ففي عدم

كفاية هذه الصورة تأمل . وذلك لوحدة المناط .

مسألة - ٧ - قد عرفت ان اقل الطهر عشرة ، فلو رأت الدم يوم التاسع او العاشر بعد الحيض السابق ، لايحكم عليه بالحيضية .

ثم انه لافرق بين طول النهار وقصره . وان كانت مدة الدم فى النهار القصير اقل من مدته فى النهار الطويل . مثلا لو كان النهار عشر ساعات كان المجموع مع الليلتين المتوسطتين ثمان وخمسين ساعة . اما لو كان النهار اربع عشرة ساعة كان المجموع اثنتين وستين ساعة .

أما الافاق الملققة . كما اذا سافرت بعد يوم من حيضها الى مكان آخر مما اوجب طول نهارها الاول . مثلا كان فى بلدها بعد ساعة الليل فصار فى البلد الثانى بعد عشر ساعات الليل .

وكذا الافاق غير المعتدلة . كما لو كان كله نهار . او كله ليل مثلا . فالاعتبار فى مدة حيضها بالافق المعتدل .

( مسألة - ٧ - قد عرفت ان اقل الطهر عشرة فلورأت الدم يوم التاسع او العاشر بعد الحيض السابق . لايحكم عليه بالحيضية ) اما انه ليس حيضة ثانية فلعدم الفصل باقل الطهر - الذى هو عشرة - بين الدمين .

واما انه ليس من الحيضة الاولى ، لانه يشترط المتوالى بين اجزاء الحيضة الواحدة بمعنى لزوم كون المجموع فى اثناء العشرة . والمفروض ان مجموع الدم فى المقام ليس فى اثناء العشرة فاذا رأت اول الشهر ثلاثة ايام ثم رأت يوم العاشر بعد ثالث الشهر « اى ثالث عشر الشهر » لم يكن مجموع الدم فى عشرة .

ومنه يعلم انها لورأت الدم الثانى ، ولما تحيض مسن اول الدم الاول عشرة ايام يحكم بحيضيته . كما اذا رأت « بعد ثلاثة اول الشهر » خامس الشهر او سادسه او سابعه او ثامنه او تاسعه او عاشره .

اما بعد ذلك . كما اذا رأت حاد يعشره فليس الثانى حيضا . فقول المصنف :

واما اذا رأت يوم الحادي عشر بعد الحيض السابق ، فيحكم بحيضية اذا لم يكن مانع آخر والمشهور على اعتبار هذا الشرط - أى مضى عشرة من الحيض السابق فى حيضية اللاحق مطلقا ، ولذا قالوا لورأت ثلاثة مثلا . ثم انقطع يوماً أو يزيد ثم رأت وانقطع على العشرة ان الطهر المتوسط ايضا حيض ، والا لزم كون الطهر اقل من عشرة

« يوم التاسع او العاشر » من باب المثال .

( واما اذا رأت يوم الحادي عشر بعد الحيض السابق ) كما اذا رأت اول الشهر ثلاثة ايام . ثم انقطع دمها عشرة ايام ، ثم رأت الدم فى يوم الرابع عشر من الشهر ( فيحكم بحيضته ) لقاعدة الامكان ( اذا لم يكن مانع اخر ) كما اذا صادف ايام اليأس . فانه رافع لقاعدة الامكان وان كان بين الدمين فصل عشره ايام ( والمشهور على اعتبار هذا الشرط - أى مضى عشرة من ) انتهاء ( الحيض السابق فى حيضية اللاحق مطلقاً ) أى ان المشهور قالوا : لا يكون الطهر اقل من عشرة سواء بالنسبة الى حيزتين . او بالنسبة الى حيزه واحده . فاذا رأت الدم الاول ثلاثة ايام ثم رأت دمًا ثانياً بعد نقاء ثلاثة ايام . لم يكن النقاء فيما بينهما طهراً .

( ولذا قالوا لورأت ثلاثة مثلا . ثم انقطع يوماً او يزيد ثم رأت وانقطع على العشرة ان الطهر المتوسط ايضا ) كالدمين السدين فى طرفيه ( حيض والا ) يكن الطهر المتوسط حيزاً ( لزم كون الطهر اقل من عشرة ) خلافاً للفخر والشهيد الثانى وتبعهم صاحب الحدائق فقالوا : النقاء الواقع بين جزئى الدم ايضا طهر .

والحاصل ان المشهور . يقولون : النقاء الواقع بين جزئى دم واحد حيض . والحدائق يقول انه طهر اما النقاء الواقع بين الدمين المستقلين . فالاجماع واقع على انه طهر . وهناك خلاف ثان بين المشهور وصاحب الحدائق وهو انه : لورأت



الدم خمسة . ثم رأيت النقاء خمسة ، ثم رأيت الدم خمسة . فالمشهور يقولون : ان الدم الثاني طهر . لانه لو كان حيضاً لكان الطهر الواقع بين الدمين اقل من عشرة والحدائق يقول : ان الدم الثانى حيض فمجموع حيضها عشرة ، وخمسة النقاء طهر ، أما النقاء الواقع بين الخمستين ، فالاجماع واقع على انه طهر والحاصل ان صاحب الحدائق حيث يرى مطلق النقاء طهراً يقول بامرین :

الاول : انه اذا رأيت بين جزئى الدم - فى العشرة - نقاءً فهو طهر ، والمشهور يقولون بأنه حيض .

الثانى : انه اذا كان الدمان وما بينها اكثر من عشرة كخمستين من الدم بينهما خمسة نقاء فالدمان حيض واحد ، والنقاء طهر . والمشهور يقولون : ان الدم الثانى طهر استدلال المشهور بأمور :

الاول : اطلاقات ما دل على ان الطهر لا يكون اقل من عشرة ، فان اطلاقه شامل لما يكون بين الحيضتين ، ولما يكون بين اجزاء الحيضة الواحدة ، بمعنى انه : ينحصر الطهر بما بين الحيضتين ، ولا يكون بين الحيض الواحد طهراً اصلاً ، فهو نقاء بحكم الحيض ، ولعل السر فى ذلك ان الدم باق فى محله مستعد للخروج ، فما دام لم ينقطع من المادة الكاشف انقطاعه بعدم عوده فى العشرة يحكم بانه حيض كما ان المبتلى بحمى الغب ، يحكم بانه مريض ، وان كان فى يوم خلوه عن الحمى . وكيف كان فمن تلك المطلقات ، صحبة محمد : لا يكون القرء فى اقل من عشرة ايام ، فما زاد اقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى ان ترى الدم . ومرسلة يونس : ادنى الطهر عشرة ايام .

وفيهما ايضا : ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام .

ورواية الدعائم : اقل الطهر عشريال .

استدل للقول الثانى : وهو كون الطهر اقل من عشرة اذا كان بين اجزاء

الحیضة الواحدة ، بجملته من الروایات :

كمرسل یونس وفيه: « فذلك الذى رأته مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشرة فهو من الحيض » حيث قصر الامام عليه السلام الحكم بالحيضة على خصوص ايام الدم الظاهر فى ان النقاء بينهما ليس حیضا .

وفى موضع اخر منه : « ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ، واذا حاضت المرأة وكان حیضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت ، فان رأته بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام ، فذلك من الحيض تدع الصلاة » فان ظاهره ان الدم الجديد من الحيض لا النقاء بينهما .

وموثق محمد ، عن الصادق عليه السلام : اقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام ، واذا رأته الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى وان رأته بعد عشرة ايام فهو من حیضة اخرى مستقلة .

وجه الاستدلال بذلك ان اطلاقه ، انه اذا لم تمض عشرة ايام من الدم الاول ، فمجموع الدمین حیض واحد ، فاذا كان النقاء بينهما حیضا لزم ان يكون الحيض اكثر من عشرة ايام ، مثلا رأته ثلاثة ايام ، ثم تسعة ايام نقاء ، ثم ثلاثة ايام ، فان حیضها حينئذ خمسة عشر يوما ، بخلاف ما اذا قلنا بان النقاء طهر ، اذ يكون حیضها حينئذ ستة ايام .

ورواية عبد الرحمان بن ابى عبد الله عليه السلام ، سئلت الصادق عليه السلام ، عن المرأة اذا طلقها زوجها متى تملك نفسها؟ فقال اذا رأته من الحيضة الثالثة فهى تملك نفسها . قلت : فان عجل الدم عليها قبل ايام قرئها ؟ فقال : اذا كان الدم قبل العشرة ايام فهو املك بها ، وهو من الحيضة التى طهرت منها ، وان كان الدم بعد العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهى املك بنفسها . فان ظاهرها امكان كون الطهر اقل من العشرة .

ورواية يونس قلت للصادق عليه السلام، المرثة ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة؟ قال: تدع الصلاة . قلت: فانها ترى الطهر ثلاثة او اربعة؟ قال: تصلى . قلت: فانها ترى الدم ثلاثة ايام؟ قال عليه السلام: تدع الصلاة . قلت: فانها ترى الطهر ثلاثة؟ قال عليه السلام: تصلى . قلت: فانها ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة؟ قال عليه السلام تدع الصلاة ما بينها وبين شهر. فان انقطع الدم عنها. والا فهي بمنزلة المستحاضة. فان ظاهرها ان كل نقاء في البين طهر، وان كان اقل من عشرة .

ونحوها رواية ابي بصير ، ورواية داود ، وعن اخبره ، عن ابي عبدالله عليه السلام قلت له: امرثة يكون حيضها سبعة ايام أو ثمانية ايام، حيضها دائم مستقيم، ثم تحيض ثلاثة ايام ، ثم ينقطع عنها الدم ، وترى البياض لاصفرة ولا دمأ؟ قال عليه السلام : تغتسل وتصلى ، قلت : تغتسل وتصلى وتصوم ثم يعود الدم؟ قال عليه السلام: اذا رأيت الدم امسكت عن الصلاة والصيام . قلت: فانها ترى الدم يوماً وتطهر يوماً؟ فقال عليه السلام : اذا رأيت الدم امسكت، واذا رأيت الطهر صلت، فاذا مضت ايام حيضها واستمر بها الطهر صلت ، فاذا رأيت الدم فهي مستحاضة. ودلائها على كون الطهر اقل واضحة .

ورواية يونس الطويلة ، حيث ان في ذيلها ، ان امرأة من اهلنا استحاضت ، فسئلت ابا عبدالله عليه السلام عن ذلك؟ فقال : اذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلاة ، واذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فاغتسلى وصلى . ويرد على رواية يونس ، ان لدلالة للجملة الاولى المذكورة على عدم حيضية ايام النقاء بين الدمين ، الابد مفهوم اللقب السدى ليس بحجة ، وحيث ان بعد هذه الجملة، قوله عليه السلام: ولا يكون الطهر الا في اقل من عشرة . فلا بد ان يقال : ان مراده عليه السلام كون النقاء ايضاً حياً ، لانه اقل من عشرة ، ولعل وجه تخصيص الدمين بكونه حياً مع عدم ذكر النقاء في البين ان المتوهم عدم كون الدم الثاني حياً ، ويؤيده ، قوله عليه السلام: « من الحيض » الظاهر في ان

كلا الدمين بعض المحيض، مما يدل على ان النقاء بينهما ايضا حيض .  
 اما الجملة الثانية فيرد عليها اولاً: ان في بعض النسخ المعتبرة « من يوم طمشت »  
 لا « من يوم طهرت » فالنسخة مضطربة ، فتكون دلالة هذه الجملة ، كدلالة الجملة  
 الاولى .

وثانياً : ان ظاهرها انه لم تكن ايام الطهر المتوسط بين الدمين عشرة ايام  
 « فذلك » الدم الثانى « من الحيض » الاول، في مقابل ما اذا كان بعد عشرة ايام الطهر ،  
 حيث انه من حيض آخر وفائدة قوله عليه السلام: « من الحيض » الاول ، انه ليس  
 حيضاً مستقلاً، فيكفى فى الحكم بتحريضها رؤية الدم ولو ساعة، ولو لم يسلم ظهورها  
 فيما ذكرناه، فالرواية مجملة .

ويرد على الموثقة ماورد على الفقرة الاولى من رواية يونس ، ومنه يظهر  
 الجواب عن روايته الاخرى، عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا رأيت الدم قبل العشرة  
 فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المسقبة .  
 ويرد على رواية عبدالرحمن ان اللزوم تقيدها بمادل على أن ادنى الطهر عشرة  
 بحملها على ما كان مجموع الدمين والنقاء لا يزيد على العشرة .

ويرد على رواية يونس ان الرواية، اما ان تحمل على بيان الحكم الواقعى . ويلزم  
 منه اما ان يكون كل واحد حيضاً مستقلاً ، وهذا خلاف النص والاجماع ، من ان  
 اقل الطهر بين الحيضين عشرة ايام، وان يكون كلها حيضاً واحداً، وهذا خلاف النص  
 والاجماع من ان اكثر الحيض عشرة ايام ، واما ان تحمل على بيان الحكم الظاهرى  
 بان يكون ذلك وظيفة المرأة المذكورة من حيث تحيرها واحتمالها الحيض عند كل  
 دم ، والطهر عند كل نقاء ، الى ان ينكشف امرها ، لان كل ماتراه من الدم هو حيض  
 فى الواقع ، وكل ماتراه من نقاء فهو طهر فى الواقع .

وعلى هذا الذى ذكرناه ، من انه حكم ظاهرى للمتحيرة ، فلادلالة فى الرواية

وما ذكروه محل اشكال ، بل المسلم انه لا يكون بين الحيضين اقل من عشرة ، واما بين ايام الحيض الواحد فلا ، فالاحوط مراعاة الاحتياط بالجمع فى الطهر كما فى الفرض المذكور .

مسألة - ٨ - الحائض اما ذات العادة او غيرها والاولى ، اما وقتية وعددية ، او وقتية فقط ، او عددية فقط .

على ان الطهر بين الحيضة الواحدة يكون اقل من عشرة ، كما ادعاه صاحب الحدائق .

ويرد على رواية داود ما تقدم فى رواية يونس ، بكون اللازم حملها على الحكم الظاهرى ، وهذا هو المحمل لرواية يونس الطويلة .

هذا كله بالاضافة الى ضعف السند فى بعض الروايات المذكورة ، واعراض المشهور عنها قديما وحديثا ، مما لا يمكن الاخذ بها .

ومما ذكرناه فى وجه قبول غير المشهور تبين وجه قول المصنف : (وما ذكروه محل اشكال ، بل المسلم انه لا يكون بين الحيضين اقل من عشرة ، واما بين ايام الحيض الواحد فلا ) فيمكن ان يكون الطهر بين ايام الحيض الواحد ( فالاحوط مراعاة الاحتياط بالجمع فى الطهر ) الذى بين ايام الحيض الواحد بين تروك الحائض ، واعمال الطهارة ( كما فى الفرض المذكور ) والله العالم .

( مسألة - ٨ - الحائض اما ذات العادة او غيرها والاولى ) ثلاثة اقسام ( اما وقتية وعددية ) كما لو رأت اول كل شهر واستمر بها الدم خمسة ايام مثلا ولا فرق فى ذلك بين الاشهر الهلالية او الشمسية اما الاشهر الموضوعه فلا اعتبار بها لان الدم دائر مدار الشمس والقمر ، اما الاصطلاح فلا دخل له فى المزاج ( او وقتية فقط ) كان ترى اول كل شهر لكن يختلف الدم عدداً ، بشرط ان ترى اقل الدم وهو ثلاثة ( او عددية فقط )

والثانية : اما مبتدئه وهى التى لم تر الدم سابقا ، وهذا الدم اول ما رأت ، واما مضطربة وهى التى رأت الدم مكرراً لكن لم تستقر عادة واما ناسية . وهى التى نسيت عاداتها ، ويطلق عليها المتحيرة ايضا وقد يطلق عليها المضطربة ، ويطلق المبتدئة على الاعم ممن لم تر الدم سابقاً ومن لم تستقر لها عادة ، اى المضطربة بالمعنى الاول .

مسألة - ٩ - تحقق العادة برؤية الدم مرتين متمثلتين ،

ولافرق فى الوقت والعدد بين البلاد ، فالاعتبار بالزمان شروعاً وانتهاءً ، مثل كل خمسين ساعة مرة ويدوم اثنتين وسبعين ساعة ، سواء كانت الشمس موجودة او مفقودة او مركبة منهما على مختلف اقسام التركيب .

( والثانية ) : وهى غير ذات العادة على ثلاثة اقسام ايضاً ( اما مبتدئه وهى التى لم تر الدم سابقاً وهذا الدم اول ما رأت ) والمراد بالدم دم الحيض ، فلا ينافى رؤيتها دم القروح او العذرة سابقا ، ( واما مضطربة وهى التى رأت الدم مكرراً لكن لم تستقر عادة ) لا وقتاً ولا عدداً ( واما ناسية وهى التى ) كانت لها عادة ( ونسيت عاداتها ويطلق عليها المتحيرة ايضاً ) باعتبار تحيرها ( وقد يطلق عليها المضطربة ) باعتبار انها نفسها او باعتبار دماها ( ويطلق المبتدئة على الاعم ممن لم تر الدم سابقا ومن لم تستقر لها عادة اى المضطربة بالمعنى الاول ) فهذه اقسام ستة يأتى احكامها فى المسائل الاتية انشاء الله تعالى .

( مسألة - ٩ - تحقق العادة ) فى اقسامها الثلاثة ( برؤية الدم مرتين متمثلتين ) بلاشكال ولاخلاف الا من نادر .

بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه كما ان الاجماع قائم على عدم حصول العادة بالمرة الواحدة .

فان كانتا متماثلتين في الوقت والعدد فهي ذات العادة الوقتية والعددية ، كأن رأيت في اول شهر خمسة ايام وفي اول الشهر الاخر ايضاً خمسة ايام .

قال : في المستند واشتقاقها من العود يرشد اليه ، والاصل يوافق وفي ذيل المرسلة الطويلة تصريح به، انتهى. ويدل عليه مطلقات العادة وجملة من النصوص الخاصة ، كمرسلة يونس الطويلة: فان انقطع الدم لوقته في الشهر الاول سواء حتى توالى عليه حيضتان او ثلاث ، فقد علم الان ان ذلك قد صار لها وقتاً معلوماً وخلقاً معروفاً ، تعمل عليه وتدع ماسواه وتكون سنتها في ما يستقبل اذا استحاضت « الى ان قال عليه السلام »: وانما جعل الوقت ان توالى عليها حيضتان او ثلاث ، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: للتي تعرف ايام حيضها دعى الصلاة ايام اقرائك. فعلمنا انه لم يجعل القرء الواحد سنة لها فيقول: دعى الصلاة ايام قرئك ولكن سن لها الاقراء وادناه حيضتان او ثلاث ، الحديث .

وموثقة سماعة قال : سألته عليه السلام ، عن الجارية البكر اول ما تحيض « الى ان قال عليه السلام »: فاذا اتفق الشهران عدة ايام سواء فتلك ايامها .  
والرضوى : فاذا دخلت المتسحاضة في حد حيضها الثانية تركت الصلاة ، الحديث . بناء على ان المراد انها دخلت في حيضها الثالث في حده الثاني فيكون قد سبقها الدم مرتين ( فان كانتا متماثلتين في الوقت والعدد فهي ذات العادة الوقتية والعددية ) ولا يضر الزيادة والنقصان اليسيران في ذلك ( كأن رأيت في اول شهر خمسة ايام وفي اول الشهر الاخر ايضاً خمسة ايام ) وقد دل على هذا القسم مرسلة يونس المتقدمة .

وان كانتا متماثلتين في الوقت دون العدد فهي ذات العادة الوقتية  
كما اذا رأت في اول شهر خمسة ، وفي اول الشهر الاخر ستة او  
سبعة مثلا .

وان كانتا متماثلتين في العدد فقط فهي ذات العادة العددية ،  
كما اذا رأت في اول شهر خمسة ، وبعد عشرة ايام او ازيد رأت  
خمس اخرى .

( وان كانتا متماثلتين في الوقت دون العدد فهي ذات العادة الوقتية كما اذا  
رأت في اول شهر خمسة ، وفي اول الشهر الاخر ستة او سبعة مثلا ) وهذا مما  
لا ينبغي الاشكال ، بل عن جامع المقاصد نسبة الى كلمات الاصحاب ، وفي المستند  
دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه اطلاق ما دل على التحيض برؤية الدم في ايامها ،  
فانه يصدق بتكرر الدم في وقت معين مرتين ، ويؤيده عدم القول بالفصل بين المرتين  
والزائد عليهما ، ويستأنس لذلك بمرسلة يونس ، وبالرضوى .

ثم انه لا يشترط في الوقتية تساوى الطهرين الواقعين بعد الدمين ، وذلك لصديق  
ايامها بدون التساوى ، ولا يشترط في الاعتياد باقسامه الثلاثة لون الدم ولا ثخنته ولا  
سائر كفياته ، لعدم الدليل على ذلك ، وما في جملة من الادلة من ذكر الاوصاف  
لا يوجب التقييد لانها جارية مجرى الغالب .

( وان كانتا متماثلتين في العدد فقط فهي ذات العادة العددية ) كما في الموثق  
المتقدم ويؤيده الرضوى ولا اشكال ولا خلاف فيه من هذه الجهة ( كما اذا رأت في  
اول شهر خمسة ) وفي شهر ثان في وسطه خمسة اخرى .

اما اذا رأت في اول شهر خمسة ( وبعد عشرة ايام او ازيد رأت خمسة اخرى )  
فهي تحقق ذات العادة بذلك اشكال وخلاف ينشأ من انه هل يشترط الشهر الهلالي



مسألة - ١٠ - صاحبة العادة اذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العادة الاولى تنقلب عاداتها الى الثانية ، وان رأت مرتين على خلاف الاولى

فى تحقق العادة العددية كما هو ظاهر الموثقة والمرسلة اولا يشترط ، لصدق «ايامها» المذكورة فى النص ؟ والاقرب الثانى لنزول الموثقة والمرسلة منزلة الغالب حسب ما يفهم منهما العرف ، اذ يرى العرف كون الاعتبار بصدق العادة ولذا قال فى الجواهر: ان اعتبار الشهرين ضعيف لصدق اسم العادة ولتصريح كثير من الاصحاب به .

وعن المنتهى انه قال : اذا عرفت المرثة شهرها صارت ذات عادة وهو اجماع اهل العلم ، والمراد بشهر المرثة المدة التى دمها حيض وطهر ، واقله ثلاثة عشر يوماً عندنا . انتهى . وقد اختار ذلك الشيخ المرتضى وغيره من الاعاظم ، وقد تقدم صدق العادة بالاشهر الشمسية ايضا ، فاشكال بعض المعاصرين فى ذلك محل منع .

( مسألة - ١٠ - صاحبة العادة اذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العادة الاولى تنقلب عاداتها الى الثانية ) لصدق «ايامها» ولان ما دل على تحقق العادة بالشهرين اولى فى انطباقه على العادة الثانية من العادة الاولى ، فى تطرف العرف الذى هو المخاطب ، وهذا هو المراد بما عبر به بعض الفقهاء من اعتبار الفعلية التى تتحقق بالثانية دون الاولى ، ولذا ادعى عليه المنتهى الاتفاق ، فالقول بعدم الانقلاب لتعارض العادتين وعدم الدليل عدم تقديم احدهما على الاخر ، فاللازم سقوطهما والتماس دليل اخر ، ولو شك كان اللازم الرجوع الى استصحاب العادة بالنسبة الى العادة السابقة لوجه له .

امارؤية الدم على خلاف العادة مرة واحدة فالظاهر عدم ايجابه بطلان العادة ، ولو شك فى الابطال فالاستصحاب هو المحكم (وان رأت مرتين على خلاف الاولى

لكن غير متماثلتين ، يبقى حكم الاولى .

نعم لو رأَت على خلاف العادة الاولى ، مرات عديدة مختلفة تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربة .

مسألة - ١١ - لا يبعد تحقق العادة المركبة

لكن غير متماثلتين يبقى حكم الاولى ) لاطلاق ما دل على «ايامها» على هذا الفرض بعد ان لم يأت ما يبطلها من عادة ثانية او ما يزيلها من اضطراب فسى الرؤية ، وربما يتمسك لذلك بالاستصحاب ولا بأس به وان اشكل فيه بعض لا يقال اى فرق بين رؤية مرتين متماثلتين فى تغيير العادة ، وبين رؤية مرتين غير متماثلتين فى ذلك ، فان المرتين لو اوجب تغيير الغير فى الثانى الى المضطربة ولو لم توجب تغييرا لم تغير فى الاول ، لانه يقال الفارق العرف ، فانه يرى التماثل موجبا لتغيير العادة السابقة ولا يرى ذلك فى غير التماثل .

( نعم لو رأَت على خلاف العادة الاولى مرات عديدة مختلفة تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربة ) لشمول دليل المضطربة له ، بعد انصراف دليل ذات العادة عنه ، ولا فرق فى ذلك بين ان يكون بعضها مطابقا للعادة اولا ، كما اذا رأَت خمس مرات مضطربات وكانت مرة منها مطابقة للعادة .

( مسألة - ١١ - لا يبعد تحقق العادة المركبة ) كما عن المحقق والعلامة والشهيد فى بعض كتبهم وغيرهم وذلك لاطلاق الادلة مثل قوله عليه السلام : «ايامها» فان موثقة سماعة ، ومرسلة يونس ، والرضوى يشمل المفروض خلافا للمحكى عن الشهيد فى الذكرى ، وتبعه الجواهر بدعوى عدم الصدق لاشراً ، لانصراف الادلة عنه ولا عرفاً ، الا اذا تكرر ذلك مراراً متعددة بحيث يثبت بها الاعتياد العرفى ، وفيه المنع عن عدم شمول النص والانصراف ، لو كان فهو بدوى كالمنع عن عدم صدق الاعتياد عرفاً .

كما اذا رأت فى الشهر الاول ثلاثة وفى الثانى اربعة ، وفى الثالث ثلاثة ، وفى الرابع اربعة ، او رأت شهرين متواليين ثلاثة ، وشهرين متواليين اربعة ، ثم شهرين متواليين ثلاثة وشهرين متواليين اربعة .  
 لكن لا يخلو عن اشكال خصوصاً فى مثل الفرض الثانى حيث يمكن ان يقال : ان الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الاولى فالعمل بالاحتياط اولى .

( كما اذا رأت فى الشهر الاول ثلاثة وفى الثانى اربعة ، وفى الثالث ثلاثة ، وفى الرابع اربعة ) اورأت فى محرم اول الشهر ، وفى صفر آخر الشهر ، وفى الربيع اول الشهر ، وفى الربيع الثانى آخر الشهر ، وهكذا بالنسبة الى العادة الوقتية ( او رأت شهرين متواليين ثلاثة وشهرين متواليين اربعة ثم شهرين متواليين ثلاثة وشهرين متواليين اربعة ) او انها كانت ممرضة فترى فى حال المرض اول الشهر ، وفى حال الصحة آخر الشهر ، او ترى فى الحر اول الشهر ، وفى البرد اخر الشهر ، او ترى فى موطنها الاول ذى المناخ الحار اول الشهر ، وفى موطنها الثانى ذى المناخ البارد آخر الشهر ، الى غيرها من الفروض . كما اذا ترى فى حال زواجها اول الشهر . وفى حال خلوها آخر الشهر . فيما اذا اعتادت ان يستمتع بها . كل ذلك لصدق العادة المعبر عنها فى النص بايامها ونحو ذلك . ومثله لو كانت ترى فى الشهر الاول من اوله وفى الشهر الثانى من ثانيه وفى الشهر الثالث من ثالثه وهكذا .

( لكن لا يخلو عن اشكال خصوصاً فى مثل الفرض الثانى حيث يمكن ان يقال : ان الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الاولى ) ولا عادة عرفية ( فالعمل بالاحتياط اولى ) وان لم يكن لازماً لما عرفت من الصدق

نعم اذا تكررت الكيفية المذكورة مراراً عديدة بحيث يصدق في العرف ان هذه الكيفية عاداتها وايامها لا اشكال في اعتبارها ، فالاشكال انما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك وهي الرؤية كذلك مرتين .

مسألة - ١٢ - قد تحصل العادة بالتميز كما في المرأة المستمرة الدم ، اذا رأت خمسة ايام مثلا بصفات الحيض في اول شهر الاول ثم رأت بصفات الاستحاضة ، وكذلك رأت في اول الشهر الثاني خمسة ايام

شرعاً وعرفاً .

( نعم اذا تكررت الكيفية المذكورة مرارا عديدة. بحيث يصدق في العرف ان هذه الكيفية عاداتها وايامها لا اشكال في اعتبارها ) للصدق قطعاً. وان اشكل فيه المستمسك ايضا ( فالاشكال انما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك وهي الرؤية كذلك مرتين ) ثم ان التركيب يأتي في كل اقسام العادة ، بل الظاهر انه يأتي في المركبة من ذات العادة وغيرها ، كما اذا اعتادت ان ترى الدم شهرين متماثلين ، وتضطرب في اربعة اشهر ، ثم ترى الدم شهرين متماثلين وهكذا ، فانه مركب من العادة والاضطراب ، ولا فرق في المركبة بين العادة الوقتية او العددية او كليهما .

( مسألة - ١٢ - قد تحصل العادة بالتميز كما في المرأة المستمرة الدم) مطلقاً، او في بعض الاوقات ، كما اذا رأت في كل شهر خمسة عشر يوماً ، اورأت ستة اشهر مستمرة ، وستة اشهر لم تر اصلاً، اورأت متقطعة مثلاً(اذا رأت خمسة ايام مثلاً بصفات الحيض في أول شهر الاول ثم رأت بصفات الاستحاضة اورأت خمسة ايام اسود، والبقية احمر مثلاً، ولو كان بصفات الحيض (و كذلك رأت في اول الشهر الثاني خمسة ايام

بصفات الحيض ، ثم رأت بصفات الاستحاضة ، فحينئذ تصير ذات عادة عديدة ووقتيّة ، واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة بصفات الحيض ، وفي اول الشهر الثانى ستة اوسبعة مثلاً ، فتصير حينئذ ذات عادة ووقتيّة ، واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة مثلاً ، وفي العاشر من الشهر الثانى مثلاً خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة عديدة .

بصفات الحيض ، ثم رأت بصفات الاستحاضة ، فحينئذ تصير ذات عادة عديدة ووقتيّة) لوجود التمييز بالنسبة الى العدد والوقت معاً (واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة بصفات الحيض وفي اول الشهر الثانى ستة اوسبعة مثلاً ، فتصير حينئذ ذات عادة ووقتيّة) فقط (واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة مثلاً ، وفي العاشر من الشهر الثانى مثلاً خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة عديدة) فقط وهذا هو القول الاول فى المسألة . وقد ادعى الشيخ المرتضى عدم الخلاف فى ثبوت العادة بالصفات . وحكى عن المنتهى انه قال : لانعرف فيه خلافاً . واعترف فى الجواهر بنفى الخلاف فى المسألة الا انه بعد نقله عن المنتهى قال : فان تم اجماعاً والا فللنظر فيه مجال .

القول الثانى: عدم ثبوت العادة بالصفات .

والقول الثالث : التفصيل بين الجامع للصفات فثبتت العادة بها وبين غيرها فلا تثبت بها العادة ، فاذا كان السدمان احمر او اسود ، ثبتت العادة ، والا بأن كان احدهما اسود والاخر احمر فلا ، وحكى هذا التفصيل عن التحرير ، وعن الذكرى التردد فى الثبوت بذلك ، والاقترب هو القول الاول ، ويدل عليه ان الدليل دل على ثبوت العادة بذلك ، فكما تثبت العادة بالحيض الوجدانى لدى تكرره كذلك تثبت العادة بتكررها ثبت حيزيته بالصفات « بل وبقاعدة الامكان ، كما سيأتى » فان الدليل دل على ان تكرار الحيض يوجب العادة ، ودليل آخر دل على ان الحيض يثبت بالصفات

والجمع بينهما يقتضى حصول العادة بالتكرار بالاصاف .  
 واستدل للقول الثانى : بان الادلة الداله على تحقق العادة بتكرار الدم مرتين  
 متساويتين « مثل الموثقة والمرسلة » منصرفه عما ثبت حيضية الدم بالصفات ، وعليه فاللازم  
 اتباع الصفات ما دامت موجودة ، فاذا فقدت الصفات فى الدور الثالث كان المرجع  
 اطلاق ادلة الصفات « فيحكم بعدم الحيضية » لادلة العادة حتى يحكم بالحيضية ،  
 وفيه انه لاوجه للانصراف المذكور فان قوله عليه السلام : « اذا توالى عليها حيضتان  
 او ثلاث فقد علم الان ان ذلك صارلها وقتا وخلقا معروفا » يشمل تواليهما وجدانا  
 او شرعا بالصفات ، او بحسب الشهود العدول مثلا ، واذا ثبتت العادة تقدمت على  
 ادلة الصفات ، لان الصفات محكمة فى غير ذات العادة .

نعم اذا ثبتت الصفات لدم اخر فى شهر متتالين صارت عادة ناسخة للعادة  
 الاولى .

واستدل للقول الثالث : بانه مع اختلاف الصفات لا يكون الثانى كالاول حتى  
 تتحقق العادة ، وفيه انه بعد كون الثانى محكوما بالحيضية شرعا ، لاوجه لعدم ثبوت  
 العادة بذلك ، اذا تحقق ذلك نقول لافرق فى اثبات العادة بالوجدان ولا بالصفات ، ولا بقاعدة  
 الامكان وقد ذكر غير واحد من الاصحاب ذلك ، وذلك بالتقريب المتقدم وهوان  
 اطلاق الموثقة والمرسلة دل على الحيضية بقاعدة الامكان فيشملة قوله عليه السلام :  
 اذا توالى عليها حيضتان او ثلاث ، الخ .

نعم لاينبغي الاشكال فى عدم ثبوت العادة بالرجوع الى الروايات ، او الى  
 عادة الاهل والاقربان لانهما حكم المتحيرة فما دام التحير باق يبقى حكم الرجوع  
 اليهما .

مسألة - ١٣ - اذا رأَت حِيضين متواليين متمائلين مشتملين على النقاء في البين فهل العادة ايام الدم فقط اومع ايام النقاء ، او خصوص ما قبل النقاء ؟ الاظهر الاول مثلا اذا رأَت اربعة ايام ، ثم طهرت في اليوم الخامس ، ثم رأَت في السادس كذلك في الشهر الاول والثاني فعادتها خمسة ايام لاستة ولا اربعة .

فاذا تجاوز دمها رجعت الى خمسة متوالية وتجعلها حيضاً لاستة ، ولا تجعل اليوم الخامس يوم النقاء ، والسادس ايضاً حيضاً .

مسألة - ١٣ - اذا رأَت حِيضين متواليين متمائلين مشتملين على النقاء في البين فهل العادة ايام الدم فقط اومع ايام النقاء أو خصوص ما قبل النقاء ؟ ( ذهب الى الاول صاحب الجواهر وتبعه المصنف فقال : ( الاظهر الاول ) وذهب الى الثاني كثير من الاصحاب كما نسب الى ظاهر عبارتهم وذهب الى الثالث شارح البغية) مثلا اذا رأَت اربعة ايام ، ثم طهرت في اليوم الخامس ، ثم رأَت في السادس كذلك في الشهر الاول والثاني فعادتها ( على القول الاول ( خمسة ايام ) ايام الدمين (لاستة) باضافة النقاء في البين كما هو القول الثاني (ولا اربعة) كما هو القول الثالث .

( فاذا تجاوز دمها ) في الشهر الثالث ، عن العشرة ( رجعت الى خمسة متوالية وتجعلها حيضاً لاستة ، ولا تجعل اليوم الخامس يوم النقاء ، والسادس ايضاً حيضاً ) حتى تقضى الصلاة والصيام عن اليوم الخامس ، واذا واقعها زوجها في الخامس لم تجب عليه الكفارة او اذا علمت بان دمها يتجاوز وجبت عليها الصلاة يوم الخامس ، وهذه الامور الثلاثة هي الفارق بين قوله : « رجعت الى خمسة متوالية » وبين قوله : « ولا تجعل اليوم الخامس يوم النقاء والسادس ايضاً حيضاً » فاذا كانت نذرت ان تصوم اليوم الخامس اذا لم تكن حائضاً ، فعلى الخمسة

## ولا الى اربعة

المتوالية لم يجب القضاء، وعلى كون الخامس يوم النقاء واجب القضاء، وكذلك على الخمسة المتوالية وجبت الكفارة على الزوج اذا واقعها فى الخامس دون ما اذا كان الخامس يوم النقاء .

وهكذا اذا علمت بتجاوز دمها وجبت عليها الصلاة والصيام ولم تحرم عليها المحرمات فى الخامس بناءً على ان الخامس يسوم النقاء بخلاف ما اذا بنى على الخمسة المتوالية الى غير ذلك .

( ولا الى اربعة ) وكيف كان فقد استدل للقول الاول بقوله عليه السلام : « كلما كبر سنها نقصت ايامها » وقوله عليه السلام : « فان انقطع الدم لوقته فى الشهر الاول سواء حتى توالى عليه حيضتان او ثلاث فقد علم ان ذلك قد صار لها وقتا معلوما » بتقريب ان المنصرف من هذه الروايات خصوص ايام الدم لا ما كان محكوماً بحكم الحيضية من ايام النقاء .

ثم انه حيث كان ايام الدم خمسة فاللازم مراعات الخمسة متوالية لامتفرقة بجعل الخامس بعد يوم من الاربعة ايام فى المثال لانصراف ذلك من المماثلة بين الشهر الثالث والشهرين السابقين ، مثلاً اذا بقى انسان ضعيفاً عند انسان اربعة ايام ، ثم يوماً آخر، ثم قيل انه فى المرة الثانية بقى ضعيفاً بمقدار المرة الاولى، فالمنصرف بقائه خمسة ايام متواليه لا متفرقة . ولذا قال المصنف : « ولا تجعل اليوم الخامس يوم النقاء » .

واستدل للقول الثانى : بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تدع الصلاة قدر حيضها » وقوله عليه السلام : « دعى الصلوات ايام اقراك » بتقريب ان « قدر الحيض » و « ايام الاقراء » ظاهر فى المدة المحكوم عليها بالحيضية سواء ترى الدم اذ لا ، هذا بالاضافة الى انه لو حكم بالحيضية على النقاء صار ذلك حاكماً على ادلة رؤية الدم كحكومة ما دل على ان الصفرة حيض، على ما دل على ان الحيض اسود،



مسألة - ١٤ - يعتبر في تحقق العادة العددية تساوى الحيضتين  
وعدم زيادة احدهما على الاخرى ولو بنصف يوم او اقل .

وهذا القول هو الاقرب ، واختاره السيد البروجردى فى تعليقه .

واستدل للقول الثالث : بانه المستفاد من النص والفتوى ، وكان وجهه ان  
الاربعة المتواليه حيض ، اما النقاء فى البين فهو محكوم بالحيضية ، لانه حيض  
واليوم السادس حكم الشارع بحيضته من باب انه فى اثناء العشرة المنقطع عليها  
الدم فلا ينسحب حكمه الى الدم فى اثناء العشرة اذا لم ينقطع الدم عليها وفيه نظر  
واضح .

( مسألة - ١٤ - ) هل ( يعتبر فى تحقق العادة العددية تساوى الحيضتين  
وعدم زيادة احدهما على الاخرى ولو بنصف يوم او اقل ) وحتى بساعة كما ادعى  
انه هو المتيقن من مورد نصوص العادة ، اولايضراختلاف بالزيادة والنقصان بيوم  
كامل ، كما هو المحكى عن الذكري والمنتهى ، اولايضراختلاف ببعض يوم ، كما عن  
كاشف الغطاء اولايضراختلاف اليسير كالساعة دون ما عداها كما هو ظاهر المشهور  
احتمالات واقوال :

استدل لالاول : بانه القدر المتيقن وبان التحديدات الشرعية حقيقية كالكر  
وغيره ، فاللازم الحمل على التحقيق .

واستدل للثاني : بصدق ايام الاقراء على الاقل المتكرر فى العدد والوقت او فى  
احدهما .

واستدل للثالث والرابع : بالصدق العرفى مع منع القول الرابع الصدق  
على التفاوت ببعض يوم والاقرب هو الثالث اذا يرد على الاول ما ذكرناه غير مرة  
من ان المفهوم والتطبيق مرجعما العرف ، والعرف لا يبرى وجوب التساوى الدقى  
العقلى بالاضافة الى شهادة احوال النساء فانها غالباً ان لم تكن دائماً لاتكون محددة

وعلى ما اخترناه فلو رأيت خمسة في الشهر الاول وخمسة  
وثلاث او ربيع يوم في الشهر الثاني لاتتحقق العادة من حيث العدد .  
نعم لو كانت الزيادة يسيرة لاتضر وكذا في العادة الوقتية  
تفاوت الوقت ولو بثلاث او ربيع يوم يضر ، واما التفاوت اليسير فلا  
يضر ، لكن المسألة لاتخلو عن اشكال فالاولى مراعات الاحتياط .

بدقة مع وضوح ان احكام ذات العادة قد وردت لهن ، لالنادر الملحق بالمعديوم .  
وعلى الثاني : بعدم صدق الاستواء والاستقامة الواردة فى النص على ما  
اختلف بيوم ، ولذا رده جامع المقاصد والروض والجواهر والشيخ المرتضى «ره»  
وغيرهم .

وعلى الرابع: بان التحديد بالساعة ونحوها غير تام ، اذ الصدق العرفى اعم  
من ذلك، الا ترى انه لو اجاز انسانا بالبقاء فى داره ثلاثة ايام كان ظاهره فى مقابل  
اربعة ايام لا فى مقابل ثلاثة ايام ونصف ونحوه .

وعلى ما اخترناه ( فلو رأيت خمسة فى الشهر الاول وخمسة وثلاث او ربيع يوم فى  
الشهر الثانى لا) تضر الزيادة المذكورة - وكذا مثلها من جهة النقصان - بل ( تتحقق  
العادة من حيث العدد) على الاقوى .

(نعم لو كانت الزيادة يسيرة لا تضر) قطعاً (و كذا فى العادة الوقتية تفاوت  
الوقت ولو بثلاث او ربيع يوم) لا (يضر) سواء كان بالزيادة او النقصان على الاقوى  
(واما التفاوت اليسير فلا يضر) قطعاً ( لكن المسألة لاتخلو عن اشكال) لما عرفت  
(فالاولى مراعات الاحتياط) والله العالم .

مسألة - ١٥ - صاحبة العادة الساقطة سواء كانت عديدة ايضاً

ام لا تترك العبادة بمجرد رؤية الدم في العادة

(مسألة - ١٥ -) قد تقدم في بعض المسائل السابقة اقسام الحائض من ذات العادة وغيرها كما تقدم بيان ما به تتحقق العادة والكلام الان فى هذه المسألة فى وقت تحيض الحائض سواء كانت ذات عادة او غير ذات عادة فنقول: (صاحبة العادة الساقطة سواء كانت عديدة ايضاً ام لا تترك العبادة) وتتوظف بسائر وظائف الحيض (بمجرد رؤية الدم فى العادة) سواء كان الدم بصفة الحيض ام لا بلا اشكال ولا خلاف، بل دعوى الاجماع عليه مستفيضة ، وعن جامع المقاصد دعوى تواتر النصوص عليه. كمرسلة يونس القصيرة و فيها كلما رأت المرأة من ايام حيضها من صفرة او غيرها فهو من الحيض وكلما رائته بعد ايام حيضها فليس من الحيض . ومرسلته الطويلة وفيها - فى حكم المضطربة - انها لو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السنة فى الحيض ان تكون الصفرة والكدر فى ايام الحيض اذا عرفت حياً كله .

ومرسل المبسوط روى عنهم عليهم السلام : ان الصفرة والكدر فى ايام الحيض حيز وفي ايام الطهر طهر .

و صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن المرثية ترى الصفرة فى ايامها قال عليه السلام : لا تصلى حتى تنقضى ايامها وان رأت الصفرة فى غير ايامها توضت وصلت .

وفى خبر ابن جعفر عن اخيه عليه السلام ، عن المرأة ترى الصفرة فى ايام طمئنها كيف تصنع ؟ قال : تترك لذلك الصلاة بعدد ايامها التى كانت تقعد فى طمئنها . الى غيرها من الروايات .

وفى طهارة الشيخ الاستدلال لذلك بالعمومات الامرة بالقعود عن الصلاة فى

## اومع تقدمه

ايام الحيض ، مثل قوله عليه السلام: دعى الصلاة فى ايام اقرائك واورد عليه المستمسك وغيره ، بظهورها فى الحكم الواقعى للحيض لا فى التحيض بالرؤية ، وفيه تأمل . اذ الظاهر منها ان ما صدق عليه ايام الاقراء ، يكون حكمه ترك الصلاة فيها ولاشك فى صدق ايام الاقراء على ايام العادة ، فاشكال عليه غير وارد ، (اومع تقدمه) بيوم او يومين او ازيد على وجه يصدق عليه تقدم العادة و تعجيلها ، وهذا احد الاقوال فى المسألة وعن جماعة اطلاق الحكم بانه حيض من دون تقييد بالتقديم قليلا .

القول الثانى : انه انما يحكم بحيضته بشرط ان يكون بصفة الحيض .

الثالث : انها تلحق بالمبتدئة فتستظهر بالصلاة الى الثلاثة .

الرابع : انها تستظهر بالصلاة الى مجيء عاداتها والاقوى هو الاول واليه ذهب

المشهور ، بل عن الجواهر استظهار دخول هذه الصورة فى الاجماع المحكى ، وفى

المستمسك «اتفاقاً فى الجملة كما عن المنتهى» و يدل عليه جملة من النصوص :

مثل صحيح اسحاق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام : فى المرأة ترى

الصفرة؟ فقال: ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وان كان بعد الحيض بيومين

فليس من الحيض

و صحيح الصحاف عن ابي عبدالله عليه السلام : و اذا رأت الحامل الدم قبل

الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل او فى الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة .

وموثق سماعة عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ؟ قال : فلتدع الصلاة فانه

ربما تعجل بها الوقت .

وخبر على بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام ، عن المرأة ترى الصفرة ؟

فقال : ما كان قبل الحيض فهو من الحيض ، وما كان بعد الحيض فليس منه ، والرضوى

مثله .

و خبر معاوية بن حكيم قال عليه السلام : الصفرة قبل الحيض بيومين فهو

## او تأخره يوماً او يومين

من الحيض وبعد ايام الحيض ليس من الحيض و هي في ايام الحيض حيض .  
ومرسل الفقيه روى في المرأة التي ترى الصفرة انه اذا كان ذلك قبل الحيض  
بيومين فهو من الحيض وان كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض .

والرضوى : ربما عجل الدم من الحيضة الثانية و ظاهر هذه الروايات التقدّم  
قليلاً بحيث يصدق التعجيل ويصدق تقدم العادة ، فلا وجه لاطلاق الحكم كما تقدّم  
نقله عن جماعة ، اذ المطلق من الروايات لا بد وان يقيد بمقيدها .

استدل للقول الثاني : المنسوب الى المدارك بما دل على انتفاء الحيضية  
بانتفاء الصفات الظاهرة في ان الحيض دائر مدار الصفات وجوداً و عدماً خرج منه  
ايام العادة ، و بقى غيره تحت اطلاق هذه الاخبار ، و فيه انه لا بد من تخصيص تلك  
الاخبار باخبار تعجيل الدم كما تخصص باخبار العادة ، لان اخبار المقام تقول ان التقديم  
عادة ، و اخبار العادة تقول لا اعتبار بالصفات ، هذا بالاضافة الى تنصيص اخبار المقام  
بانه يحكم بحيضية ما تعجل وان كان فاقد الصفات ، كخبر معاوية و غيره .

و استدل للقول الثالث : المحكى عن المحقق والشهيد الثاني بحمل اخبار  
المقام على صورة امتداد الدم بقريئة ذيل صحيح محمد بن مسلم وان رأت الصفرة  
في غير ايامها توضحّت وصلت . وفيه ان ظاهر اخبار المقام الحكم بالحيضية بمجرد  
الرؤية من دون الاحتياج الى شيء آخر ، كما هو كذلك في الوقتية ولو كان للصحيح  
اطلاق لزم تقييده خصوصاً وفي هذه الاخبار دلالة على ما ذكرناه بالنص مثل خبر  
معاوية .

ثم ان مقتضى الاخبار المذكورة الحكم بالحيضية اذا كان يصدق التعجيل ولو  
اكثر من يومين ، فما ذكر فيه العدد انما هو من باب المثال ، ( او تأخره يوماً او يومين

او ازيد على وجه يصدق عليه تقدم العاده او تأخرها ولولم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع احكام الحيض

او ازيد على وجه يصدق عليه تقدم العادة او تأخرها ولولم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع احكام الحيض) وقد فسروا التأخر بتفسيرين :

الاول : انها لم تر في ايام العادة اصلا بل بعدها مثلا كانت عادتها اول الشهر الى الخامس منه فرأت في هذا الشهر في السادس او الثامن مثلا ، وهذا هو الظاهر من اطلاق كلماتهم ، بل صرح به غير واحد منهم .

الثاني : انها لم تر في اول العادة بل بعد يوم او يومين منها فاذا كانت عادتها ان ترى في اول الشهر الى الخامس ، رأت في هذا الشهر من يومه الثاني او الثالث ، وهذا هو الذى ذكره شارح النجاة ، وقد اورد عليه بانه خلاف ظاهر النص والفتوى لعدم الاشكال عندهم ، في ان ما يرى في ايام العادة حيض كقوله عليه السلام : كلما رأت المرأة في ايام حيضها فهو من المحيض ، وكذلك عبر الفقهاء من غير اشكال ثم ان الحكم بحيضية المتأخر وعدمها فيه احتمالات :

الاول : الحيضية مطلقا .

الثاني : عدم الحيضية مطلقا .

الثالث : التفصيل بين ما كان بصفة المحيض فهو حيض وبين ما لم يكن بصفة الحيض

فليس بحيض ، استدلل للاول بامور :

الاول : الاتفاق الذى نقله المستند عن بعض الاجلة .

الثاني : قاعدة الامكان .

الثالث : ان تأخر الدم يزيده انبعاثا كما عن فوائد الشرائع وغيره .

الرابع : ان «ايامها» كما يصدق على المتقدم كذلك يصدق على المتأخر

كقولهم هذه ايام الربيع او ايام الفاكهة ، ولا يراد بذلك الدقة بل التقريب الذى لا ينافى مع تقدم يوم ويومين او تأخر يوم او يومين .

الخامس : قوة احتمال ان يستفاد من تعليل الحكم بالتعجيل فى الموثق حيث قال عليه السلام : «ربما تعجل بها الوقت» وفى الرضوى ، اناطة الحكم بمطلق التخلف كما فى طهارة الشيخ المرتضى «ره» ويؤيده بل يدل عليه ما فى الكافى والتهذيب من تقرير الامام عليه السلام لقولها «قالت ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين و الثلاثة ، و يتأخر مثل ذلك فما علمها به ؟ قال عليه السلام : دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة ، الحديث .

واستدل للثانى : بالروايات المتقدمة الدالة بالصراحة على عدم كون المتأخر حيضاً وهى لا تدع مجالاً لقاعدة الامكان ، ولا لسائر الادلة المذكورة فى القول الاول والاتفاق المنقول غير حجة للمناقشة فى كبراه و صغراه .

واستدل للثالث : بان الواجد للصفات داخل فى اطلاقات ادلة التميز وبالاجماع الذى ادعاه غير واحد على ان الواجد محكوم بالحيضية بل جزم بعض بالتحيض هنا فى الواجد ، وان لم يحكم به فى المتقدم .

ان قلت : بين ادلة الصفات وبين ادلة نفى الحيضية فى المتأخر عموم من وجه لان الاولى اعم من المتأخر وغيره ، والثانية اعم من الواجد وغيره ولدى التساقط فى محل الاجتماع يكون المرجع اصالة الطهارة ونحوها ؟

قلت : الاجماع المقطوع به من غير نقل خلاف من احد يوجب تقوية جانب الحيضية فلا تصل النوبة الى الاصل ، وهذا هو الاقرب لكن شهرة الفتوى باطلاق الحيضية حتى على الفاقد ، المؤيدة بالادلة الاخر كقاعدة الامكان وصدق « ايامها » وما اشبهه توجب الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض واعمال الطاهرة .

فان علمت بعد ذلك عدم كونه حيفاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثة ايام تقضى ما تركته من العبادات .

واما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العديفة فقط والمبتدئة والمضطربة والناسفة فانها تترك العباداة وترتب احكام الحيض بمجرد رؤيته اذا كان بالصفات .

واما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ،

( فان علمت بعد ذلك عدم كونه حيفاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثة ايام تقضى ما تركته من العبادات) سواء كان ذلك فيما حكمت بالحيضية قبل ايامها او بعد ايامها، لوضوح اشتراط الثلاثة فى كل حيض - كما تقدم - .

(واما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العديفة فقط والمبتدئة والمضطربة والناسفة) وذات العادة الوقتية التى رأت الدم قبل ايامها بكثير كعشرين يوماً او بعد ايامها ولم يحكم بحيضيته ما رأت حكماً ناشئاً عن ادلة خاصة، كادلة التعجيل (فانها تترك العباداة وترتب احكام الحيض بمجرد رؤيته اذا كان بالصفات) خلافا لما يظهر من الشرائع حيث قال : ذات العادة تترك الصلاة والصوم برؤية الدم اجماعاً، فانه حيث لم يقيد بها بالوقتية يظهر منه ان ذات العادة العديفة مثل ذات العادة الوقتية ، ولذا استأنس الجواهر للحكم المذكور بجمله من المؤيدات ، لكن الاظهر ان مراد الشرائع خصوص الوقتية لان جماعة من الفقهاء على خلاف كون ذات العدد كذات الوقت ، فكيف يدعى مثل الشرائع الاجماع على خلاف ما عليه جماعة فتأمل .

(واما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة) فلا يحكم بالتحيف بما كان فاقد للصفات ، وهذا القول هو الذى ذهب اليه المدارك



والجواهر وتبعهما الشيخ المرتضى وجماعة اخرون .

القول الثاني فى المسألة : هو التحيض بالرؤية مطلقا وان كان صفرة وهو المحكى عن المبسوط والوسيلة والمهذب والجامع وجملة من كتب العلامة والذكري والروضة ونسبه فى محكى كشف اللتباس السى الاشهر ، وفى محكى الرياض الى الشهرة .

القول الثالث : هو الانتظار مطلقا ولو كان الدم بصفة الحيض وهو المحكى عن الكافى وابن الجينيد، وعلم الهدى، وسلار، والسرائر ، والمعتبر والتذكرة، وجامع المقاصد . استدلل للقول الاول : اما على التحيض برؤية الدم اذا كان مع الصفات فبجملة من الاخبار :

كمفهوم صحيحة ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوما او اكثر، ثم طهرت وصلت ، ثم رأت دمأ اوصفرة ؟ قال عليه السلام : ان كان صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة . فانها تدل بمفهومها انه ان كان دمأ تمسك عن الصلاة مع ان المروى فى التهذيب التصريح بالمفهوم حيث زاد فى آخره وان كان دمأ ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل ، لكن هذا الذيل يخرج الحديث عن محل الكلام حيث يدل على وجود ايام الاقراء .

وكاطلاق صحيح ابن المغيرة عن الكاظم عليه السلام فى امرأة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوما ثم طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك ؟ قال عليه السلام : تدع الصلاة لان ايام الطهر قد جازت مع ايام النفاس ، وظاهره كون مراته دمأ لاصفرة فان اطلاقه يشمل المبتدئة والمضطربة والناسية ، وغيرها .

وكالاتخبار الدالة على التحيض بالرؤية فى واجد الصفات بناء على اطلاقها وعدم اختصاصها بصورة التردد بين الحيض والاستحاضة « اى الدم المتصل بايام الحيض » ولا يخفى ان هذا المقدار كاف فى الحكم المذكور بالاضافة الى المؤيدات

التي منها بناء العرف على ان الدم السواجد للصفات حيض فيشملة قوله تعالى : « فاعتزلوا النساء في المحيض » ونحوه من الادلة الدالة على الحكم باعمال وتروك خاصة للحائض ، ومنها خبر اسحاق بن عمار ، في الجبلى ترى الدم اليوم واليومين ؟ فقال : ان كان دماً عبيطاً فلا تصل ذينك اليومين ، وان كانت صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين ، ولا يضر جعله الحيض يوماً ويومين ، اما لانه مقيد بما اذا صار المجموع ثلاثة ايام ، واما الامكان ان يقل حيض الجبلى عن ثلاثة ، واما للتفكيك في الحجية في خبر واحد اذا دل عليه الدليل كما فصل في الاصول ، ومنها قاعدة الامكان كما سيأتى تفصيلها ، هذا كله فيما كان دمها بالصفات واما اذا لم تكن بالصفات فيدل على مذكروه من الاحتياط أمور :

الاول : اصالة عدم الحيض بعد عدم شمول الادلة المتقدمة له ، لان ظاهر الروايات المذكورة الدم المتصف بالصفات ، وقاعدة الامكان لامجال لها لعدم استقرار الامكان على ما يأتى تفصيله عند البحث عن القاعدة ، ولا مجال لاستصحاب بقاء الدم الى الثلاثة ، لان ظاهر ادلة الاستصحاب ان يكون الشك في الحال والمشكوك في الماضي . لأن يكون الشك في الحال والمشكوك في الاستقبال ، وربما رد الاصل الشيخ المرتضى « ره » بأن الاصل عدم حدوث الزائد عما حدث ، لا ان الاصل بقاء الحادث ، وفيه ان اصل عدم الزائد يصح فيما اذا لم يكن امراً واحداً ممتداً . مثل مالوشك في انه هل اقترض عشرة او عشرين ؟ اما اذا كان امراً واحداً ممتداً فالاصل الامتداد ، ولذا اجرؤا اصالة بقاء النهار والليل في شهر رمضان ونحوه ، ولم يجرؤوا اصالة عدم الساعة الزائدة المشكوك .

الثانى : مفهوم صحيحة حفص عن الصادق عليه السلام : ان دم الحيض حار عبيط اسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة ، حيث ان مفهومها ان مالم يكن فيه الصفات ليس بحيض

ومثله منطوق رواية اسحاق ان كان دمًا عبيطاً فلا تصلى ذينك اليومين ، وان كانت صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين ، بناءً على التعدى عنه بالمناط .

الثالث : ما دل على انها ان رأت الصفرة فى غير ايامها توضت وصلت ، لكن فيه ان ظاهره فى بيان حكم ذات العادة التى ترى الدم فى غير ايام عادتھا ، كما انهم استدلوا بروايات اخر لكنهما محل ، اشكال هذا كله من جهة لزوم التباد . أما من جهة لزوم تروك الحائض عليها فقد استدل له بامور :

الاول : قاعدة الامكان .

الثانى : ما دل على ان الصائمة تفطر بمجرد رؤية الدم .

الثالث : ما دل على كون الاعتبار بالصفات بناءً على عدم الفصل بين الواجد والفاقد ، كما عن الوحيد والرياض .

الرابع : جملة من الروايات كمضرة سماعة ، سألته عن الجارية البكر اول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين ، وفى الشهر ثلاثة ايام يختلف عليها لا يكون طمئها فى الشهر عدة ايام سواء ؟ قال عليه السلام : فلها ان تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة .

وموثقة ابن بكير ، اذا رأت المرثة السدم اول حيضها واستمر الدم تركت الصلاة عشرة ايام .

وصحيحة ابن المغيرة ، فى امرثة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ، ثم طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك ؟ قال عليه السلام : تدع الصلاة لان ايامها ايام الطهر ، قد جازت مع ايام النفاس . قالوا : وحيث ان الدليلين متضادين فلا ترجيح لادلة عدم حيضيته على ادلة حيضيته ولا العكس فاللازم الاحتياط .

اقول : يرد على الاول ما سياتى من الاشكال فى اطلاقها ، وعلى الثانى ان الروايات وارده فى مفطرية ما علم حيضيته لامفطرية ماشك فى حيضيته ، وعلى

فان رأت ثلاثة او ازيد تجعلها حيضاً .

الثالث بانه كيف يمكن دعوى عدم الفصل مع ذهاب غير واحد الى الفصل ؟ بل عدم الفصل خلاف النص ، ولذا اشكل على عدم الفصل الجواهر ، والشيخ المرتضى وغيرهما ، وعلى الرابع ان الروايات لو سلم اطلاقها فاللازم تقييدها بصحيحى ابن الحجاج واسحاق المتقدمين ، ففي الاول : «ان كان صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة» وفي الثانى «وان كان صفرة فلتغتسل : عند كل صلاتين» .

وعلى هذا فالقول بعدم الاحتياط ، بل الحكم بالطهارة اقرب ، واختاره المستمسك والسيد الجمال وغيرهما ، ومما تقدم ظهر وجه بقية الاقوال فلا حاجة الى تفصيل الكلام حولها ، كما ظهر ان من يقول بالانتظار مطلقا ، وان كان بصفة الحيض لقاعدة الاشتغال واصالة عدم الحيض واصالة بقاء التكليف بالعبادة ، لا وجه له بعد وجود الدلة الاجتهادية فتحصل ان هذه الاقسام من النساء المذكورة فى المتن والشرح «وهن غير ذات العادة الوقتية» تحيضن برؤية الدم ان كان بالصفات ، والا فلا يحكم عليها بالحيضية بمجرد رؤية الدم ، بل هى محكومة بأحكام الطاهرة وان كان الاحتياط لا ينبغى تركه ، لكن عدم الحكم بالحيضية انما هو الى ثلاثة ايام (فان رأت ثلاثة أو ازيد تجعلها حيضاً) قال فى المستمسك : لان الاصل فى الثلاثة المتوالية ان تكون حيضاً بلا اشكال ، كما فى الجواهر .

وعن التذكرة : «اذا رأت ثلاثة أيام متواليات فهو حيض قطعاً» والاجماع عليه صريحا و ظاهرا من غير واحد فيما لو رأت الدم ثلاثة ثم انقطع ، ثم رآته قبل العشرة .

وفى محكى المنتهى و طهارة شيخنا الاعظم دعوى الاتفاق عليه صريحا فى المبتدئة ، بل هو ظاهر كل من تعرض لنقل الاقوال حيث لم ينقل احد منهم القول بعدم التحييض فيها الى آخر كلامه اقول : استدلووا لذلك بأمر :

نعم لو علمت انه يستمر الى ثلاثة ايام تركت العبادة بمجرد الرؤية وان تبين الخلاف تقضى ما تركته .

الاول : الاجماع الذى ذكره المستمسك وغيره .

الثانى : قاعدة الامكان .

الثالث : جملة من الروايات كصحيح يونس المرأة ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة ؟ قال عليه السلام : تدع الصلاة .

وصحيح ابن سنان عن الحبلي ، ترى الدم ثلاثة ايام تترك الصلاة؟ قال : نعم ، ان الحبلي ربما قذفت بالدم .

ومرسلة يونس ، فان استمر بها الدم ثلاثة ايام فهي حائض ، الى غيرها ، لكن ربما يورد على الكل ، اما الاجماع المدعى ففيه انه مخدوش صغيرى بذهاب المقنع والمقنعة الى عدم الحيضية ، واشكل فى الحكم المستند ، وكبرى باحتمال الاستناد .

ثم اطلاق الاجماع لكل اقسام من ترى الثلاثة محل اشكال ، بل منع ، واما قاعدة الامكان فقد عرفت الاشكال فيها ، كما سيأتى تفصيله انشاء الله تعالى ، واما الروايات فبان اخبار الصفات حاكمة عليها فلا يمكن الاخذ باطلاقها ، وعلى هذا ففى الجزم بالحكم تأمل واضح .

نعم لا محيد عن الاحتياط ، و من ذلك تعرف وجه قوله (نعم لو علمت انه يستمر الى ثلاثة ايام تركت العبادة بمجرد الرؤية وان تبين الخلاف تقضى ما تركته) مما يكون له قضاء ، كما انها ان علمت من اول الامر بعدم الثلاثة كانت فى حكم الطاهر ظاهرا ، فان تبين الخلاف تقضى الصيام ونحوه ، وتبين بطلان طلاقها ، الى غير ذلك من الاحكام .

مسألة - ١٦ - صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد اذا رأت العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت ، تجعله حيضاً سواء كان قبل الوقت او بعد الوقت .

مسألة - ١٧ - اذا رأت قبل العادة وفيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة ،

(مسألة - ١٦ - صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد) كما اذا كانت ترى في اول كل شهر خمسة ايام (اذا رأت العدد في غير وقتها) كما اذا رأت الخمسة في وسط الشهر (ولم تره في الوقت) وسيأتى حكم ما اذا رأت في الوقت وفي غير الوقت ايضاً ، فقد يكون الكلام في انها هل تحيض بمجرد رؤية الدم او بعد مضي الثلاثة - وقد تقدم في المسألة السابقة - وقد يكون الكلام في اصل تحيضها في غير وقتها ؟ والكلام فيه ذكره هنا بقوله :

(تجعله حيضاً سواء كان قبل الوقت او بعد الوقت) اما اذا كان بصفة الحيض فلا اشكال فيه ولا خلاف ، بل يدل عليه النص والاجماع كما تقدم في المسألة السابقة ، واما اذا لم يكن بصفة الحيض فالمشهور عندهم الحكم بحيضته ، واستدلوا على ذلك بالاجماع وبقاعدة الامكان وبعض النصوص كقوله عليه السلام : «ما كان قبل الحيض فهو من الحيض» حيث سأله عن المرأة ترى الصفرة ؟

وفي خبر آخر : عن المرثة ترى الدم قبل وقت حيضها ؟ قال : فلتدع الصلاة فانه ربما يعجل بها الوقت ، لكن عن المبسوط انه لو تأخر عن العادة بأكثر من عشرة ايام لم يحكم بحيضته ، وقد عرفت المناقشة فيما اذا لم يكن بصفة الحيض مطلقاً ، الا اذا كان في ايام العادة والله العالم .

مسألة - ١٧ - اذا رأت قبل العادة و فيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة

جعلت المجموع حيضاً وكذا اذا رأت في العادة وبعدها ولم يتجاوز  
عن العشرة

جعلت المجموع حيضاً) عند المنتهى : الجميع حيض اتفاقاً . وعن كشف اللثام :  
الجميع عندنا حيض . وفي الجواهر: بلا خلاف معتد به اجده . وفي مصباح الفقيه:  
بلا خلاف فيه على الظاهر ، وبدل عليه النصوص المتقدمة في المسألة الخامسة عشرة،  
وان كان ربما يتأمل في ذلك فيما اذا لم يكن بالصفات ، وكان اكثر من ما يسمى في  
العرف تعجيلاً ، مثل ان تكون عادته ثلاثة ايام اول كل شهر ، فرأت تسعة ايام قبل  
الشهر ويوما من اول الشهر خصوصاً اذا رأت حيضها بالصفات في وقته السابق، كما  
لو رأت سبعة ايام قبل الشهر اصفر بارد بصفات الاستحاضة ، ثم رأت ثلاثة ايام اول  
الشهر - كالعادة - بصفات الحيض .

وجه التأمل : ان الادلة المتقدمة في المسألة الخامسة عشرة لا تشمل مثل هذه  
الصورة ، بينما يشمله قوله عليه السلام : وان رأت الصفرة في غير ايامها توضح  
وصلت . وعليه لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض ، واعمال المستحاضة  
بالنسبة الى غير ايامها .

(وكذا اذا رأت في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة) اما ما كان في زمن  
العادة فبلا خلاف ولا اشكال ، وعليه النص والاجماع سواء كان بالصفات ام لا، وأما  
ما كان بعد العادة قبل العشرة فهو حيض لامور :  
الأول : الاجماع المدعى في محكى الخلاف و المعتبر والمنتهى و النهاية ،  
على حيضية ما تراه بين الثلاثة والعشرة ، اذا انقطع الدم عليها .  
الثاني : قاعدة الامكان .

الثالث : ما دل على ان ما تراه قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى .  
الرابع : الاستصحاب ، لكن ربما يستشكل في ذلك بما دل على ان الصفرة

او رأت قبلها وفيها وبعدها ،

بعد الحيض ليست من الحيض ، وبما دل على ان ما بعد ايام الاستظهار استحاضة ،  
بناءً على انتهاء مدة الاستظهار قبل العشرة .

ويرد على ما تقدم من الاستدلال بان الاجماع مخدوش لاشكال المدارك والمفاتيح  
والحدائق في الحكم المذكور ، وقاعدة الامكان لامجال لها مع النص ، ولا اطلاق  
لما دل على ان ماتراه قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى ، اذ الظاهر كونه وارداً لبيان  
الحاق الدم المفروغ عن حيضته بالحيض الاول ، او الثاني ، كما اشكل عليه بذلك  
في المستمسك والاستصحاب لامجال له مع النص ، وهذا ولكن يرد على الاشكالات  
المذكورة ان الاجماع سابق على النقاش ، وصاحب الحدائق يظهر من كلامه تأييد  
المشهور .

وحيث ان النص المذكور غير تام ، فقاعدة الامكان محكمة ، واشكال المستمسك  
غير وارد ، لما تقدم من ظهور الدليل في الاطلاق ، والاستدلال بالاستصحاب يراد به  
انه المرجع عند فقد الدليل .

اما ما دل على ان الصفرة بعد الحيض ليست من الحيض فاللازم حمله على ما  
تكون بعد العشرة بقرينة موثقة ابن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام اقل ما يكون  
الحيض ثلاثة ايام واذا رأت الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى وان رأت بعد عشرة  
ايام فهو من حيضة اخرى مستقلة ، والبناء على انتهاء مدة الاستظهار قبل العشرة ضعيف  
ولذا قال الحدائق : يمكن الجمع بتخصيص عموم الاخبار الدالة على استحاضة ما بعد  
العادة والاستظهار بموثقة ابن مسلم وصحيحته ، ونحوهما :

ما عن الفقه الرضوي بان يستثنى حكم ذات العادة عن مطلقات تلك الاخبار ،  
ومنه يعلم انه لا فرق بين ان يكون الدم الذي تراه قبل انتهاء العشرة بصفات الحيض  
ام لا لاطلاق ادلة المستثنى (او رأت قبلها وفيها وبعدها) بلا اشكال ولا خلاف ، بل



وان تجاوز عن العشرة في الصور المذكورة ، فالحيض ايام العادة فقط والبقية استحاضة

مسألة - ١٨ - اذا رأت ثلاثة ايام متواليات وانقطع ثم رأت

ثلاثة ايام او ازيد

ادعى عليه الاجماع وذلك لما دل على الفرعين السابقين (وان تجاوز عن العشرة في الصور المذكورة فالحيض ايام العادة فقط والبقية استحاضة) اما عدم كون الزائد حيضاً لما تحقق من ان اكثره عشرة ، واما كون الحيض ايام العادة فقط فلما في الجواهر من اطلاق الادلة في الرجوع الى العادة وفي مصباح الفقيه بلا اشكال في شيء من هذه الفروع .

اقول : سيأتي الكلام في ذلك في فصل حكم تجاوز عن العشرة انشاء الله تعالى .

(مسألة - ١٨ - اذا رأت ثلاثة ايام متواليات وانقطع ثم رأت ثلاثة ايام او

ازيد) فاصول الاقسام ستة ، لان المجموع مع النقاء اما ان لايزيد عن العشرة او يزيد . وعلى الثاني فبالنسبة الى ايام العادة ، فان يكون احدهما في ايام العادة او كلاهما في ايام العادة او لا شيء منهما في ايام العادة ، وفي صورتى كون كليهما او احدهما في ايام العادة ، فاما ان يصادف الدم او الدمين بجميعة ايام العادة او ببعضه .

فالاولى : كما اذا رأت ثلاثة ايام ثم بعد ثلاثة ايام ثلاثة ايام آخر .

والثاني : كما اذا كانت عادتها اول الشهر فرأت ثلاثة ايام في وسط الشهر، ثم

بعد عشرة ايام ثلاثة ايام آخر .

والثالث : كما اذا كانت عادتها اول الشهر فرأت احدهما في العادة كاملا ،

ورأت الاخر بعد عشرة ايام .

والرابع : هو الثالث لكن رأت بعض احدهما في العادة ، كما اذا رأت يوماً

فان كان مجموع الدمين والنقاء المتخلل لايزيد عن عشرة كان

الطرفان حيضاً

قبل الشهر ويومين اول الشهر حسب عاداتها .

والخامس : كما اذا كانت عاداتها اول الشهر عشرة ايام ، فرأت يوماقبل الشهر ويومين من العادة ، ثم رأأت يومين قبل انتهاء العشرة ، ويوما بعد انتهاء العشرة .  
اما الصورة السادسة : فهى غير معقولة وهى ان يكون تمام كليهما فى ايام العادة ومع ذلك يكون كليهما خارجاً عن العشرة ونحن نذكر الاقسام فى ضمن شرح المتن فنقول :

«١» (فان كان مجموع الدمين والنقاء المتخلل لا يزيد عن عشرة كان الطرفان

حيضاً) اجماعاً ادعاه الجواهر سواء كان الدمان او احدهما بصفات الحيض ام لا ، وسواء كانت المرأة ذات عادة ام لا ، خلافا لما يحكى عن المدارك من التوقف فى هذه الكلية ، فيما اذا كان الدم الثانى اصفر ، والدم الاول احمر ، ولما يحكى عن بعض آخر من الاشكال فى ما اذا كان الدم الثانى بعد ايام العادة ، كما اذا كانت عاداتها اول الشهر فرأت ثلاثة ايام عاداتها ، ثم بعد يومين من النقاء ، رأأت يومين من الدم .

والاقوى هو الاول و ذلك لقول الباقر عليه السلام : اذا رأأت المرأة الدم قبل عشرة فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية ، فان ظاهره ان كل ما ترى فى اثناء العشرة «قبل مرور عشرة نقاء» فهو حيض ، استدل المدارك بما ورد من ان الصفرة بعد ايام الحيض ليست حيضاً :

كخبر ابى حمزة عن المرأة ترى الصفرة ؟ فقال عليه السلام ما كان قبل الحيض فهو من الحيض ، وما كان بعد الحيض فليس منه .

وصحيحة ابن مسلم : وان رأأت الصفرة فى غير ايامها ، توضحت وصلت وفيه انه لا بد من تقييد هذا الاطلاق بالخبر المتقدم ، فالمراد ببعد الحيض وبعده

## وفى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ،

ايام الحيض، بعد العشرة ، كما انه لا بد وان يكون هذا هو المراد من مرسله يونس:  
« كلما رأت المرأة فى ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض » و« كلما  
رأته بعد ايام حيضها فليس من الحيض » .

اما اشكال المستمسك فى دلالة الخبر المروى عن الباقر عليه السلام : « جعل  
العمدة فى المسألة قاعدة الامكان » لان الخبر انما يدل على كون الدم المفروغ  
حيضيته ملحق بالحيض الاول ، اذا كان فى اثناء العشرة ، ولا دلالة فيه بان كلما كان  
من الدم الثانى فى العشرة فهو حيض ، فيرد عليه :

اولا : ان ظاهره اطلاق الحكم بالحيضية ، فان الحاقه بالحيض الاول دليل  
على حيضيته .

وثانيا: انه لو لم يكن دليل خاص فى المقام لم يكن وجه للتمسك بقاعدة  
الامكان ، اذ قاعدة الامكان قاعدة كلية فلا تصلح لرفع اليد عن الدليل الخاص كخبر  
ابى حمزة ، واما ما حكى عن بعض آخر ، فقد استدل له بمفهوم ما دل على ان  
ايام العادة محكوم بالحيضية، وعليه فلا فرق فى الحكم بعدم حيضيته بين ان يكون  
بصفات الحيض ام لا، ففيه ان اثبات الشيء لا ينفى ما عداه، وقد عرفت وجود الدليل  
على ان ما قبل العشرة حيض ايضا .

(وفى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة)  
على ما اختاره المصنف لكنك قد عرفت فى المسألة السابقة انه محكوم بالحيضية  
ثم ان مراد المصنف باعمال المستحاضة هو الاتيان بالعبادات لاجميع اعمالها من  
الغسل والسوضوء لكل صلاة ونحوهما ، لسوضح انها ليست مستحاضة فى حال  
النقاء .

وان تجاوز المجموع عن العشرة فان كان احد هما في ايام العادة  
دون الاخر جعلت ما في العادة حيضاً

( وان تجاوز المجموع ) من الدمين والنقاء المتخلل في البين ( عن العشرة  
فان كان احد هما في ايام العادة دون الاخر جعلت ما في العادة حيضاً ) والاخر  
استحاضة مثلاً اذا رأأت خمستين من الدم بينهما خمسة ايام نقاء فالتى في العادة منهما  
حيض سواء كان الدم الاول او الدم الثانى ، وسواء كان كلا الدمين او احدهما  
بصفات الحيض ام لا، بان كان كلاهما بدون صفة الحيض، وفي صورة كون احدهما  
بدون الصفة لافرق بين ان يكون ما في العادة بدون الصفة، ام الدم الاخر بدون الصفة،  
وهذا الذى ذكره في المتن من الاطلاق هو الذى اختاره غير واحد من الفقهاء ، بل  
ادعى الاجماع على ما اذا كان كلاهما بصفة او كلاهما بدون صفة او ما في العادة بصفة  
وما في غير العادة بدون الصفة، اما اذا كان ما في العادة فاقداً للصفات وما في غير العادة  
واجداً للصفات فقد اختلفوا فيه على اقوال :

الاول : جعل ما في العادة حيضاً مطلقاً كما ذهب اليه المشهور .

الثانى : جعل ماله الصفات حيضاً مطلقاً وهو المحكى عن الشيخ فى النهاية  
والمبسوط، بل عن الخلاف الاجماع على تقديم اعتبار صفة الدم على العادة .

الثالث : التخيير بين جعل ما فى العادة او ماله التمييز حيضاً ، وهو المحكى  
عن الوسيلة .

الرابع: التفصيل بان العادة ان كانت حاصلة بالتمييز فاللازم الاخذ بذى الصفات  
وان كانت حاصلة بالاخذ والانقطاع ، كما لو كانت ترى فى اول كل شهر فباللازم  
الاخذ بالعادة .

الخامس: الحكم بحيضية الاول واستحاضية الثانى مطلقاً ولو كان الثانى فى العادة  
وبالصفة، استدلال المشهور بعموم رجوع المستحاضة الى عاداتها، وبما ورد من ان الصفرة

والكدرة في ايام الحيض حيض، وبما في مرسله يونس حيث قال عليه السلام: «لو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السنة في الحيض ان تكون الصفرة والكدرة فما فوقها في ايام الحيض - اذا عرفت - حيضاً اذا كانت الايام معلومة فاذا جهلت الايام وعددها احتاجت الى النظر حينئذ الى اقبال الدم وادباره وتغير لونه». فان ظاهر هذه الأدلة ان الصفة لا تكون منظورة مع وجود العادة .

وفي موثق اسحاق عن الصادق عليه السلام ، قالت : فان الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال عليه السلام : تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين ، قالت له ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به ؟ قال عليه السلام : دم الحيض ليس به خفاء وهو دم حار تجدله حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد . فهذه الاخبار تدل على تقديم العادة على الصفات فلا يبقى لادلة الصفات عموم يعارض ادلة العادة ، ومنه يعلم انه لا وقع للاشكال في صورة كون الدمين بالصفات بان مقتضى ادلة الصفات جعل الدم المقدم على العادة الذي له الصفات حيضاً وهما في العادة استحاضة من جهة عدم فصل اقل الطهر ، اذ بعد كون مرتبة الصفات بعد مرتبة العادة يقدم العادة مطلقاً، سواء كان كلاهما بصفة او كلاهما بدون صفة ، او الاول بصفة دون الثاني او العكس وسواء كانت العادة متقدمة او متأخرة .

ثم انه لو فرض تعارض الأدلة الدالة على تقديم الصفات والدالة على تقديم العادة كان اللازم تقديم الدالة على العادة للشهرة العظيمة .

بل في الجواهر انه المشهور ونقلوا تحصيلاً، وعلى هذا فلو وجدت الصفات قبل العادة فجرت عليه احكام الحيض بظن انه حيضها قد تقدم ثم رأيت في العادة تبين عدم صحة ما اجرتة من الاحكام ، فتقتضى الصلاة والصيام وصح طلاقها الواقع في تلك الحال الى غير ذلك .

وان لم يكن واحد منهما في العادة فتجعل الحيض ما كان منهما واجداً

استدل للقول الثاني : باجماع الخلاف وباخبار الصفات ، ويرد على الاول ان الاجماع موهون بمخالفة نفس الشيخ له لانه قال في المبسوط والخلاف انه لو قيل بتقديم العادة مطلقا لكان قويا . وعلى الثاني بما عرفت من تقديم اخبار العادة على اخبار الصفات للشواهد الداخلية والخارجية .

واستدل للقول الثالث : بسانه مقتضى الجمع بين اخبار العادة وبين اخبار الصفات حيث لا ترجيح ، وفيه ما عرفت من وجود الترجيح لاخبار العادة .

واستدل للقول الرابع : بان العادة الحاصلة من التميز لو قدمت عليه لزم زيادة الفرع على الاصل لان اصل الاعتقاد حصل من الصفة فلا يبلغ مرتبة تقدم عليها لدى تعارضهما ، وكانه لذا توقف شارح الروضة وكاشف اللثام في هذه الصورة ، واورد عليه في الجواهر بانه مجرد اعتبار لا يعول عليه بعد القول بثبوت العادة به شرعاً ، وكلام الجواهر في محله وان اشكل عليه بعض الفقهاء بان القدر المتيقن من العادة الثابتة بالتمييز هو ما اذا لم يعارضها تمييز ، فاذا عارضها تمييز كان المرجح ادلة التمييز ، وذلك لانه اذا اعتادت بالتمييز صارت تلك الايام ايامها الوارد في النص وقد عرفت سابقا ان الشارع قدم العادة على التميز ولذا لو اعتادت بالتمييز ثم لم يكن في شهر تميز كانت نفس تلك الايام ايامها مع انه ليس تمييز فعلى .

واستدل للقول الخامس : ببعض المطلقات كخبير صفوان بن يحيى عن الكاظم عليه السلام ، اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم فمكثت ثلاثة ايام طاهرا ثم رأت الدم بعد ذلك تمسك عن الصلاة ؟ قال عليه السلام : لا هذه مستحاضة . وفيه ان الخبر مجمل لاحتمال ان يكون السؤال عن التحيض ثانيا بدون فصل اقل الطهر لا في مقام السؤال عن تعيين الحيض من الدميين وعلى هذا القول المشهور هو الاقوى . (وان لم يكن واحد منهما في العادة فتجعل الحيض ما كان منهما واجداً

## للصفات

للصفات) سواء كان الدمان والنقاء بينهما قبل العادة، او كانا بعد العادة، او كان احدهما قبل العادة وكان زمن العادة نقاءً، وكان الآخر بعد العادة ويدل عليه اخبار الرجوع الى الصفة فانها تدل ولو بالمناطق على ان الواجد للصفات حيض ولو كان متأخراً عن الفاقد :

كصحيح اسحاق ان كان دمأً عيباً فلا تصل ذبك اليومين وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين .

وصحيح ابن الحجاج ثم رأته دمأً او صفرة قال عليه السلام : ان كان صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة . الى غيرهما ، خلافاً لما عن النهاية والقواعد والجواهر ونجاة العباد من جعلهم الاول حيضاً ، والثاني استحاضة وان كان الاول فاقد للصفات والثاني واجداً لها . بل جعله الجواهر ظاهراً من اطلاق الاصحاب بل اجماعهم المدعى عليه وتبعه على ذلك مصباح الهدى خلافاً للمستمسك الذي ايدهما في المتن في الجملة .

ويستدل لهذا القول بالاجماع المذكور، وبقاعدة الامكان وبصحيحة صفوان اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثة ايام طاهراً ، ثم رأته الدم بعد ذلك تمسك عن الصلاة ؟ قال عليه السلام : لانه مستحاضة . كما انه يرد على دليل القول الاول بمنع اطلاق اخبار الصفات لان المتيقن منها صورة استمرار الدم .

وفي الكل ما لا يخفى اذ لا اجماع في المسألة قطعاً لندرة تعرض الاصحاب لهذه المسألة . وذهب غير واحد الى القول الاول ، وقاعدة الامكان لا مجال لها مع الدليل الاخص منها ، والصحيحة مجملة ، كما تقدم لاحتمال ان يكون السؤال فيه عن حيضية الثاني في ظرف التفرغ عن حيضية الاول ، لافى مقام السؤال عن تعيين ماهو

وان كانا متساويين في الصفات فالاحوط جعل اولهما حيضاً ، وان كان الاقوى التخيير

الحيض من الدمين .

وقد تقدم انه لا وجه لمنع اطلاق اخبار الصفات ، ولذا اختار السادة ابن العم والجمال والاصطهباناتي ما ذكره المتن .

(وان كانا متساويين في الصفات فالاحوط جعل اولهما حيضاً) لقاعدة الامكان، ولخبر ابن بكير « عدت من اول مارات الدم الاول و الثاني عشرة ايام ثم هسى مستحاضة »

ومرسل يونس «ان عليها اول ما ترى الدم ، و يجوز كونه حيضاً ان تتحيض به» ولكون الاول مقتضى الجبلة ، فاللازم تنزيل الادلة عليه (وان كان الاقوى التخيير) وذلك لتعارض قاعدة الامكان في كلا الدمين ، والخبران انما وردا في مستمرة الدم فلا ربط لهما بالمقام ، والجبلة لاحجية شرعاً فيها ، لكن الاقرب الاول ، اذ لا نسلم تعارض القاعدة في الدمين ، ولو علمت من الاول ، فانه لا مانع من جريان قاعدة الامكان في الاول ، الا وجود الدم الثاني ، وحيث انه لا وجود له الان فلا مانع عن جريان القاعدة ، وهذا بخلاف الدم الثاني فان الحكم بحيضية الدم الاول بقاعدة الامكان او غيره ، مانع عن كون الثاني حيضاً ، فالمسألة من قبيل مالو قدر على صوم اليوم الاول او الثاني فانه لا يحق له عدم صوم الاول ، لحفظ القدرة على الصوم الثاني ، لاجتماع الشرائط في اليوم الاول ، فلا عذر لعدم صومه بخلاف اليوم الثاني ، فانه بعد ان صام اليوم الاول لا تكون له قدرة فهو معذور ، والخبران وان وردا في مستمرة الدم الا ان الظاهر منهما ولو بالمناط عدم الخصوصية ، خصوصاً بعد قوله عليه السلام في المرسلة : «ويجوز كونه حيضاً» حيث انه ظاهر في ان جواز كون الاول حيضاً، علة لجعله حيضاً .



وان كان بعض احدهما في العادة دون الاخر جعلت ما بعضه  
في العادة حيضاً

ومما ذكرنا يعرف انه لا فرق بين تساوى الدمين في عدم الصفات فيهما، او في وجود الصفات فيهما، فالتفصيل بين الصورتين محل منع ، ومثل الصورتين ما كان في احدهما بعض الصفات ، وفي الاخر صفة اخرى ، كما لو كان الدم الاول متصفا بالسواد والثاني متصفا بالدفع لاطلاق ما عرفت من الادلة فتحصل ان المرجع في الدمين المذكورين اولاً ، العادة ، وثانياً : الصفات ان لم تكن عادة ، وثالثاً : جعل اولهما حيضاً ان لم تكن عادة ولا صفات في البين والله سبحانه العالم .

(وان كان بعض احدهما في العادة دون الاخر) كما اذا كانت ترى في كل شهر خمسة ايام اول الشهر فرأت خمسة ايام قبل الشهر ، ونقت في اليومين الاولين من الشهر ثم رأت خمسة ايام ، فان الدم الثاني وقع في العادة دون الاول ، ومثله ما لو عكس بان وقع الدم الاول في العادة دون الثاني ، ولا فرق في البعض الواقع في العادة بين ان يكون ما وقع في العادة بمقدار اقل الحيض كالثلاثة ام لا ، كما اذا صادف يوم من احد الدمين العادة ، كما لا فرق بين ان يكون المصادف للعادة بالصفات ام لا ، وكذلك الذي لم يصادف العادة (جعلت ما بعضه في العادة حيضاً) وذلك لان العادة ، كما تقدم مقدمة على الصفات ، وعلى قاعدة الامكان ، اذ هي طريق الى الحيض لقوله عليه السلام : فتلك ايامها . فالايام الخارجة عن العادة المتصلة بها مقدمة كانت على العادة أو مؤخره عنها ، زائدة على الثلاثة أو من الثلاثة محكومة بالحيضية ايضاً ، اما في المقدم فلصدق التعجيل الذي كان مورد النص، واما في المؤخر لان الدم ما لم يجز العشرة يحسب من الحيض .

نعم لو كان المصادف للعادة مقداراً قليلاً جداً كساعة ، فالظاهر انه ملحق بما

وان كان بعض كل واحد منهما في العادة فان كان ما في الطرف الاول من العادة ثلاثة ايام او ازيد جعلت الطرفين من العادة حيصاً ،  
وتحتاط في النقاء المتخلل وما قبل الطرف الاول

اذا لم يكن احد الدمين في العادة لعدم صدق ادلة العادة عليه ، ومما تقدم تعرف حكم ما اذا كان بعض احد الدمين بالصفات دون الاخر ولم يصادف اي منهما العادة ، فانه يجعل ماله الصفات حيصاً ، لما سبق من تقديم ذى الصفات على قاعدة الامكان في غير ذى الصفات ، اما اذا جرت قاعدة الامكان في احدهما دون الاخر فواضح ، انه هو الحيض كما اذا كان احدهما في الصغر أو في اليأس ، وكان الاخر في حال البلوغ مع عدم اليأس (وان كان بعض كل واحد منهما في العادة) فله صورتان :

الاولى : ان يكون ما في الطرف الاول من العادة ثلاثة او ازيد ، كما اذا رأأت اربعة ايام من اول الشهر اولاً ، ثم نقت اربعة ايام ، ثم رأأت اربعة ايام اخر ، وقد كانت عادتها ان ترى كل شهر عشرة ايام من ثاني الشهر ، فان المجموع ليس حيصاً لانها ازيد من العشرة ، وكان بعض الاول في المثال المصادف للعادة ثلاثة ، ولذا قال : (فان كان ما في الطرف الاول من العادة ثلاثة ايام او ازيد جعلت الطرفين من العادة حيصاً) الاربعة الايام الادلة ، واليومين الاولين من الدم الثاني ، وذلك لطريقة العادة الى كونه حيصاً .

(وتحتاط في النقاء المتخلل) لما سبق من المصنف من الاحتياط في النقاء المتخلل

بين طرفي العادة بالجمع بين تروك الحائض ، واعمال الطاهرة ، وان كان الاقوى انه مكحوم بالحيفية ، كما سبق (وما قبل الطرف الاول) كاليوم الاول من اول الشهر وانما لم يجعله حيصاً لان هذه المرأة ممن تجاوز حيصها عشرة ، وحكم من تجاوز حيصها عن العشرة هو جعل ما في عادتها فقط حيصاً ، من غير فرق بين عدم جعل

وما بعد الطرف الثاني استحاضة تحتاط في جميع ايام الدمين والنقاء  
بالجمع بين الوظيفتين

الزائد ، ان يكون الزائد في اول الاول ، او في اخير الاخير ، مثلا اذا كانت ترى في كل شهر عشرة من ثاني الشهر فرأت من اول الشهر الى الحادي عشر ، كان اليوم الاول استحاضة ، لحكومة ادلة العادة على ادلة التعجيل ، وكذلك اذا رأت «في المثال» من ثاني الشهر الى الثاني عشر ، فاليوم الثاني عشر استحاضة لانه زائد على العشرة في غير العادة ، هذا كله وجه عدم جعل ما قبل الطرف الاول حيزاً .

اما وجه الاحتياط فيه فلاحتمال حكومة ادلة التعجيل على ادلة العادة . فاذا كان اليوم الاول حيزاً بحكم التعجيل وجب عليها تروك الحائض فلمراعات الجمع بين الاحتمالين تجمع بين تسروك الحائض واعمال المستحاضة ، لكن الاقرب ان الاحتياط استحبابي . (وما بعد الطرف الثاني) الزائد على العشرة (استحاضة) ، لوضوح ان كل ما زاد على العشرة استحاضة لكن فيه ان الاولى كان الاحتياط في الجملة لان المحتمل ان يكون حيزها من ثاني الشهر ، فالدم المستمر الى الحادي عشر كله حيز ، وعليه فاليوم الثالث من الدم الثاني يحتمل ان يكون حيزاً ، وان يكون طهراً ، فالاحتياط بالجمع ايضاً .

الصورة الثانية : ان يكون ما في الطرف الاول من العادة اقل من ثلاثة ايام ، كما اذا رأت اربعة ايام من اول الشهر ، ثم نقت اربعة ، ثم رأت اربعة ايام اخر ، وقد كانت عاداتها ان ترى كل شهر عشرة ايام من ثالث الشهر ، فان المصادف للعادة من الدم الاول هو يومان فقط . ولذا قال : « وان كان ما في العادة في الطرف الاول اقل من ثلاثة » (تحتاط في جميع ايام الدمين والنقاء بالجمع بين الوظيفتين) .

اما اليومين الاولان قبل العادة فيحتمل فيه الحيضية المتعجلة ، ويحتمل فيه كونه استحاضة وكون الحيض من اليوم الثالث بضميمة النقاء المحكوم بالحيضية - لما سبق من كلام صاحب الحدائق من عدم اعتبار اتصال الثلاثة بعضها ببعض - ،

مسألة - ١٩ - اذا تعارض الوقت والعدد فى ذات العادة

الوقتية العددية يقدم الوقت

ولذا يحتاط فى اليومين الاولين بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ،  
واما اليومان الثانيان الواقعان فى العادة فيحتمل كونهما حيضاً بضميمة النقاء ، او  
بضميمة اليومين الاولين « لاحتمال تعجل الدم » ويحتمل كونهما استحاضة ، لان  
اليومين الاولين خارج العادة فهما استحاضة ، ويشترط التوالى فى الثلاثة برؤية  
الدم ، ولا توالى فى المقام ، فاليومان الثانيان استحاضة ايضا ، ولذا يحتاط فيهما  
ايضاً ، واما النقاء فى البين فيحتمل انه حيض لان ما قبله وما بعده حيض ، ويحتمل  
عدم كونه حيضاً لان ما قبله ليس بحيض وانما ما بعده فقط حيض ، اولان ما قبله  
حيض ، لكن ما بعده ليس بحيض ، ولذا تحتاط فيه بالجمع .

ومما تقدم ظهر وجه الاحتياط فى جميع ايام الدم الثانى ، لكن الاقرب جعل  
العشرة الاولى ، باقسامها الاربعة « اليومين قبل العادة ، واليومين المصادفين للعادة ،  
والنقاء ، واليومين بعد النقاء » كلها حيضاً ، لادلة تعجيل الدم ، وجعل اليومين  
الاخيرين استحاضة .

مسألة - ١٩ - اذا تعارض الوقت والعدد فى ذات العادة الوقتية العددية)  
كما اذا كانت عاداتها فى اول كل شهر خمسه ايام ، فرأت فى هذا الشهر اربعة ايام ،  
ثم بعد ثمانية ايام رأت خمسة ايام ، فان اخذت الوقت فاتتها العدد ، وان اخذت  
العدد فاتتها الوقت ( يقدم الوقت ) وذلك لان ادلة العادة المنصرف منها الوقت  
تحكم بان ما فيها « ولو كان صفرة او كدرة ، او زيادة او نقيصة » هو الحيض ،  
ولا تقاوم هذا الدليل قاعدة الامكان القاضية بان كل ما امكن ان يكون حيضاً فهو حيض  
لان القاعدة فى رتبة متأخرة عن العادة وعن التمييز كما سبق .

كما اذا رأت في ايام العادة أقل أو أكثر من عدد العادة ودماً آخر في غير أيام العادة بعددها فتجعل في ايام العادة حيضاً وان كان متأخراً، وربما يرجح الاسبق فالاولى فيما اذا كان الاسبق العدد في غير ايام العادة الاحتياط في السمين في الجمع بين الوظيفتين .

ولا فرق فيما ذكرناه بين ان يكون ما في الوقت بالصفات ام لا، ولاماله العدد بالصفات ام لا ( كما اذا رأت في ايام العادة اقل او اكثر من عدد العادة ودماً آخر في غير ايام العادة بعددها فتجعل ما في ايام العادة حيضاً وان كان متأخراً) كما اذا رأت العدد قبل الوقت ( وربما يرجح الاسبق فـ ) ان كانت العادة اسبق اخذت بها، وان كان الوقت اسبق اخذت به ، والمرجح هو الجواهر ونجاة العباد ، وذلك لاطلاق صحيح صفوان عن الكاظم عليه السلام : فيمن مكثت عشرة ايام ترى الدم ، ثم طهرت فمكثت ثلاثة ايام طاهراً ، ثم رأت الدم بعد ذلك تمسك عن الصلاة ؟ قال عليه السلام : لاهذه مستحاضة ، فانه باطلاقه يشمل المقام لكن فيه ما تقدم من اجمال دلالتة .

لكن (الاولى فيما اذا كان الاسبق العدد في غير ايام العادة الاحتياط في السمين في الجمع بين الوظيفتين ) ولو تعارضت عادتان ، كما اذا كانت ترى في كل شهر مرتين ، مرة في اول الشهر ، الى الثالث ، ومرة في رابع عشر الشهر الى السادس عشر ، فرأت في هذه المرة الدم الثاني يوماً قبل الموعد ، فلا ينبغي الاشكال في ان الاول حيض ، والثاني استحاضة ، كما انه كذلك اذا رأت الاول يوماً متأخراً بأن رأت الاول من اليوم الثاني من الشهر .

نعم اذا رأت الدم الثاني أربعة ايام ، سواء كانت الاربعة عادة شهرية لها او رأت هذه المرة اربعة ايام ، فهل يحكم باستحاضة الجميع ، او باستحاضة اليوم

مسألة - ٢٠ - ذات العادة العددية اذا رأت ازيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض ، وكذا ذات الوقت اذا رأت ازيد من الوقت .

مسألة - ٢١ - اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض ،

الاول من الاربعة والثلاثة الاخر حيض ؟ الظاهر الثاني ، لصدق العادة على الثلاثة ، ولاوجه للحكم باستحاضيتها ، وان كان الدم في كل الايام الاربعة بصفة المحيض ، ولو تعارض وقتان ، كما لو كانت ترى في كل شهر خمسة ايام فرأت في هذا الشهر خمسة وخمسة بينهما اقل الطهر يأتي فيه الكلام السابق من تعيين اولهما للحيض او التخيير بينهما .

(مسألة - ٢٠ - ذات العادة العددية اذا رأت ازيد من العدد ولم يتجاوز العشرة) سواء بدون نقاء في البين او مع نقاء فيه (فالمجموع حيض) لقاعدة الامكان ، ولما تقدم من ان النقاء في البين محكوم بحكم الحيض (وكذا ذات الوقت) والعدد ، كما اذا كانت ترى في كل شهر اوله ، ثلاثة ايام ، فرأت في هذا الشهر اربعة ايام ، او ذات الوقت - بدون العدد - (اذا رأت ازيد من الوقت) .

كما اذا كان يختلف العدد عليها بين يوم وخمسة ايام فرأت في هذه المرة ستة ايام زيادة مثلا .

(مسألة - ٢١ - اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض) لقاعدة الامكان ، ولاخبار الصفات ولرواية محمد بن مسلم ، حيث قال عليه السلام: وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة

سواء كانت ذات عادة وقتاً او عدداً اولاً ، وسواء كانا موافقين للعدد والوقت او يكون احدهما مخالفاً .

مسألة - ٢٢ - اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر ، فان كانت احداهما في العادة والاخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض تجعل ما في الوقت وان لم يكن بصفة الحيض حيضاً وتحتاط في الاخرى وان كانتا معاً في غير الوقت فمع كونهما واجدتين كلتاهما

---

المستقبلة (سواء كانت ذات عادة وقتاً او عدداً اولاً ، وسواء كانا موافقين للعدد والوقت او يكون احدهما مخالفاً) كل ذلك لاطلاق الادلة المذكورة ، واذا لم يكن احدهما او كلاهما بالصفات ، كان الحكم كذلك للقاعدة والرواية .

(مسألة - ٢٢ - اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر ، فان كانت احداهما في العادة والاخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض تجعل ما في الوقت وان لم يكن بصفة الحيض حيضاً) لما سبق من ان ذات العادة تجعل ما تراه في العادة حيضاً مطلقاً ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون من اول الوقت أو قبل الوقت بما يصدق معه التعميل ، لما دل على حيضية الدم المعجل - كما سبق - (وتحتاط في الاخرى) الى ان يتم الثلاثة فتجعله حيضاً .

اما عدم الحكم بالحيضية في الاول ، فلاخبار الصفات الدالة على عدم الحكم بالحيضية بمجرد رؤية الفاقد ، واما الحكم بالحيضية بعد الثلاثة فلقاعدة الامكان كما سبق الكلام حوله .

(وان كانتا معاً في غير الوقت) كلا او بعضاً (فمع كونهما واجدتين كلتاهما

حيض ومع كون احدهما واجدة تجعلها حيضاً وتحتاط في الاخرى  
ومع كونهما فاقدتين تجعل احدهما حيضاً والاحوط كونها الاولى  
وتحتاط في الاخرى

حيض) لقاعدة الامكان ولاخبار الصفات (ومع كون احدهما واجدة تجعلها حيضاً) للقاعدة،  
واخبار الصفات (و تحتاط في الاخرى) الفاقدة ، اما في اول الرؤية فلعدم الدليل على  
التحيض بالرؤية، واما بعد الثلاثة فلان دليله منحصر في قاعدة الامكان ويستشكل فيها  
لكن الظاهر التحيض بمجرد الرؤية ايضاً لقاعدة الامكان ، و سيأتي عدم تمامية  
الاشكال فيها .

( ومع كونهما فاقدتين ) فقدنا في كل ايامه أو في بعض ايامه بحيث لم يكن  
بمقدار اقل الحيض واجداً للصفات ( تجعل احدهما حيضاً ) للعلم الاجمالي بأن  
احدهما حيض ، وحيث لاتعيين يخير.

لكن يرد عليه ان قلنا بجريان قاعدة الامكان - كما هو الاقرب - كان اللازم  
جعلها معاً حيضاً ، وان لم نقل بجريان قاعدة الامكان ، كان اللازم الاحتياط فيهما  
بالجمع ، بين تروك الحائض واعمال المستحاضة ، ان علمت بان احدهما حيض ،  
ولم نقل بجريان الاصل في السابق منهما ، وان لم تعلم بان احدهما حيض ، كان  
مجري لاستصحاب الطهارة ونحوه ، وان علمت بان احدهما حيض لكن قلنا بجريان  
الاصل في السابق ، لعدم المعارضة في التدريجي اجرت اصل الطهارة في الاول ،  
واحتاطت في الثاني فقوله (والاحوط كونها الاولى وتحتاط في الاخرى) محل  
تأمل ، وكان وجهه ماتقدم من عدم صلاحية المتأخر للمنع عن التحيض بالمتقدم ،  
وصلاحية المتقدم للمنع عن التحيض بالمتأخر عند الدوران بينهما .



مسألة - ٢٣ - إذا انقطع الدم قبل العشرة فإن علمت بالنقاء وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلت ولا حاجة الى الاستبراء وان احتملت بقائه في الباطن وجب عليها الاستبراء واستعلام الحال

(مسألة - ٢٣ - إذا انقطع الدم قبل العشرة فإن علمت بالنقاء وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلت) أي كانت محكومة باحكام الطهارة بلا اشكال ولا خلاف ، بل ادعى الاجماع عليه ، اذ لا وجه للحكم بالحضية مع انتفاء الدم ظاهرا وباطنا ، ولا فرق في ذلك بين المعتادة وغيرها ، ولا في المعتادة بين ما كان في ايام عادتها او في غيرها ، ومنه يظهر انه لو انقطع الدم ظاهرا لكن علمت بالعود في اثناء العشرة بما ينقطع على العشرة كانت محكومة بالحضية ، كما تقدم وبدل على عدم وجوب الاستبراء في صورة العلم بنصوص الاستبراء حيث دلت على انها لاجل نقاء الباطن ، فاذا علمت بذلك لم يكن للاستبراء موضوع ، كما ان خبر يونس الوارد في من ترى ثلاثة ايام او اربعة ثم ترى الطهر كذلك وغيره من الاخبار دليل او مؤيد لذلك (و) على كل ف (لا حاجة الى الاستبراء) .

نعم لو تبين بعد ذلك ان علمها كان جهلا مر كبا قضى الصيام ، ومثل العلم ما يقوم مقامه كما اذا كانت عاجزة عن الاستبراء واخبرها الثقة بذلك او ما اشبه اخبار الثقة (وان احتملت بقائه في الباطن) المراد من الاحتمال اعم من الشك والظن والوهم وذلك لاطلاق النصوص وعدم الدليل على حجية الظن بالانقطاع كما لا دليل على حجية الظن بالبقاء ( وجب عليها الاستبراء واستعلام الحال ) لوجوب الفحص في الشبهات الموضوعية على ما هو الاقوى - كما سبق - وللاجماع المدعى عن غير الاقتصار حيث عبر « بينبغي » الظاهر - كما قيل - في الاستحباب ولبعض الروايات :

كصحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام: اذا ارادت الحائض ان تغتسل

فلتستدخل قطنه فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ، وان لم تر شيئاً فلتغتسل وان رأت بعد ذلك صفرة فلتوضاء وتصل .

ومرسلة يونس عن الصادق عليه السلام ، قال : سألت عن امرأة انقطع منها الدم فلا تدري طهرت ام لا ؟ قال : تقوم قائمة وتلزيق بطنها بحائط وتستدخل قطنه بيضاء وترفع رجلها اليمنى ، فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر ، وان لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصلى .

ورواية شرحبيل الكندي عن الصادق عليه السلام ، قال قلت : كيف تعرف الطامث طهرها ؟ قال عليه السلام : تعمد برجلها اليسرى على الحائط وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى فان كان مثل رأس الذباب خرج على الكرسف .

وموثقة سماعة عن الصادق عليه السلام ، قال قلت له : المرأة ترى الصفرة او الشيء فلا تدري اطهرت ام لا ؟ قال عليه السلام : فاذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها الى حائط وترفع رجلها على الحائط كما رأيت الكلب يصنع اذا اراد ان يبول ، ثم تستدخل الكرسف فاذا كان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج فان خرج دم فلم تطهروا وان لم يخرج فقد طهرت .

والرضوى واذا رأت الصفرة او شيئاً من الدم فعليها ان تلصق بطنها بالحائط وترفع رجلها اليسرى كما ترى الكلب اذا بال وتدخل قطنه فان خرج فيها دم فهي حائض وان لم يخرج فليست بحائض .

وفى مكان آخر منه واذا رأت الحائض بعد الغسل من الحيض فعليها ان تستبرء والاستبراء ان تدخل قطنه فان كان هناك دم خرج ولو مثل رأس الذباب لم يغتسل وان لم يخرج اغتسلت .

ورواية الدعائم قال عليه السلام : وعلامة الطهران تستدخل قطنه فلا يعلن بها شيء فاذا كان ذلك فقد طهرت . ولا ينافى هذه الروايات رواية ابي حمزة عن ابي

### بادخال قطنه واخراجها بعد الصبر هنيئة فان

جعفر عليه السلام انه بلغه ان نساءً كانت احدا هن تدعو بالمصباح فى جوف الليل تنظر الى الطهر فكان يعيب ذلك ويقول: متى كانت النساء يصنعن هذا لظهور كون النهى فى هذه الرواية عن الوسوسة .

و كيف كان فقد اختلفوا فى كون الاستبراء واجباً تعديدا او شرطيا او ارشاديا بعد ذهاب المشهور الى اصل الوجوب خلافا لمن اشكل فى الروايات سندا او دلالة بانها فى بيان كيفية الاستبراء، ولادلالة فيها على الوجوب بل حتى على الاستحباب لكن لا يخفى ما فيه فان بعض الروايات وان كانت ضعيفة سندا او دلالة لكونها فى بيان الكيفية لافى حكم الكيفية، الا ان فى بعضها الاخر كالصحيح والموثقة والرضوى دلالة كافية ، ثم ان القائل بالوجوب التعبدى اعتمد ظاهر الامر ، والقائل بالوجوب الشرطى قال : بان قرينة الوجوب الشرطى صارفة عن حمل الامر على ظاهره حيث انها فى صدد بيان شرط الغسل ، مثل اشتراط النافلة بالوضوء ، والقائل بالارشاد قال : ان الامام عليه السلام ، ارشد الى الاستبراء لثلا يظهر الدم فيلغو الاغتسال على تقدير عدم نقاء الباطن ، فهو من قبيل الامر بتطير مواضع الغسل، وهذا هو الظاهر لدى عرض الادلة الى العرف فلولم تفعل واغتسلت وكانت فى الواقع طاهرة عن الدم صح الغسل ولم يفعل حراماً .

اما الاشكال فى ذلك بانه يلزم التجزى على تقدير طهارة الباطن ، والحرام على تقدير بقاء الحيض ، لحرمة العبادة فى حالة الدم ، والغسل عبادة ، ومع الحرمة، تجزياً، او عصياناً ، كيف تنوى القرية اذ لا قرينة بالحرام ؟ ففيه مواضع للتأمل . كما لا يخفى وقد اطال المتأخرون كالشيخ المرتضى « ره » والفقهاء الهمدانى « ره » وغيرهما ، فى تحرير هذا المبحث ، فعلى الراغب ان يرجع اليهم .

ثم ان استعمال الحال انما هو ( بادخال قطنه واخراجها بعد الصبر هنيئة فان

### خرجت نقية اغتسلت وصلت ،

خرجت نقية اغتسلت وصلت) وهذا هو المشهور ، ويقتضيه اطلاق الصحيح ، لكن مقتضى سائر الاخبار كيفية خاصة كما عرفت ، وكان المشهور فهموا منها صور الاستبراء بدون خصوصية لها. ولعله هو المتبادر عرفاً خصوصاً بعداشتمال بعضها على رفع اليسرى وبعضها على رفع اليمنى. او من جهة ان ظهور الصحيحة في الاطلاق مع كونها في مقام البيان ، اقوى من ظهور غيرها . في اعتبار الكيفية الخاصة .

ثم الظاهر انه لا خصوصية للقطن ، كما لا خصوصية لبياضها وانماهما من جهة التعارف وظهور الدم عليها اسرع ، وهل يكفي الجلوس في ماء قليل ليظهر آثار الصفرة فيه ان كان في الداخل دم ؟ لا يبعد ذلك خصوصاً بعد ان عرفت ان الاستبراء ارشاد لا خصوصية له. ثم انه لم يذكر في النصوص الصبر لكن الدليل منصب عليه ، لانه المتعارف عند النساء واليه ينصرف الدليل .

وكيف كان فاذا لم تستبرء حتى علمت بعدم الدم لتجاوز العشرة ونحوه سقط بلاشكل ، سواء قلنا بانه واجب تعبدى أو شرطى ، او ارشاد لفوات الحكم بفوات الموضوع ، واذا استبرئت وخرجت القطنه نقيه عملت بما يجب على الطاهر من الصلاة والصيام والطواف وغيرها ، بلاشكل ولاخلاف بل عن المدارك الاجماع عليه ، و يدل عليه قوله عليه السلام في صحيح ابن مسلم : وان لم تر شيئاً فلتغتسل ، وفي مرسل يونس : وان لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصلى وكذلك غيرها .

ثم ان هذا الاستبراء انما يفيد اذا لم يكن هناك جرح ونحوه كما هو منصرف النص والفتوى والالم ينفع ، كما انه لو خرج شيء شكك في انه ، هل هو صفرة الدم وكدرته أو من رطوبات الفرج ؟ كان المرجع الاستصحاب . وقد عرفت في بعض المسائل السابقة ان المستصحب هو الدم لاعدم زيادة الدم لتكون بحكم الطاهر ، و لو اختلف الزوج والزوجة في ان الخارج دم او رطوبة الفرج جاز لكل ان يعمل

## وان خرجت ملطخة ولو بصفرة

بتكليفه فيجوز له طلاقها اذا قال: بانه ليس بدم بينما لايجوز لها الزواج من جديد اذا اعتقدت انه دم ، وقد ذكرنا في بعض مباحث هذا الكتاب صورة اختلاف نفرين في امثال المقام .

ثم ان كفاية الاستبراء في الحكم بالطهارة اذا لم تجد شيئاً، انما هو فيما اذا لم تعلم بالعود للدم قبل العشرة ، وانقطاعه على العشرة ، والافهى محكومة بالحضية ، اما الواحتمت فسيأتي حكمه في المسألة الخامسة والعشرين انشاء الله تعالى .

(وان خرجت ملطخة ولو بصفرة) او كدرة فهو حيض في الجملة ، اما اذا كان في ايام العادة فلما تقدم من النص والفتوى من ان الصفرة والكدره في ايام العادة حيض واما اذا لم يكن في ايام العادة فالدليل على كفاية الصفرة والكدره قاعدة الامكان والاستصحاب ، وبعض الروايات : مثل صحيح سعيد بن يسار ، عن الصادق عليه السلام : عن المرأة تحيض ثم تطهر ، وربما رأت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها ؟ فقال عليه السلام : تستظهر بعد ايامها بيومين ، أو ثلاثة ثم تصلى ومثلها غيرها مما سيأتي في اخبار الاستظهار ، ولا يعارض ذلك الا صحيح ابن مسلم ، حيث قال عليه السلام : وان رأت بعد ذلك صفرة فلتوضاء وتصل .

ومرسل يونس حيث قال عليه السلام : فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط . الظاهر في عدم اعتبار غير الدم العبيط ، والاخبار الدالة على ان الصفرة بعد الحيض ليس بحيض ، وفي الكل ما لا يخفى . اما الصحيح فاللازم حمله على ما بعد الاستظهار أو بعد العشرة جمعاً بينه وبين صحيح سعيد ، ومثله في الحمل ما دل على ان الصفرة بعد الحيض ليس بحيض .

واما المرسل فاللازم حمل لفظه «العبيط» على الغالب ، وذلك لاطلاق الاخبار الاخر الذي هو اقوى من تقييد هذا الخبر ، مثل روايات شرحبيل وسماعة والرضوى .

صبرت حتى تنقئ او تنقضى عشرة ايام ان لم تكن ذات عادة او كانت عاداتها عشرة ، وان كانت ذات عادة اقل من عشرة فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشرة ،

اما ما ذكره المستمسك من تضعيف المرسله ففيه: ان عمل المشهور بها يكفي فى حجيتها ، هذا مع الغض عن سائر مؤيداتها ، لكن سيأتى اقوائية ادلة الاقتصار على ادلة الاستظهار. فى ذات العادة الاقل من العشرة اذا احتملت التجاوز مما يوجب الحكم بكون الدم استحاضة ، فيلزم ان تعمل اعمال الطاهر، وتفصيل الكلام فى ذلك ان الاقسام اربعة :

لأنها اما ذات العادة اولا ، وذات العادة اما عاداتها عشرة ايام أو أقل ، ومن كانت عاداتها أقل اما تعلم بعدم تجاوز دمها العشرة أولا تعلم بذلك ، ففي الاقسام الثلاثة الاول لا اشكال فى جعلها الصفرة ونحوها حيضاً ، ولذا قال المصنف ( صبرت حتى تنقئ أو تنقضى عشرة أيام ان لم تكن ذات عادة او كانت عاداتها عشرة ، وان كانت ذات عادة اقل من عشرة فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشرة) اما الاول: وهو ما اذا لم تكن ذات عادة ، فلما تقدم من قاعدة الامكان و بعض الادلة الاخر .

واما الثانى: وهو ما اذا كانت عاداتها عشرة فلو ضوح ان كل دم فى حال العادة حيضاً نصاً واجماعاً .

واما الثالث : وهو ما اذا كانت ذات عادة اقل ، لكن علمت بعدم التجاوز عن العشرة فلقاعدته الامكان والاجماع المدعى، وبعض الروايات السابقة ، واطلاق ماورد فى المبتدئة بعد وضوح عدم الخصوصية كموثق ابن بكير ، اذا رأت المرأة الدم فى اول حيضها فاستمر الدم تركت الصلاة عشرة ايام ومضمر سماعة ، فلها ان تجلس وتدع الصلاة مادامت ترى الدم ، ما لم يجز العشرة . و مثلهما غيرهما .

وأما اذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العبادة استحباباً .

واما القسم الرابع : وهو ما اشار اليه بقوله : (وأما اذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العبادة استحباباً) وقد اختلفوا في ذلك على اقوال :

الاول : استحباب الاستظهار كما ذكره المصنف ونسب الى عامة المتأخرين ، كما في المستند بل عن اللوامع نسبتبه الى الاكثر .

الثاني : وجوب الاستظهار ونسبه المستند الى ظاهر الاكثر ، وقد حكى عن الاستبصار والسرائر وظاهر النهاية والجمل ومصباح السيد والوسيلة والشرائع والتحرير والمختلف والارشاد ، وغيرها .

الثالث : اباحة الاستظهار ، كما عن المعتمر ومجمع الفائدة والذخيرة .

الرابع : التفصيل بين الدم الواجد للصفة فالاستظهار ، وبين فاقد الصفة فعدمه كما عن المدارك .

الخامس : التفصيل بين مستقيمة العادة ؟ فلا تستظهر ، وبين غيرها ممن تتخلف عاداتها احياناً ، فالاستظهار كما عن الحدائق .

السادس : التفصيل بين راجية الانقطاع فالاستظهار ، وبين غيرها فعدم الاستظهار ، ذهب اليه الشيخ المرتضى «ره» .

السابع : التفصيل بين الدور الاول : فالاستظهار ، وبين الدور الثاني : فعدم الاستظهار ، كما عن الوحيد «ره» ، وهناك بعض اقوال او احتمالات اخر ، والسبب في هذه الاقوال اختلاف الاخبار على طائفتين : الطائفة الاولى : ما تدل على الاستظهار والاحتياط بترك العبادة ، والطائفة الثانية : ما تدل على المنع عن الاستظهار ، بل تبني على انه استحاضة وتعمل عملها .

اما الطائفة الاولى : فهو بين ما تدل على مطلق الاستظهار بدون تعيين المدة ، وما تدل على كونه بيوم واحد ، وما تدل على انه بيومين ، وما تدل على انه بثلاثة

ايام ، وماتدل على التخيير بين يوم أو يومين ، وماتدل على التخيير بين يومين أو ثلاثة ايام، وما تدل على التخيير بين اليوم أو اليومين أو ثلاثة ايام ، وماتدل على الاستظهار الى العشرة ، وما تدل على الاستظهار بقدر ثلثي ايامها ، فالجمع بين هذه الطوائف من الاخبار اوجبت تلك الاقوال الزائدة على السبعة ، واليك جملة من اخبار الطائفة الاولى ، مع الاقتصار على ذكر رواية واحدة من كل فئة ، من هذه الطائفة .

كمرسلة ابن المغيرة، عن الصادق عليه السلام : اذا كانت ايام المرأة عشرة ايام لم تستظهر ، فان كانت اقل استظهرت .

ورواية داود ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن المرأة تحيض ثم يمحض وقت طهرها وهي ترى الدم ؟ قال : تستظهر بيوم ان كان حيضها دون العشرة .

وموثقة زرارة ، تقعد النفساء ايامها التي كانت تقعد في الحيض وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والا اغتسلت «الى ان قال» قلت : والحائض ؟ قال عليه السلام: مثل ذلك سواء .

وموثقة سماعة ، عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ؟ فقال : اذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة ، فانه ربما يعجل بها الوقت ، فان كانت اكثر من ايامها التي تحيض فيهن فليتربصن ثلاثة ايام بعدما تمضي ايامها ، الحديث .

و موثقة زرارة ، عن الطامث تقعد بعدد ايامها كيف تصنع ؟ قال عليه السلام: تستظهر بيوم او يومين .

و رواية حمران . عن حد النفساء ؟ قال : تقعد ايامها التي كانت تطمئ فيهن ايام اقرائها ، فان هي طهرت والا استظهرت بيومين أو ثلاثة .

و صحبحة البنزطي ، عن الرضا عليه السلام : عن الطامث كم تستظهر ؟ قال عليه السلام : تستظهر بيوم او يومين او ثلاثة .

ومرسلة عبدالله ابن المغيرة ، في المرأة ترى الدم ان كان قرئها دون العشرة



انتظرت العشرة ، وان كان ايامها عشرة لم تستظهر .

ورواية ابي بصير ، النفساء اذا ابتليت بايام كثيرة مكثت مثل ايامها التي كانت تجلس قبل ذلك ، واستظهرت بمثل ثلثي ايامها ، الحديث ، هذه جملة من اخبار الطائفة الاولى الدالة على الاستظهار .

واما بعض اخبار الطائفة الثانية : الدالة على عدم الاستظهار فهي ما رواه المبسوط عنهم عليهم السلام : ان الصفرة في ايام الحيض ، حيض ، وفي ايام الطهر طهر ، وما ورد في جملة من الروايات ان الصفرة بعد الحيض ليس من المحيض .

و موثقة ابن سنان ، في المرأة المستحاضة التي لا تطهر ؟ قال : تغتسل عند صلاة الظهر - الى ان قال - : لا بأس ان يأتيها بعلها متى شاء الا ايام اقرائها .

ورواية ابن ابي يعفور : المستحاضة اذا مضت ايام اقرائها اغتسلت واحتشت . وصحيحة زرارة ، عن احدهما عليهما السلام ، قال : النفساء تكف عن الصلاة ايامها التي كانت تمكث فيها ، ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة .

ومرسلة يونس القصيرة : كلما رأت المرأة ايام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض ، وكلماته بعد ايام حيضها فليس من الحيض . الى غيرها من الروايات والاقرب من هذه الاقوال هو ما اختاره المصنف لشاهدين :

الاول : ان اختلاف اخبار الاستظهار في نفسها يدل على عدم الوجوب فانه لو كان شيئاً واجباً لم يكن الاختلاف ، الا ترى ان المولى لو قال لعبده : اعط زيداً يوم الجمعة ديناراً فهم الوجوب ، فاذا قال مرة ثانية : دينارين ، ومرة ثالثة : ثلاثة دنانير ، ومرة رابعة : ديناراً أو دينارين ، وهكذا سقطت دلالة كلامه على الوجوب ، خصوصاً بالنسبة الى الاخبار التي ورد في نفسها التخيير بين اليوم واليومين ، واليومين والثلاثة وهكذا ، واذا سقطت الدلالة على الوجوب لا يبقى مجال ، لان يقال : ان الاقل واجب ، والاكثر ليس بواجب ، حيث انها تجتمع على الاقل وتتناقض في الاكثر ،

اذ يرد على ذلك ان كثرة الاختلاف لا تبقى دلالة على الوجوب حتى بالنسبة الى الاقل كما ذكروا مثل ذلك في باب منزوحات البئر .

الثاني : ان معارضتها باخبار الاقتصار يوجب حملها على الاستحباب ، ولا يستشكل على ذلك بان حمل اخبار الاستظهار على الاستحباب ليس باولى من حمل اخبار الاغتسال بعد العادة عليه ، وتحمل اخبار الاستظهار على الترخيص فيه . اذ يرد عليه ان اصالة وجوب العبادة تجعل اخبار الاقتصار هو مقتضى القاعدة ، فاذا دل دليل على التترك لزم حمله على الاستحباب ، فهو من قبيل تصرف العرف في الاسد بقرينة يرمي لا التصرف في يرمي بقرينة الاسد ، ولذا يحمل اخبار الافطار - لمن انتظره انسان - على الاستحباب وتقدم على اخبار «صل اول الوقت» ولا يعكس ، وذلك لقرينة اصالة استحباب الصلاة في اول الوقت على ان الاخبار المضادة لها وردت على سبيل الاستحباب .

والحاصل : ان اخبار الاقتصار لا تصلح قرينة على تقديم استحباب الغسل بخلاف اخبار الاستظهار ، ويرجع الامر الى فهم العرف الذي يتصرف في احد الدليلين لاجل الدليل الاخر لاقوائية ظهور الدليل الثاني ، وبهذا سقط احتمال التخيير بين الامرين لانه فرع التكافؤ الذي عرفت عدمه في المقام ، كما سقط القول الثاني وهو وجوب الاستظهار تمسكا بظاهر ادلته ، اذ الشاهدان اللذان تقدمتا يمنعان عن ظهور الاخبار في الوجوب .

والقول الثالث : القائل باباحة الاستظهار تمسكا بانها وارادة مورد توهم المحظر فلا دلالة لها الا على الاباحة ، اذ كثرة الاوامر الاستظهارية تمنع عن هذا الحمل ، فان العرف يرى من كثرة الاوامر ندب المولى الى الاستظهار .

اما القول الرابع : فلعله استند الى الاخبار الدالة على ان الصفرة بعد الحيض ليست من الحيض ، وعليه فاذا كانت صفرة فالاقصر ، واذا كانت حمرة فالاستظهار ، وفيه ان بعض الاخبار المتقدمة اية عن ذلك مثل خبر سعيد بن يسار بل تأباه عامة نصوص

الاقتصار - كما في المستمسك - لان حمل جميعها على خصوص الصفرة بعيد جداً ، بل ظاهر المرسل : «كلما رأت المرأة ايام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض و كلما رآته بعد ايام حيضها فليس من الحيض » عدم الفرق بين الصفرة والحمرة فسي الحكمين المذكورين .

واما القول الخامس : فقد استدل له بموثقة البصرى عن المستحاضة ايتها زوجها وهل تطوف بالبيت ؟ قال : تقعد ايام قرئها ، فان كان قرئها مستقيماً فلتأخذ به ، وان كان فيه خلاف فلتحتفظ بيوم أو يومين ، فقد جعل الحدائق هذه الموثقة دليل الجمع بين الطائفتين . وفيه ان الموثقة مجملة لاحتمال ان يراد بالمستقيم ذات العادة و بغيره غير ذات العادة ، بالاضافة الى ان نفس الحدائق صرح بان الموثقة خارجة عن محل البحث لظهورها في الدامية المستمرة الدم .

واما القول السادس : فقد استدل له بما في بعض اخبار الاستظهار من قوله عليه السلام : فأن رأت طهراً أو انقطع الدم اغتسلت ، وان لم ينقطع فهي مستحاضة .

وان الاستظهار طلب ظهور الحال فسي كون الدم حياً ام لا ، وبيان اخبار الاغتسال بعد العادة واردة في مورد الدامية بحيث يغلب على ظنها بعدم حصول الطهر بالصبر يوماً او يومين . وفيه ان هذا الجمع يأباه بعض الاخبار كقوله عليه السلام : المستحاضة اذا مضت ايام قرئها اغتسلت وصلت . وفي بعض اخبار المستحاضة انها تكف عن الصلاة ايام اقرائها ، وتحتاط بيوم او يومين .

واستدل للقول السابع : بأن بعض اخبار الاستظهار مورده الدور الاول فيحمل مطلق اخبار الاقتصار على غير هذه الصورة . وفيه ان مثل تلك الاخبار يوجد في اخبار الاقتصار أيضاً كذيل مرسل داود : «فاذا مضت ايام حيضها واستمر بها الطهر وصلت واذا رأت الدم فهي مستحاضة » ومثله صحيح زرارة . كما ان مثل روايات الاقتصار الظاهرة في المستحاضة الدامية ، بعض روايات الاستظهار مثل رواية زرارة و ابن مسلم

بيوم اويومين او الى العشرة مخيرة بينها فان انقطع الدم على العشرة  
أو أقل فالمجموع حيض في الجميع وان تجاوز فسيجيء حكمه

وغيرهما .

وعلى هذا فالقول المنسوب الى المشهور ، وقد اختاره المصنف وكثير من  
المعلقين عليه هو الاقرب ، وعليه فالاستظهار يكون (بيوم او يومين) او ثلاثة (او الى  
العشرة مخيرة بينها) لورودها في النصوص ، ولا ترجيح لبعضها على بعض ، كما لا  
وجه للقول باختصاص الاستظهار بيوم لذات التسعة وبيومين لذات الثمانية، وبثلاثة  
لذات السبعة ، وهكذا - كما عن بعض - لانه خلاف اطلاق النص والفتوى ، بدون  
شاهد (فان انقطع الدم على العشرة أو أقل فالمجموع حيض) بلا اشكال كما تقدم ، بل  
عن مفتاح الكرامة ان الاصحاب ذكروه قاطعين به ( في الجميع ) اي جميع الصور  
(وان تجاوز فسيجيء حكمه) في فصل حكم تجاوز الدم عن العشرة انشاء الله.

ثم ان المرأة ان استظهرت بترك العبادة ، أو لم تستظهر بفصل العبادة ثم انقطع  
الدم على العشرة تبين كون تلك الايام حيضاً ، فاللازم قضاء الصيام ان صامت ، ولا  
تجب قضاء الصلاة ان لم تصل ، بلا اشكال ولا خلاف ، بل ادعي عليه الاجماع ويدل  
عليه قاعدة الامكان وما دل على انها اذا رأت الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضية الاولى  
ومرسلة يونس التي تدل على ان المرئى بعد العادة من الحيض اذا لم يتجاوز العشرة  
الى غيرها .

ومنه يظهر ان توقف المدارك ، واستشكل الحدائق و المفاتيح لأن المستفاد  
من اخبار الاستظهار هو الحكم باستحاضة ما بعدها واقعاً مطلقاً ، ولو انقطع على العشرة  
لاوجه له ، اذ ظاهر الادلة انها تعمل عمل المستحاضة ، لانها واقعاً استحاضة ، ولو

مسألة - ٢٤ - اذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز عن العشرة تعمل عمل الاستحاضة فيما زاد ولا حاجة الى الاستظهار .

مسألة - ٢٥ - اذا انقطع الدم بالمرة وجب الغسل والصلاة وان احتملت العود قبل العشرة ، بل وان ظنت ، بل وان

انكشف الخلاف بالانقطاع على العشرة ، ولو ماتت المرأة قبل تجاوز العشرة فلم يتبين ، هل ان الدم كان يستمر الى مابعد العشرة ام لا ؟ حكم عليه بالحیضية لانطباق الدم غير المجاوز عليه ، كما انه لو اجریت عليها عملية قلع الرحم مثلا كان الحكم كذلك .

(مسألة - ٢٤ - اذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز عن العشرة تعمل عمل الاستحاضة فيما زاد ولا حاجة الى الاستظهار) لان الظاهر من اخبار الاستظهار هو مشروعيته عند احتمال الانقطاع ، كما يدل عليه لفظ الاستظهار والانتظار والاحتياط الواردة في الاخبار ، ومن الواضح انه لا مجال لها مع وضوح حالها بالعلم بتجاوز الدم العشرة .

(مسألة - ٢٥ - اذا انقطع الدم بالمرة وجب الغسل والصلاة) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عليه الاجماع في المدارك وغيره لكن عن محكى السرائر وجود القائل بالاستظهار هنا بل وجود خبر بذلك ، وان ضعفه هو بانه من اخبار الاحاد . وعن الشهيدین : توهم القول به من عبارة المختلف ، لكن عن كشف اللثام : منع دلالة عبارته عليه ونسبة القول اليه الى الوهم ، ويدل على عدم الاستظهار ما تقدم في اخبار الاستبراء من انه ان لم تر شيئاً فلتغتسل ، وانه ان لم يخرج منها شيء فقد طهرت . (وان احتملت العود قبل العشرة) لاطلاق تلك الادلة (بل وان ظنت ، بل وان

كانت معتادة بذلك على اشكال .

نعم لو علمت العود فالاحوط مراعات الاحتياط فى ايام النقاء  
لمامر من ان فى النقاء المتخلل يجب الاحتياط .  
مسألة - ٢٦ - اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت وان تبين  
بعد ذلك كونها طاهرة الا اذا حصلت منها نية القرية .

كانت معتادة بذلك) للاطلاق المذكور ، خلافاً للشهيد حيث حكم بثبوت الاستظهار  
وان ظنت بالعود ، وللمدارك والذخيرة ، والمفاتيح من استظهار ثبوت الاستظهار  
مع اعتياد العود . ومال اليه فى الجواهر فيما اذا كان الاعتقاد موجباً للاطمينان واستدل  
له بالاستصحاب ، وباطراد العادة وباستلزام وجوب الغسل الحرج والضرر ، وفى الكل  
مالايخفى لتبديل الموضوع ، واطراد العادة لامعنى له ، والحرج والضرر  
ممنوعان ، ولو فرض وجودهما فى مقام خاص فذلك يقتضى التيمم لترك العبادة .  
نعم لو وصل الى العلم العادى كان ذلك خارجاً عن مقتضى الادلة ، وقول  
المصنف : (على اشكال) كانه اشارة الى اقوال هؤلاء .

(نعم لو علمت العود فالاحوط مراعات الاحتياط فى ايام النقاء لمامر) فى  
المسألة الثامنة عشرة (من ان فى النقاء المتخلل يجب الاحتياط) ومر الكلام فيه فراجع .  
(مسألة - ٢٦ - اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت وان تبين بعد ذلك كونها طاهرة  
الا اذا حصلت منها نية القرية) وقد تقدم الكلام فى ذلك مستوفى فى المسألة الثالثة و  
العشرين ، كما انها اذا استبرئت ثم قطعت بعدم الدم اشتباها ، فعملت اعمال الطاهر ثم  
تبين اشتباهاها ، وجب عليها قضاء الصيام ، لان الحكم دائر مدار الواقع لامدار  
قطعها كما هو واضح .

مسألة - ٢٧ - اذا لم يمكن الاستبراء لظلمة أو عمى فالاحوط  
الغسل والصلاة الى زمان حصول العلم بالنقاء ، فتعيد الغسل حينئذ  
وعليها قضاء ماصامت ، والاولى

(مسألة ٢٧ - اذا لم يمكن الاستبراء لظلمة او عمى ) او شبه ذلك ( فالاحوط  
الغسل والصلاة الى زمان حصول العلم بالنقاء ) وذلك لسقوط احتمالي ، سقوط  
الاستبراء وصحة الغسل بدونه ، والبقاء على التحيض حتى تقطع بالنقاء فلا مناص من  
الاحتياط وذلك لان المحتملات في المسألة ثلاثة :

الاول : سقوط الاستبراء ، وصحة الغسل بدونه لان المستفاد من ادلة الاستبراء  
وجوبه عند التمكّن منه فاذا لم يتمكّن سقط لاصالة عدم الوجوب فيرجع الى اصالة عدم  
الحيض زائداً عما علم حدوثه ، ومقتضاه صحة الغسل ، وفيه ان ادلة الاستبراء مطلقة  
كسائر الأدلة ، ثم المرع اصالة الحيض لاصالة عدمه لما حقق في محله من جريان  
الاستصحاب في الامور التدريجية ، مثل جريانه في النهار والليل وما شبه ، كما حقق  
في الاصول .

الثاني : البقاء على التحيض حتى تقطع بالنقاء فاللازم ترتيب آثار الحيض على  
نفسها ، واشكل فيه بان جعل الشارع للاستبراء دليل على الغائه للاستصحاب ، وفيه ان  
جعل الشارع انما هو في حال الامكان فتأمل .

الثالث : الاحتياط لسقوط دليل الاحتمالين السابقين فلا يبقى الا الاحتياط ، و  
ربما احتمل في المقام التخيير لدوران الامر بين المحذورين بعد سقوط ادلة الاحتمالين  
الاولين ، لكن الظاهر هو تمامية الاحتمال الثاني ( ف ) اذا حصل العلم بسبق الانقطاع  
قضت الصيام الذي تركة ، واما على ما ذكره المصنف (تعيد الغسل حينئذ ) اي حين  
علمت بالانقطاع (وعليها قضاء ماصامت) لانه مقتضى الاحتياط ، اذ تعلم اجمالاً اما  
بوجوب الصوم عليها اداءً أو قضاءً ، (والاولى) بل الاحوط على مبنى المصنف

## تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء

(تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء) ولا بأس ان نشير هنا الى قاعدة الامكان المعولة في هذا الباب اجمالاً ، ومن اراد تفصل الكلام في ذلك فليرجع الى المفصلات فنقول الكلام في هذه القاعدة في امور :

الامر الاول : في المراد من هذه القاعدة ومعنى لفظ الامكان المأخوذ في موضوعها فان فيه وجوها واقوالاً :

الاول: ان المراد بالامكان الاحتمال العقلي في مقابل العلم بالحيض او بعدمه الحيض فمعنى القاعدة ان كلما احتمل ان يكون حيضاً فهو حيض في مقابل ما علم عقلاً أو شرعاً انه حيض أو علم عقلاً أو شرعاً انه ليس بحيض، فالقاعدة موضوعة لحالة الشك، ويكون الشك في الحيض موضوعاً لها، فتكون هذه القاعدة قاعدة ظاهرية من قبيل قاعدة الحل وقاعدة الطهارة ، وما شبههما .

ولافرق في القاعدة بين أن تكون الشبهة موضوعية ، كما اذا شككت في انها هل بلغت سن اليأس ام لا؟ اذ ليس المرجع في مثل هذا الشك الشارع ، أو ان تكون الشبهة حكمية ، كما اذا شككت في ان الثلاثة غير المتوالية حيض ام لا ، مما يجب فيه استطراق باب الشارع .

لا يقال : كيف يمكن ان الشك حكماً ، مع ان الحيض شيء خارجي ، مثل البول والدم ؟ وليس تنقيح مصاديقه مو كولا الى الشرع لانه يقال: الحيض وان كان كذلك ، لكن لاشك في أن الشارع قيده بقيود عدمية ووجودية ، اما كشفا عن الواقع الذي كان مجهولاً للعرف او توسيعاً وتضييقاً في الموضوع العرفي - فيكون من قبيل الموضوعات المستنبطة - وعليه فاللازم استطراق باب الشرع في الشبهات الحكمية .

الثاني : ان المراد بالامكان الامكان الشرعي ، اي ما لا يمنع شرعاً ان يكون حيضاً فتجرى القاعدة في كل ما كان جامعاً لما علم اعتباره شرعاً في الحيض ، وان كان فاسقاً



لما احتمل اعتباره، مثلاً علم اعتبار البلوغ وعدم اليأس والثلاثة في الحيض، ويحتمل اعتبار التوالى في الثلاثة، فإذا كان الدم جامعاً لكل الشرائط المعلومة حكم بكونه حيضاً وان فاقداً لما يَحتمل اعتباره - كما لو كان الدم في ثلاثة متفرقة - فان الدم في الثلاثة المتفرقة مع اجتماعه للشرائط المعلومة، يمكن ان يكون حيضاً، بأن لم يعتبر الشارع التوالى، كما يمكن ان لا يكون حيضاً، بان اعتبر الشارع التوالى، وفي مثل هذا الدم المحتمل تجرى قاعدة الامكان. وعلى هذا المعنى ايضا تشمل القاعدة الشبهة الموضوعية والشبهة الحكمية.

ثم ان الامكان بهذا المعنى اخص من الامكان بالمعنى الاول، اذ الاول يصدق حتى على ما اذا لم يعلم وجدان الدم للصفات المشروطة فيه شرطاً قطعياً مثل ما اذا لم تعلم بالبلوغ أو شككت في أول الدم حيث لا تعلم بالاستمرار ثلاثة ايام - مع وضوح اشتراط البلوغ والثلاثة في حيضية الدم - بخلاف الامكان بالمعنى الثاني، فانه لا يصدق الا فيما اذا علم وجدان الدم للشرائط المعلومة، وذلك لقيام احتمال ان يكون حيضاً بواسطة احتمال بلوغها، واحتمال استمراره ثلاثة ايام - بناءً على الامكان بالمعنى الاول - بخلافه على المعنى الثاني، اذ لم يحرز ما يعلم دخله في حيضيته من البلوغ والاستمرار ثلاثة ايام.

الثالث: ان المراد بالامكان الامكان الشرعى، لكن بمعنى اخص من المعنى الثاني، بأن يكون المراد بالامكان ما كان جامعاً لكل ما علم أو احتمل اعتباره شرعاً في حيضيته، وعليه فاذا شككت في البلوغ أو اليأس أو في اشتراط التوالى أو في أول الرؤية لا يمكن أن تحكم بانه دم الحيض، بل اللزم ان تعلم بوجود كل ما يشترط، وكل ما يَحتمل مدخليته في الحيضية حتى تحكم بانه حيض، و الامكان بهذا المعنى لا تشمل الشبهة الحكمية لانه لو شككت في دخول شىء في الحيض شرعاً، لا يكون الامكان بهذا المعنى محرزاً، ويختص الامكان - على هذا - بالشبهة الموضوعية.

الامر الثاني : الاقوال فى المسألة وهى اربعة :

الاول : اعتبار القاعدة على نحو الكلية فى جميع موارد الشبهة الموضوعية و الحكمية كما عن المشهور .

الثانى : اعتبارها فى خصوص ما لم يعلم الامتناع الشرعى ، وان احتمل الامتناع فتشمل كثيراً من موارد الشبهة الحكمية والموضوعية ، وهذا هو المنقول عن الشهيد الثانى وغيره .

الثالث : اعتبارها فى خصوص ما اذا علم عدم الامتناع شرعاً ، فلا تجرى فيما احتمل المنع الشرعى عن حيضته فينحصر موردها بالشبهات الموضوعية ، ولا تجرى فى الشبهات الحكمية ، وهذا هو مختار صاحب الجواهر والشيخ المرتضى وجماعة آخرين .

الرابع : عدم اعتبار القاعدة رأساً ، وهذا هو المنقول عن الذكرى و جامع المقاصد والمحقق الاردبيلى بعض آخر لكنهم قد سبقهم ولحقهم الاجماع فلامجال للاصغاء اليهم ، وانما المهم ذكر الادلة لتظهر تمامية احد الاقوال الثلاثة الاول .

الامر الثالث : فى بيان الادلة التى استدلت بها للقاعدة وهى امور :

الاول : الاجماع المتكررة فى كلامهم ، فانه لو لم يكن مثل هذه الاجماع حجة ، لم يكن اجماع حجة اصلاً ، فعن الخلاف انه قال : الصفرة والكدر فى أيام الحيض حيض ، وفى أيام الظهر طهر ، سواء كانت ايام العادة أو الايام التى يمكن ان يكون الدم فيها حيضاً ثم قال : دليلنا على ذلك اجماع الفرقة .

وعن نهاية الاحكام : كل دم يمكن ان يكون حيضاً وينقطع على العشرة فانه حيض سواء اتفق لونه أو اختلف ، ضعيف أو قوى اجماعاً .

وعن المعبر : وماتراه المرأة بين الثلاثة الى العشرة حيض . اذا انقطع ، ولا عبرة بلونه ما لم يعلم انه لقرح أو عذرة وهو اجماع ، ولانه فى زمان يمكن ان يكون

حيضاً ، فيجب ان يكون حيضاً .

ونحوه ما عن المنتهى ، الا انه قال : وهو مذهب علمائنا اجمع .  
وعن حاشية المدارك: انهم لم يقولوا على الامكان ، وانما عولوا على الاجماع  
وعن الرياض: نسبه الى الاصحاب من غير خلاف . الى غيرها من الاجماع  
المنقولة المتواترة .

الثانى: الاصل والمراد منه : اما الغلبة فان الغالب فى الدم الخارج من المرأة  
انما هو الحيض ، حتى ان ماعده نادر ، فاذا شك فى دم انه حيض ام لا الحق بالغالب .  
واما اصالة الصحة والسلامة ، فان الحيض هو مقتضى صحة الطبع وسلامته ،  
بخلاف ماعده فانه من آفة واما الاستصحاب لاصالة عدم حدوث الآفة الموجبة  
لخروج سائر الدماء ، وحيث ان الدم منحصر بين الآفة والحيض ، فاذا لم تكن آفة  
كان حيضاً .

ولا يخفى ما فى الكل ، اذ الغلبة ليست دليلاً شرعياً ، واصالة الصحة تثبت الاثار  
الشرعية المترتبة على الصحة ، ولا تثبت لوازمها حتى يترتب على تلك اللوازم آثار  
تلك اللوازم ، والاستصحاب مثبت كما هو واضح .

الثالث : السيرة . فان المتشعبة بنوا سيرتهم على ذلك ، واورد عليه بعدم السيرة  
اولاً: وعدم حجية مثلها لاحتمال كونها مستقاة عن فتوى المشهور . ثانياً : والظاهر  
وجود السيرة كما يشهد بذلك مراجعة النساء ، ولو تمشى الاشكال فى منشاء السيرة هنا  
لتمشى فى كل سيرة .

الرابع: ان الشارع حكم على الحيض باحكام خاصة ، والعرف يرون تحقق  
الموضوع برؤية الدم ، وهم حجة فى ذلك ، لان الموضوعات منوطة بالعرف ، فان  
على الشارع الاحكام وعلى العرف تعيين المصاديق لموضوعات تلك الاحكام ، واورد  
عليه بايرادات غير تامة اهمها انه لم يعلم بناء العرف على الحيضية عند الشك ،

وانما المعلوم انهم انما يحكمون بالحوضية لمكان علمهم بها وفيه ان مراجعة النساء تدل على صحة الدليل المذكور حيض ان بنائهم ان الدم حيض، الاما علم بانه ليس بحيض. الخامس : ما عن كاشف اللثام : ، من انه لو لم يعتبر الامكان لا يمكن الحكم بحوضية دم اصلا لعدم العلم الوجداني عند الشك، ولا اشارة اخرى عليه الا الصفات، وهي لاتعتبر الا عند اختلاط الحيض بالاستحاضة لا مطلقاً، وفيه ان العلم به كثيراً جداً، والعادة والصفات كافية في الحكم بالحوضية، ولا يلزم من عدم الحكم بها في سائر الموارد محذور .

والحاصل انه لو لم تكن القاعدة لم يلزم محذور فلا يمكن الاستدلال لوجود القاعدة بحصول المحذور من عدمها .

السادس : الروايات الكثيرة الواردة في مختلف أبواب الحيض التي يستفاد منها القاعدة المذكورة ، مثل ما دل على الارجاع الى الصفات عند التردد بين الحيض والاستحاضة، فدل على ان مجرد الصفات كافية في الحكم بالحوضية ، وما دل على الحوضية عند الاشتباه بالعدرة عند فقد اشارة العذرة، وما دل على الحوضية عند الاشتباه بالقرحة عند فقد اشارة القرحة، فدل ان على الحكم بالحوضية عند فقد اشارة الخلاف ولا حاجة الى اشارة الحيض ، وما دل على الاستظهار بترك العبادة بمجرد احتمال الحيض ، وما دل في تعليل حيض الحامل بانها ربما قذفت الدم ، مما ظاهره ان مجرد احتمال كونه حيضاً يكفي في الحكم بالحوضية ، وما دل على ان الصائمة تظراية ساعة رأت الدم ، وما دل على ان الدم اذا تقدم على العادة فهو حيض ، معللاً بان العادة قد تتقدم . مما يدل على ان احتمال كونه حيضاً كاف في الحكم بالحوضية ، وما دل على التحيض بمجرد رؤية الدم ، وما دل على ان ما تراه المرأة قبل العشرة فهو من الحوضية الاولى ، وما تراه بعدها فهو من الحوضية الثانية ، وما دل على ان الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، بناءً على تفسير « أيام الحيض »

بأيام امكانه .. كما عن الخلاف والمبسوط والسرائر والوسيلة .. لا أيام العادة وما دل على انه كلما رأت الدم تركت الصلاة ، وكلما نظفت صلت ، مثل رواية ابن ابي عمير : المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو اربعة أيام ؟ قال : تدع الصلاة ، الحديث . ورواية ابي بصير: ان رأت الدم لم تصل ، وان رأت الطهر وصلت ، الحديث . وما دل على ان الدم بعد ايام النفاس الممتد ثلاثين يوماً حيض معللة بان ايام الطهر قد جازت مع ايام النفاس ، الى غيرها وغيرها مما تقدم جملة منها في المباحث السابقة ، وقد ذكر اكثرها الشيخ المرتضى « ره » في الطهارة .

ولا يخفى ان هذه الروايات وان نوقش في اكثرها ، بل كلها . الا ان الظاهر صحة الاستدلال بجملة وافية منها ، فاطالة البحث في ما قيل في الاشكال وما اجيب عن الاشكال من شأن المفصلات .

وبالجملة فالمستفاد من مجموع الأدلة السابقة ، صحة القاعدة المذكورة بالمعنى الاول لها وهو الامكان الاحتمالى ، وقد اعترف بذلك المستمك حيث قال : وبالجملة العمدة في دليل القاعدة النص والاجماع ، والعمدة في النص التعليقات وهي أكثر معاهد الاجماع ظاهرة في الامكان الاحتمالى ، الخ . وان اشكل بعد ذلك في الكليه المذكورة بما هو اشبه بالمناقشة من الاشكال ، ولذا قال في للجواهر: ان الجرئة على خلاف ما عليه الاصحاب ، سيما بعد نقلهم الاجماع نقلاً مستفيضاً معتزداً ، بتتبع كثير من كلمات الاصحاب لا يخلو من اشكال وخصوصاً بعد ما سمعت من الاشارات المتقدمة في الروايات ، انتهى .

فقول بعض الشراح : بعدم تماميه الدليل على القاعدة اطلاقاً . والسلازم مراعات الاحتياط لا يخلو عن منع .

الامر الرابع : في الامور المتعلقة بهذه القاعدة وهي فروع :

الاول : لاشكال في تحيض المرأة في أيام العادة بمجرد رؤية الدم ، كما لا

اشكال في تحيضها اذا رأت الدم قريباً من العادة ، وكذلك لا اشكال في تحيضها بمجرد الرؤية اذا كان الدم بصفة الحيض وان لم تكن عادة ، كل ذلك للنص والاجماع كما تقدم الكلام فيها مفصلاً ، فلا يرتبط الحكم بحيضية تلك الدماء بقاعدة الامكان .

الثاني : ليس المراد بالامكان في المقام الامكان المنطقي ، من الامكان العام ، والامكان الخاص ، والامكان الذاتي ، والامكان الوقوعي وان ربط بعض الفقهاء الامكان هنا بالامكان هناك .

الثالث : قد تقدم ان القاعدة تشمل الشبهات الموضوعية والشبهات الحكمية ، كما صرح بذلك غير واحد من الفقهاء خلافاً لمن خصصها بالشبهات الموضوعية ، وقد عرفت اطلاق الادلة بحيث يشمل كل اقسام الشبهة .

الرابع : اذا كانت امارة على الحيض أو على عدمه لاتجرى القاعدة ، لانها كالأصل لا محل له الا في مكان لا تكون فيه امارة .

الخامس : اذا تعارضت القاعدة في مصاديق لها ، كان الحكم كتعارض الاستصحابين ونحوهما ، وقد ذكر في الاصول تفصيل الكلام حول ذلك .

السادس : يكفي في احراز الامكان الاصل ، كما اذا شك في اليأس فان اصاله عدم اليأس كافية في احراز الامكان .

السابع : كل مورد لم نقل فيه بجريان قاعدة الامكان فالمرجع سائر الاصول العملية كاستصحاب اصاله الطهارة ونحوهما .

الثامن : لو شك في مورد هل انه من مصاديق قاعدة الامكان ام لا يمكن الرجوع الى القاعدة فيه ، لان الرجوع الى القاعدة انما هو فيما علم بتحقق موضوعها كما هو واضح .

## فصل

### في حكم تجاوز الدم عن العشرة

مسألة - ١ - من تجاوز دمها عن العشرة - سواء استمر الى شهر أو أقل أو أزيد - اما ان تكون ذات عادة ، أو مبتدئة ، أو مضطربة ، أو ناسية ، اما ذات العادة .

---

(فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة) وفيه مسائل :

(مسألة - ١ - من تجاوز دمها عن العشرة - سواء استمر الى شهر أو أقل أو أزيد - اما ان تكون ذات عادة ، أو مبتدئة ، أو مضطربة أو ناسية ، اما ذات العادة) فهي على قسمين :

الاول : ما اذا لم يعارض عاداتها تمييز .

والثاني : ما اذا عارضها تمييز ، كما اذا رأت خمسة أيام العادة، وبعد خمسة أيام رأت دمًا بصفات الحيض ، فانه لا يمكن جعلهما معاً حيضاً ، لعدم فصل أقل الطهر بينهما .

فتجعل عاداتها حيضاً ، وان لم تكن بصفات الحيض ، والبقية استحاضة

أما الاول : ( فد ) لا اشكال ولا خلاف في انه ( تجعل عاداتها حيضاً ، وان لم تكن بصفات الحيض ، والبقية استحاضة ) وقد ادعى في الجواهر الاجماع على ذلك كما ادعى الاجماع عليه في محكى المعبر والمنتهى وغيرهما ، ويدل على كون ما في أيام العادة حيضاً اطلاقات ادلة الحيض ، وخصوص ما دل على ان الصفرة والكدرية في أيام العادة حيض - كما تقدم الكلام حول ذلك مفصلاً - لكن استشكل في مصباح الهدى في اطلاق الحكم بذلك قائلاً : ان اختصاص الحيض بخصوص العادة اذا كانت العادة في كل شهر مرة واضح ، ومع كونها في كل شهراً أكثر من مرة مع تخلل أقل الطهر بينها مبنى على القول بإمكان تحققها كذلك ، لكنه بعيد، انتهى .

اقول: لكن اطلاق النص والفتوى يقتضى ذلك فلاوجه للاشكال المذكور ، ثم انه ادعى في المستمسك عدم الخلاف الظاهر في عدم الفرق بين استمرار الدم شهراً أو أقل أو أكثر ، وهو كذلك لاطلاق النص والفتوى كما انه لا فرق في الحكم المذكور بين ان تكون ذات عادة وقتية أو عددية أو كليهما ، لاطلاق النص والفتوى ايضاً .

هذا كله فيما اذا لم يعارض العادة مع التمييز ، اما اذا تعارضاً بأن كان ما في العادة بدون الصفات ، وكان ما في خارج العادة بالصفات . ولم يكن الجمع بينهما لعدم فصل أقل الطهر ، كما اذا رأأت في العادة دمًا أصفر يخرج بفتور ، ثم رأأت بعد خمسة ايام دمًا أحمر حاراً يخرج بلدغ مثلاً فهل تجعل ما في العادة حيضاً كما عن المشهور أو تجعل ماله التميز حيضاً كما عن الخلاف والمبسوط ، أو يخير بينها كما عن الوسيلة ؟

احتمالات :

والاقرب الاول : لان الظاهر من الادلة ان العادة مقدمة على التميز ، وانما يصار الى الاخذ بالتمييز اذا لم تكن عادة ففي موثق اسحاق الوارد في اشتراط فقد العادة في



وان كانت بصفاته ، اذا لم تكن العادة حصلة من التميز والا فلا يبعد ترجيح الصفات على العادة بجعل ما بالصفة حيصاً دون ما في العادة الفاقدة ،

الرجوع الى التميز ؟

قال عليه السلام : تجلس أيام حيضها ، ثم تغتسل لكل صلاتين ، قالت : ان ايام حيضها تختلف عليها؟ الى ان قال عليه السلام : دم الحيض ليس به خفاء وهو دم حار تجدله حرقة ، الحديث . فانه ظاهر في ان نوبة الصفات بعد العادة ، ومثلها في الدلالة مرسله يونس وفيها : ولو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السنة في الحيض أن تكون الصفرة والكدره فما فوقها في أيام الحيض - اذا عرفت - حيصاً كله ان كان الدم أسوداً أو غير ذلك .

فهذا يبين لك ان قليل الدم وكثيره في أيام الحيض حيص كله ، اذا كانت الايام معلومة ، فاذا جهلت الايام وعددها احتاجت الى اقبال الدم وادباره وتغير لونه من السواد .

وبهذا ظهر ضعف تمسك الشيخ باطلاق اخبار التميز ، فان الروايتين تفيدان تلك الاخبار ، كما ظهر ضعف القول بالتخيير حيث قال : يكون النسبة بين الطائفتين عموماً من وجه ، وحيث لا مرجح كان اللازم التخيير ، وفيه ان الروايتين اخص مطلقاً من روايات التميز ، ولذا قال المصنف بتقديم العادة مطلقاً وان لم تكن بالصفقات على البقية مطلقاً (وان كانت بصفاته) هذا كله ( اذا لم تكن العادة حاصلة من التميز والا فلا يبعد ترجيح الصفات على العادة بجعل ما بالصفة حيصاً دون ما في العادة الفاقدة) كما اذا كانت مستمرة الدم مثلاً ، وكانت ترى في أول كل شهر خمسة بالصفقات ، ثم تفقد الصفقات الى الشهر الاتي ، فان عادتها قد حصلت بالتميز ، وحيث قد صار الكل بلون واحد فاقداً للصفات أو واجداً لها قدمت العادة لاطلاق ادلتها ، أما اذا رأيت في شهر أ أيام العادة

فاقداً للصفات، وبعد سبعة ايام مثلاً دماً واجداً للصفات ففي تقديم العادة أو تقديم الوصف أو التخيير احتمالات : والاقرب هو ما ذكره المصنف لان ما دل على تقديم العادة على التميز ظاهره فيما اذا كانت عادة متعارفة ، لاعادة حاصلة من التميز .

وعليه فلا دليل في المقام على تقديم العادة ، ويبقى اطلاق ادلة التميز محكماً ، وحيث لا اطلاق في ادلة العادة من هذه الجهة ، فلا يعارض دليل العادة ادلة التميز ، اما احتمال تقديم العادة فقد استدل له بأن التميز محصل للعادة ، واذا حصلت العادة كان من صغريات ادلة تقديم العادة على التميز ، لروايتي يونس واسحاق المتقدمتين . كما ان القول بالتخيير وجهه تكافي دليلي التميز والعادة من غير مرجح ، وفيهما ما عرفت من ان دليل العادة لا يشمل المقام لانصرافه الى العادة المتعارفة ، بقي شيء وهو : ان ما تقدم في الفرع السابق من معارضة التميز والعادة انما كان في غير صورة امكان الجمع بينهما ، اما اذا امكن الجمع بينهما ، بان كانا في العشرة مثلاً ، كانت عاداتها ثلاثة ايام ، فرأت الثلاثة في هذا الشهر فاقدة للصفات ، ثم بعد ثلاثة ايام «من اليوم السابع» رأت دماً بالصفات لمدة ثلاثة ايام ، أو كان بينهما أقل الطهر ، كما اذارت الثلاثة في ايام العادة بدون الصفة ، ثم نظفت عشرة ايام ، ثم رأت ثلاثة بالصفات ، فهل ان الدم ذا الصفة حيض ام لا ؟ قولان :

الاول : انهما معاً حيض ، اما في الصورة الاولى : - وهي ما كانا في ضمن العشرة - وقد ذهب الى ذلك غير واحد ، بل في الجواهر عن ظاهر التنقيح نفي الخلاف فيه ، وعن الرياض : نقل الاجماع عليه ، خلافاً لما ذكره الشيخ المرتضى : من نفي القول به من أحد من الاصحاب ، وانهم بين مقدم للعادة ، ومقدم للتمييز ، ومخير بينهما ، كصورة عدم امكان الجمع ، وتبعه المستمسك قائلًا : لم يثبت ما يجب لاجله الخروج عن ظاهر النصوص المتقدمة الدالة على اعتبار العادة لا غير .

اقول : بل الاقرب ما ذكره من كونهما معاً حيض ، لقاعدة الامكان والاطلاقات

واما المبتدئة ، والمضطربة بمعنى من لم تستقر لها عادة فترجع الى التميز فتجعل ما كان بصفة الحيض حيضاً ، وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة ،

وغيرها ، ولا نسلم انه خارج عن ظاهر النصوص المتقدمة، اذ النصوص انما هي بصدد نفي كون «المميز حيضاً دون العادة» لا بصدد نفي كون المميز حيضاً ، فهو من قبيل ان يقول انسان: «جاء زيد لا عمرو» فتقول انت : بل جاء عمرو ، فانه لا يدل على نفي مجيء زيد ، بل ما ذكرناه هو مقتضى اطلاقات كلامهم في باب قاعدة الامكان، فنفي الشيخ كلام الرياض والجواهر بحاجة الى التأمل .

واما في الصورة الثانية : - وهي ما كان بينهما أقل الطهر - ففي الجواهر انه نقل عن المنتهى الاتفاق على التحيض بهما معاً ، وفي المستند نسبة الى الاكثر ، خلافاً لما افتى به المستمسك ، ونقله عن ظاهر جماعة ، وصريح آخرين من كون العادة فقط حيضاً دون الدم المميز ، والاقرب هو ما نقله المستند والجواهر لاطلاق الادلة وقاعدة الامكان كما تقدم ، وقول المستمسك: انه خلاف ظاهر النصوص المتقدمة «اي موثق اسحاق ومرسلة يونس» قد عرفت ما فيه .

(واما المبتدئة) وهي التي ابتدئت في رؤية الدم - اذا قرء بصيغة اسم الفاعل -  
 او ابتداء بها الدم - اذا قرء بصيغة اسم المفعول - (والمضطربة بمعنى من لم تستقر لها عادة فترجع الى التميز فتجعل ما كان بصفة الحيض حيضاً ، وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة) كما هو المشهور ، بل عن الخلاف والمعتبر والمنتهى الاجماع عليه خلافاً لما عن الغنية من انهما ترجعان الى اكثر الحيض واقل الطهر ، ولما عن ابي الصلاح من ارجاع المبتدئة أولاً الى عادة نساؤها ثم الى التميز ، ثم الى الروايات ، وارجاع

المضطربة الى عادة نسائها الى ان تستقر لها عادة ، ولما عن الحدائق من ميله الى رجوع المبتدئة الى عادة اهلها ، ثم الى الروايات ، والاقوى ما ذكره المصنف تبعاً للمشهور لاطلاقات ادلة التميز :

كصحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : ان دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحيض حار .

وحسنة حفص بن البختري ، وفيها : دخلت على الصادق عليه السلام امرئة ، فسئلت عن المرئة يستمر بها الدم فلا تدري احيض هو او غيره ؟ فقال : ان دم الحيض حار عبيط أسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة أصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة .

وخبر اسحاق بن جرير ، وفيه : قالت المرأة : فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال عليه السلام : تجلس أيام حيضها ، ثم تغتسل لكل صلاتين قالت له : ان أيام حيضها تختلف عليها ، وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به ؟ قال عليه السلام : دم الحيض ليس به خفاء ، هودم حار تجد له حرقة ودم الاستحاضة دم فاسد بارد .

استدل للغنية : بقاعدة الامكان ، وفيه ما تقدم من ان القاعدة انما يؤخذ بها في غير مورد الدليل ، اذ حالها حال الاصل .

واستدل لابي الصلاح : اما بالنسبة الى المبتدئة فلما يأتي في دليل الحدائق بضميمة تقييد دليل الرجوع الى الروايات ، بما اذا يكن تميز لادلة التميز ، وذلك لوضوح ان الروايات انما وردت فيمن لا تميز له .

واما بالنسبة الى المضطربة : فلما رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : يجب للمستحاضة ان تنظر الى بعض نسائها فتقدي باقرائها ، ثم تستظهر على ذلك بيوم . وفيه ان الجمع بين روايات التميز ، وبين روايات المبتدئة

بما ذكره لا شاهد له ، كما ان تخصيص رواية ابي جعفر عليه السلام بالمضطربة لا شاهد له ، بالاضافة الى ما سيأتى من الاشكال على الحدائق .

واستدل لما ذكره الحدائق بجملة من الروايات :

كموثقة ابن بكير : اذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام ، ثم تصلى عشرين يوماً ، فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة ايام وصلت سبعة وعشرين يوماً ، فان اطلاقه شامل لما نحن فيه .

ونحوه موثقة الاخرى : في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة ، انها تنتظر بالصلاة فلا تصلى حتى يمضى اكثر ما يكون من الحيض ، فاذا مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما تفعله المستحاضة ، ثم صلت فمكثت تصلى بقية شهرها ، ثم تترك الصلاة في المرأة الثانية اقل ما تترك امرأة الصلاة ، وتجلس اقل ما يكون من الطمث وهو ثلاثة ايام ، فان دام عليها الحيض صلت في وقت الصلاة التي صلت ، وجعلت وقت طهرها اكثر ما يكون من الطهر ، وتركها الصلاة اقل ما يكون من الحيض .

وموثقة سماعة : سألته عن جارية حاضت أول حيضها ، فدام دمها ثلاثة اشهر وهي لا تعرف ايام قرئها ؟ قال عليه السلام : اقرائها مثل اقراء نساءها فان كن نساءها مختلفات ، فأكثر جلوسها عشرة ، واقله ثلاثة .

وذيل مرسله يونس الطويلة : قال عليه السلام : واما السنة الثالثة فهي للتي ليس لها ايام متقدمة ولم تر الدم قط ، ورأت اول ما ادركت واستمر بها ، فان سنة هذه غير سنة الاولى ، والثانية : وذلك ان امرأة يقال لها حمنه بنت جحش اتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت : انى استحضت حيضة شديدة ؟ فقال لها : احتشي كرسفاً فقالت : انه اشد من ذلك انى اثجه ثجاً ؟ فقال صلى الله عليه وآله : ثلجمي و تحيضي في كل شهر في علم الله ستة ايام أو سبعة ايام ، ثم اغتسلي غسلًا وصومي

ثلاثة وعشرين يوماً ، أو اربعة وعشرين ، الحديث . فانها صريحة في حكم المبتدئة ، لكن يرد على ما ذكره الحدائق بأن اللازم حمل الجميع على ما اذا لم تكن المرأة واجدة للصفات ، وذلك لوجود القرائن الداخلية والخارجية ، فمن القرائن الداخلية قوله عليه السلام في موثق سماعة : وهي لا تعرف أيام اقرائنها لغرض ان الكلام فيها في المبتدئة ، فلا يمكن ان يراد بها الناسية ، وحينئذ فاللازم ان يكون المراد عدم معرفة ايام حيضها بالصفات ، فيكون ذلك حكم من ليس لدمها صفة الحيض .

ومنها ما في ذيل مرسله يونس ، حيث دل على ان الكلام فيها فيمن ليس لها تميز ؟ قال عليه السلام : وان اختلطت عليها ايامها وزادت ونقصت حتى لاتقف منها على حد ولا من الدم لون ، عملت باقبال الدم وادباره «مثل كثرته وقلته : المؤلف» وليس لها سنة غير هذا ، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله : اذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي ، ولقوله صلى الله عليه وآله : ان دم الحيض أسود يعرف كقوله عليه السلام : اذا رأيت الدم البحراني «منسوب الى البحر ، لكثرته وسعته ، أو الى البحر بمعنى : عمق الرحم ، كما عن القاموس : المؤلف» وان لم يكن الامر كذلك ولكن الدم اطبق عليها ، فلم تزل الاستحاضة درة ، وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة ، فسنتها السبع والثلاث والعشرون ، لان قصتها كقصة حمنة حين قالت: اني أنجته نجاً «النجح : هو السيلان : المؤلف» الحديث . فان جعل الامام عليه السلام سنتها الثلاث والعشرين والسبع في ما كان الدم بلون واحد ، دليل على ما ذكرناه ، ومن القرائن الخارجية الشهرة القطعية ، بل دعوى عدم الخلاف والاجماع - كما عرفت - فانها على فرض دلالتها لا بد من طرحها للاخذ بما اشتهر كما قال الامام عليه السلام : خذ بما اشتهر بين اصحابك وعلى هذا فقول المشهور هو المتعين ، ثم ان رجوع المبتدئة والمضطربة الى التميز ، انما هو بشرطين :

## بشرط ان لا يكون اقل من ثلاثة ولا أزيد من العشرة

الاول : ما اشار اليه بقوله : (بشرط ان لا يكون اقل من ثلاثة ولا أزيد من العشرة) وهذا الشرط هو المشهور ، بل عن جامع المقاصد نفى الخلاف فيه ، وعن التذكرة وظاهر المعبر الاجماع عليه ، وهذا الشرط قد يراد به ان الاقل من الثلاثة وأزيد من العشرة ليس حيضاً ، وقد يراد به ان الدم ذا التميز لا يكون أقل من ثلاثة ، ولا ازيد من العشرة فاذا كان أقل من ثلاثة ليس بحيض وان اكمل من غيره بما يكمله ثلاثة ، وكذلك اذا كان اكثر من عشرة ليس بحيض وان نقص عنه حتى صار عشرة وفي كلتا الارادتين خلاف ، فالمخالف في المعنى الاول هو صاحب الحدائق حيث ذهب الى جواز ان يكون الحيض في المقام أقل من ثلاثة أو أزيد من العشرة. وأستدل لذلك باطلاق اخبار الصفات، فاذا كان الدم يومين بالصفة ، كان حيضها يومين فقط واذا كان الدم بالصفة خمسة عشر يوماً ، كان حيضها خمسة عشر يوماً ، وحمل الاخبار الدالة على ان اقل الحيض ثلاثة ، واكثره عشرة على غير موضع التميز .

والحاصل : انه خصص اخبار التحديد بالثلاثة والعشرة باطلاقات اخبار التميز ، وفيه ان اخبار الصفات لا اطلاق لها ، لانها بصدد بيان ان تميز الحيض عن الاستحاضة انما يكون بالصفات ، ولا تعرض لها بسائر الشرائط ، فكما لا اطلاق لها من جهة اشتراط البلوغ وعدم اليأس ونحوهما ، كذلك لا اطلاق لها من جهة التحديد فالمراد بالقليل والكثير في المرسل ما يكون قابلاً للحيضية من جهة سائر الشرائط والا فاللازم على الحدائق ان يقول بصحة حيض ساعة ، وحيض سنة ، ان فرض حصول الصفة في كل السنة ، كما ان في المعنى الثاني أقوالاً ثلاثة :

الاول : ان مثل هذه المرأة فاقدة التميز رأساً ، فاذا رأت يومين بالصفة ، أو احد عشر يوماً بالصفة ، لم يكن مشمولاً لروايات التميز ، بل اللازم عليها أن تأخذ بعادة نسائها ، أو تعمل بالروايات ، وتجعل حيضها في اى وقت شئت من الشهر، وان

كان في غير وقت التميز .

الثاني : ان مثلها واجدة للتمييز ، فاللازم أن تضيف يوماً من فاقد التميز على اليومين الواجدين للتمييز ، وتجعل الثلاثة حيضاً وكذلك أن تجعل عشرة ايام من الواجدة حيضاً وتطرح الزائد وتجعله استحاضة وان كان ذلك الزائد أيضاً واجداً للصفة.

الثالث : التفصيل بين الاقل من الثلاثة فلا تجعله حيضاً كلقول الاول ، وبين الاكثر من الثلاثة فتجعل عشرة منها حيضاً كلقول الثاني . ثم على القول بانها تجعل عشرة حيضاً والزائد استحاضة ، هل تجعل اليوم الاول استحاضة ، أو اليوم الحادى عشر ، أو تخير ؟ وكذلك على القول بتكميل اليومين ، هل تكملهما بيوم قبلهما ، أو بيوم بعدهما ، أو تخير ؟ احتمالات .

وكيف كان الظاهر من الاقوال الثلاثة القول الثاني ، خصوصاً في الزائد على العشرة ، فان مقتضى الجمع بين أدلة التحديد بالثلاثة والعشرة ، وبين أدلة التميز باطلاقها - الشامل للاقل والاكثر - لزوم تكميل الناقص وتنقيص الزائد ، لانها مخيرة في جعل الحيض اينما شئت ، فان قوله عليه السلام : «ولا من الدم على لون» وقوله عليه السلام : «اذا اقبلت الحيضة . . واذا ادبرت» وقوله عليه السلام : «وكان الدم على لون واحد ، وحالة واحدة» كلها تدل على اعتبار ماله لون ، وحيث انه أقل ، أو أكثر من التحديد ، فاللازم تكميله أو تنقيصه ، هذا مع الغض عن المناط الذي يفهمه العرف من اطلاقات التميز .

اما من جهة الاحتمالات المذكورة في هذا القول ، فالظاهر انها مخيرة ، اذ لا دليل على احد الاحتمالين الاخرين . وبترجيح ما ذكرناه من القول يسقط القولان الآخران وان استدلل للقول الاول بان هذه المرأة ليست ذات تميز ، حيث ان المنصرف من ادلة التميز هو ما كان الدم المميز - بصيغة المفعول - بقدر الحيض من طرفي النقيصة والزيادة ، وفيه منع الانصراف ولو كان فهو بدوى .



## وان لا يعارضه دم آخر واجد للصفات

واستدل للقول الثالث : بان الدم بقدر الحيض ذو تميز في الزائد ، فيؤخذ بالتمييز ، بخلاف الناقص ، فانه ليس بذئ تميز في الناقص ، فلا يؤخذ بالتمييز ، وفيه ان الناقص ذو تميز في الجملة ، فيشمله النص ولو بالقرينة التي ذكرناها .

الشرط الثاني : لرجوع المبتدئة والمضطربة الى التميز ما ذكره بقوله : (وان لا يعارضه دم آخر واجد للصفات) والمعارضة لها صورتان :

الاولى : ان لا يكون الدم الضعيف الواقع بين القويين أقل من العشرة ، فلو كان كذلك صارت فاقدة التميز ، وان امكن ان يكون مجموع القويين والضعيف في البين حيضاً واحداً ، كما اذا رأيت ثلاثة أيام دماً أسود ، ثم ثلاثة أيام دماً أصفر ، ثم ثلاثة أيام دماً أسود . وقد نسب الى الاكثر انها حينئذ تكون فاقدة الصفات ، وترجع الى نساء اهلها ، أو الروايات ، واختاره نجات العباد واستدلوا لذلك بانه يلزم اما حيضية المجموع ، أو حيضية الطرفين فقط ، أو حيضية احد القويين فقط ، وحيث ان الكل باطل ، لا بد وان تلحق هذه بمن لا تميز لها .

أما وجه بطلان الكل فلان حيضية المجموع مناف مع ادلة التميز الدالة على كون الضعيف استحاضة ، وحيضية الطرفين فقط مع كون الضعيف استحاضة مناف مع ما دل على اعتبار ان لا يكون الطهر اقل من عشرة ، وحيضية احد الطرفين ترجيح بلا مرجح .

لكن الظاهر عدم تمامية هذا القول لعدم تسليم بطلان جعل المجموع حيضاً فان ما دل على ان الضعيف استحاضة انما هو في قبال كون القوي حيضاً ، لا في مقام بيان ان كل ضعيف استحاضة فيشمله ما دل على ان الحيض هو فيما اذا كان في اقبال الدم ، اذ ما لم ينتهي الدم القوي يكون من مصاديق اقبال السدم وان تخلله ضعف ، كما ان تخلل شيء من الدم القوي بين دميين ضعيفين لا ينافي صدق ادبار الدم ، الا

كما اذارت خمسة أيام مثلاً دمأ أسود وخمسة أيام أصفر ثم خمسة أيام أسود

تري ان الانسان الشاب يقال له : انه في اقبال الحيوية والقوة ، وان تخلله بعض حالات المرض والضعف . والانسان الهرم يقال له : انه في اقبال الحيوية والقوة وان تخلله بعض حالات القوة والنشاط . وعليه فحال المقام حال النقاء المتخلل في اثناء العشرة وهذا القول هو المنسوب الى المبسوط وغيره ، وبما ذكرناه يسقط القولان الاخران في المسئلة وهما :

كون القويين فقط حيضاً ، كما عن الحدائق لانه يجوز كون الطهر بين الحيض اقل من عشرة - كما تقدم - وكون احد القويين فقط حيضاً ، لان الضعيف استحاضة بحكم دليل التميز والقوي الاخر لا يكون حيضاً بحكم لزوم كون الطهر عشرة أو أكثر . وجه سقوط هذين القولين :

أما أولهما : فلما سبق من عدم تمامية كلام صاحب الحدائق في اقل الطهر . وأما ثانيهما : فلما تقدم من ان النقاء المتخلل في اثناء العشرة بحكم الحيض لقاعدة الامكان وغيرها ، ثم انه يظهر من المصنف وجملته من المعلقين انهم اختاروا ما اخترناه ، اذ مثل للمعارضة بما لم يكن المجموع اقل من عشرة ، هذا تمام الكلام في الصورة الاولى من المعارضة .

أما الصورة الثانية : من المعارضة وهي ما اذا لم يمكن أن يكون المجموع حيضاً لتجاوزها العشرة ( كما اذا رأت خمسة أيام مثلاً دمأ أسود وخمسة أيام أصفر ثم خمسة أيام أسود ) ففيه قولان .

الاول : انها تكون حيثئذ فاقدة للتمييز ، فيلزم عليها الرجوع الى اقاربها ، والروايات ، وذلك لعدم امكان أن يكون كلا الدمين والنقاء في البين حيضاً ، ولأن

## ومع فقد الشرطين

يكون الدمان فقط حيضاً ، ولا أن يكون احدهما فقط حيضاً ، اذ الاول : مناف لكون الحيض لا يكون أكثر من عشرة . والثاني : مناف لما دل على ان الطهر لا يكون أقل من عشرة . والثالث : مستلزم للترجيح بلا مرجح ، وهذا القول هو المنسوب الى المشهور .

الثاني : انما تكون حينئذ بحكم التميز لوجود التميز فعلا ، وانما اللازم علاج مشكلة المنافات ، وفيه احتمالات :

الاول : أن يكون الدم الاول حيضاً للتمييز وقاعدة الامكان ، أما الدم الاسود الثاني فلا يمكن ان يكون حيضاً لعدم فصل الطهر .

الثاني : أن تكون مخيرة بين جعل أيهما حيضاً لعدم وجه لترجيح الاول، مع انحصار الامر بينهما .

الثالث : أن يكون حيضها عشرة فيما كان بعض الدم الثاني في العشرة ، أما الاسود الزائد على العشرة فليس بحيض ، وذلك لكون الاصفر حاله حال النقاء في بين العشرة ، والاسود الاول والثاني الذي في العشرة له تميز ، لكن الاقرب هو القول الثاني باحتماله الاول ، وذلك لوجود التميز فلا وجه لجعله كغير ذات التميز، وانما يرجح الاحتمال الاول لقاعدة الامكان وعلمها بانها ترى أسود ثان لا يوجب التزاحم اذ حين ترى الدم الاول يكتمل فيها شرائط الامكان : بخلاف حين ما ترى الدم الثاني ، بل يصح على كلا القولين وكل المحتملات جعلها الدم الاول حيضاً لأنها أما بدون تميز فلها أن تجعل هذا الدم حيضاً أو مع تميز - باقسام الاحتمالات - فلها أن تجعل هذا الدم حيضاً ، فتأمل .

(ومع فقد الشرطين) على سبيل منع الخلو المجامع لفقد أحدهما أو كليهما، بأن كان الاسود مثلاً أقل من ثلاثة أو يزيد من العشرة ، أو كان معارضاً بدم أسود آخر

أو كون الدم لوناً واحداً ترجع الى أقاربها في عدد الايام ،

(أو كون الدم لوناً واحداً) أما اذا كانت الوانا فيها شدة وضعف فلها تميز ، اذا الشديد ولولم يكن بصفة الحيض محكوم بالحيضية ، لاطلاق ادلة التميز ، كما اذا كان بعضه اصفر شديد الصفرة وبعضه أصفر قليل الصفرة .

لكن ربما يتأمل فيما كان الدم الوانا ، لكن من دون شباهة بدم الحيض أصلا كما اذا كان بعضه أصفر فاتحاً وبعضه اكدر شديد الكدرة ، وكذا اذا كان احدهما ذا صفة كالحرقة مع الصفرة ، والآخر ذا صفة أخرى كالسواد مع البرودة ، حيث لا تميز في المقام ، ومما ذكرنا ظهر انه لا يلزم أن يكون الدم المميز - بالفتح - جامعاً لاوصاف دم الحيض ، اذ التميز يصدق عليه اقبال الدم وادباره ، ونحوه ، مما ذكر في الروايات ، وكيف كان فاللازم على المرأة الفاقدة ان (ترجع الى أقاربها في عدد الايام ) والكلام في هذه المسئلة في موضعين : الموضع الاول : في المبتدئة . والموضع الثاني : في المضطربة .

أما المبتدئة : فحكمها الرجوع الى اقاربها على المشهور . وعن التنقيح والسرائر نفى الخلاف فيه . وعن التذكرة نسبه الى علمائنا . وعن مفتاح الكرامة نقل الاجماع عن الخلاف في رجوع المبتدئة الى عادة نساؤها بعد أن فقدت التميز . نعم عن المعبر التردد في الحكم ، وعن الغنية عدم رجوعها الى نساؤها . ويدل على ما ذكره المشهور :

مضمّر سماعه «المجمع عن العمل به كما عن الخلاف» وفيه : سئلته عن جارية حاضت أول حيضها ، فدام دمها ثلاثة أشهر ، وهي لا تعرف ايام اقراها ؟ فقال عليه السلام : اقراها مثل اقراء نساؤها ، فان كن نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة ، وأقله ثلاثة .

بل ، واطلاق خبر زرارة ، ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وفيه : يجب

للمستحاضة ان تنظر بعض نساءها فتفتدى باقرائها ، ثم تستظهر على ذلك بيوم .  
والاشكال في سند الخبرين بعد رواية الاعيان لهما وعملهم بهما لاوجه له ، لكن ربما  
أشكل على المضمرة بأمرين آخرين :

الاول : انها معارضة بمرسلة يونس الطويلة الحاصرة لسنن الحائض في ثلاث  
ولم يذكر فيها الرجوع الى النساء ، وفيه انها مطلقة فاللازم تقييدها بالمضمرة كسائر  
المطلقات والمقيدات .

الثاني : عدم ذكر التميز في المضمرة ، وفيه ان اللازم تقييد المضمرة بالتميز  
بل ربما يقال : ان المضمرة وردت في غير ذات التميز ، لان جعل المناط في رجوعها  
الى نساءها عدم عرفانها أيام حيضها دال على عدم التميز ، والا كانت تعرف أيام حيضها .  
اما الموضوع الثاني : وهي رجوع المضطربة الى اقاربها ، فقد حكاها في  
الجواهر عن غير واحد من الاصحاب . وعن الروضة نسبه الى الأشهر . وعن  
المسالك انه المشهور ، لكن عن جماعة عدم انسحاب الحكم الى المضطربة ، بل  
حكمها التميز ، ثم الروايات . والاقوى هو الاول : لخبر زرارة ومحمد بن مسلم المتقدم  
وخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام : النفساء اذا كانت لا تعرف أيام نفاسها  
فابتليت جلست مثل أيام امها أو اختها أو خالتها ، واستظهرت بثلثي ذلك .

واستدل ايضاً بمضمّر سماعه المتقدم بتقريب ان الملاك في الحكم لما كان  
عدم عرفانها أيام اقرائها ، وهو آت في المضطربة كان حكمها حكم المبتدئة . اما  
الذين قالوا بعدم جريان هذا الحكم في المضطربة فاستشكلوا في هذه الروايات ،  
ورجعوا الى اطلاقات ادلة التميز ، قالوا : اذ يرد على خبر زرارة بأن المذكور فيه  
بعض النساء لا كلهن ، فلا يطابق الخبر الفتوى . وعلى خبر ابي بصير بكونه في مورد  
النفاس ووحدة حكمه مع حكم الحيض غير معلوم . وعلى المضمرة بانه لا يعلم المناط .  
لكن الايرادات المذكورة غير تامة ، اذ الظاهر ان وجه الرجوع الى بعض

## بشرط اتفاقها

النساء لاستكشاف عادة الجميع ، كما هو كذلك في باب الرجوع الى بعض أهل الخبرة ، وبعض أهل البلد ، وما أشبهه ، ولا اشكال في اتحاد الحيض والنفاس في الاحكام لان النفاس هو دم حيض محتبس كما سيأتى .

والمناط المذكور في المبتدئة هو الظاهر عند العرف لدى القاء الكلام عليه فلا ينبغي الشبهة في اتحاد حكم المبتدئة والمضطربة .

ثم الظاهر ان رجوعهما الى الاقارب ، انما هو في كل من عدد الايام ، وفي الوقت فلو كن يرين الدم أول الشهر ثلاثة أيام وجب عليها ان تجعل ثلاثة أيام اول الشهر حيضها ، ولو اختلفن في الوقت أو العدد واتفقت في ما عداه اخذت بالمتفق عليه بينهن كما لو رأين ثلاثة أيام لكن بعضهن في أول الشهر وبعضهن في آخر الشهر ، أما المختلف فيه بينهن فالظاهر ان لها الخيار بينهن ، لا الاخذ في ما عدا ذلك ، كان تجعل حيظها في وسط الشهر في المثال .

ويدل على ذلك الذي ذكرنا من لزوم الرجوع اليهن في كلا الوقت والعدد اطلاق الادلة السابقة ، فقول المصنف : « في عدد الايام » محل نظر ، وان كان ربما يوجه بظاهر مضمرة سماعه « فان كن نسائهم مختلفات فأكثر جلوسها عشرة ، واقله ثلثه » حيث يدل على ان المرجع اليهن انما هو في العدد لكن فيه ان اطلاق خبري ابي بصير و زرارة لا وجه لرفع اليد عنه بهذا الاشعار على تقدير تسليم دلالة المضمرة ، ثم ان الرجوع الى الاقارب انما هو (بشرط اتفاقها) كما نص عليه غير واحد .

واستدل له بقوله عليه السلام : « فان كن نسائهم مختلفات » مما يدل على الرجوع اليهن انما هو الى جميعهن ، ومعه لا يمكن التمسك بظاهر الخبرين الاخرين لورود «بعض نسائهما» فيهما ، لان المضمرة اقوى دلالة وان كان ربما احتتمل كفاية الرجوع

## أو كون النادر كالمعدوم .

الى بعضهن بحمل المضمرة على الجنس فان كلا من الجمع والجنس قد يقوم مقام الآخر .

فمن الاول : قول الناصح للمريض «راجع الاطباء» فان مراده جنسهم ، لا جميعهم .

ومن الثانى «اكرم العالم» فان المراد جميعهم فلا يكفى احترام احدهم في الاطاعة اذا لم يكرم الاخرين ، لكن لا يخفى ان هذا الاحتمال لا يقاوم ظاهر الجمع بل نصه الوارد في المضمرة ، ثم ان الرجوع الى المتعدد انما هو فيما اذا كان لها اقرباء متعددون ، اما اذا لم يكن لها الا امرأة واحدة فلا اشكال فى كفاية الرجوع اليها (أو كون النادر كالمعدوم) لصدق رجوعها اليهن ، اذ العرف لا يرى التحقيقية العقلية من أمثال هذه العبارات ، بل العرفية كما اذا قال اذهب وادع علماء البلد أو جمع الصاغة أو ما اشبه ، بل الظاهر كفاية الرجوع الى معظم من تقدر من الرجوع اليهن . قال في مصباح الهدى : وانما حملنا المضمرة على اتفاق معظم جمعاً بينها وبين الخبرين الاخرين وادعاه ظهور ابتناء هذه الامارات على الظن النوعى ، انتهى . وهذا هو الظاهر من المستند حيث قال : بل قيل ان المراد من المضمرة ايضاً النساء الاحياء المتمكن من استعلام حالهن او الموجودات فى بلدها ، انتهى .

فقول المستمسك الاحقاق بالمعدوم لا بد ان يكون بالعناية فلا مجال للبناء عليه فتأمل .

وعلى هذا فلا اعتبار بالاموات ولا بالبعيدات التى لا يمكن الوصول اليهن ، بل ولا من فى البلد لكن لا يقدر الوصول اليها ، ولو كانت عدم قدرة عرفية ، لان الكلام منزل على ما يفهم العرف كما عرفت ، ثم لو كانت عادة اقربائها وقتاً وعدداً

## ولا يعتبر اتحاد البلد

خاصين ثم تغيرت عاداتها أو مساتت وبلغت من عاداتها غير ذلك ، فالظاهر الرجوع الى العادة الجديدة لتبدل الموضوع فلا مجال لاستصحاب الحكم السابق .  
 (ولا يعتبر اتحاد البلد) ولا تقارب السن ولا حياة الاقارب ولا تعددهن ، كما صرح بالثلاثة الاول المستند وذلك لاطلاق النص والفتوى ، خلافاً لما عن الذكري حيث اعتبر التساوى في السن وذلك لاختلاف الامزجة باختلاف البلدان وفيه انه اعتبارى لا يقابل ، الاطلاق ، مع انه يلزم عليه التساوى في السن وما اشبهه ، ولا يقول به .

ثم ان اختلفن الاقارب من وقت الى وقت كما اذا كانت عاداتهن خمسة في الصيف وثلاثة في الشتاء أو خمسة في السفر وثلاثة في الحضر ، أو ما اشبه ذلك كما اذا كانت عاداتهن خمسة عند طريان غضب عليهن وثلاثة في الحالات الهادية فالظاهر لزوم اتباعهن لاطلاق النص كما عرفت ، ثم هل المراد بنسائها اقربائها فقط كما ذهب اليه جمع او الاعم من اقربائها واللائى فى سنها ، كما ذهب اليه آخرون أو ان مرتبة الاقران متأخرة عن مرتبة الاقرباء كما قال به جمع ؟ احتمالات واقوال كثيرة ربما انهاها بعض الى عشرة اقوال :

استدل الاول : بانه الظاهر من «نسائها» في المضمرة خصوصاً بعد قوله عليه السلام في خبر أبى بصير : امها أو اختها أو خالتها .

واستدل الثانى : بأن «النساء» أعم فيجوز لها الرجوع الى الاقرباء أو الاقران تخبيراً ، وما في الخبر لا يقيد لانه من قبيل مفهوم اللقب .

واستدل الثالث : بأن الاقرباء أقرب الى وحدة المزاج ، وبعدهن يأتي دور الاقران ، بل هو المفهوم عرفاً من «نسائها» لان الانسان يرجع الى الاقرب اذا ارجع الى كلى ، وبعده يرجع الى الابد . لا يبعد القول الثانى فان العرف لا يشك في



ومع عدم الاقارب أو اختلافها ترجع الى الروايات مخيرة بين  
اختيار الثلاثة في كل شهر أو ستة أو سبعة

صدق الرجوع الى النساء اذا رجعت الى زوجة أخيها أو أبيها أو ابن عمها أو حموها  
أو ما اشبه ، لكن الاحوط تأخير الاقران عن الاقارب ، لكن ربما يقال : بان وضوح  
الاختلاف الدائم بين النساء ، يجعل ظاهر «نساءها» الاقرباء فقط فتأمل .

(ومع عدم الاقارب) اي عدم من يمكن الرجوع اليها والا فعدمها مطلقاً  
ممتنع اذ لا أقل من الام (أو اختلافها) اختلافاً بيناً ، اذ قد عرفت انه لا يضر خروج  
النادر ، كما لا ينبغي الاشكال في ان الاختلاف اليسير لا يوجب صدق «مختلفات»  
في المضسرة عليهن كما اذا كن يرين خمسة ، بزيادة أو نقيصة ساعة أو نصف يوم ،  
أو كانت احدهن ترى من يوم أول الشهر الى ثلاثة ، والاخرى ترى من يومه الثاني  
الى ثلاثة (ترجع الى الروايات مخيرة بين اختيار الثلاثة في كل شهر أو ستة أو  
سبعة) أما أصل الرجوع الى الروايات فلا اشكال فيه ولا خلاف ، بل لا يبعد دعوى  
اتفاقهم عليه كما يظهر من كلماتهم حيث ادسلوها ارسال المسلمات ، بل ادعى  
بعضهم الاجماع عليه صريحاً .

وأما خصوصيات الرجوع الى الروايات فقد اختلفوا فيها اختلافاً كبيراً حتى  
ان بعضهم أنهى الاقوال فيها الى عشرين وذلك تبعاً لكيفية الجمع بين الروايات فنقول:  
الروايات الواردة في المقام ، هي رسالة يونس الطويلة الظاهرة في التخيير بين  
الست والسبع لقوله عليه السلام ، حكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم : «تحضي في  
كل شهر في علم الله ستاً او سبعمائة واغتسلي وصومي ثلاثة وعشرين» ولا ينافي ذلك ما  
في سائر فقراتها من ذكر السبع فقط كقوله عليه السلام : «أقصى دمها سبع وأقصى  
طهرها ثلاث وعشرين» وقوله عليه السلام : «فوقتها سبع وطهرها ثلاث وعشرون»

وقوله عليه السلام : «فستها السبع والثلاث والعشرون» .

اذ الظاهر انه اختصار للكلام السابق بذكر شق من شقتي التخيير كما هو المتعارف في كلمات البلغاء حيث يذكرون بعض الشيء اشارة الى الشيء كله ومضمرة سماعه المتقدمة حيث قال عليه السلام : «فاكثر جلوسها عشرة واقله ثلاثة» . وخبر الخزاز عن الكاظم عليه السلام ، في المستحاضة كيف تصنع اذا رأت الدم واذا رأت الصفرة وكم تدع الصلاة ؟ فقال عليه السلام : أقل الحيض ثلاثة واكثره عشرة وتجمع بين الصلاتين . وهذان الخبران ظاهرهما اختيار المرأة بين الثلاثة الى العشرة ، لانهما في مقام التكليف الفعلي للمرأة فهما من قبيل أن يسئل العبد كم اعطى الفقير؟ فيقول المولى : اكثره عشرة وأقله ثلاثة . حيث يفهم من كلام المولى عرفاً تخيير العبد بين مراتب ما بين الثلاثة الى العشرة .

وموثقتا ابن بكير «اوليهما»: في المرأة اذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة عشرة ايام ثم تصلي عشرين يوماً .

«وثانيهما» : في الجارية اول ما تحيض يدفع عليها الدم فيكون مستحاضة انها تنتظر بالصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر ما يكون من الحيض ، فاذا مضى ذلك وهو عشرة أيام فعلت ما فعله المستحاضة ، ثم صلت فمكثت تصلي شهرها، ثم تترك الصلاة في المرة الثانية أقل ما تترك امرأة الصلاة وتجلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلاثة ايام فان دام عليها الحيض صلت في وقت الصلاة التي صلت وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر وتركها الصلاة أقل ما يكون من الحيض . وهذان ظاهران في لزوم الاخذ بالثلاثة ، الا في المرة الاولى وحيث ان الاخبار حجة سنداً لكون المرسله والمضمرة مقبولتين عند الاصحاب ومعتمد عليهما ، والموثقتين مما يوثق بسندهما في نفسه بالاضافة الى اعتماد الاصحاب عليهما . فاللازم القول

## وأما الناسيه

بالتخير بين الثلاثة الى العشرة وذلك لرفع اليد عن ظهور المرسله والموثقتين بظهور المضمرة المؤيدة بخبر الخزاز كما هو مقتضى الجمع بين كل مخير ومعين كما اذا قال المولى : مرة اعط الفقير ثلاثة ، ومرة اعطه ستة اوسبعة ، ومرة اعطه ما بين الثلاثة والعشرة فانه لا يشك العرف فى ان تعيينه الثلاثة والستة والسبعة من باب المثال .

وبما ذكرناه تعرف وجه النظر في المتن ، وفي ما نسب الى المشهور من التخيير بين الستة والسبعة والثلاثة في شهر والعشرة في آخر ، وفيما ذهب اليه آخرون من سائر الاقوال ، مما لا حاجة الى تفصيل الكلام حولها ، هذا كله حكم المبتدئة . اما المضطربة التي لم تستقر لها عادة ، فهل هى كذلك ام لا ؟ احتمالان : من اختصاص الاخبار بالمبتدئة ، وخبر الخزاز لا حجية فيه ، ومن ان الظاهر من مرسله يونس ان المناط في الرجوع الى العدد فقد العادة والتميز لا كونها مبتدئة ولذا قال عليه السلام : «فان لم يكن الامر كذلك» - اي لم تكن المرأة ذات عادة ولا تميز - ولكن الدم اطبق عليها فلم تزل الاستحاضة دارة وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة فسنتها السبع والثلاث والعشرون لان قصتها كقصه حمته حين قالت : «انى ائجه نجاً» فقد جعل عليه السلام قصة المختلطة كقصه حمته مع انه عليه السلام مثل للمبتدئة بقصة حمته مما يكشف ان المناط فى الرجوع الى الروايات هو فقد العادة والتميز الموجود فى المضطربة ، وهذا الاحتمال هو الاقرب ، ثم لا يخفى انه لا يلزم فى جريان أحكام الاضطراب دوام الاضطراب ، بل يكفى كونها كذلك فى بعض السنة ، كما اذا كانت فى أشهر الصيف مستمرة الدم دون أشهر الشتاء وذلك لوضوح ترتب الحكم على موضوعه مهما وجد .

(وأما الناسية) الوقت والعدد التى كانت لها ذلك ثم نسيت ، ويعبر عنها

## فترجع الى التميز

بالمتحيرة لتحيرها في أمر حيضها والمحيرة لانها حيرت الفقيه في أمر حيضها واستنباط حكمها - كذا قيل - (فترجع الى التميز) بلا اشكال ولا خلاف الا عن ابي الصلاح وابن زهرة ، بل في المستند ان نقل الاجماع عليه مكرر .

أما أبو الصلاح : فذهب الى رجوعها الى النساء ثم الى التميز .

وأما ابن زهرة : فذهب الى انها تحيض عشرة ، ثم تطهر عشرة ، ثم تحيض عشرة وهكذا ، ويدل على المشهور اخبار الصفات الشاملة لما نحن فيه ، والمرسلة الطويلة وفيها :

وأما سنة التي قد كانت لها ايام متقدمة ، ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت ونقصت حتى اغفلت عددها وموضعها من الشهر «الى ان قال عليه السلام» : فاذا جهلت الايام وعددها احتاجت الى النظر حينئذ الى اقبال الدم وادباره وتغير لونه من السواد «الى ان قال عليه السلام» : فهذه سنة النبي صلى الله عليه وآله في التي اختلطت ايامها حتى لا تعرف ايامها وانما تعرفها بالدم .

وخبر حفص البختری قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة فسئلته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدري دم الحيض او غيره ؟ فقال لها : دم الحيض حار عبيط أسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة أصفر بارد فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة .

أما أبو الصلاح فكانه استدل بما دل على الرجوع الى النساء ، وفيه ان دليل التميز مقدم على ذلك الدليل لقوله عليه السلام : في الرجوع الى النساء لمن لم تستقر لها عادة «اذا كانت لاتعرف» الظاهر في ان ذلك خاص بمن لاتعرف ومع التميز «تعرف» .

وأما ابن زهرة فكانه استدل بقاعدة الامكان ، وفيه ان النص مقدم على القاعدة

ومع عدمه الى الروايات ، ولا ترجع الى اقاربها ، والاحوط ان تختار  
السبع

كما تقدم بيانه ثم ان المحكى عن الصدوق والمفيد عدم التعرض للتمييز رأسا وذلك  
غير ضار بعدم الخلاف الذى ذكرناه وكيف كان فالمسألة لا اشكال فيها .

(ومع عدمه الى الروايات) بلا اشكال ولا خلاف ، والظاهر انها كالمبتدئة  
فترجع الى العدد المقرر فى المبتدئة لاطلاق المرسله ، والمناط المستفاد من المضمرة  
واطلاق رواية الخزاز وعليه فهى مخيرة بين الثلاثة والسبعة (ولا ترجع الى اقاربها)  
بلا خلاف ظاهر الا عن أبى الصلاح - كما تقدم - وقد عرفت ضعفه .

نعم مقتضى روايتى زرارة ومحمد وأبى بصير رجوعها الى الاقارب بعد فقد  
التمييز لكن قال فى المستمسك : العمل بهما بعد ظهور الاجماع على خلافهما غير  
ممکن ، انتهى . والاحتياط فى تطبيق الروايات على الاقارب .

اما ما ذكره المصنف من قوله : (والاحوط ان تختار السبع) فلان المرسله فى  
ذيلها ذكر السبع مكرراً مما يحتمل ان يكون التخيير فى صدرها بين الست والسبع  
اشتباهاً من الراوى ، ونصوص الثلاث غير شاملة للناسية لاختصاصها بالمبتدئة، لكن  
فيه ما تقدم من دلالة المرسله على التخيير ونصوص الثلاث شاملة للمقام ، لما سبق  
من القرينة على عدم خصوصية المورد .

ولذا ذهب المشهور - كما عن شرح المفاتيح - والاكثر - كما عن كشف  
اللثام - والمعروف - كما فى مصباح الهدى ، الى التخيير بين الست والسبع والثلاثة  
من شهر والعشرة من آخر ، وقد تقدم ان الاقوى التخيير من الثلاثة الى العشرة .

ثم الظاهر انه اذا تمكنت الناسية من معرفة عاداتها وجب عليها ذلك لوجوب  
الفحص فى الشبهات الموضوعية - على ما اخترناه - ولبعض الوجوه الاخر عند من

مسألة - ٢ - المراد من الشهر ، ابتداء رؤية الدم الى ثلاثين يوماً وان كان في اواسط الشهر الهلالي أو أواخره .

مسألة - ٣ - الاحوط ان تختار العدد في أول رؤية الدم

لا يرى وجوب الفحص .

(مسألة - ٢ - المراد من الشهر) المذكور في الروايات (ابتداء رؤية الدم الى ثلاثين يوماً) ان كان شهراً هلالياً كاملاً ، أو كان في غير أول الشهر ، اما اذا كان في أول الشهر الناقص فالى تسعة وعشرين يوماً (وان كان في اواسط الشهر الهلالي أو أواخره) بلا اشكال ولا خلاف ، بل ادعى عليه الاجماع ويدل عليه قاعدة الامكان والمرسلة القصيرة ليونس ، وفيها عسدت من اول ما رأت الدم الاول والثاني عشرة ايام ثم هي مستحاضة . وموثقتا ابن بكير ففي أولهما المرأة اذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشرة ايام . وفي ثانيتهما في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة انها تنتظر بالصلاة فلا تصلى ، الحديث .

ثم ان المنصرف من النص وصريح الفتاوي عدم الاعتبار بالاشهر الشمسية ، وقد تقدم بعض الكلام في ذلك أما الاشهر المجعولة فلا اعتبار بها قطعاً .

(مسألة - ٣ - الاحوط ان تختار العدد في أول رؤية الدم) بل هو الذي افتى به التذكرة وكاشف اللثام وصاحب الجواهر خلافاً للمحكي عن المحقق والعلامة في بعض كتبه ، والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم ، من انها تختار في جعل حيضها اى وقت شاء ، بل في الحدائق نسبتها الى الاصحاب .

استدل للاول : بالاحتياط ، وبانه من الدوران بين التعيين والتخيير ، وبمرسلة يونس القصيرة وبموثقتي ابن بكير وقاعدة الامكان .

الا اذا كان مرجح لغير الاول .

مسألة - ٤ - تجب الموافقة بين الشهور فلو اختارت في الشهر

الاول اوله ففي الشهر الثاني أيضاً كذلك وهكذا .

واستدل للثاني : باطلاقات الأدلة بعد المناقشة في أدلة القول الاول اذ الاحتياط لا يقاوم الدليل ، ومثله دوران الامرو قاعدة الامكان لا مجال لها عند الاطلاق ومرسلة يرنس لا تدل على ذلك لقوله عليه السلام : «عدت من أول ما رأيت الدم الاول عشرة ايام ثم هي مستحاضة» فان باقى الايام لم يعين الامام عليه السلام تكليفها فيه .

اما المرسلة الطويلة حيث قال عليه السلام : «تحضي في كل شهر في علم الله ستة ايام أو سبعة ايام ثم اغتسلي وصومي ثلاثة وعشرين يوماً أو أربعة وعشرين» فلا دلالة فيها لان المراد بكل شهر الايام ، لا الشهر الهلالى فان الدم لا يلزم اول الشهر كما هو واضح ، والموثقتان تدلان على حكم الدور الاول لا مطلقاً .

وكيف كان فالاحتياط الذي ذكره المصنف هو الا وفق حسب النظر (الا اذا كان مرجح لغير الاول) كما اذا تمكنت من الرجوع الى أهلها بعد العشرة أو كانت ذات تميز ثم انقلبت الى غير تميز ، أو ما اشبه ذلك فتأمل . ومثله ما اذا لم تعلم اول حيضها كما اذا كانت غير مسلمة ثم أسلمت أو غير مبالية ولما ان صار بنائها على الاخذ بالعادة لم تعلم اول وقت رأيت فيه الدم .

(مسألة - ٤ - تجب الموافقة بين الشهور فلو اختارت في الشهر الاول اوله ففي الشهر

الثاني أيضاً كذلك وهكذا) وهذا هو الذي اختاره الجواهر وغيره ، وذلك لظهور النصوص في انه كما يلزم عليها تعيين وقت الحيض كذلك يلزم عليها تعيين وقت الطهر بعد الحيض ، كقوله عليه السلام : ثم تصلي عشرين يوماً . وهكذا الموثقة الثانية والمرسلة : «ثم اغتسلي وصومي ثلاثة وعشرين يوماً أو أربعة وعشرين» اما

مسألة - ٥ - اذا تبين بعد ذلك ان زمان الحيض غير ما اختارته  
وجب عليها قضاء مافات منها من الصلوات ، وكذا اذا تبينت الزيادة  
أو النقيصة .

مسألة - ٦ - صاحبه العادة الوقتية ،

احتمال عدم الموافقة فلا تطلق النص ولانه حكم ظاهري فلا خصوصية لوقت خاص  
فكما ان لها التخيير في العدد كذلك لها التخيير في الوقت ، ولا اشكال في ان الاحوط  
هو التوافق .

(مسألة - ٥ - اذا تبين بعد ذلك) الذي اخذته من عادة الاهل او الروايات  
او التميز (ان زمان الحيض غير ما اختارته) مستندة الى احدى الامارات الثلاث (وجب  
عليها قضاء مافات منها من الصلوات) وتبين صحة صومها لوصامته وقضت اذا لم  
تصم وذلك لان الامارات المذكورة لا تفيد الا حكماً ظاهرياً ، والحكم الظاهري لا  
يقتضى الاجزاء فيكون حالها حال ما اذا تبينت انها كانت مخطئة في التميز او في وقت  
عادة الاهل ، واذا ظهر اشتباهها عن الامارة او عن الاسباب الخارجية تشملها ادلة الفوات  
هذا ولكن الظاهر عدم وجوب القضاء لان ظاهر الادلة ان الشارع جعل حيضها في  
هذا الوقت فليس التكليف ظاهراً ، بل هو من قبيل التكليف الاضطراري الثانوي ،  
فليس المقام من قبيل اشتباهها بسبب الامور الخارجية ، وهناك بعض التفصيلات ذكرها  
بعض الشراح لكن الاقوى ما ذكرناه والله العالم .

(وكذا اذا تبينت الزيادة او النقيصة) لعين ما ذكر في حجة المصنف وما ذكرناه  
دليلاً على ما اخترناه .

(مسألة - ٦ - صاحبه العادة الوقتية) فقط دون العدية ، سواء كانت مضطربة  
العدد بان كانت ترى في اول كل شهر ، لكن ربما رات خمسة ايام وربما اكثر



إذا تجاوز دمها العشرة في العدد، حالها حال المبتدئة في الرجوع الى الاقارب، والرجوع الى التخيير المذكور مع فقدهم أو اختلافهم

وربما اقل ، او كانت ناسية العدد بأن كانت ذات عادة وقتية وعددية ، ثم نسيت العدد وعلمت الوقت فلا تعلم هل ان عددها كان خمسة او ازيد او اقل ، فأن مثل هاتين المرأتين لا بد وان تنحيزا في الوقت الخاص ، فاذا لم يتجاوز دمهما العشرة فالكل حيض بلا اشكال ، لما تقدم من ان ما تراه في اثناء العشرة كله حيض و(إذا تجاوز دمها العشرة) فما هو تكليفها (في العدد) فيه اقوال :

الاول : ما اختاره المصنف تبعاً لجماعة من الفقهاء من ان (حالها حال المبتدئة في الرجوع الى الاقارب) اذا كان لها اقارب متفقات (والرجوع الى التخيير المذكور) الوارد في الروايات ، من ستة وسبعة وثلاثة الى عشرة - كما سبق - (مع فقدهم او اختلافهم) وسيأتى وجه قول المصنف : واذا علمت كونه ، الخ .

الثاني : ما عن المبسوط والمعتبر والبيان من تكميل اليوم المتيقن بالثلاثة والاقتصار في الحيض عليها والعمل فيما عداها بعمل المستحاضة .

الثالث : ما عن بعض من الاحتياط في الزائد عن الثلاثة الى العشرة كما عن الجامع والشرائع والعلامة في جملة من كتبه ، قال المستمسك : ذكروا ذلك في ناسية العدد - كما هي احدى صور المسألة .

الرابع : ما اختاره الجواهر من التحيز الى اقصى ما يحتمل من عاداتها في العدد ولو الى العشرة .

استدل للاول : اما جعل حيضها في الوقت فلانه معلوم لديها فيدخل في قوله عليه السلام : «فلو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السنة في الحيض ان تكون الصفرة والكسرة فما فرقها في ايام الحيض ، اذا عرفت ، حيضاً» واما

وإذا علمت كونه أزيد من الثلاثة ليس لها ان تختارها ، كما انها لو علمت انه اقل من السبعة ليس لها اختيارها .

رجوعها الى الاقارب في العدد فلان حالها فيه حال المضطربة والناسية لاشتراكهما معهما في عموم الادلة وخصوصهما فان قوله عليه السلام في خبر زرارة: يجب للمستحاضة ان تنظر بعض نسائها فتقدي بأقربائها . وفي خبر أبي بصير: اذا كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست ، مثل أيام امها واختها وخالتها . الى غيرهما يشمل ما نحن فيه ، واما رجوعها الى الروايات اذا فقدن أو اختلفن فليشمول الروايات لهما ايضاً كقوله عليه السلام في خبر الخزاز : أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة ، وكذا سائر أخبار الروايات .

واستدل للقول الثاني : باصالة عدم زيادة الحيض على المتيقن ، واذ لم يكن حيض فهو استحاضة ، لما ثبت من الدوران بينهما فاللازم ان تعمل عمل المستحاضة .

واستدل للقول الثالث : بالعلم الاجمالي فاللازم الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة .

واستدل للقول الرابع : باستصحاب بقاء الحيض وقاعدة الامكان ، وحيث قد عرفت وجه قول المصنف تعرف الجواب عن هذه الاقوال، فان الاصول والعلم بالعلم الاجمالي وبقاعدة الامكان لا مجال لهامع النص بالاضامة الى ما يرد على بعض المذكورات في نفسها مع قطع النظر عن الادلة التي ذكرت للمصنف. واما وجه قول المصنف ( واذ علمت كونه أزيد من الثلاثة ليس لها ان تختارها كما انها لو علمت انه اقل من السبعة ليس لها اختيارها ) اذ الروايات انما هي في موضوع الجهل بالعدد فاذا علمت العدد اجمالا لم تكن جاهلة حتى يكون حكمها الاخذ بالعدد المحدد

مسألة - ٧ - صاحبة العادة العددية ، ترجع في العدد الى عاداتها  
واما في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة ، ومع فقد التميز تجعل العدد  
في الاول على الاحوط ،

ولا فرق في الروايات السبعة والازيد منها لما عرفت سابقا من ان الروايات هي بين  
الثلاثة والعشرة ، ثم ان الكلام في هذه المسألة طويلة ولها شقوق مختلفة اكتفينا  
منها بهذا القدر فمن رغب في الاطلاع على التفصيل ، فعليه بالمفصلات .

(مسألة - ٧ - صاحبة العادة العددية) في الناسبة كما لو علمت ان عددها كان  
عشرة ايام لكنها نسيت هل ان وقتها كان في اول الشهر أو وسطه أو آخره ، وهذا  
بخلاف ما اذا تذكرت في الجملة كما لو علمت ان عددها كان ستة ونسيت هل ان  
وقتها كان في أول عشرة من الشهر أو في آخر العشرة الاولى حيث انها تعلم ، أو  
الخامس والسادس من عاداتها على كل تقدير فان في صورة التذكر تجعل اليومين  
حيضاً ، وتأخذ الاربعة الايام الاخر قبلهما أو بعدهما اذا كان هناك تميز ، والاختار  
بين الامرين او تحنط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة في الثمانية  
الايام الاخر قبل العادة وبعدها للعلم الاجمالي ، أو تعمل بقاعدة الامكان فتأخذ أول  
العشرة ، وهذا هو الاقرب وقد تقدم مثله في بعض المسائل السابقة .

وكيف كان ففى مفروض المتن ( ترجع في العدد الى عاداتها ) لاطلاق ادلة  
العادة الشاملة لمن عرفت الوقت فقط ، أو العدد فقط أو كليهما كقوله عليه السلام في  
المرسلة : الاترى ان ايامها لو كانت اقل من سبع وكانت خمساً أو اقل من ذلك لم  
يقبل لها تحيضى سبعا ، وكذلك فقرات اخرى في المرسلة وفي غيرها تدل على ما  
ذكرناه .

(واما في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة) والتميز لاطلاق ادلة الصفة ( ومع فقد  
التميز تجعل العدد في الاول على الاحوط ) كما ذهب اليه بعض لقاعدة الامكان

وان كان الاقوى التخيير، وان كان هناك تميز ، لكن لم يكن موافقاً للعدد

ولبعض الروايات كما في مرسله يونس القصيرة : «عدت من اول ما رأيت الدم الاول والثاني عشرة ايام ثم هي مستحاضة » وموثقة ابن بكير في الجارية اول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة انها تنتظر بالصلاة فلا تصلى حتى يمضى اكثر ما يكون من الحيض . فاذا مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما تفعله المستحاضة ، ثم صلت فمكثت تصلى بقية شهرها ، ثم تترك الصلاة فى المرة الثانية ، وما ورد فى تحيض المبتدئة والمضطربة مع التميز بمجرد الرؤية كما تقدم .

( وان كان الاقوى التخيير ) فى وضع العدد المعلوم فى اى زمان شاء وهذا هو المنسوب الى المشهور ، وذلك لعدم دلالة دليل على محل الوضع فتعيين بعض الاوقات ترجيح بلا مرجح ، وفيه ان ظاهر الادلة ترجيح أول الوقت كما عرفت ، وحكى عن المبسوط والمعتبر والارشاد وجوب الاحتياط عليها للعلم الاجمالي ، فاذا ضلت العشرة فى كل الشهر احتاطت بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة فى كل الشهر ، وان كان الضلال فى العشرين الاول من الشهر احتاطت فى العشرين وهكذا ، وفيه ان الادلة المتقدمة فى القبول الاول لاتبقى مجالا للاحتياط ، وربما حكى عن بعض اتباعها للظن فى الوقت ان كان ظن والافالاحتياط أو التخيير للسيرة على اتباع النساء ظنهن فى الحيض فى مورد الشك وفيه مالا يخفى ( وان كان هناك تميز ) لكن كان مخالفاً فى وقتها المعلوم مثلا علمت بان وقتها خمسة ايام فى العشرة الاولى وكان التميز فى العشرة الثانية قدمت العادة على التميز الا اذا كانت العادة حاصلة من التميز فيقدم التميز عليها على خلاف تقدمه فى بعض المسائل السابقة . ولو كان هناك تميز فى نفس وقت الضلال ( لكن لم يكن موافقاً للعدد ) كما اذا

فتأخذه وتزيد مع النقصان، وتنقص مع الزيادة .

مسألة - ٨ - لافرق في الوصف بين الاسود والاحمر ، فلو  
رأت ثلاثة ايام اسود وثلاثة احمر ، ثم بصفة الاستحاضة تتحيز  
بسته

علمت بان عددها ستة في اثناء العشرة الاولى وكان التمييز في أربعة ايام من العشرة  
الاولى (فتأخذه وتزيد مع النقصان) كما في المثال فانها تأخذ الاربعة وتزيد اليومين  
الاخرين الى الستة جمعاً بين دليلي التميز والعادة (وتنقص مع الزيادة) كما اذا كان  
التمييز في أحد عشر يوماً - في المثال - فانها تأخذ الستة فقط جمعاً بين دليلي التميز  
والاقتصار في العادة .

نعم اذا كان مجموع التميز لا يزيد على العشرة لا تنقص لما تقدم من الدليل  
على ان كل ما في أثناء العشرة حيض .

(مسألة - ٨ - لافرق في الوصف) الذي هو ميزان التميز (بين الاسود والاحمر)  
وكذلك النتن والانتن والغليظ والاعلظ وهكذا (فلورأت ثلاثة ايام أسود وثلاثة أحمر  
ثم بصفة الاستحاضة تتحيز بسته) وقد اختلفوا في انه هل المسدرة على الاوصاف  
المنصوصة كالسواد والحمرة والغلظة والطراوة كما عن جماعة ، أو على القوة والضعف  
مطلقاً فكل دم قسوي هو ذو تميز بالنسبة الى الدم الضعيف وان كان كلاهما بصفة  
الحيض كالسواد الاشد والاحف ، أو كان كلاهما بصفة الاستحاضة كالاصفر الشديد  
الصفرة والخبيف الصفرة .

استدل الاولون : بالصفات الواردة في الروايات ، وعلى هذا فالاسود والاحمر  
لا تميز بينهما ، وكذا الاصفر والاحف صفرة ، لكن الاقوى هو القول الثاني لدلالة  
المرسلة عليه حيث عبر فيها بالاقبال والادبار ، ومن المعلوم ان الاشد صفرة اقبال

والاخف ادبار ، وكذا المنتن والانتن وهكذا ، وكذا يدل على هذا القول قوله عليه السلام : دم الحيض أسود يعرف ، وقوله عليه السلام : دم الحيض ليس به خفاء فان الايكال الى العرف كاشف عن كون العبرة فى التميز بمطلق الصفات لوضوح كون الامتياز عندهم بالقوة والضعف ، وقد اختلفوا فيما ذكره المصنف من اجتماع الاقوى والقوى والضعيف ، بما لا يمكن ان يكون الكل حياً ، بأن لم يكن فى اثناء العشرة - مثلاً - فبعضهم ذهب الى ان الاقوى فقط حيض اما القوى فهو استحاضة وهذا هو المحكى عن المعبر والمنتهى .

واستدل له : بانه لورأت السواد مع اجتماعه لشروط الحيض، ثم رأته حمرة واستمرت الى ما بعد العشرة كانت استحاضة ، فكذلك اذا لم تستمر الى ما بعد العشرة وفيه انه لا يصح القياس وان كان منقوضاً بما اذا استمر السواد فوق العشرة وبعضهم ذهب الى ما اختاره المصنف وهو المحكى عن نهاية العلامة وتذكرته لعموم ما يدل على التحيض بما هو من صفات الحيض والحمرة - فى القرض - من صفاته ، وانما نرجح الاقوى على القوى فيما اذا يمكن الجمع بينهما كما اذا تجاوز مجموعهما العشرة ، وهذا هو الاقرب .

ومنه يعرف انه لا مجال للقول بالاحتياط بالنسبة الى الثلاثة الاحمر بتقريب ان الاحمر ضعيف بالنسبة الى الاسود قوى بالنسبة الى الاصفر، فالاضافتان تتساقطان فيبقى الاحمر مجهول الصفة فاللازم الاحتياط ، وفيه ان الحمرة من صفات الحيض فلا وجه لجعلها مجهولة الحال ، ومنه يعلم انه لو كانت رأته ثلاثة أحمر وثلاثة أصفر وثلاثة أكدركانت الثلاثة الاصفر استحاضة .

نعم لو كان الكل بدون صفة الحيض لزم ملاحظة صدق الاقبال والادبار على الدم المتوسط ولوشك فى ذلك كان مقتضى قاعدة الامكان والاستصحاب الحكم بالحيضية .

مسألة - ٩ - لو رأت بصفة الحيض ثلاثة أيام ، ثم ثلاثة أيام بصفة الاستحاضة ، ثم بصفة الحيض خمسة أيام أو أزيد ، تجعل الحيض الثلاثة الاولى .

( مسألة - ٩ - لو رأت بصفة الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفة الاستحاضة ثم بصفة الحيض خمسة أيام أو أزيد ) مما لا يمكن جعل الكل حياً لأنه أزيد من العشرة ففيه احوال :

الاول : انها (تجعل الحيض الثلاثة الاولى) فقط لوجود التميز أما الدم الثاني: فليس حياً لأنه بصفة الاستحاضة . والدم الثالث: لا يمكن جعل كله حياً لأنه أزيد من العشرة ولا جعل بعضه لما دل من ان الدم اذا تجاوز العشرة اخذ بقدر العادة والتميز خلف للعادة .

الثاني : انها مخيرة في جعل احد الاسودين حياً لاشتمال كل واحد منهما على الصفة ولا ترجيح لاحدهما فاللازم التخيير اذ لا يمكن جعلهما معاً لأنه خلاف ما دل على ان اقل الطهر عشرة ، وفيه انه لا وجه لعدم جعل الاول حياً اذ الترجيح بقاعدة الامكان كما مر تكراراً .

الثالث : ان المرأة حينئذ فاقدة التميز ، لعدم امكان اخذها الاول او الاخير لأنه ترجيح بلا مرجح ، ولا كليهما للزوم فصل أقل الطهر ، ولا المجموع لانه زيادة على العشرة ، وحينئذ فاللازم الرجوع الى عادة نسائها ومع الدم او الاختلاف فالمرجع الروايات ، وهذا القول منسوب الى الاكثر لكن فيه ما تقدم من ان كون الحيض هو الاول لا محذور فيه ، والترجيح وهو قاعدة الامكان بلا مزاحم في زمان الاول ، موجود ، لكن قد تقدم من المصنف اشتراط الرجوع الى التميز بان لا يعارض الدم دم آخر فتأمل .

واما لو رأت بعد الستة الاولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفة الحيض تجعل الحيض الدمين الاول والاخير وتحتاط في البين ، مما هو بصفة الاستحاضة ، لانه كالتقاء المتخلل بين الدمين .

مسألة - ١٠ - اذا تخلل بين المتصفين بصفة الحيض عشرة أيام بصفة الاستحاضة جعلتهما حيضتين ، اذا لم يكن كل واحد منهما أقل من ثلاثة .

(واما لو رأت بعد الستة الاولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفة الحيض) فالجميع حيض لما تقدم من ان مجموع ما ترى في العشرة حيض ولو كان بينهما نقاء كان النقاء أيضاً حيضاً ، أما ما ذكره المصنف من قوله : ( تجعل الحيض الدمين الاول والاخير وتحتاط في البين مما هو بصفة الاستحاضة ) فمبنى على ما اختاره سابقا من الاحتياط في النقاء ما بين العشرة وقد عرفت هناك عدم لزوم الاحتياط وانه بحكم الحيض (لانه كالتقاء المتخلل بين الدمين) وليس محكوماً بحكم الاستحاضة وان كان الدم بصفاته لعدم امكان ان يفصل اقل الطهر بين الدمين الذين كلاهما حيض .

(مسألة - ١٠ - اذا تخلل بين المتصفين بصفة الحيض عشرة أيام بصفة الاستحاضة جعلتهما حيضتين ، اذا لم يكن كل واحد منهما) اكثر من عشرة ولا (اقل من ثلاثة) الى غيرهما من شرائط الحيض بأن لم يكن احدهما قبل البلوغ ولا بعد اليأس لما تقدم من اشتراط الحيض بهذه الشرائط ، فاحتمال ان يكون الاقل حيضاً لا وجه له . ثم قد تقدم عدم لزوم وحدة الصفات في الدمين فلو كان احدهما أسود والاخر أحمر كفى .



مسألة - ١١ - اذا كان ما بصفة الحيض ثلاثة متفرقة في ضمن العشرة ، تحتاط في جميع العشرة .

مسألة - ١٢ - لا بد في التميز ان يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض فاذا كانت مختلفة في صفات الحيض فلا تميز بالشدة والضعف أو غيرهما ، كما اذا كان في احدهما وصفان وفي الاخر وصف واحد ، بل مثل هذا فاقد التميز ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض ، بل تكفي واحدة منها .

( مسألة - ١١ - اذا كان ما بصفة الحيض ثلاثة متفرقة في ضمن العشرة ) فلا تميز لما سبق من اشتراط التوالى فى الثلاثة ، لكن حيث ان المصنف اشكل في اعتبار التوالى هناك قال هنا (تحتاط في جميع العشرة) وعلى ما ذكرناه فهى فاقدة التميز واللازم رجوعها الى عادة نساؤها ثم الروايات ، ومثله ما اذا رأته يومين ثم يومين ثم يومين حيث لم يكن ثلاثة متواليه .

(مسألة - ١٢ - لا بد في التميز أن يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض فاذا كانت مختلفة فى صفات الحيض فلا تميز بالشدة والضعف أو غيرهما) لما تقدم منه فى المسألة الثامنة ( كما اذا كان فى احدهما وصفان وفى الاخر وصف واحد ) كما اذا كان احدهما أسود عبيط والآخر أسود فقط ( بل مثل هذا فاقد التميز ) على رأى المصنف لكن قد عرفت ان الاقوى انه واجد التميز لصدق اقبال الدم وادباره وغيره مما فى بعض الروايات التى ذكرناها هناك .

( ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض ) فى حصول التميز ( بل تكفي واحدة منها ) فاذا كان احد الدمين أسود والآخر أصفر كان بينهما تميز ، وذلك لان الظاهر من الأدلة بشهادة اختلافها فى الصفات كفاية وجود صفة واحدة من الصفات فى التميز

مسألة - ١٣ - ذكر بعض العلماء، الرجوع الى الاقران مع فقد

الاقارب، ثم الرجوع الى التخيير بين الاعداد، و

وعليه فيشترط خلود الاستحاضة من كل صفات الحيض، وان لم يكن واجداً لصفات الاستحاضة، ثم ان هذا البحث انما يأتي على القول باعتبار الصفات المنصوصة، اما على القول بحصول التميز بالشدة والضعف فيسقط هذا المبحث رأساً ولو لم يكن لاحد الدمين ما يصدق عليه الاقبال والادبار كانت بلا تميز.

(مسألة - ١٣ - ذكر بعض العلماء) بل نسب الى الاكثر بل المشهور بل الى ظاهر المتأخرين وعن السرائر الاجماع عليه (الرجوع الى الاقران مع فقد الاقارب ثم الرجوع الى التخيير بين الاعداد) واستدلوا له بوجوه :

الاول : الظن بالمساوات لغلبة لحوق المرأة في الطبع بأقرانها بل ربما ادعى القطع بذلك .

الثاني : مرسله يونس حيث قال عليه السلام : ان المرأة اول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة ايام فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى يرجع الى ثلاثة، فانهاتدل على توزيع الايام على الاعمار فاذا كانت المرأة في عمر خاص شابهت اقرانها في ايام الحيض .

الثالث : قرأته «اقرانها» في رواية زرارة ومحمد بن مسلم «اقرانها» بالنون لا بالهمزة، فهو جمع قرن لا جمع قرء وحكى ذلك عن شرح المفاتيح ومجمع الفائدة والبرهان .

الرابع : شمول مضمرة سماعة «اقرانها مثل اقران نساها» للاقران لصدق النساء على الاقارب والاقران الا ترى انه يصح ان يقال : انها اقتدت بنساها اذا اقتدت بزوجة اخيها وزوجة عمها وزوجة خالها وما شبه . (و) لكن المصنف على انه

لا دليل له فترجع الى التخيير بعد فقد الاقارب .

(لا دليل له فترجع الى التخيير بعد فقد الاقارب) وقد اهمل ذكرها جماعة كالصديق والسيد والشيخ في الخلاف والنهاية وانكرها آخرون كالمعتبر والمنتهى والمقداد والمحقق الثاني والمدارك ، وطعن في ذكرها جماعة من المتأخرين كصاحب الجواهر والشيخ المرتضى وغيرهم اذ اشكلوا على الادلة المذكورة .  
اما الاول: فبانه لا قطع ولا حجية للظن .

واما الثاني : فلانه لا يدل على تساوى النساء فى المقدار والوقت بل من المعلوم عدم التساوى فان المرسلة بصدد بيان الاختلاف بين ادوار السن فى الجملة .  
واما الثالث : بأن اللفظ فى النسخ المضبوطة بالهمزة مع ظهور التفرع فى ذلك حيث قال عليه السلام : «فتتدى» ولو كانت النسخة «بالنون» كان اللازم العطف بالواو .

واما الرابع : فلان النساء ظاهر فى الاقرباء ، واذا شمل مثل الاقران فهو مجازى لا يصار اليه الا بقريئة قطعية .

هذا بالاضافة الى انه لو تمت هذه الادلة لزم تساوى الاقران والاقرباء مع ان المشهور قدموا الاقرباء على الاقران لكن الظاهر ان النساء اعم ، والشاهد العرف ، فاذا قيل : «اقبلت فاطمة عليها السلام فى لمة من نساؤها» فهم النساء اعم من الاقرباء وانما قالوا بالتساوى فى السن ، مع ان النساء اعم لقريئة «الاقران» على ذلك ، كما انهم انما قدموا «الاقرباء» على «الاقران» للشهرة ، وللاحتياط ولا شك ان ما ذكره هو الاحوط الذى لا يترك ، وان كان احوط منه الجمع بينها وبين الروايات مع الامكان ثم ان الظاهر من الاقران قريب السن لا مطابق السن تحقيقا ، واللازم اتفاق اغلب الاقران كما ذكر فى الاقرباء ولا فرق بين اقران البلد وغير البلد وان ذكر الشهيد لزوم اتحاد البلد ، والمراد الرجوع الى الاقران فى العدد لا فى الوقت لوضوح

مسألة - ١٤ - المراد من الاقارب أعم من الابوينى والابى والامى فقط ولا يلزم فى الرجوع اليهم حياتهم .

مسألة - ١٥ - فى الموارد التى بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره اذا عارضها زوجها، وكان مختارها منافياً لحقه ووجب عليها مراعات حقه ،

اختلاف النساء فى الوقت ، وربما يقال : الظاهر الاقران الاحياء لا اعم منهن ومن الاموات والله العالم .

( مسألة - ١٤ - المراد من الاقارب أعم من الابوينى والابى والامى فقط ) كما عن المعبر والمنتهى والمسالك ، بل قيل انه مما لاخلاف فيه وذلك لصدق «نسائها» الوارد فى الرواية على الجميع ، وهل هو اعم من اولاد الحلال والزنا ؟ لا يبعد ذلك للصدق المذكور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الولد للفراش لا يدل على سلب الاحكام الشرعية الا فى المقدار المحقق ، ولذا يقولون بعدم جواز تزويجهم ومحرميتهم وما اشبه من الاحكام .

نعم ثبت سلب التوارث كما فصلوه فى كتاب النكاح فراجع ، أما اولاد الشبهة ومن ولد فى حال الحيض والاحرام والصيام فلاشبهة فى صدق نسائها عليه (ولا يلزم فى الرجوع اليهم حياتهم) كما عن المسالك وغيره للاطلاق ، والظاهر لزوم عدم الشذوذ فيهم لعارض ، مثل اجراء علمية أو نحوها لانصراف المطلق الى الافراد المتعارفة .

مسألة - ١٥ - فى الموارد التى تخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره اذا عارضها زوجها ، وكان مختارها منافياً لحقه ووجب عليها مراعات حقه) لان الامر التخيزى لا يعارض الامر التعينى ، وذلك لان الاطاعة واجبة عيناً وجعل الحيض

وكذا في الامة مع السيد، واذا ارادت الاحتياط الاستحبابي فمنعها زوجها أو سيدها يجب تقديم حقهما .  
نعم ليس مهماً لمنعها من الاحتياط الوجوبي .

مخير فيه ، ومثله كل واجبين أحدهما تعينى والاخر تخييري أو كفايى ، ولذا أفتو بعدم جواز الجهاد الكفايى مع نهى الابوين .

ثم ان وجوب اطاعة الزوج انما هو فيما كان منافيا لحقه ، اما اذا لم يناف لم تجب الطاعة كما اذا كان الزوج فى السفر مثلا ولا يريد التمتع وانما ينهى اعمالا للسلطة واعتباطاً اذ لا دليل على وجوب الطاعة حينئذ، ومثل ذلك اذا ارادت هى أخذ السبعة - فى الروايات - وامرها الزوج بأخذ الستة مثلا لو حدة الدليل فيهما ، ثم لو اختارت عدداً أو وقتاً وقلنا ان التخيير استمرارى ونهى الزوج كان له ذلك فتغير الوقت وتتنازل عن العدد الى عدد أقل ، أما اذا قلنا ان التخيير بدوى فلا حق لها فى التغيير ، ولو ارادت هى الوقت الاقل وأراد الزوج الوقت الاكثر فمع تصور كون الاقل منافيا لحق الزوج وجبت الطاعة ايضاً .

(وكذا فى الامة مع السيد) لعموم الدليل ، بل هنا اولى ، بل وان لم يكن منافيا لحقه لوجوب الطاعة المطلقة هنا ، وكذا فى كل من قيد نفسه بنذر أو نحوه ، كما اذا نذرت ان تصوم أول كل شهر ، وهل لها الاختيار فيما كان مزاحماً لعل اختيارى كما فى الحج أو لابد من مراعات الحج كالطواف ونحوه فلا اختيار لها؟ احتمالان ، وان كان الظاهر ان لا خيار لها ، اذ لا يحق لمن يخير فى طاعة ان يصرف تخييره الى ما يوجب الاضطرار فى طاعة أخرى ، فانه نوع من تعارض الواجب التخييري مع الواجب التعينى ( واذا ارادت الاحتياط الاستحبابي فمنعها زوجها او سيدها يجب تقديم حقهما) لعدم المزاحمة بين المستحب والواجب .

( نعم ليس لهما منعها من الاحتياط الوجوبي) اذ لاحق لهما مع حق الله

مسألة - ١٦ - في كل مورد تحيضت من اخذ عادة ، أو تميز  
او رجوع الى الاقارب ، أو الى التخيير بين الاعداد المذكورة ، فتبين  
بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء والاعادة .

سبحانه سواء كان الحق معلوماً أو مردداً ، فان مخالفة الواجب المردد هو في حكم  
المعصية .

( مسألة - ١٦ - في كل مورد تحيضت من اخذعادة ، أو تميز ، أو رجوع الى  
الاقارب ، أو الى التخيير بين الاعداد المذكورة ) في الروايات ( فتبين بعد ذلك كونه  
خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء والاعادة ) فيما له قضاء أو اعادة ، وكذا  
في كل مورد أخذت بالاحتياط وكان للترك قضاء مثل ان كانت ناذرة ان تقرأ العزائم  
مثلا ، ثم تركتها احتياطاً ، وقد تقدم الاشكال في المسألة ، في المسألة الخامسة ،  
والله العالم .

## فصل

فى احكام الحائض وهى امور : احدها يحرم عليها العبادات  
المشروطة بالطهارة ، كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف

---

( فصل فى احكام الحائض ) من غير فرق بين ان يكون حيضها بالعلم أو  
بالادلة المتقدمة من عادة او نحوها .

( وهى امور احدها يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة والصوم  
والطواف ) الواجب ، وانما قيدناه به ، لانه المشروط بالطهارة ، اما الطواف المستحب  
فلا يشترط به وان حرم عليها دخول المسجد ( والاعتكاف ) لاشتماله على الصوم ،  
والا فذات الاعتكاف لا يشترط بالطهارة ، وان حرم عليها المكث فى المساجد ودخول  
المسجدين اذا ارادت الاعتكاف فيهما وعلى حرمة العبادة المشروطة بالطهارة عليها  
الاجماع فى كلام غير واحد ، بل فى الجواهر دعوى الاجماع المحصل والمنقول  
عليه ، وعن شرح المفاتيح انه ضرورى ، فلا كلام فى أصل الحرمة ، وانما الكلام  
فى ان حرمة العبادة هى ذاتية أو تشريعية ، ومعنى الحرمة الذاتية : ان العبادة فى حالة  
الحيض كمثل قرائتها للعزائم . ومعنى التشريعية : انها بذاتها ليست محرمة وانما ان

يأتى بها الانسان وينسبها الى الشارع حرام ، كمثل ان يأتى الانسان بركعتي صلاة عادية فى وقت الزلزلة ناسباً لها الى الشارع ، وقد اختلفوا فى ذلك فمن قائل بان الحرمة ذاتية وهم المشهور ، ومن قائل بانها تشريعية ونسب هذا القول الى ظاهر عبارة المعبر حيث قال: لا ينعقد للحائض صلاة ولا صوم وعليه الاجماع ، لكن فى دلالة هذه العبارة على ذلك نظر ، ولذا ترى التحرير جمع بين العبادتين فقال : « يحرم على الحائض الصلاة والصوم ولا ينعقدان لو فعلتهما » فتأمل .

ثم انه يمكن ان يستدل للحرمة الذاتية بجملة من الاخبار: كالمروى فى الكافي عن الباقر عليه السلام قال : اذا كانت المرأة طامثاً فلا تحل لها الصلاة . وفى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : واى امرأة كانت معتكفه ثم حرمت عليها الصلاة فخرجت من المسجد ، الحديث .

وما رواه فضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام ، فى تعليق نهى 'الحائض عن الصلاة والصيام بقوله عليه السلام : لانها فى حد نجاسة فاحب الله ان لا يعبد الا طاهراً .

وما ورد فى رواية خلف فى اشتباه الحيض بالعدرة من قول الكاظم عليه السلام فلتتق الله ان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى تطهر وليمسك عنها بعلها وان كان من العذرة فلتتق الله تعالى ولتتوضا وتصل . فان ظاهره انه كما يحرم ترك الصلاة فى حال الطهارة كذلك الايتان بها فى حال الحيض .

وما فى مرسله يونس الطويلة من قوله عليه السلام : فلتدع الصلاة أيام اقرائها .

وصحيحة زرارة: اذا كانت المرأة طامثاً لا تجوز لها الصلاة وصحيحته الاخرى اذا دفتته «اى الدم» حرمت عليها الصلاة .

وكذلك تدل على الحرمة الذاتية الاخبار الكثيرة الواردة فى باب الاستظهار



كقوله عليه السلام فى صحبحة زرارة : «المستحاضة تكف عن الصلاة ايام اقرائها وتحناط بيوم أو اثنين» ومثلها غيرها - مما تقدم - بتقريب انه لو لم يكن فعل الصلاة حراماً ذاتياً لما كان الترك احتياطاً ، بل كان مقتضى أن تأتى بالصلاة برعاء المطلوبة ، كما فى كل دوران بين الواجب والجائز .

بل يدل على الحرمة الذاتية ما دل على حرمة مطلق الصلاة بدون طهر ، كرواية مسعدة بن صدقة : انى أمر بقوم ناصبة ، وقد اقيمت لهم الصلاة وانا على غير وضوء فان لم ادخل معهم فى الصلاة قالوا ما شائوا ان يقولوا أفأصلي معهم ، ثم أتوا اذا انصرفوا واصلى ؟ فقال جعفر بن محمد عليه السلام : اما يخاف من يصلى من غير وضوء ان تأخذه الارض خسفاً .

واستدل للحرمة الذاتية بجملة اخرى من الادلة : كظاهر معاهد الاجماع ، فانهم كما ذكروا حرمة قراءة العزائم ، ذكروا حرمة الصلاة . وبان موضوع الحرمة التشريعية هو التشريع القلبى لا العمل الجوارحى ، وظاهر النصوص كون موضوع الحرمة هو الثانى لا الاول ، لا يقال : لا يخلو الامر من أن يأتى بالعبادة بلا قصد التقرب به فى اتيانه أو يؤتى به مع قصده ، فاذا أتى بها بلا قصد التقرب لا تكون عبادة حتى تكون منهيأ عنها ، واذا أتى بها مع قصد التقرب كانت محرمة بالحرمة التشريعية ، ومع الحرمة التشريعية لا حرمة ذاتية لانه يقال :

أولاً : لامنافات بين الامرين ، الحرمة الذاتية والحرمة التشريعية لان أحدهما متعلق بالعمل الخارجى ، والاخر متعلق بالعمل القلبى ، وذلك كما اذا شرب الخمر ناسباً شربها الى الشرع فانه تشريع وحرام ذاتاً .

وثانياً : ان النهى حيث تعلق بذات العمل التى شرع نوعها لان يتعبد به يكون المنهى عنه حراماً من قبل النهى المتعلق بذاته ، فالحرمة انما تنشأ من النهى به الذى لولاه لم يكن التعبد به تشريعاً محرماً . هذا وقد رد بعض الفقهاء ما ذكرناه من الادلة

الثاني : يحرم عليها مس اسم الله وصفاته الخاصة بل غيرها اذا كان المراد بها هو الله ،

بوجوه لا يخلو أغلبها عن الضعف، كما يظهر لمن راجع المفصلات فالقول بالحرمة الذاتية هو الاقرب ، ثم ان ثمره القولين تظهر في امرين :

الاول : امكان الاحتياط المطلق عند تردد الدم بين الحيض وغيره لامكان ان يأتى بالصلاة بداعي احتمال الامر على الحرمة التشريعية دون الحرمة الذاتية ، اذ الاحتمال لا ينافى التشريع وانما ينافى الحرام الذاتى لدوران الفعل بين الوجوب والحرمة فلا يكون كل من الفعل والترك موجبا للاحتياط المطلق ، بل موجبا للاحتياط من وجه دون وجه .

الثانى : حرمة الاتيان بالصلاة بداعي انها عبادة بالذات بناءً على الحرمة الذاتية وعدم حرمة بناءً على الحرمة التشريعية لاختصاص التشريع بصورة قصد الامر التشريعي وهو غير حاصل فى الفرض . وفى الايراد على الامرين وتزييف الايراد بحث طويل يطلبه من يشاء من المطولات .

ثم ان العبادة فى حالة الحيض بالاضافة الى حرمتها لا تنعقد ، فاذا صلت أو اعتكفت أو صامت لم يحرم رفع اليد فى الاثناء عنه ، اذ هى لم تنعقد حتى يكون حالها حال عبادة الطاهر فى حرمة الابطال ، ولا فرق فى العبادة بين الواجبة والمستحبة والاصالة والتحمل .

نعم لا بأس بصلاة الميت فى هذا الحال للدليل الخاص الدال على انها ليست بصلاة ، وانما هى دعاء ونحوه .

( الثانى ) من المحرمات على الحائض ما ذكره بقوله : ( يحرم عليها مس اسم الله وصفاته الخاصة بل غيرها اذا كان المراد بها هو الله ) واستدل على ذلك

وكذا مس اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام على الاحوط . وكذا  
مس كتابة القرآن على التفصيل الذي مر في الموضوع .

بأمور :

الاول : دعوى الاتفاق .

الثاني : مساواتها للجنب ، كما ادعى عليها الاجماع بضميمة ما تقدم في  
الجنب من الادلة كقوله عليه السلام : لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله ،  
بعد وضوح انه لا يراد لفظ «الله» بل كل اسم من اسمائه الشاملة للمصفات مطلقاً .

الثالث : ان الحيض أعظم من الجنابة ، لخبر سعيد بن يسار ، الوارد في  
المرأة ترى الدم وهي جنب ؟ حيث قال عليه السلام : قد جائها ما هو أعظم من ذلك .  
الرابع : ما في صحيح ابن فرقد المروي عن الصادق عليه السلام ، في التعويد  
حيث قال عليه السلام : «تقرئه وتكتبه ولا تصيبه يدها» . وعن منصور بن حازم عن ابي  
عبدالله عليه السلام قال : سئلته عن التعويد يعلق على الحائض ؟ فقال : نعم ، اذا كان في  
جلد أو فضة أو قصبه حديد .

الخامس : انه يدل على حرمة ذلك ما تقدم في باب الموضوع من حرمة مس  
المحدث بالاصغر لوضوح ان المرتكز في اذهان المتشعبة ان الحدث الاكبر يشمل  
الاصغر وما زاد عليه ، بل يدل عليه ان الاكبر ينقض الموضوع ولا يخفى ان بعض هذه  
الادلة محل تأمل ، الا ان في الجميع كفاية ( وكذا مس اسماء الانبياء والائمة عليهم  
السلام على الاحوط ) لما مر هنا . وفي باب الحدث الاصغر ( وكذا مس كتابة القرآن  
على التفصيل الذي مر في الموضوع ) بل فيه اجماع صريح متواتر نقله بالاضافة الى  
قوله تعالى : «لا يمسها الا المطهرون» . وقوله عليه السلام : المصحف لا يمسه على  
غير طهر .

الثالث : قراءة آيات السجدة بل سورها على الاحوط .

الرابع : اللبث في المساجد

(الثالث : قراءة آيات السجدة ) اجماعاً متواتراً في كلماتهم ، لخبر محمد بن مسلم ، المروى عن الباقر عليه السلام قال : الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقراء القرآن ماشاءا الا السجدة . وخبر عبدالرحمان ، عن الصادق عليه السلام ، عن الحائض هل تقرأ القرآن ، وتسجد سجدة اذا سمعت السجدة ؟ قال : لا تقرأ ولا تسجد . « كما في نسخة الاستبصار » بناءً على ان المراد النهي عن السجدة التابعة لقراءتها ، فالمنهي عنه القراءة المستلزمة للسجدة ، بقريته ما سيأتي من وجوب سجدتها اذا سمعت آية السجدة هذا كله بالاضافة الى الاجماع في اشتراك الحائض مع الجنب في هذه الجهة فيشملها ما تقدم هناك ( بل سورها على الاحوط ) لما عرفت في باب الجنابة من وجود قولين في حرمة قراءة سائر آيات سور السجدة .

( الرابع : اللبث في المساجد ) بلا اشكال ولا خلاف ، بل دعوى الاجماع

عليه في كلماتهم مكررة ، وبدل عليه من الاخبار :

صحيحه زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قلنا الحائض والجنب يدخلان المسجد ام لا ؟ قال عليه السلام : الحائض والجنب لا يدخلان المسجد الا مجتازين .

وفي حسنة ابن مسلم : الجنب والحائض يدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرميين .

ومارواه الكافي عن الباقر عليه السلام قال : اذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الا عليه وآله فاصابه جنابة فليتييم ولا يمر في المسجد الا متمماً حتى يخرج منه ويغتسل ، وكذلك الحائض اذا اصابها الحيض تفعل كذلك

الخامس : وضع شيء فيها اذا استلزم الدخول .

السادس : الاجتياز من المسجدين والمشاهد المشرفة كسائر

المساجد

ولابأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلسان فيه . وقد تقدم الكلام في خصوصيات  
المسئلة في باب الجنابة فراجع .

( الخامس : وضع شيء فيها اذا استلزم الدخول ) اما اذا كان في حال المرور  
او المكث الاضطراري فقد تقدم ان فيه قولين ، كما تقدم دليل المسئلة في باب الجنابة  
فراجع .

( السادس : الاجتياز من المسجدين ) بمكة والمدينة زادهما الله شرفاً ، وقد  
ادعى على ذلك الاجماع ويدل على ذلك :

صحيح محمد بن مسلم قال عليه السلام : الجنب والحائض يدخلان المساجد  
مجتازين ولا يقربان المسجدين الحرميين .

وصحيفة أبي حمزة المرورية عن الباقر عليه السلام : اذا كان الرجل نائماً  
في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فاحتلم فاصابته جنابة فليتميم ولا  
يمر في المسجد الا متمماً حتى يخرج منه ثم يغتسل ، وكذلك الحائض اذا اصابها  
الحيض تفعل كذلك ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ولا يجلس فيها .

(والمشاهد المشرفة ) للائمة الاطهار والصديقة الطاهرة عليهم السلام (كسائر  
المساجد) لما تقدم في باب الجنابة ، وقد ذكرنا هناك ان بعض الفقهاء ذهبوا الى  
انها في حكم المسجدين ولا يرد على ذلك ماورد من بقاء نساء النبي صلى الله عليه  
وآله في حال حيضهن في بيت النبي صلى الله عليه وآله لما سبق من عدم قياس حال  
موتهم عليهم السلام بحال حياتهم لوجود الضرورة في حال الحياة كوجود المرحاض

دون الرواق منها ، وان كان الاحوط الحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك والا حرم ، واذا حاضت في المسجدين تيمم وتخرج الا اذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساوياً .

مسئلة - ١ - اذا حاضت في اثناء الصلاة ولو قبل السلام بطلت

في بيوتهم عليهم السلام ، وجواز تقدم الانسان عليهم في الصلاة الى غير ذلك .  
فما ذكره مصباح الهدى ، من ان الاقوى عدم حرمة الدخول واللبث عليهن في المشاهد المشرفة ان يستلزم التلويت أو الهتك ممنوع جداً (دون الرواق منها) كانه لعدم صدق دخول بيوتهم عليهم السلام - الذي هو موضع التحريم - بدخول الرواق .

لكن في عدم الصدق نظر ( وان كان الاحوط الحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك والا حرم) بل الهتك من اعظم المحرمات كما هو واضح ، ولذا لم يختلف في الحرمة احد ، وقد تقدم بعض الكلام في باب الجنابة . ( واذا حاضت في المسجدين تيمم وتخرج الا اذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساوياً ) على التفصيل الذي مر في باب الجنابة فراجع هناك . وقد مر هناك الكلام في حكم الزيادات المستحدثة في المسجدين .

( مسئلة - ١ - اذا حاضت في اثناء الصلاة ولو قبل السلام بطلت ) لتحقق القاطع المبطل للصلاة ولما ورد من ان الصلاة افتتاحها التكبير واختتامها التسليم مما يدل على ان السلام جزء ، ويدل على الحكم جملة من الروايات :

كرواية سماعة قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة صلت من الظهر ركعتين ثم انها طمشت وهي جالسة ؟ فقال : تقوم من مسجدها ولا تقضى تلك الركعتين .

وان شكت في ذلك صحت فان تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها ولا  
يجب عليها الفحص وكذا الكلام في سائر مبطلات الصلاة .  
مسئلة - ٢ - يجوز للحائض سجدة الشكر ،

وما رواه الساباطى عن ابى عبدالله فى المرأة تكون فى الصلاة فتظن انها قد  
حاضت ؟ قال : تدخل يدها فتمس الموضوع فان رأت شيئاً انصرفت وان لم تر شيئاً  
اتمت صلاتها . وغيرهما وسيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى باب قواطع الصلاة  
انشاء الله تعالى .

( وان شكت فى ذلك صحت ) لاصالة الطهارة ( فان تبين بعد ذلك ينكشف  
بطلانها ) لان الطهارة شرط واقعى كما سيأتى فعدمها موجب للبطلان .

نعم اذا دل دليل ثانوي على الكفاية - كما ذكرناه فى بعض المسائل السابقة -  
قيل به للدليل الخاص ( ولا ) اعتبار بالظن فى المقام للاصل والظاهر انه ( يجب عليها  
الفحص ) لما قررناه من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعية الا ما خرج بالدليل  
وليس المقام من المستثنى ، بل يؤيده ما دل على الفحص عن الحيض عند احتمال  
الطهارة ، وما تقدم من رواية الساباطى ( وكذا الكلام فى سائر مبطلات الصلاة ) مما  
سيأتى الكلام حولها فى كتاب الصلاة انشاء الله تعالى .

( مسئلة - ٢ - يجوز للحائض سجدة الشكر ) بلا اشكال ولا خلاف ، وفى  
المستمسك بلا خلاف ظاهر وذلك للاصل .

نعم حكى عن الشيخ ما ظاهره المنع لانه استدل على حرمة سجود التلاوة  
عليها بعدم جواز السجود لغير الطاهر اتفاقاً ، وفيه انه لا اتفاق فى سجود التلاوة فكيف  
فى سجود الشكر ؟ وربما يستدل للمنع فى المقام بان السجدة عبادة فيشملها التعليل  
الوارد عن الرضا عليه السلام فى حديث فضل بن شاذان من قوله عليه السلام : لانها

ويجوز لها سجدة التلاوة اذا استمعت بل أو سمعت آيتها

في حد نجاسة فاحب الله ان لا يعبد الا طاهراً ، وفيه ان اللازم ارادة الصلاة من العبادة أو ما أشبهها كالصيام والا فلا اشكال في صحة عبادتها بالذكر وما اشبهه ، ومنه يعرف جواز سجدها مطلقاً لا بقصد خصوص الشكر كما يصح ركوعها لله سبحانه .

( ويجوز لها سجدة التلاوة اذا استمعت بل أو سمعت آيتها ) سواء كانت سجدة واجبة أو مندوبة ، بل وكذا ان قرئتها غافلة أو عاصية أو ما أشبهه ، وهذا هو المشهور بل ادعى الاتفاق عليه ولكن عن المقنعة والانتصار والتهذيب والوسيلة الحرمه ، بل عن الشيخ في التهذيب الاجماع عليه ، والاقوى هو الاول :

لصحيح الحذاء عن الباقر عليه السلام ، عن الطامث تسمع السجدة ؟ فقال ان كانت من العزائم فلتسجد اذا سمعتها ، وموثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام : والطامث تسجد اذا سمعت السجدة .

وخبر آخر لابي بصير عنه عليه السلام : اذا قرء شيء من العزائم الاربع وسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لاتصلي وسائر القرآن انت بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد .

استدل للمنع : بصحيح البصري عن الحائض تقرأ القرآن وتسجد سجدة ؟ قال عليه السلام : تقرأ ولا تسجد . وخبر الغياث المروي عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال : لاتقضي الحائض الصلاة ولا تسجد اذا سمعت السجدة .

والظاهر ان المقام من التعارض لعدم امكان الجمع العرفي بينهما ، وان حاول بعض الفقهاء ذلك كما لا يمكن اسقاط اخبار غير المشهور بضعف السند أو عدم الدلالة ، وانما اللازم احد امرين : اما اسقاطها باعراض المشهور عنها . واما حملها على التقية لموافقتها لابي حنيفة والشافعي واحمد واكثر الجمهور على ما حكى ، بل في طهارة



## ويجوز لها اجتياز غير المسجدين لكن يكره

الشيخ الأكبر حكايته عن جمهورهم ، ومما تقدم تعرف حال الاجماع الذى تقدم نقله عن الشيخ ، ثم المشهور هو وجوب السجدة عليها عند قراءة العزيمة أو استماعها لظاهر الاوامر الخاصة هنا والادلة العامة ، خلافاً لما عن الاستبصار والجماع من القول باستحبابها للحائض وذلك للجمع بين الاخبار الامرة والاخبار الناهية بحمل الامرة على الاستحباب والناهية على نفي الوجوب لوردها مورد توهم الوجوب وفيه ان ذلك انما يصح اذا تمت فى الخبرين شرائط الحجية وقد عرفت ضعفهما بالاعراض وموافقتهما للتقية ، وحيث لا خصوصية لسجدة الحائض يأتى فيها كل ما سياتى فى مبحث سجود التلاوة من الفروع انشاء الله تعالى .

(ويجوز لها اجتياز غير المسجدين) الاعظمين : بل عليه الاجماع فى المعتبر والمنتهى وغيرهما ويدل عليه الاخبار المتقدمة فى حرمة اللبث فى المساجد خلافاً للمحكى عن الفقيه والمقنع والجمل والعقود والوسيلة ، ولعله لما تقدم فى عموم رواية فضل بن شاذان او ما ياتى من دليل الكراهة ، ولكن كلاهما لا يصلح دليلاً للحرمة كما لا يخفى (لكن يكره) كما هو المشهور ، بل ادعوا عليه الاتفاق ، ويدل عليه التسامح بعد فتوى الفقهاء ، وانه انسب الى التعظيم .

ومرسل كشف اللثام عن الباقر عليه السلام : انا نأمر نسايتنا الحيض ان يتوضئن عند وقت كل صلاة «الى قوله» ولا يقربن مسجداً .

وخبر الدعائم عن الباقر عليه السلام فى حديث الحائض : ولا يقربن مسجداً ولا يقرئن قرآناً والظاهر ان هذا المقدار كاف فى الحكم بالكراهة .

وفى خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : كن نساء النبي صلى الله عليه وآله لا يقضين الصلاة اذا حضن ولكن يتحشين ، حين يدخل وقت الصلاة ، ويتوضئن

و كذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة .

مسألة - ٣ - لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ، بل معه ايضاً في صورة استلزامه تلويثها .

### السابع : وطئها في القبل

ثم يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عزوجل (و كذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة) لانها في حكم سائر المساجد كما تقدم .

نعم من يقول بالحاقها بالمسجدين لا يجيز لها اجتيازها ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

( مسألة - ٣ - لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ) لان ماعدا الاجتياز محرم عليهما لما تقدم ( بل معه ايضاً في صورة استلزامه تلويثها ) لان التلويث حرام فانه من تنجيس المسجد فاذا حرم حرمت مقدمته فتأمل ، اما صورة الهتك فلا اشكال في الحرمة لما سبق ، اما اذا احتتمل التلويث فيحتمل الجواز للاصل ، والعدم للاهمية ، اما اذا كان هتكاً ، فالظاهر عدم الجواز لان احتمال الهتك لعظمه غير جائز ، فتأمل .

( السابع : وطئها في القبل ) فهو محرم لها وللواطي بلا اشكال ولا خلاف ، بل دعوى الاجماع في كلماتهم متواتره ، بل الظاهر انه من الضروريات ويدل عليه الكتاب والسنة المتواترة والاجماع كما عرفت ، بل والعقل فسي الجملة حيث انه يوجب المرض لها ، بل وله كما ثبت في الطب اما الكتاب فقوله تعالى : «يسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن» وذكر لاتقربوهن اما للتاكيد واما للاحتياط من باب فمن داعى حول الحمى ، اوشك ان يقع فيه كقوله

## حتى بادخال الحشفة من غير انزال

«ولاتقربوا مال اليتيم» «ولاتقربوا الصلاة وانتم سكارى».

ففي روايه الجعفریات عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال : من اتى حائضاً فقد كفر . والمراد الكفر العملى - فى مقابل الكفر الاعتقادى - مثل كفر بالله العظيم من هذه الامة عشرة ، وتارك الصلاة كافر ، وغيرهما .

وفي رواية ابن بكير عن الصادق عليه السلام : اذا حاضت المرءة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم .

وعن عبد الملك قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ، ما يحل للرجل من المرأة وهى حائض ؟ قال عليه السلام : كل شىء غير الفرج .

وعن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام ، عن الرجل يأتى المرأة فيما دون الفرج وهى حائض ؟ قال عليه السلام : لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع .

وعن عمر بن يزيد قال للصادق عليه السلام : ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين اليتها ولا يوقب .

والرضوى قال عليه السلام : واياك ان تجامع امرأة حائضاً .

وعن الدعائم رويانا عن اهل البيت صلوات الله عليهم : ان المرأة اذا حاضت او نفست حرمت عليها الصلاة والصوم وحرم على زوجها وطئها، الحديث .

وفيه ايضاً ورويانا عنهم عليهم السلام : ان من اتى حائضاً فقد اتى ما لا يحل له وفعل ما لا يجب ان يفعله وعليه ان يستغفر الله ويتوب اليه من خطيئته ، السى غيرها من الروايات البالغة حد التواتر ( حتى بادخال الحشفة ) لاطلاق الادلة ، فانه يسمى وطياً بلا اشكال ، وقد تقدم الكلام فى ذلك فى باب الجنابة ، ولو ( من غير انزال ) للاطلاق المذكور ، كما ان الظاهر عدم حرمة الانزال على الفرج من دون

الادخال، اذ الظاهر من الادلة حرمة الوطى ، لكن ربما يحتمل حرمة الانزال ايضاً ،  
لما ورد فى جملة من الروايات من ان الولد اذا تكون فى ذلك الحال يكون مشوهاً  
جسماً أو عقلاً او فاسد العقيدة ، ومن الظاهر ان الظاهر من ذلك الاعم من الادخال .  
فعن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه

السلام : لا يبغضكم الا ثلاثة ولد زنا ، ومنافق ، ومن حملت امه وهى طامث :  
وعن ابى ايوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لعلي عليه  
السلام : لا يبغضك الا مؤمن ، ولا يبغضك الا منافق ، او ولد الزنية ، أو من حملته  
امه وهى طامث .

وعن على عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من لم يحب  
عترتى ، فهو لاحدى ثلاث ، اما منافق ، او لزنبة واما امرء حملت به امه فى غير  
طهر .

وعن الكافى و العلل عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : ترى هؤلاء  
المشوهين خلقهم : قال ، قلت نعم ، قال : هؤلاء الذين آباؤهم يأتون نسائهم فى  
الطمث .

وعن الفقيه عن النبى صلى الله عليه وآله قال : من جامع امرأته وهى حائض ،  
فخرج الولد مجذوماً او ابرص فلا يلومن الا نفسه . ثم ان المراد بعدم الحب فى  
بعض الاخبار البغض ، والا فمن لم يعرف الامام فلم يحبه ، لم يكن مشمولاً لهذه  
الروايات كما هو واضح ، كما ان المراد غير القاصر ، والا فمن ضلته الدعوات  
من دون عناد لم يكن مشمولاً لها ، لانصرافها عن مثله ، واللازم ان يراد بهذه الروايات  
وجود المقتضى ، لا كونه علة تامة والا لنافى التكليف كما حقق فى بحث ولد الزنا .  
وكيف كان فلا يبعد القول بحرمة الانزال على الفرج وذلك ليس لصدق  
الوطى ، بل لان تعريض الولد لآفة عقلية او جسمية او عقيدية محرم ، فإنه من أظهر

## بل بعضها على الاحوط و

مصاديق الاضرار بالغير .

وربما يستشكل في مطلق هذه الروايات ، بانه قد ثبت طباً عدم تكون الولد في حال الحيض ، لكن فيه انه لامنفات بين الروايات وبين ما ثبت طبياً ، لاحتمال ان يتكون الولد اولاً ، ولانه لو طهر من الدر ، ثم اختلط المنى بالدم الباقي في المجرى ، كان له ذلك الاثر ، فالشارع منع من مطلق الوطى حال الحيض ، لثلا يصادف مثل هذه الحالة .

ثم ان الحرمة كما هي على الرجل كذلك على المرأة ، كما هو المشهور بل عن الغنية الاجماع عليه ، وذلك من ناحية اسناد الحمل اليها ، الظاهر في كونه محرماً عليها ايضاً ، واما اسناد الفعل الى الرجل في اغلب الروايات فلعله لانه الطالب من المرثة غالباً ، ويدل على ذلك :

ما رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه ؟ قال عليه السلام : حتى يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها : قلت فلها ان تزوج في تلك الحال؟ قال عليه السلام : نعم ولكن لاتمكن من نفسها حتى تطهر من الدم .

وعلى هذا فعلى كل واحد منهما حرام مستقل ويترتب عليه عدم جواز تمكين اى منهما للآخر ، اذا كان الاخر معذوراً ، لجهل أو غفلة او نوم أو عقيدة بانه ليس بحرام عليه ، لاختلاف في المذهب أو في التقليد في المسائل المختلف فيها ( بل بعضها على الاحوط ) بل قال به بعض لصدق الايقاب المنهى عنه والامر باتقاء موضع الدم ونحو ذلك الشامل لادخال البعض ، ومنه يعرف وجه حرمة ادخال بعض الذكر وان كان مقطوع الحشفة ، اما ادخاله ملفوفاً فالحرمة لاجل صدق الوطى ( و ) قد

يحرم عليها ايضاً ويجوز الاستمتاع بغير الوطى من التقبيل والتفخيذ  
والضم

عرفت انه ( يحرم عليها ايضاً ) لا من باب المصادفة فى الاثم فقط حتى لا يحرم، اذا  
كان على الطرف جائزاً لجهل أو تقليد ، أو ما اشبه ، بل من باب ظاهر الادلة، ومنه  
يعرف انه لو كان الطرف غير مكلف لعدم بلوغ او جنون يحرم على المرأة التمكين  
( ويجوز الاستمتاع بغير الوطى من التقبيل والتفخيذ والضم ) وغيرها مباشرة أو  
غير مباشرة بأن كان من فوق اللباس، اما ما فوق السرة ودون الركبة فعليه الاجماع  
المتواتر نقله فى كلماتهم، واما بما بين السرة والركبة فهو المشهور ، بل عن التبيان  
ومجمع البيان الاجماع عليه ، خلافاً لما عن السيد فى شرح الرسالة من تحريم  
الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، وعن الاربيلى الميل اليه ، والمشهور هو الاقوى  
ويدل عليه :

حسن عبد الملك سألت ابا عبد الله عليه السلام، ما لصاحب المرأة الحائض  
منها؟ فقال: كل شيء ما عدا القبل منها بعينه .

وفى روايته الاخرى: كل شيء غير الفرج .

وفى موثق معاوية عن الصادق عليه السلام: ما دون الفرج .

ومثله ما فى خبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام .

وفى مرسل ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام: حيث شاء ما اتقى موضع

الدم .

وفى موثق هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل يأتى المرأة

فيما دون الفرج وهى حائض؟ قال عليه السلام: لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع .

وفى خبر عمر بن حنظلة عنه عليه السلام: ما بين الفخذين .

نعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة واما فوق اللباس فلا بأس .

وفى حسن عمر بن يزيد عنه عليه السلام : ما بين اليتيها .

وفى رواية عيسى بن عبد الله : فيستقيم للرجل ان يأتى امرأته وهى حائض

فيما دون الفرج .

اما السيد والاردبيلي فيستدل لهما بصحيح الحلبي انه سأل ابا عبد الله عليه السلام ، عن الحائض : وما يحل لزوجها منها ؟ قال عليه السلام : تنزر بازار الى الركبتين وتخرج سرتها ، ثم له ما فوق الازار .

ونحوه خبر ابي بصير عنه قال: سئل عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال:

تنزر بازار الى الركبتين وتخرج ساقها وله ما فوق الازار .

وخبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام : انه رخص فى مباشرة

الحائض وقال: تنزر، وذكر نحوه .

لكن هذه الاخبار لا بد من حملها على الكراهة جمعاً بين الأدلة لان ادلة المشهور نص ، وهذه ظاهرة كما لا يخفى ولذا قال : (نعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة) بل الظاهر كراهة المباشرة لاغلب جسدها بدون الثياب ، لرواية حجاج الخشاب قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الحائض والنفساء ما يحل لزوجها منها ؟ فقال : تلبس درعاً ثم تضطجع معه .

وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : : سئلت ابا عبد الله عليه

السلام عن الرجل ما يحل له من الطامث ؟ قال : لا شى حتى تطهر ، لكن الظاهر ان المراد بهذه الرواية لا شىء له من الوسطى فى الفرج كما حملة الشيخ عليه بقريئة سائر الروايات (واما فوق اللباس فلا بأس) كما يظهر من روايات الكراهة.

واما الوطى فى دبرها فجوازه محل اشكال واذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم ، بل الاقوى عدمه اذا كان من غير الدبر ، نعم لا يجوز الوطى فى فرجها الخالى عن الدم حينئذ

(واما الوطى فى دبرها فجوازه محل اشكال) عند المجوزين لذلك فى الطاهرة اما المحرم فلا كلام له هنا فى التحريم ، الاحتمال اشدية الحرمة . وكيف كان فقد اختلفوا فى ذلك فالمشهور الجواز للتنصيص على تحليل ما عدا القبل «موضع الدم وذلك الموضع ، فما دل على النهى عن الفرج لوقيل باطلاقه» وقوله عليه السلام: لا يوجب لولم يقل بانصرافه ، لابد وان يقيد بتلك الادلة لكون الروايات الناهية اعم مطلقاً ، هذا بالاضافة الى اشعار ، وظهر الاخبار المعللة بتشويه الولد وما اشبهه فى ان المحرم هو موضع الدم .

(واذا خرج دمها من غير الفرج) كثقة فى السرة مثلا ( فوجوب الاجتناب عنه) اى عن ذلك المخرج الجديد (غير معلوم) لعدم اطلاق للدالة بحيث يشمل هذا المخرج (بل الاقوى عدمه) لما تقدم من النصوص الدالة على حلية ما عدا القبل (اذا كان من غير الدبر) التى تسمى بالسلقية ، اما اذا كان من الدبر فالظاهر الحرمة لشمول الادلة له ، والانصراف بدوى وان كان ربما يقال بعدم الحرمة لعدم وجود الحكمة المحرمة ، وعدم اطلاق يقتضى ذلك ، لكن لا شبهة فى ان الاحوط الترك . (نعم لا يجوز الوطى فى فرجها الخالى عن الدم حينئذ) لاطلاق الادلة كما فى المستمسك ، لكن فيه ان الاطلاق منصرف بالقرائن الداخلية والخارجية نعم الاحوط الترك وكيف كان فالمحتملات اربعة : عدم الجواز فيهما للعلم الاجمالى ، والجواز فيهما للاصل بعدم شمول الدليل ، وعدم الجواز فى الفرج فقط للاطلاق ،



## مسألة - ٤ - إذا اخبرت بانها حائض يسمع منها

واصالة جواز غيره ، وعدم الجواز في موضع الدم للاطلاق واصالة جواز الفرج ، واقرب الاحتمالات هو الاحتمال الثاني وان كان الاحتياط سبيل النجاة .

(مسألة - ٤ - إذا اخبرت بانها حائض يسمع منها) بلا اشكال ادعاه غير واحد،

بل في الحدائق وبلا خلاف ، واستدل له بامور :

الاول : انها ذات اليد وقول ذات اليد حجة .

الثاني : قوله تعالى : «ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن» .

الثالث : انها لو كلفت باقامة البينة كانت متعسرة او متعذرة ، وحيث لاعسر ولا

حرج في الاسلام فاللازم قبول قولها .

الرابع : انه مالا يعرف الامن قبلها فترتيب الشارع احكام الغير عليه لابد وان

يدل بالملازمة العرفية على قبول قولها .

الخامس : جملة من الروايات : كصححة زرارة : العدة والحيض الى النساء

وحسنة زرارة المروية في الكافي : العدة والحيض الى النساء اذا ادعت صدقت.

السادس : السيرة المستمرة بين المسلمين بقبول اقوالهن . وقد اشكل في

الكل ، بانه لا دليل على حجية قول ذي اليد مطلقاً ، وبانصراف الاية الى الحمل ،

ثم لا تلازم بين وجوب اظهارهن وبين وجوب قبول قولهن كما ذكر مثل ذلك في

قوله تعالى : «فاستلوا اهل الذكر» ، وقوله سبحانه : «ولينذروا قومهم» ، وبان العسر

والحرج يقدران بقدرهما فلا يصلحان دليلاً للكلية المذكورة ، وبانه لا دليل على

الكلية المذكورة ، حتى ان كل مالا يعرف الا من قبل انسان يكون قول ذلك الانسان

حجة فيه ، وبان الروايات لا تدل على الكلية حتى في موضع الشك ، وبان السيرة

غير معلومة ، وهذا ولكن الاشكال في كل تلك الادلة لا وجه له لتمامية جملة منها، وان

مسألة - ٥ - لافرق في حرمة وطى الحائض بين الزوجه الدائمة

او المتعة

كان بعضها محل مناقشة كما هو واضح ، ثم ان مقتضى الاطلاقات المذكورة ، ان قولها يقبل سواء كانت متهمة ام لا ، وسواء كان ما تقول بعيداً ، كما اذا دعت انها ترى الحيض فى شهر واحد ثلاث مرات ام لا ، وسواء كانت تعرف المسائل ام لا ، ولكن عن التذكرة وجامع المقاصد والروض اختصاص الحكم بصورة عدم الاتهام للانصراف ولخبر السكونى المروى عن علي عليه السلام : فى امرأه ادعت انها حاضت ثلاث حيض قال : كلفوا نسوة من بطانتها ان حيضها فيما مضى على ما ادعت فان شهدت صدقت والافهى كاذبة .

وقريب منها مرسل الفقيه ، وفيه ضعف سند الخبرين ، بالاضافة الى انهما يشتان عدم القبول مع بعد الدعوى لا مع الاتهام . وبين الامرين عموم من وجه فلا يكون الخبران دليلاً على الدعوى المذكورة .

وفى مصباح الهدى ان المشهور اعرضوا عنهما ، فحال المقام حال السوق واليد مما هما حجة ، وان كان ما دلا عليه بعيداً او مورد الاتهام ، او كان ذواليد غير عارف بالمسائل او ما اشبه ذلك ، بل يدل على حجية قولها اصالة الصحة فى عمل المسلم - فى كثير من موارد - فقد قال عليه السلام : ضع امر اخيك على احسنه ، ومما تقدم تعرف انها لو اخبرت بكونها طاهرة تقبل ايضاً ويستدل له بالسيرة وباطلاق الاخبار لان المنساق منها قبول قولها فى الحيض وعدمه فما عن بعض من التوقف فيه مع الاتهام مع سبق الحيض غير تام وان كان مورداً للاستصحاب اذ الاستصحاب محكوم مع القاعدة كما قرر فى محله .

(مسألة - ٥ - لا فرق فى حرمة وطى الحائض بين الزوجه الدائمة او المتعة)

والحررة والامة والاجنبية والمملوكة كما لا فرق بين أن يكون  
الحيض قطعياً وجدانياً او كان بالرجوع الى التميز ونحوه

والحررة والامة) والمحللة (والاجنبية والمملوكة) والاجنبية مع العلم بها كما لوزنى  
بها ام لا كوطى الشبهة ، بلا اشكال ولاخلاف فى كل ذلك بل ظاهر كلماتهم الاجماع  
عليه ، ويدل عليه اطلاق قوله تعالى : «فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن  
حتى يطهرن» واطلاق جملة من الاخبار والعلل المذكور فى جملة منها ، وكذا  
ذكرت الامة فى بعضها بالخصوص ، ولا ينافى ما ذكرناه ذكر لفظ الزوج والزوجة  
فى بعض الاخبار لانه من باب المثال والغلبة كما هو واضح ، وفى الزنا يكون الحكم  
مغلضاً كما هو كذلك فى كل حرامين اجتماعاً ، وكذلك لا فرق بين ان يكون الزوج  
كافرة كالكتابية او مسلمة ، وان كان ذلك جائزاً عند الكتابية ، اذ الحرام لكل الطرفين  
فلا تسقط الحلية لاحدهما الحرمة الثابتة على الاخر ، كما اذا كان بنت الاخ الانسان  
مجوسياً مثلاً فان حلية زواجها عندها لا توجب الحلية للرجل ، فانه خارج عن ادلة  
الزموهم بما التزموا به ، ومثله لو كان الزوج سنياً والزوجة شيعية او العكس ولم  
يعتقد احدهما فى مذهبه بحرمة هذا النوع من الحيض وكذلك اذا اختلف تقليدهما .  
(كما لا فرق بين ان يكون الحيض قطعياً وجدانياً او كان بالرجوع الى التميز  
ونحوه) من عادة النساء والروايات وقاعدة الامكان ، لان الاحكام مرتبة على الموضوعات  
وقد وسع الشارع الموضوع - او كشف عنه - على نحو الحكومة فاذا رأت المبتدئة  
وحكمت بكونه حيضاً ، او قررت ان يكون حيضها فى اول الشهر فى حالة الرجوع  
الى الروايات ، حرمت على الزوج ببقى الكلام فى انها لو اشتبهت فى العدد مثلاً ،  
كما اذا قررت ستة ايام ثم ظنت السابع السادس فهل تحرم على الزوج من جهة انه  
عدد رواية اولا تحرم لان المدار تقريرها احتمالان : والظاهر الثانى لان الامر منوط

## بل يحرم ايضاً في زمان الاستظهار اذا تحيضت

بها وقد قررت الستة والاشتباه لا يوجب ترتب الحكم .

(بل يحرم ايضاً في زمان الاستظهار اذا تحيضت) اما اذا قلنا بوجود الاستظهار فلا كلام في ذلك اذ هو محكوم بلزوم الاجتناب وترتيب سائر آثار الحيض ، واما بناءً على استحباب الاستظهار - كما تقدم في كلام المصنف - ففي وجوب التحرز او استحبابه احتمالان بل قولان :

الاول : الوجوب للزوم ترتيب احكام الحائض عليها ان اختارت التحيض ، فكما لا تصلى كذلك لا توطأ ، وايد ذلك بقوله عليه السلام : فان كان قرئها مستقيماً فلتأخذ به ، وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين وقوله عليه السلام في موثقه مالك ، عن النفساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم ؟ قال عليه السلام : نعم اذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر ايام حيضها ، ثم تستظهر بيوم فلا بأس ان يغشاها ان احب .

الثاني : عدم الوجوب لان الفرع لا يزيد على الاصل ، وللملازمة العرفية بين جواز شيء وجواز الملازمه والروايتان لا تدلان على التحريم ، بل تدلان على استحباب ذلك للجمع الذي تقدم في مسألة الاستظهار ، ويؤيد ما ذكرناه صحيحة زرارة : المستحاضة تكف عن الصلاة ايام اقرائها وتحتاط بيوم أو يومين ثم تغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات - الى ان قال عليه السلام - : فاذا حل لها الصلاة حل لزوجها ان يغشاها ، ومن المعلوم حلية الصلاة في ايام الاستظهار ، فان ذلك معنى استحباب الاظهار ، ولذا فمن القريب جداً جواز التفكيك بين الاعمال بأن تترك الصلاة وتصوم وما اشبه ذلك وان كان هذا خلاف الاحتياط .

وإذا حاضت في حال المقاربة تجب المبادرة بالاجراج

الثامن : وجوب الكفارة بوطنها

(وإذا حاضت في حال المقاربة تجب المبادرة بالاجراج) كما نص عليه غير واحد لاطلاق الادلة ووجود المناط والحكمة المذكورة في الروايات ، بل مقتضى القاعدة انه اذا علم بالتحريض في الاثناء لم تجز المقاربة .

(الثامن : وجوب الكفارة بوطنها) كما عن غير واحد ونسبه جماعة الى اكثر القدماء ، وعن التذكرة ، نسبه الى علمائنا ، وعن الانتصار والغنية والخلاف والفوائد الاجماع عليه ، خلافاً لآخرين فجعلوا الكفارة مستحبة .  
وقال في السرائر : لاصحابنا فيها قولان .

والمحكي عن النهاية ونكاح المبسوط وجملته من كتب المحقق والعلامة والشهيدين والمحقق الثاني والراقي الاول وغيرهم الاستحباب ، ونسبه المنتهى الى اكثر اهل العلم ، وجعله الشيخ المرتضى الاقوى جمعاً بين الادلة ، واختاره الوسائل وغيره وهذا هو الاقرب لسورود طائفتين من الروايات مما لا بد من حمل ما ظاهره الوجوب على الاستصحاب ، فمن الطائفة الاولى :

رواية داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام : في كفارة الطمث انه يتصدق اذا كان في اوله بدينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار ، قلت : فان لم يكن عنده ما يكفر ؟ قال : فليصدق على مسكين والا استغفر الله تعالى ولا يعود فان الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة .

وصحيح ابن مسلم ، سئلته عن امرأته وهي طامث ؟ قال : يتصدق بدينار ويستغفر الله تعالى .

وفي خبره الاخر ، عن الرجل يأتي المرأة وهي حائض ؟ قال عليه السلام :

يجب عليه في استقبال الحيض دينار ، وفي وسطه نصف دينار .  
ومرسل القمي في تفسيره عن الصادق عليه السلام : من أتى امرأته في الفرج  
في اول ايام حيضها فعليه ان يتصدق بدينار و عليه ربع حد الزاني خمس وعشرون  
جلدة وان أتاها في آخر ايام حيضها ، فعليه ان يتصدق بنصف دينار ويضرب اثنتي  
عشرة جلدة ونصفاً .

وموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى حائضاً فعليه نصف دينار .  
وصحيح عبد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، في الرجل يقع على  
امرأته وهي حائض ؟ قال عليه السلام : يتصدق على مسكين بقدر شعبه .  
ومرسل المقنع روي : ان جامعها في أول الحيض فعليه أن يتصدق بديناران  
كان في وسطه فنصف دينار فان كان في آخره فربع دينار ، وان جامعته امك وهي  
حائض تصدقت بثلاثة امداد من طعام .

وعن الرضوي : مثله بتقديم وتأخير .

وعن موضع آخر منه : ومتى جامعته وهي حائض فعليك ان تتصدق بدينار .  
ومن الطائفة الثانية :

صحيح العيص ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي  
طامث ؟ قال عليه السلام : لا ياتمس فعل ذلك قد نهى الله تعالى ان يقربها ، قلت :  
فان فعل ذلك أعليه كفارة ؟ قال عليه السلام : لا أعلم فيه شيئاً يستغفر الله .

وموثق زرارة ، عن احدهما عليهما السلام : عن الحائض يأتيها زوجها؟ ليس  
عليه شيء يستغفر الله ولا يعود .

وموثق ليث ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن وقوع الرجل على امرأته  
وهي طامث خطأ قال : ليس عليه شيء وقد عصى ربه . فان المراد من الخطأ  
الخطيئة بقريئة «عصى» .

وهي دينار في أول الحيض ونصفه في وسطه وربعه في آخره

وخبر الدعائم ، روينا عنهم عليهم السلام : ان من اتى حائضاً فقد أتى مالا يحل له وفعل مالا يجب ان يفعله وعليه ان يستغفر الله ويتوب اليه من خطيئته وان تصدق بصدقة مع ذلك فهو حسن .

وهذه الروايات صريحة في عدم الكفارة مما يوجب حمل تلك على الاستحباب خصوصاً مع قرينة اضطرابها في قدر الكفارة ، حتى ان راوياً واحداً روي مرة شيئاً ومرة شيئاً آخر ، فمثلاً الحلبي روي مرة التصديق على مسكين بقدر شبعه - كما تقدم - ومرة روي ان كان واقعها في استقبال الدم فليستغفر الله ويتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كل رجل منهم ليومه ولا يصلي ، وان كان واقعها في اذبار الدم في آخر ايامها قبل الغسل فلا شيء عليه .

واشكل على القول بالاستحباب ، باعراض القدماء ، وموافقة العامة لفتوى مالك وابي حنيفة وفيه : انك قد عرفت فتوى النهاية والمبسوط والفاضلين والشهيد بن وغيرهم بذلك ، كما انه ربما قيل بالعكس حيث ان خبر عبد الملك «فان الناس يقولون» ظاهر في كون الكفارة كانت معروفة بين العامة ، مضافاً الى ان نفرين من العامة لا يحققان موضوع التقية ، هذا مع الغض في ان الجمع الدلالي مقدم ، كما قرر في محله .

ولذا اختار المستمسك الاستحباب ، وحيث نقول بالاستحباب فالظاهر التخيير بين ما ذكر في الروايات من أقسام الكفارة (وهي دينار في أول الحيض ونصفه في وسطه وربعه في آخره) نسب هذا الى الشهرة ، بل عن الانتصار والخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى الاجماع عليه ، واستدلوا لذلك : بسرواية داود بن فرقد ومرسل المقنع والرضوى .

اذا كانت زوجته من غير فرق بين الحرة والامة والدائمة والمنقطعة  
واذا كانت مملوكة للواطى فكفارته ثلاثة امداد من طعام

وقد حملوا سائر الروايات على هذا التفصيل ، لكن الظاهر ان القول بالتخيير  
حتى على الوجوب اقرب الى النظر العرفي ، ثم انه لا فرق في الاول والوسط  
والاخير بين رؤية الدم وعدمها ، كما في النقاء في البين لانه محكوم بالحضية ،  
كما ان الظاهر انه لا فرق بين ايام العادة وغيرها ، من الايام المحكومة بالحضية  
ولو كانت اياماً اختيارية كالروايات .

نعم ايام الاستظهار ان قلنا بانها واجبة الاحتياط الحقت بالحض والالم يكن  
لها هذا الحكم - كما تقدم - والمراد بالدينار ثلاثة ارباع مثقال الذهب بمثاقيل  
الصاغة التي هي اربع وعشرون حمصة متوسطة .

ثم ان الكفارة المذكورة انما هي (اذا كانت زوجة) لانها هي المتيقنة من  
انصراف النص والفتوى (من غير فرق بين الحرة والامة والدائمة والمنقطعة) لاطلاق  
النص والفتوى كما لا فرق بين المسلمة والكافرة لان التكليف متوجه الى الرجل  
ولا مدخلة في ذلك لاعتقاد المرأة بحرمة الوطى في الحض او عدمها كما انه لو كان  
مقلداً لمن يوجب وجب عليه ، وان كانت المرأة مقلدة لمن لا يوجب ولا يجب  
عليه في صورة العكس بان قلدت هي من يوجب وهو يقلد من لا يوجب .

(واذا كانت مملوكة للواطى فكفارته ثلاثة امداد من طعام) كما عن جماعة،  
بل عن السرائر نفى الخلاف فيه ، وعن الانتصار الاجماع عليه ، واستدلوا لذلك  
بمرسلة الفقيه من جامع امته وهي حائض ، تصدق بثلاثة امداد من الطعام، والرضوى  
وان جمعت امتك وهي حائض تصدقت بثلاثة امداد من طعام ، بعد ان يجارهما  
بالعمل ، لكن حيث كان المستند ضعيفاً والجبر غير معلوم اختار في المعبر والمنتهى



يتصدق بها على ثلاثة مساكين لكل مسكين مد من غير فرق بين كونها قنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد .  
نعم فى المبعضية والمشاركة والمزوجة

وجامع المقاصد الاستحباب ، وهذا هو الاقرب لما تقدم من عدم وجوب اصل الكفار وعلى هذا فهو مخير بين ذلك وبين ما فى حسن عبد الملك بن عمرو سئلت ابا عبد الله عن رجل اتى جاريته وهى طامت ؟ قال : يستغفر الله تعالى ربه ، قال عبد الملك : فان الناس يقولون عليه نصف دينار او دينار ؟ فقال عليه السلام : فليصدق على عشرة مساكين . بل ربما يقال بان التفكيك بين الزوجة والجارية مشكل لاطلاق الادلة مثل خبر ابن مسلم «فى الرجل اتى المرأة وهى حائض» ، وخبر ابى بصير «من اتى حائضاً» وخبر داود «فى كفارة الطمث» لكن ذلك محل نظر والامر سهل بعد كون الحكم فى الكل هو الاستحباب فتأمل .

(يتصدق بها على ثلاثة مساكين لكل مسكين مد) قالوا وذلك للاجماع المدعى وللانصراف من المرسله والرضوى وفيهما مالا يخفى ، اذ الاجماع محقق العدم والانصراف ممنوع فيصح اعطائها لمسكين واحد او ازيد من ثلاثة للاطلاق هذا على الوجوب اما على الاستحباب فالامر اسهل ، كما انه لو عمل بخبر عبد الملك لم يلزم اعطاء كل مسكين مداً ، بل جاز اقل من ذلك .

نعم يدعى انصرافه الى مقدار الشبع ولو بمناسبة الاستيناسات الخارجية فى امثال المقام ، وكأنه لذلك قال : فى المستمسك الظاهر من حسن عبد الملك كون الصدقة بعشرة امداد (من غير فرق بين كونها قنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد) لاطلاق النص والفتوى .

(نعم فى المبعضية) التى ادت بعض مال الكتابة (والمشاركة والمزوجة

والمحللة اذا وطئها مالكها اشكال ، ولا يبعد الحاقها بالزوجة فى لزوم الدينار أو نصفه أو ربه والاحوط الجمع بين الدينار والامداد ، ولا كفارة على المرأة وان كانت مطاوعة ،

والمحللة اذا وطئها مالكها) الذى تحرم عليه (اشكال) واحتمالات :

الاول : عدم الكفارة اصلا لان دليلى الزوجة والامة منصرفان عن المحرمة من الامة .

الثانى : كفارة الزوجة لان دليل الامة منصرف الى الحلال فيشملة الاطلاقات مثل اخبار ابن مسلم وداود وابى بصير المتقدمات .

الثالث : كفارة الامة لانهن داخلات فى الامة ولا يسلم الانصراف منتهى الامر حرمتهن على الواطى حرمة اضافية .

الرابع : التفصيل بين المبعضة والمشتركة بالحاقهما بالزوجة وبين المزوجة والمحللة بالحاقهما بالامة ، اما الحاق الاولتين بالزوجة فلا تطلق اخبار ابن مسلم وداود وابى بصير ، واما الحاق الاخيرتين بالامة لانهما امة له ، وان حرم عليه وطئها ، والاقرب من الاحتمالات الرابع (و) لكن (لا يبعد) عند المصنف (الحاقها) جميعاً (بالزوجة فى لزوم الدينار او نصفه او ربه) و مع ذلك فى (الاحوط الجمع بين الدينار والامداد) للعلم الاجمالي ، وحيث ان الظاهر كفاية اعطاء قيمة المد ، فاذا اعطى الدينار ونصفه وربه بقصد مسا فى الذمة من القيمة والاصل كفى ، فيما اذا لم تكن قيمة المد اكثر (ولا كفارة على المرأة وان كانت مطاوعة) للاصل ولا خلاف فيه ، بل عن المنتهى والروض الاجماع عليه ، ومنه يعرف عدم الكفارة عليها ، وان كانت هى الفاعلة باضطرار الزوج او ما اشبه .

ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل ، فلا كفارة على الصبي ولا المجنون ، ولا الناسي ، ولا الجاهل بكونها في الحيض ، بل اذا كان جاهلاً بالحكم ايضاً وهو الحرمة ، وان كان احوط

(ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل) ولا اشكال ولا خلاف في الثبوت على من اجتمعت عليه الشرائط (فلا كفارة على الصبي ولا المجنون) لحديث رفع القلم عنهما ، ولا فرق فيه بين الاحكام الوضعية والتكليفية - كما ذكرناه في هذا الشرح - ، اما اذا ثبت كفارة على الصبي في باب الحج ونحوه ، فهو من جهة دليل خاص ، ومنه يعلم ان لا كفارة على المضطر والمكره والنائم والسكران ونحوهم ممن لم يتوفر فيهم شرط التكليف .

(ولا الناسي ولا الجاهل بكونها في الحيض) لعدم التكليف ، لكن يحتمل تقييد الجاهل بما اذا كان عذراً وذلك فيما اذا لم يلزم عليه الفحص لوجوب الفحص في الشبهات المرضوعية - كما مر غير مرة - وكذا اذا ارتكب مع العلم الاجمالي بان علم ان احدي زوجتيه حائض ، ومع ذلك قاربها فبانته حائضاً (بل اذا كان جاهلاً بالحكم ايضاً وهو الحرمة) لان الكفارة عقوبة على الفعل ومع الجهل لا عقوبة عليه ولاطلاق دليل الرفع (وان كان احوط) لان الجاهل كالعامد كما في سائر الاحكام ، وربما يفصل بين القاصر فلا كفارة وبين المقصر ففيه الكفارة ، لصحة عقوبة المقصر وهذا غير بعيد لظهور الادلة في ان الكفارة حكم العاصي بقرينة جعل الحدوايجاب الاستغفار عليه هذا ، وفي رواية اسحاق في الباب الثالث والاربعين من ابواب الطواف ما يستفاد منه عدم وجوب الكفارة على الزوج ، اذا لم يعلم بحيضها ، مما يؤيد عدم الكفارة مع الجهل بالحكم ايضاً ، ومما ذكرنا ظهر انه لو لم يتعمد الادخال بل دخل من دون ارادة كما اذا اراد التفخيذ فدخل لم تكن عليه كفارة .

نعم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لا اشكال  
فى الثبوت .

مسألة - ٦ - المراد بأول الحيض ثلثه الاول ، وبوسطه ثلثه  
الثانى وبآخره الثلث الاخير، فان كان ايام حيضها ستة فكل ثلث  
يومان واذا كانت سبعة فكل ثلث يومان وثلث وهكذا .

مسألة - ٧ - وجوب الكفارة فى الوطى فى دبر الحائض غير  
معلوم .

(نعم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لا اشكال فى الثبوت)  
لاطلاق الادلة وعدم العلم بالكفارة ، ليس بعذر وكذلك اذا علم بالكفارة لكن لم  
يعلم قدرها ، ثم ان المصنف لم يذكر حكم الحد بالسياط المذكورة فى الروايات  
لان مكانه كتاب الحدود .

مسألة - ٦ - المراد باول الحيض ثلثه الاول وبوسطه ثلثه الثانى وبآخره  
الثلث الاخير) كما هو المتبادر من النص والفتوى (فان كان ايام حيضها ستة فكل  
ثلث يومان واذا كانت سبعة فكل ثلث يومان وثلث وهكذا) وقد صرح بذلك غير  
واحد ، خلافاً للسار فى محكى المراسم من تحديده الوسط بما بين الخمسة الى  
السبعة ، فقد يخلو الحيض عن الاخر ، كما اذا انقطع على السبعة ، وقد يخلو عن  
الوسط ايضاً كما اذا انقطع على الخمسة ، وعن الراوندى اعتبار الاطراف الثلاثة  
بالنسبة الى العشرة فكل ثلاثة ايام وثلث يوم ، هو ثلث الحيض ولا دليل لهما فهما  
ضعيفان .

(مسألة - ٧ - وجوب الكفارة فى الوطى فى دبر الحائض غير معلوم) فان

مسألة - ٨ - اذا زنى بحائض أو وطئها شبهة ، فالاحوط التكفير بل لا يخلو عن قوة .

مسألة - ٩ - اذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم ، فالظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطئها محل الخروج

ظاهر النصوص حرمة الوطئ في قبل الحائض كما تقدم ، فليس المحرم في باب الحيض الا الوطئ في قبلها ، والكفارة انما وضعت لعمله الحرام فلا كفارة في الوطئ في دبرها سواء قيل بحرمة في نفسه او بحليته .

(مسألة - ٨ - اذا زنى بحائض او وطئها شبهة ف) هل تجب الكفارة ام لا قولان اما وجوب الكفارة فلاطلاق جملة من الادلة ، كاجاب ابى بصير وابن مسلم وداود وللأولوية عن وطي الزوجة ، واما عدم الوجوب فللنص في بعض الادلة بالزوجة والاطلاق منصرف والاولوية غير معلومة فلعله من قبيل « من عاد فينتقم الله منه » والمصنف على ان (الاحوط التكفير بل لا يخلو عن قوة) وهذا هو الذي اختاره غير واحد من الشراح والمعلقين، لكن الظاهر ان القوة محل منع وانما هو احتياط واذا شك فالاصل عدم .

(مسألة - ٩ - اذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم) فان قلنا بالحلية فلا كفارة ، لما تقدم من ان ظاهر الادلة ان الكفارة في المقام ملازمة مع المعصية ، واما ان قلنا بالحرمة (فالظاهر وجوب الكفارة) لاطلاق الادلة (بخلاف وطئها في محل الخروج) وان قلنا بحرمة لانصراف ادلة الكفارة عنه اللهم الا اذا كان الخروج من الدبر او ثقبه قريبة من الفرج حيث يمكن دلالة الدليل عليه ولو شك في الكفارة فالاصل عدمها .

مسألة - ١٠ - لا فرق في وجوب الكفارة بين كون المرأة حية او ميتة .

مسألة - ١١ - ادخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة على الاحوط .

مسألة - ١٢ - اذا وطئها بتخييل انها امته فبانث زوجته عليه كفارة دينار وبالعكس كفارة امداد،

(مسألة - ١٠ - لافرق في وجوب الكفارة بين كون المرأة حية او ميتة) لبقاء الموضوع عرفاً ، كما لا فرق في الحرمة بين الحياة والممات ، والقول بانصراف الحرمة والكفارة الى حال الحياة محل نظر ، وان كان ربما يقرب ذلك بان الحكمة من الحرمة هي الاذى وتشويه الولد وما اشبه ، مما ذكر في الروايات وبانتفائها ينتفى الحكم ، بل ربما يقال بان الحكم في الميت اغلظ وكيف كان فالظاهر ما اختاره المصنف .

(مسألة - ١١ - ادخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة) لصدق الادلة المتقدمة عليه ، لكن الظاهر ان ثبوت الكفارة انما هو (على الاحوط) للاشكال في صدق الوطئ ونحوه عليه ، وقد سبق ما يوضح المقام في باب الجنابة بالادخال فراجع .

(مسألة - ١٢ - اذا وطئها بتخييل انها امته فبانث زوجته) كان (عليه كفارة دينار وبالعكس) بان وطئها بتخييل زوجته فبانث امته (كفارة امداد) لانه حينما تحقق الموضوع تحقق الحكم ، والقطع ونحوه لا مدخلة لها في ترتب الاحكام ، وقد صرح بذلك كشف الغطاء والجواهر وقرر المصنف على ذلك الشراح والمعلقون ،

كما انه اذا اعتقد كونها فى اول الحيض فبان الوسط او الاخر أو العكس فالمناط الواقع .

مسألة - ١٣ - اذا وطئها بتخييل انها فى الحيض ، فبان الخلاف لاشىء عليه .

مسألة - ١٤ - لا تسقط الكفارة بالعجز عنها ،

ومنه يعرف انه لو عمل بالبينة ونحوها فى ذلك فبان الخلاف كان الحكم على الواقع (كما انه اذا اعتقد كونها فى اول الحيض فبان الوسط او الاخر او العكس فالمناط الواقع) لاما توهم ، ولو اعطى حسب وهمه اكثر ، ثم بان ان عليه اقل كان له ان يسترجع الزائد اذا كان موجوداً ، والا فلا لانه قد غر الاخذ فلا يطالبه بشىء .

(مسألة - ١٣ - اذا وطئها بتخييل انها فى الحيض فبان الخلاف لاشىء عليه) من الاحكام كالکفارة والتعزير المقرر ونحوهما لانتفاء الحكم بانتفاء الموضوع . نعم هو تجرى وقد حققنا فى الاصول انه لاعتقابه عليه وليس بحرام ، ومثله مالو وطئها بتخييل انها طاهرة فبان حائض .

(مسألة - ١٤ - لا تسقط الكفارة بالعجز عنها) كلا فان قدر على بعضها وجب لقاعدة الميسور وهو المحكى عن التحرير والمنتهى واختاره غيرهما ، وقيل بالسقوط لان الواجب الكل ، فاذا لم يتمكن من الكل فلا دليل على البعض لا صالة العدم ، وفيه ما لا يخفى اذ انما يصح هذا الاستدلال فيما كان الواجب ارتباطياً كالحيح والاعتكاف والركعات فى الصلاة الواحدة ، فلادليل على جريانه فى غير الارتباطية . نعم لو عجز عنها مطلقاً فلا اشكال فى السقوط عنه حال العجز ، سواء امتد العجز الى الاخير او الى مدة ، وانما الكلام فى موردين :

الاول : فى انسه لو كان قادراً حال الوطى ولم يؤد ثم طرء العجز فهل بقى

فمتى تيسرت وجبت ، والاحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها مادام العجز .

الواجب في ذمته بحيث يلزمه الاداء ، ولو بان يوصى بالاداء من تركته ، فيما اذا كانت حال الحياة من مستثنيات الدين ، ام كان حاله حال العجز حال الوطى بعد انه لا ينبغي الاشكال في وجوب ادائه بنفسه اذا تمكن ، احتمالان : مقتضى القاعدة عدم السقوط للاستصحاب واحتمال شمول نصوص السقوط الاتيه له ممنوع ، اذ ظاهرها العاجز من الاول لا العجز الطارى .

الثانى : فى انه لو كان عاجزاً من اول الامر (قد) هل انه (متى تيسرت وجبت) كما اختاره الماتن وبعض آخر ، او ان صدق العجز حال الوطى وما يقاربه يوجب السقوط ، وان تيسرت بعد ذلك كما ليس بالبعيد ، احتمالان بل قولان :  
يسدل على الاول : اطلاقات ادلة وجوب الكفارة ولا دليل على ان العجز الموقت يسقطها وان تمكن بعد ذلك .

ويدل على الثانى : ذيل رواية داود بن فرقد فان لم يكن عنده ما يكفر ؟ قال عليه السلام : فليصدق على مسكين واحد ، والا استغفر الله ولا يعود ، فان الاستغفار توبه وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شىء من الكفارة . لكن اورد عليه بضعف السند اللهم الا ان يقال ان روايته فى التهذيب والاستبصار تكفى فى الاعتماد حيث لا يعارضه شىء ولا شك ان الاعطاء هو الاحوط .

(والاحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها) واما مطلق الاستغفار فلا شبهة فيه لانه لكل ذنب فـ (مادام العجز) يكفى الاستغفار فاذا قدر كفر ، ثم الظاهر انه يكفى الاستغفار مرة فلا يحتاج الى التكرار لصدق المهية بحصول فرد واحد منها .



مسألة - ١٥ - اذا اتفق حيضها حال المقاربة وتعمد في عدم  
الاجراج وجبت الكفارة .

مسألة - ١٦ - اذا اخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها ، فاذا  
وطئها بعد أخبارها بالحيض وجبت الكفارة ، الا اذا علم كذبها ،  
بل لا يبعد سماع قولها في كونه أوله أو وسطه أو آخره .

مسألة - ١٧ - يجوز اعطاء قيمة الدينار ،

(مسألة - ١٥ - اذا اتفق حيضها حال المقاربة وتعمد في عدم الاجراج) في  
الحال ، وان اخرج بعد ذلك بحيث كان الوطي ممتداً مع القدرة (وجبت الكفارة)  
لاطلاق دليل الكفارة واحتمال انها خاصة بالمبتدى لا وجه له الا الانصراف البدوي  
وهو ليس بحجة .

( مسألة - ١٦ - اذا اخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها ) كما تقدم في  
المسئلة الرابعة (ف-) اذا وطئها بعد اخبارها بالطهر ، ثم تبين انها حائض لم يكن  
عليه شيء و ( اذا وطئها بعد اخبارها بالحيض وجبت الكفاره ) لان ذلك مقتضي  
حجية قولها (الا اذا علم كذبها) حيث لا يقاوم العلم شيء .

(بل لا يبعد سماع قولها في كونه أوله أو وسطه أو آخره) لان المتفاهم عرفاً  
من كونها مسموع القول في الحيض ، كونها مسموع القول في خصوصياته ، التي  
منها كونه أوله أو وسطه أو آخره ، مضافاً الى حجية قول ذي اليد الشاملة للمقام  
نصاً أو فحوى ، ومثل سماع قولها في الحيض وخصوصياته سماع قولها في النفاس  
والاستحاضة ،

(مسألة - ١٧ - يجوز اعطاء قيمة الدينار) وهو ثلاثة ارباع المثقال الصير في

## والمناط قيمة وقت الاداء .

من الذهب الخالص ، وفي المسألة أقوال ثلاثة :

الاول : ما اختاره المصنف تبعاً للمقنعة والنهائية والمراسم والمهذب والغنية والجامع وغيرهم ، لانه المفهوم من النص في النقود ، فاذا قيل فلان يطلب مائة دينار لم يرد العين ، وكذلك اذا قال بعتك الدار بمائة وما اشبه ذلك وربما يويد ذلك يسوقه مساق النصف والربع المراد بهما القيمة .

نعم لا يصح اعطاء غير النقود ، كالارز والحنطة عوض الدينار ، لانه خلاف المتفاهم عرفاً . وهذا القول هو الاقرب .

الثاني: لزوم اخراج عين الدينار، كما عن كتب العلامة والشهدين والمحقق الثاني وغيرهم ، لظهور لفظ الدينار في ذلك مع عدم صدق اسم الدينار على قيمته، فلا بد من الاقتصار على مورد النص وايد ذلك بسائر الكفارات الظاهرة في خصوصية ما في النص ، وفيه ما ذكرناه من ظهور النقود في الطريقية لا الخصوصية ، الا اذا كان هناك دليل من الخارج ، وفرق بين النقود والاحيان فالحنطة ليست ظاهرة في القيمة بينما الدينار ظاهر في ذلك فلا وجه للتأييد المذكور .

الثالث : جواز اعطاء غير المضروب من الذهب وان لم يكن ديناراً «اسماً» ولا يجوز اعطاء القيمة كما عن المنتهى لانه لا فرق بين المضروب وغيره لتناول الاسم لهما ، وفيه ما تقدم من ان الطريقية تقتضي كفاية كل قيمة .

ثم انه لا ينبغي الاشكال في كفاية القيمة في صورة تعذر العين على القوم بلزومها لقاعدة الميسور ، ولانه المركوز في اذهان العرف ، فقول المستمسك ان العمدة في اجتزاء القيمة في صورة التعذر الاجماع ، ولولاه اشكل الحكم الخ ، محل منع .

(والمناط قيمة وقت الاداء) كما اختاره الشيخ المرتضى وغيره ، وهذا هو الاقوى ، خلافاً للجواهر حيث اختار قيمة زمان حدود الحكم من الشرع ، ولبعض

مسألة - ١٨ - الاحوط اعطاء كفارة الامداد لثلاثة مساكين .  
واما كفارة الدينار فيجوز اعطائها لمسكين واحد ،

آخر حيث اختار قيمة وقت الوطي .

أما القول الاول : فيدل عليه ان المالية الملحوظة في الدينار الواجب ادائه ممتدة الى حين الامتثال ، فكما انه اعطى نفس الدينار كفى كذلك اذا اعطى قيمته ، ومثله الحال في الديون وغيرهما .

واستدل للثاني : بان الدينار ملحوظ مرآة للقيمة المحددة وقت التشريع ، وفيه ان هذا اللحاظ خلاف المتفاهم عرفا في كل النقود في كلمات العرف ، فالمصير اليه يحتاج الى دليل خاص يقاوم الفهم العرفي .

واستدل للثالث : بان وقت التعلق هو وقت الوطي فتغيره عن وقت الوطي خلاف الاصل ، وفيه ان الذمة اشتغلت بالدينار الذي هو مرات لمالته للمالية الدينار المحددة بوقت خاص .

(مسألة - ١٨ - الاحوط اعطاء كفارة الامداد لثلاثة مساكين) قالوا لان كونه ثلاثة امداد ظاهرة في كونها لثلاثة مساكين ولو بقرينة سائر الكفارات وما ذكر في بعض روايات الباب من اطعام عشرة مساكين ، وقد تقدم الاشكال في ذلك في مسألة وطي الامة .

(واما كفارة الدينار فيجوز اعطائها لمسكين واحد) وفي الجواهر بلا خلاف اجده ، كما يجوز اعطائها لعدة مساكين كل ذلك لاطلاق الدليل ، والظاهر عدم الفرق بين كسوف المسكين هاشمياً ام لا للاطلاق ، بل قوله عليه السلام في بعض الروايات « انما هي الزكاة الواجبة » في مسألة منع الهاشمي عن الصدقات دليل على المقام ، كما ذكرناه في بعض مباحث الفقه .

والاحوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين .

مسألة - ١٩ - اذا وطئها في الثلث الاول والثانى والثالث

فعليه الدينار ونصفه وربعه ، واذا كرر الوطي في كل ثلث ، فان كان بعد التكفير وجب التكرار

نعم لاشكال في اشتراط كون الاخذ فقيراً لانه المنصرف من كونها كفارة ، بل ظاهرهم التسالم على ذلك ( والاحوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين ) الاحتياط في العرف على سبعة مساكين ، وجهه الجمع بين دليل الدينار وحسن الحلبي . أما على ستة فلم يظهر وجهه ، المهم الا فهم كون السبعة من باب المثال ، ولذا انتقده جملة من الشراح والمعلقين حتى قال السيد البروجردي : لم يظهر له وجه ، ولا يخفى ان مثل هذا لا يسمى احتياطاً لان الخبر ان كان حجة فالامر تخيري ، والا لم يكن وجه للعدول عن الدينار واليه ، ثم الظاهر انه ان قلنا بهذا الاحتياط صح اعطائه لعائلة مكونة من سبعة وان كان فيهم اطفال للمناط في بعض الكفارات الاخر .

(مسألة - ١٩ - اذا وطئها في الثلث الاول والثاني والثالث فعليه الدينار ونصفه وربعه ) لتعدد الحكم بتعدد الموضوع ، ولا مجال لاحتمال انطباق قوله عليه السلام : « اذا اجتمعت لله عليك حقوق » على المقام ، لما قرر في محله من اصاله عدم التداخل وان افتى المستند باصاله التداخل الا فيما خرج بالدليل .

( واذا كرر الوطي في كل ثلث ) فان كان بالادخال والاخراج لدفعة واحدة لعدم صدق التكرار عرفاً ، وان كان بالدفعات ( فان كان بعد التكفير وجب التكرار ) بلاخلاف كما ادعاه جماعة ، وان كان المحكي عن شرح المفاتيح وجود الخلاف فيه ، ثم ان وجه التكرار هو ما ذكره من ان المرة الثانية ان اوجبت الكفارة فهو المطلوب ، وان لم يوجب الكفارة كان خلاف اطلاق ادلة الكفارة على الواطي

والا فكذلك ايضاً على الاحوط .

مسألة - ٢٠ - الحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارة ولا دليل عليه .

نعم لا اشكال في حرمة وطئها

وتقييد الادلة بمن لم يسبق منه التكفير ، بلا دليل (والا) يمكن بعد التكفير ( فكذلك ايضاً ) تتعدد الكفارة لاطلاق الادلة لكن التكرار هنا (على الاحوط) لاحتمال عدم التكرار بتقريب ان الكفارة وضعت لمهية الوطئ الصادقة على الواحد والمتعدد ، كما اذا قال اذا شربت الماء فالعن قتلة الحسين او اذا جنبت فاغتسل ، حيث انه يكفي لعن واحد وغسل واحد لشربات وجنابات ، لكن فيه ان ذلك خلاف ظاهر الشرطية للدالة على ان كل فرد موجب تام وقد تقدم ان الاصل عدم التداخل ، فالقول بعدم التداخل في المقام هو الاقرب .

( مسألة - ٢٠ - الحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارة ) وهو الظاهر (و) ان قال المصنف ( لا دليل عليه ) بل الكفارة هي المعروف بين الاصحاب كما في مصباح الهدى ، بل في الطهارة نسبتة الى ظاهر الاصحاب ، وعن التذكرة عدم الخلاف فيه .

( نعم لا اشكال في حرمة وطئها ) بلا خلاف فيه كما عن المعتمد والمنتهدى والتذكرة ، ويدل على الحرمة ان النفاس هو الحيض ، كما في المروى عن الصادق عليه السلام انه قال : سئل سلمان عليا عليه السلام عن رزق الولد في بطن امه؟ قال: ان الله تبارك وتعالى حبس عليها الحيضة فجعلها رزقه في بطن امه . بضميمة وضوح ان ما يخرج بعد الولادة هو ذلك الدم المحتبس .

وخبر مالك ابن اعين قال : سئلت الباقر عليه السلام عن النفساء يغشاه زوجها

### التاسع : بطلان طلاقها وظهارها

وهى فى نفاسها من الدم ؟ قال عليه السلام : نعم اذا مضى لها منديوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها ، ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد يغشاهازوجهايامرها فتغتسل ثم يغشاهان احب .

وخبر الخشاب قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام ، عن الحائض والنفساء ما يحل لزوجها منها ؟ قال : تلبس درعاً ثم تضطجع معه . مما يسدل على وحدتهما فى الحكم .

وصحيح زرارة فى الحائض « تصنع مثل النفساء سواء » حيث ان العرف يفهم منه تساويها ، فلا يستشكل عليه بانه يدل على الحاق الحائض بالنفساء لا العكس . وسيأتى بقية الكلام فى ذلك فى النفاس انشاء الله تعالى ، ومنه عرف وجه وجوب الكفارة و الله العالم .

( التاسع ) : من احكام الحائض ( بطلان طلاقها ) اجماعاً مستفيضاً نقله فى كلماتهم ، ويدل عليه متواتر الروايات :  
كرواية الكافى عن الباقر عليه السلام انه قال : انما الطلاق ان يقول لها . . .  
بعدها تطهر من محيضها قبل ان يجامعها انت طالق .

وفى الكافى عنه عليه السلام ايضاً : لاطلاق الا على سنة ، ولا طلاق على سنة الا على طهر من غير جماع .

والمروى فى التهذيب قال : سئلته عن الطلاق ؟ فقال على طهر . وكان على عليه السلام يقول : لا يكون طلاق الا بالشهود . الى غيرها من الاخبار المذكورة فى كتاب الطلاق . ( وظهارها ) وهو ان يقول الرجل لزوجته بحضور شاهدين عادلين انت على كظهر امى - وتفصيله فى كتاب الظهار - اما بطلان ظهار الحائض فعليه الاجماع ايضاً ويدل عليه غير واحد من الروايات :

## فاذا كانت مدخولا ولو دبراً

كصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ، وقد سئل عن كيفية الظهار ؟ فقال :  
يقول الرجل لامرأته وهي طاهر في غير جماع انت على حرام كظهرامى .  
وخبر حمران عنه عليه السلام : لا يكون ظهار الا على طهر بلا جماع بشهادة  
شاهدين مسلمين .  
وفى المرسل عن الصادق عليه السلام : لا يكون الظهار الا على مثل موضع  
الطلاق .

ثم انما يشترط الطهر في صحة الطلاق بامور ثلاثة وهي : ان تكون مدخولا بها ،  
وان يكون زوجها حاضراً ، وان لا تكون حاملا ، فاذا فقدت احدى هذه الشروط صح  
طلاق الحائض ، فالمرأة غير المدخول بها يصح طلاقها في حال الحيض وكذلك المرأة  
التي زوجها غائب يصح طلاقها اذا كانت في حال الحيض واقعاً ، ولم يكن الزوج  
يعلم انها في حال الحيض ، وهكذا المرأة الحامل يصح طلاقها في حال الحيض  
فإذا كانت مدخولا بها ولو دبراً ) لم يصح طلاقها بخلاف ما اذا لم تكن مدخولا بها  
فيصح طلاقها بلا اشكال ولا خلاف بل عليه دعوى الاجماع منهم ويدل عليه غير واحد  
من الروايات :

كالمرور عن الكافي قال : لا باس بطلاق خمس على كل حال الغائب عنها زوجها  
والتي لم تحض ، والتي لم يدخل بها ، والحبلية ، والتي قد تبست من المحيض .  
وعن الباقر عليه السلام قال : خمس يطلقن على كل حال الحامل المتيقن حملها  
والتي لم يدخل بها زوجها ، والغائب عنها زوجها . والتي لم تحض ، والتي قد تبست  
من المحيض .

وفى التهذيب عنهما عليهم السلام : خمس يطلقهن ازواجهن متى شائوا الحامل  
المستبين حملها والجارية التي لم تحض والمرأة التي قد قعدت من المحيض والغائب

## وكان زوجها حاضراً ، أو في حكم الحاضر

عنها زوجها والتي لم يدخل بها .

ثم ان الدخول في الدبر كالدخول في القبل للاطلاق ولخبر حفص عن الرجل يأتي اهله من خلفها ؟ قال : هو احد المأتين فيه الغسل ، الى غير ذلك مما ذكر في كتاب الطلاق ، ويكفي في الدخول ادخال مقدار الحشفة كما تقدم في باب الجنابة ، اما في باب الحيض الذي ذكرنا حرمة بعض الحشفة فللدليل خاص كما عرفت (وكان زوجها حاضراً) فانه لا يصح طلاقها حينئذ بخلاف ما اذا كان الزوج غائب حيث يصح طلاقها ، وان كانت في الواقع في حال الحيض ، ويدل عليه الاخبار المتقدمة في غير المدخول بها التي عد فيها الغائب عنها زوجها من الخمس التي يطلقن على كل حال .

وخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهو غائب لا يعلم انه يوم طلقها كانت طامناً ؟ قال عليه السلام : يجوز .

(اوفي حكم الحاضر) بحيث يتمكن من استعمال حالها وان كان غائباً فان تمكن من الاستعمال كان بحكم الحاضر ، كما ان الحاضر ان لم يتمكن من الاستعمال كان بحكم الغائب ، اذاً فالمناط امكان الاستعمال فان امكن غائباً كان او حاضراً لم يصح طلاقها في حال الحيض وان لم يتمكن من استعمال حالها غائباً كان او حاضراً صح طلاقها . ويدل عليه :

صحيحه عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة سرّاً من اهلها ، وقد اراد ان يطلقها وليس يصل اليها فيعلم طمئتها اذا طمئت ولا يعلم طهرها اذا طهرت ؟ فقال عليه السلام : هذا مثل الغائب عن اهله يطلق بالاهلة والشهور ثم يعتبر في طلاق الغائب ، ومن كالغائب مضى مدة يعلم بمقتضى



ولم تكن حاملاً ، فلو لم تكن مدخولاً بها أو كان زوجها غائباً أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكناً من استعمال حالها أو كانت حاملاً يصح طلاقها ، والمراد بكونه في حكم الحاضر ان يكون مع غيبته متمكناً من استعمال حالها .

عادتها انتقالها من الطهر الذي وطئها فيه الى طهر آخر ، وان احتمل تغير عاداتها وانها مع تغير عاداتها باقية في طهر الواقعة او انها حائض حال الطلاق ، وتفصيل ذلك في كتاب الطلاق .

ثم ان كان غائباً وتمكن من الاستعمال أو كان حاضراً كذلك ولم يرد الاستعمال كرد الطلاق في اليوم الاول والحادي عشر فانه يعلم بوقوع احدهما في حالة الطهر ، والمراد بالامكان العرفي لا الدقي العقلي لانه مبني على الشرعية - كما تقدم في بعض المباحث السابقة - .

(ولم تكن حاملاً) فانه لا يصح طلاقها في حال الحيض بخلاف ما اذا كانت حاملاً . حيث يصح طلاقها في حال الحيض اجماعاً ، وبدل عليه الاخبار المتقدمة من ان خمساً يطلقن على كل حال وعد منهن الحامل ، وعلى هذا (فلو لم تكن مدخولاً بها أو كان زوجها غائباً أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكناً من استعمال حالها أو كانت حاملاً) وقيد في النص بالاستبانة احترازاً من البناء على احتمال الحمل بانقطاع الحيض أو ما أشبهه ، كما انه يكون كثيراً ما كذلك فتظن المرأة انها حامل والحال انها ليست بحامل (يصح طلاقها و) قد عرفت ان (المراد بكونه في حكم الحاضر ان يكون مع غيبته متمكناً من استعمال حالها) ثم ان الشروط الثلاثة في الظاهر حالها حال الشروط الثلاثة في الطلاق بكل خصوصياتها اجماعاً في كلماتهم لما تقدم عن الصادق

مسألة - ٢١ - اذا كان الزوج غائباً ووكل حاضراً متمكناً من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض .

عليه السلام : لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق ، بالاضافة الى انه نوع من الطلاق فيشملة دليل الطلاق .

(مسألة - ٢١ - اذا كان الزوج غائباً ووكل حاضراً متمكناً من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض) الوكيل : أما وكيل مفوض في الطلاق ، كالوكيل المفوض في التجارة مثلا قال له : انت وكيلي في طلاق اية زوجة ونكاح اية فتاة لي ترى ذلك مناسباً ، وأما وكيل في اجراء صيغة الطلاق فقط ، كما اذا جاء السى عالم وقال : اجر طلاق زوجتي فلانة ، ففي الوكيل المفوض لا يخلو الامر من أربعة : لانه اما ان يتمكن من استعمال حال الزوجة ولا اشكال في لزوم الاستعمال وانه لو طلق وصادف الحيض بطل الطلاق .

واما ان لا يتمكن من استعمال حالها ولا اشكال في صحة الطلاق .

واما ان يتمكن الزوج فقط من الاستعمال .

واما ان يتمكن الوكيل فقط . ولا يبعد دوران الامر في هاتين الصورتين مدار

الوكيل كما ذكروا مثل ذلك في باب التجارة ، وان المدار في الغبن والخيار ونحوهما هو الوكيل ، لكن الاحتياط في المقام لا ينبغي تركه .

واما الوكيل في اجراء الصيغة فالمدار على حال الموكل اذ لاشأن للوكيل

الا اللفظ وكذا في باب نكاح المرأة ، فاذا كان النكاح باطلا بنظر الوكيل المفوض لم يصح نكاحها ، أو الوكيل في اللفظ فلا شأن له ، وانما المهم نظر الموكل ، وهكذا في سائر الابواب ، فاذا اعطاه مالا وقال : اعطه خمساً لم يصح له ان يعطيه لمن يعلم عدم استحقاقه .

مسألة - ٢٢ - لو طلقها باعتقاد انها طاهرة فبانت حائضاً بطل وبالعكس صح .

مسألة - ٢٣ - لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانياً أو بالرجوع الى التمييز والتخيير بين الاعداد المذكورة سابقاً ، ولو طلقها في صورة تخيير قبل اختارها فاختارت التحيض بطل ،

اما اذا كان وكيلا في مجرد الايصال ، كما اذا قال له : اعطه لفلان صح له اعطائه وان علم عدم استحقاقه لانه ليس بمكلف في المقام . والحاصل ان التكليف اذا كان متوجهاً الى الوكيل لم يصح ، اما اذا كان متوجهاً الى الموكل فلا شأن للوكيل في الامر والله العالم .

( مسألة - ٢٢ - لو طلقها باعتقاد انها طاهرة فبانت حائضاً بطل وبالعكس صح ) لان الامر دائر مدار الواقع لامدار الاعتقاد اذ لا مدخيلة للعلم والجهل في الاحكام كما قرر في الاصول ، الا فيما اذا جعل الشارع ذلك جزءاً للموضوع ، وليس المقام منه لعدم الدليل عليه .

( مسألة - ٢٣ - لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين ان يكون حيضاً وجدانياً أو ) تعبيراً لان الشارع جعلها حائضاً في حال تعبدها بالحيض ، فيشملها الدليل الدال على عدم صحة الطلاق في حالة الحيض ، ولا فرق في التعبدية ان كانت مأمورة ( بالرجوع ) الى الاستصحاب أو ( الى التمييز أو التخيير بين الاعداد المذكورة سابقاً ) ومثله ما لو كانت محكومة بالحيضية في النقاء المتخلل ( ولو طلقها في صورة تخيير قبل اختارها فاختارت التحيض ) في أثناء الطلاق ( بطل ) لانها محكومة شرعاً

ولو اختارت عدمه صح ، ولو ماتت قبل الاختيار بطل أيضاً .

مسألة - ٢٤ - بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطي ووجوب الكفارة المختصة بحال الحيض ، فلو طهرت ولم تغتسل لا ترتب هذه الاحكام ،

بالتحيز . وقد وقع الطلاق في الحيض (ولو اختارت عدمه صح) لعدم كون الطلاق في حال الحيض الواقعي ولا التعبدي ، هذا كله لو اختارت احدهما في حال الطلاق . اما لو اختارت احدهما بعد الطلاق فيما كان لها الاختيار في هذا الحال بالنسبة الى الحالة السابقة فلا اشكال في الصحة فيما اذا اختارت عدم التحيز . اما اذا اختارت التحيز فهل يبطل لان الاختيار بيدها ، أو يصح لان الطلاق حصل في وقت لم يكن حيض واقعاً ولا تعبداً ، وتأثير اللاحق في السابق خلاف الظاهر من الادلة ، احتمالان ، وان كان لا يبعد التأثير لانه من باب الكشف ، فتأمل .

(ولو ماتت قبل الاختيار) أو جنت مثلاً (بطل أيضاً) لعدم احراز شرط الصحة لا واقعاً لانها لاتعلم بوقت حيضها ولا تعبداً لانحصار طريقه بالاختيار المفروض انتفائه في المقام ، ومقتضى العلم الاجمالي المردد بين كونها حائضاً في حال الطلاق أو غيره عدم الاعتبار بهذا الطلاق ، والمسألة تحتاج الى التأمل .

نعم لا اشكال في انه لو طلقها في اليوم الاول واليوم الحادي عشر ، ولم تختار حتى ماتت لم يضر ذلك لوضوح وقوع الطلاق الصحيح في احد اليومين كما تقدم شبهه .

(مسألة - ٢٤ - بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطي ووجوب الكفارة المختصة بحال الحيض) خارجاً أو تعبداً (فلو طهرت ولم تغتسل لا ترتب هذه الاحكام) وذلك لظهور ادلة حرمة الطلاق والظهار بحالة وجود الدم ، أو محكوميتها بانها حائضة

فيصبح طلاقها وظهارها ويجوز وطئها ولا كفارة فيه واما الاحكام  
الآخر فهي ثابتة ما لم تغتسل .

كالنقاء في البين فلا بطلان في غير هاتين الصورتين .

واما حرمة الوطئ فسيجيء الكلام فيه وان فيه خلافاً .

واما وجوب الكفارة فلان ظاهر الادلة اختصاصها بما اذا كانت حائضاً أو  
محكومة بالحيضية ، فاذا نظفت لم تكن كفارة . وان قيل بحرمة الوطئ قبل الاغتسال  
(فيصح طلاقها وظهارها ويجوز وطئها ولا كفارة فيه واما الاحكام الآخر) وهي حرمة  
العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة والصيام ، وحرمة مس اسم الله وتوابعه وحرمة  
قراءة العزائم ، واللبس في المساجد ووضع شيء فيها والاجتياز من المسجدين  
(فهي ثابتة ما لم تغتسل) كما عن المشهور ، بل عن ظاهر الروض والمسالك الاجماع  
عليه ، وتفصيل الكلام في ذلك ، ان الصلاة مشروطة بالطهارة فلا تصح من من لم  
تغتسل ، وكذلك الطواف الواجب ، وفي الصوم خلاف يأتي في كتاب الصوم ،  
وحرمة المس ظاهرة لانه مشروط بالطهارة المقفودة في المقام ، واما الثلاثة الآخر  
ففي الاشتراط احتمالان : من ان الجمع بين الحائض والجنب في الروايات يقتضى  
اتحادهما في الحكم فكما لاتصح الامور المذكورة قبل غسل الجنب كذلك لاتصح  
قبل غسل الحائض ولو كان بعد انقطاع الدم ، ومن انه لا وجه للتنظير المذكور اذ  
الجنابة لاتمتد زماناً معتداً به بخلاف الحيض وظاهر الدليل حرمة الامور المذكورة  
على الحائض ، التي ظاهرها المتلبسة بالدم او المحكومة شرعاً بذلك كما في النقاء  
في البين ، فالاصل في التي نظفت الجواز ، وهذا اقرب الى النظر ، وان كان  
الاحتياط في اتباع المشهور ، ومما ذكرنا يظهر ان التفصيل بين القول بالحرمة الذاتية  
والقول بالحرمة التشريعية محل نظر .

العاشر : وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة المشروطة بالطهارة كالصلاة والصوم ، واستحبابه للاعمال التى لها الطهارة وشرطيته للاعمال غير الواجبة التى يشترط فيها الطهارة .

مسألة - ٢٥ - غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفسى ، وكيفيته مثل غسل الجنابة فى الترتيب والارتماس وغيرهما

( العاشر : وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة المشروطة بالطهارة كالصلاة والصوم) على نحو ما تقدم فى غسل الجنابة ( واستحبابه للاعمال التى يستحب لها الطهارة) كقراءة القرآن والزياره (وشرطيته للاعمال غير الواجبة التى يشترط فيها الطهارة) مثل مس كتابة القرآن ونحوه، ثم ان الانقطاع يعلم بالوجدان اوبالحكم الشرعى كما فى ذات العادة اذا تجاوز دمها العشرة ونحوها .

( مسألة - ٢٥ - غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفسى ) كما تقدم فى غسل الجنابة ولانه تطهير والله يحب المتطهرين اما استحبابه للكون على الطهارة فواضح بلا اشكال ، وربما احتمل وجوب الغسل نفسياً لكن لادليل عليه بل المعروف خلافه ، بل فى الجواهر دعوى عدم الوجوب النفسى محصلاً ومنقولا عليه (وكيفيته مثل غسل الجنابة فى الترتيب والارتماس وغيرهما) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المدارك هذا مذهب العلماء كافة ، وعن بعض دعوى الاجماع صريحاً عليه ، ويدل عليه ان الحقيقة واحدة فى الالفاظ التى تطلق فى اماكن متعددة ، الا اذا دل الدليل على خلاف ذلك ، كما ذكروا مثله فى باب الصلاة والصوم والحج وغيرها ، فاذا اطلق الشارع الصلاة وعرفنا ان لها حقيقة خاصة مشروطة بالطهارة والستر والقبلة وما اشبهه ، نقول باشتراط هذه الشرائط فى كل صلاة ، هذا بالاضافة ، السى السيرة والروايات خاصة كموثق الحلبى عن الصادق عليه السلام « فى تساوى غسل الجنابة

والفرق ان غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء ، بخلافه فانه  
يجب معه الوضوء

وغسل الحيض « قال عليه السلام : غسل الجنابة وغسل الحيض واحد .

ونحوه المرسل المحكى عن الفقيه والمقنع والمجالس ، وتمسك المستمسك  
لذلك بخبر ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام ان الحائض هل عليها غسل مثل غسل  
الجنابة ؟ قال عليه السلام : نعم . محل نظر لان ظاهر الخبر المثلية في الوجوب لافى  
الكيفية ، ويدل على وحدة الكيفية ايضاً ما تقدم في بحث تداخل الاغسال فانه لولا وحدة  
الكيفية لم يكن تداخل ، كما يدل على ذلك ايضاً عدم بيان كفيته ولو كان له كيفية  
خاصة لزم البيان ومما تقدم تعرف ان كل ما ذكر من خصوصيات غسل الجنابة ات هنا ايضاً .  
( والفرق ان غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء ) للنص و الفتوى كما تقدم  
( بخلافه فانه يجب معه الوضوء ) اما احتياجه الى الوضوء فهو المحكى عن الاكثر ، كما  
عن المعبر والذكري ، وفي المستمسك انه المشهور شهرة عظيمة ، وعن امالى الصدوق  
ان من دين الاماميه الاقرار بان في كل غسل وضوء في اوله ، وفي المستند قيل كاد ان يكون  
اجماعاً ، خلافاً للمحكى عن السيد والاسكافي والاردبيلي والخونساري والمدارك  
والذخيرة و المفاتيح و الحسداق و جملة من المتأخرين بل عن البحار نسبه الى  
اكثرهم .

استدل للقول الاول : باطلاق الاية خرج منه غسل الجنابة فبقى الباقي من كل  
غسل واجب او مسنون ، وبعموم ما دل على وجوب الوضوء لكل حدث بضميمة اصالة  
عدم كفاية الغسل عنه .

وبصحيح ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كسل غسل  
قبله وضوء الاغسل الجنابة ، وارساله غير ضار بعد كونه مرسله ابن ابي عمير و بعد

عمل المشهور به .

وصحيحه الاخر عن حماد بن عثمان او غيره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في كل غسل وضوء الا الجنابة .

وعن المختلف والذكري روايته عن حماد بعينه وصحيحه على بن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام اذا اردت ان تغتسل للجمعة فتوضأ واغتسل .

والرضوى والوضوء في كل غسل ما خلا غسل الجنابة الى ان قال : فاذا اغتسلت لغير جنابه فابدء بالوضوء ثم اغتسل ولا يجزئك الغسل عن الوضوء ، فان اغتسلت و نسيت الوضوء توضأ واعد الصلاة .

والمروي في الغوالي عن النبي صلى الله عليه و اله كل الاغسال لا بد فيها من الوضوء الا الجنابة .

واستدل للقول الثاني : بجملة من الروايات : كصحيح بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام الغسل يجزى عن الوضوء واى وضوء اطهر من الغسل .

وموثق عمار سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل اغتسل من جنابة او يوم جمعة او يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك او بعده ؟ فقال عليه السلام : لا ليس عليه قبل ولا بعد قد اجزته الغسل والمرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزاء الغسل .

ومكاتبة الهمداني الى ابي الحسن الثالث عليه السلام لا وضوء للصلاة فسي غسل يوم الجمعة ولا غيره .

ورواية حماد عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يغتسل للجمعة او غير ذلك اجزيه من الوضوء ؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام : واى وضوء اطهر من الغسل .

ومرسلة الكافي روي واى وضوء اطهر من الغسل .



ومارواه التهذيب والاستبصار عن محمد بن احمد بن يحيى مرسلان الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة .

ومارواه عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : الوضوء بعد الغسل بدعة .

ومثله رواية سليمان ابن خالد عن الباقر عليه السلام .

ورواية المعتمر عن الصادق عليه السلام .

وفى رواية ابن حكيم ان الناس يقولون تتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل فضحك عليه السلام وقال : واى وضوء انقى من الغسل وابلغ . هذا بالاضافة الى الروايات المستفيضة من الصحاح وغيرها الواردة في غسل الحائض والمستحاضة والنفساء الامرة فيها بالغسل ، ثم الصلاة من غير تعرض للوضوء مع كونها في مقام الحاجة والبيان مما يكشف منه عدم وجوب الوضوء ، والجمع بين الطائفتين هو بحمل الاخبار الامرة بالوضوء على الاستحباب .

نعم ينافى ذلك امران :

الاول : ذهب المشهور الى خلاف ذلك ، وفيه ان المشهور ليس بحد يكون خلافه معرضاً عنه .

الثانى : عدم امكان الجمع بين الاستحباب وبين ماورد من «انه بدعة». لكن حيث ان الروايات اقوى لابد من حمل روايات البدعة على غسل الجنابة او حملها على ان المراد بها الاتيان بالوضوء بقصد اللزوم ، لكن مع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه .

وربما يؤيد الاخبار النافية للوضوء كونها مخالفة للعامة كما فى المستند ، وان كان ربما يستشكل على ذلك بان الترجيح بالمخالفة محله ما اذا لم يمكن الجمع

قبله أو بعده أو بينه

الدلالى (قبله او بعده او بينه) كما عن المشهور بالنسبة الى «قبله وبعده» وعن السرائر نفى الخلاف فى عدم وجوب التقديم - وظاهر المصنف عدم الاستحباب ايضاً خلافاً لمن اوجب تقديم الوضوء على الغسل كما عن الصدوقين والشيخين والجليسين والمفيد وغيرهم .

ولمن قال باستحباب التقديم كما عن النهاية والمقنعة والوسيلة والجامع والمعتبر والشرائع ، بل ادعى عليه الشهرة والاقرب ما اختاره المصنف لعدم الدليل على وجوب او استحباب التقديم وما استدل به لذلك غير صالح للاعتماد فانهم استدلوا بصحيفة علي ومرسلة ابن ابي عمير ومرسلة الفقيه، وصحيفة سليمان والرضوى، وفيه اما الصحيفة فلم تشمل على ما يفيد التقديم الا التقديم الذكرى والمشهور بينهم انه لا يفيد ، واما المرسلة فقرب احتمال اتحاد المرسلتين مع عدم اشتمال الثانى على التقديم يمنع من العمل بظاهر المرسلة الاولى ، واما صحيفة سليمان فقد عرفت محملها ، والرضوى ليس بحجة سندا مع احتمال ان يراد به اصل وجوب الوضوء بقرينة ذيله فتأمل .

اما القائل بالاستحباب فقد حمل الروايات المذكورة عليه بعد المناقشة فى دلالتها على الوجوب ، وبعده نفى خلاف السرائر فى عدم وجوب تقديم الوضوء، ثم انه لا اشكال عندهم فى عدم اشتراط صحة الغسل بتقديم الوضوء - وان قيل بوجوب تقديمه - بل عن الرياض عن بعض مشايخه نفى الخلاف فى عدم الشرطية ، ويدل عليه الاطلاقات بعد عدم دليل على الشرطية ويؤيده الرضوى .

واما بالنسبة الى الوضوء بين الغسل فالظاهر انه لا مانع منه ، بل فى المستمسك عن غير واحد التنصيص عليه .

اذا كان ترتيباً ، والافضل فى جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها .  
مسألة - ٢٦ - اذا اغتسلت جازلها كل ما حرم عليها بسبب الحيض  
وان لم تتوضأ ، فالوضوء ليس شرطاً فى صحة الغسل ، بل يجب  
لما يشترط به كالصلاة ونحوها

اقول : ويدل عليه الاطلاقات ، اما كون الوسط اولى من القبل والبعد لمادل  
على ان الوضوء بعد الغسل وقبله بدعة ، ففيه ان الظاهر من تلك الروايات - ولو  
بمعونة الفهم العرفى وجمع بعضها الى بعض - ان الغسل لا وضوء معه الا ان خصوصية  
القلبية والبعدية مانعة .

ثم ان الظاهر جواز توسط الغسل ايضاً اذا لم يناف موالات الوضوء ولم يوجب  
ماءً خارجاً ، عند من يشترط كون المسح ببلل الكف ، وذلك بان يغسل يده اليسرى  
ترتيباً بعد الغسل او يغسل وجهه ثم يغتسل ، ثم يغسل يديه ولو ارتماساً ( اذا كان  
ترتيباً ) اذ لا يتصور توسط الوضوء فى الغسل الارتماسى الا اذا جوزنا الارتماس  
البطيء ( والافضل فى جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها ) لما تقدم من ادلة الموجبين  
وخروجاً من خلاف من اوجب ذلك والله العالم .

(مسألة - ٢٦ - اذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض وان لم  
تتوضأ) فيكون حالها بعد الغسل كحالها اذا كانت محدثة بالاصغر بدون ان تحيض  
(فالوضوء ليس شرطاً فى صحة الغسل) حتى تكون اذا لم تتوضأ يبقى عليها حدث  
الحيض (بل يجب لما يشترط به كالصلاة ونحوها) وذلك لان ظاهر الادلة ان كلا  
من الحدث الاكبر والاصغر يأتى بمرتبة من النجاسة النفسية لا تزول تلك المرتبة  
الا بالغسل للاكبر والوضوء للاصغر - اللهم فيما استثنى مثل غسل الجنابة حيث يزيل  
الاكبر والاصغر معاً - فالحدث الحيضى يرفعه غسل الحيض ، والحدث البولي يرفعه

## مسألة - ٢٧ - اذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه ،

الوضوء ، فتوقف ارتفاع حدث البول على الغسل ، وارتفاع حدث الحيض على الوضوء خلاف ظاهر الأدلة «اذا لم نقل بكفاية الغسل عن الوضوء» وعلى هذا فما عن الذكرى من استبعاد كل من الطهارتين تستقل برفع احد الحدثين محل منع ، ولذا اشكل عليه فى جامع المقاصد بقوله لا ريب فى ضعف القول بالتشريك، ومثله فى الضعف ما عن المدارك من مدخلية الوضوء فى تحقق غايات الغسل ، ولضعف هذا الاشكال جعله الجواهر كان لم يكن فقال : بلا اشكال فى ذلك «اى ان الاغتسال يجوز لكل ما حرم بالحدث الاكبر» بحسب الظاهر ، اى ان ظاهر الأدلة يعطى عدم الاشكال مثل قوله سبحانه : «لا ريب فيه» فقول المستمسك ان نفى الجواهر الاشكال مناف لما حكاه عن المدارك والذكرى محل نظر .

(مسألة - ٢٧ - اذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه) بلا اشكال ولا خلاف لاطلاقات ادلة بدلية التيمم عن كل من الغسل والوضوء ، واذا تيمم بدلا عن الغسل ، فقد لا يقدر على الوضوء ايضاً ، فانه يتيمم ايضاً بدلا عن الوضوء بلا اشكال ولا خلاف «عند من لا يقول بكفاية الغسل عن الوضوء» وقد يقدر على الوضوء وحينئذ فهل يتوضأ كما هو المشهور بل فى الجواهر لا اجد فيه خلافاً ولا تردداً مما عدا الاستاذ فى كشف الغطاء فلم يجوز الوضوء بل يمكن تحصيل الاجماع عليه بملاحظة كلامهم فى باب التيمم ، انتهى . او تيمم تيمماً ثانياً بدلا عن الوضوء «مع قدرتها على الوضوء» . كما عن كشف الغطاء قولان : والاول هو الصحيح لانه لا وجه للعدول الى التيمم عن الوضوء والحال انها تقدر على الماء فان التراب انما شرع حيث لا يمكن الماء . واستدل للثانى : بان التيمم بدل الغسل لا يرفع الحدث بل هو مبيح واذا لم يرتفع الاكبر لا يمكن رفع الاصغر بالوضوء «لعدم معهودية ارتفاع الاصغر وبقاء

وان تعذر الوضوء ايضاً تيمم ، وان كان الماء بقدر احدهما تقدم  
الغسل .

### مسألة - ٢٨ - جواز وطئها لا يتوقف على الغسل

الاكبر» وفيه اولاً: كون التيمم مبيحاً لرفعاً ممنوع ، وثانياً: عدم المعهودة لا يوجب  
تقييد اطلاق الامر بالوضوء ، وعلى هذا فان تمكنت منهما اغتسلت وتوضئت ، وان  
لم تتمكن منهما تيممت تيممين ، وان تمكنت من الغسل فقط اغتسلت وتيممت بدلا  
عن الوضوء ، وان تمكنت من الوضوء فقط تيممت بدلا عن الغسل وتوضئت، ومنه  
يعرف وجه قوله :

(وان تعذر الوضوء ايضاً تيمم) تيمم ثانياً ، ثم انها مختارة في تقديم ايهما  
مأخذاً او تراباً كما تقدم وجهه من المسألة السابقة (وان كان الماء بقدر احدهما تقدم  
الغسل) لان المركوز في اذهان المتشعبة المستند الى ما استفاد من النصوص من  
اهمية الغسل كون الغسل اهم فاذا دار الامر بين الاهم والمهم لزم تقديم الاول ، اما  
وجه استعادة الاهمية من النصوص ، فهو ان الغسل رافع للاكبر ، وانه يكفي عن الوضوء  
ولو في الجملة وان الاكبر يحرم ما لا يحرمه الاصغر ، ثم لوشك في الامر ودار بين  
التعيين والتخيير ، كان الاول متعيناً او اولي ، ولو خالف وقدم الوضوء احتاطت بتيمم  
ثان بدلا عن الوضوء .

(مسألة - ٢٨ - جواز وطئها لا يتوقف على الغسل) وفاقاً للمعظم كما في المستند

بل المشهور ، بل عن الانتصار والسرائر والخلاف والغنية وظاهر التبيان والمجمع  
والروض واحكام الراوندي وشرح المفاتيح الاجماع عليه ، خلافاً لما عن بعض من  
المنع مطلقاً ، وعن الصدوق في الفقيه من التحريم فيما اذا لم يكن الزوج شبقاً ،  
والاقوى المشهور لاطلاق الكتاب والسنة خرج منهما حالة الدم فيبقى الباقي تحت

الاطلاق . ولموثق ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها زوجها ان شاء .

وموثق على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال : سئلته عن الحائض ترى الطهر يقع بها زوجها قبل ان تغتسل ؟ قال عليه السلام : لا بأس وبعد الغسل احب الي .

ورواية عبد الله بن مغيرة عن الكاظم عليه السلام : فى المرأة اذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل وان فعل فلا بأس به، وقال عليه السلام : تمس الماء احب الي .

والرضوى: وان اردت ان تجامعها «يعنى الحائض» قبل الطهر فأمرها ان تغسل فرجها ثم تجامع .

وما رواه على بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها زوجها ان شاء .

وفى رواية زرارة: فاذا حلت لها الصلاة حل لزوجها ان يغشاها . الى غيرها . استدلل للمنع مطلقا: بموثق سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضأ من غير ان تغتسل افلزوجها أن يأتيتها قبل ان تغتسل ؟ قال عليه السلام : لا حتى تغتسل .

وموثق ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : سئلته عن امرأة كانت طامثاً فرأت الطهر يقع عليها زوجها قبل أن تغتسل ؟ قال : لا حتى تغتسل ، قال : وسئلته عن امرأة حاضت فى السفر ثم طهرت فلم تجد ماءً يوماً او اثنين ايحل لزوجها ان يجامعها قبل ان تغتسل ؟ قال : لا يصلح قبل ان تغتسل .

وما رواه عبد الرحمان عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن امرأة حاضت ثم طهرت فى سفر فلم تجد الماء يومين او ثلاثة هل لزوجها ان يقع عليها؟

## لكن يكره قبله

قال : لا يصلح لزوجها ان يقع عليها حتى تغتسل . الى غيرها من الروايات مما لا بد من حملها على الكراهة بقريئة الروايات السابقة بل لعله هو ظاهر لا يصلح .

واما المفصل فقد استدل بجملته من الروايات : كصحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ، في المرأة ينقطع عنها الدم - دم الحيض - في آخر ايامها ؟ قال : اذا اصاب زوجها شبق فليامرهما فلتغسل فرجها ، ثم يمسه ان شاء قبل ان تغتسل .

وموثق اسحاق بن عمار قال : سئلت ابا ابراهيم عليه السلام ، عن رجل يكون معه اهله في السفر فلا يجد الماء يأتي اهله ؟ فقال : ما احب ان يفعل ذلك الا ان يكون شبقاً او يخاف على نفسه . لكن لا بد من حملهما في غير صورة الشبق على شدة الكراهة بقريئة ما في الروايات الاولى من قوله عليه السلام : « ان شاء » وقوله عليه السلام : « ما احب » وما اشبه في هذه الروايات ، واما الاية المباركة فهي دليل على الجواز لقوله سبحانه « يطهرن » الظاهر في انتهاء الحيض ، اما قرائة التشديد فلا يمكن الاعتماد عليها لما حققناه في محله من ان القرآن لم يغير اصلا ، فالقرائن اجتهادات وان صح حديث حول الزيادة والنقيصة - وقليل هو جداً - فلا بد من حمله على التأويل وما اشبهه .

(لكن يكره قبله) لما عرفت من النص واذا لم تتمكن من الغسل تيممت بدله لان التيمم يقوم مقامه ولو كان تيممها لاجل كون الوقت ليلا ولا تقدر على الغسل الا صباحاً ، عند فتح ابواب الحمامات ، وهل الكراهة باقية اذا لم تغتسل ، ولو طال المدة كالتي لا تبالي بالاحكام ، ام هي خاصة بكون الوطى قرب الطهر؟ احتمالان : من الاطلاق ومن انصراف النص ، ومثله في الاحتمالين ما اذا كانت المرأة كافرة لا تعتقد بالغسل ، ولا فرق في الوطى المكروه بين كونه مع الانزال او بدونه للاطلاق

ولا يجب غسل فرجها ايضاً قبل الوطى وان كان احوط

لكن الظاهر اختصاص الكراهة بوطى الفرج لا الدبر للانصراف .

(ولا يجب غسل فرجها ايضاً قبل الوطى وان كان احوط) فقد اختلفوا فى ذلك ، نسب كشف اللثام الى ظاهر الاكثر اشتراط الحلية بغسل الفرج ولكن المحكى عن المعتمر والمنتهى والتحرير والذكري والبيان وغيرهم عدم الاشتراط بل نسبه فى الروض الى اكثر المجوزين ، وربما يقال بحلية الوطى بغسل الفرج وبالوضوء معاً ، والمحكى عن مجمع البيان والتبيان واحكام الراوندى توقف الحلية على احدهما تخبيراً ، بل عن الاول نسبه الى المذهب ، فالاقوال فى المسألة اربعة :

استدل للاول : بصحيفة ابن مسلم المتقدمة . وفيها فليأمرها فلتغسل فرجها .

وبرواية ابى عبيدة قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض

ترى الطهر فى السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ؟

قال : اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فلتغسله ثم تيمم وتصلى ، قلت : فبأتيها

زوجها فى ذلك الحال ؟ قال عليه السلام : نعم اذا غسلت فرجها وتيممت فلا بأس .

واستدل للثانى : باطلاقات الوطى من دون ذكر غسل الفرج وبالأصل ، و

باشعار مرسل ابن المغيرة ، وموثق اسحاق بعدم الوجوب فى الاول : اذا ظهرت و لم

تمس الماء « الى قوله » : فان فعل فلا بأس به ، وقال عليه السلام : تمس الماء احب

الى ، وفى الثانى : يكون فرض الكلام فيما لا يجد الماء فنفى الوجدان على نحو الاطلاق

يشمل نفيه لغسل الفرج ايضاً ، والقول الاول هو الاقرب لعدم تمامية ما ذكر فى القول

الثانى ، اذ لا مجال للاطلاق والأصل مع روايتى ابن مسلم وابسى عبيدة ، والمرسل و

الموثق ظاهرهما عدم الغسل - بالضم - .

اما القول الثالث : فلم يعثر له على دليل كما اعترف بذلك فى الجواهر وغيره



بل الاحوط ترك الوطى قبل الغسل .

مسألة - ٢٩ - ماء غسل الزوجة والامة على الزوج والسيد

على الاقوى ،

لكن الظاهر القول باستحباب الوضوء فان الفتوى بضميمة التسامح يثبت الاستحباب .  
واما القول الرابع : فحاله حال القول الثالث و لعلهم ظفروا بمالم نظف به  
والله عالم .

ثم هل وجوب غسل الفرج واستحبابه يتحقق بازالة الدم ولوبسائل آخر او  
اللازم الماء ؟ ظاهرهم الثانى وان كان ربما يحتمل الاول من جهة ظهور الادلة فى كون  
العبرة بزوال اثر الدم المحاصل بسائل آخر ، ومنه يعرف احتمالى كفاية الغسل بالماء  
النجس او عدم كفايته والاحوط كونه بالماء الطاهر .

نعم لاشكال فى عدم اشتراط كونه مباحاً او فى ظرف غير ذهب او ما اشبهه ،  
والظاهر كون الكراهة او الحرمة لكليهما للرجل فقط ، فمن قال بالحرمة يقول بوجوب  
اجتناب المرأة ايضاً لامن باب التعاون بل حاله حال مثل الوطى فى حال الحيض ،  
ثم هل تبقى الكراهة او الحرمة فى الوطى الثانى والثالث ، او هى خاصة بالوطى :

الاول : من الاطلاق ، ومن الانصراف .

والثانى : وان كان غير بعيد لكن الاحتياط فى الاول والمراد بغسل الفرج غسل  
كله ظاهراً وباطناً لا ظاهره فقط ، فلا يأتى هنا كون الغسل فى باب النجاسات انما هو  
بالنسبة الى الظاهر ، ومن الواضح ان ليس المراد بغسلها القصد والمباشرة فلو غسل  
من دونهما كفى (بل الاحوط ترك الوطى قبل الغسل ) مطلقاً لما تقدم من بعض الادلة  
وذهاب جملة من الفقهاء الى ذلك .

( مسألة - ٢٩ - ماء غسل الزوجة والامة على الزوج والسيد على الاقوى ) لانه

مسألة - ٣٠ - اذا تيممت بدل الغسل ثم احدثت بالاصغر لا يبطل تيممها بل هو باق الى أن تتمكن من الغسل .  
 الحادي عشر : وجوب قضاء مافات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان

من النفقة الواجبة عرفاً فيشملة دليلها ، وهناك اقوال اخر فى المسألة وهى : عدم كونه عليها مطلقاً ، وعدم كونه على الزوج مع كونه على السيد ، وعدم كونه على الزوج فى غير الجنابة مع كونه عليه فيها ، والفرق بين الجنابة الحاصلة من الزوج والسيد فعليهما دون غيره جنابة كان أو غيرهما مطلقاً ، والاقوى ما اختاره المصنف وقد تقدم الكلام فيه فى باب الجنابة ، ثم انه لا يحق للزوج ان يقول فى باب «الروايات» ان جعلت حيضك كذا عدداً او فى وقت كذا لانفق على غسلك ، اذ كون الاختيار بيدها يمنع عن اختيار الزوج ، نعم اذا كانت المرأة متعة لم يجب على الزوج نفقة غسلها اذ لانفقة على الزوج مطلقاً ، و كذا اذا كانت الامة محللة .

( مسألة - ٣٠ - اذا تيممت بدل الغسل ثم احدثت بالاصغر لا يبطل تيممها بل هو باق الى ان تتمكن من الغسل ) و ذلك لان كون التيمم بدلا يقتضى كونه محكوماً باحكام المبدل منه ، فكما لا يبطل الغسل بالحدث الاصغر ، كذلك لا يبطل التيمم ، و سيأتى الكلام فى ذلك فى مبحث التيمم انشاء الله تعالى .

نعم التيمم بدل الوضوء يبطل بالحيض كما يبطل الوضوء كذلك لما تحقق فى محله من نقض الجنابة ونحوها للوضوء والله العالم .

( الحادي عشر : وجوب قضاء مافات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان )  
 بلاشكال ولاخلاف بل الاجماع فى كلماتهم مستفيض نقله ، بل عن المعبر انه مذهب فقهاء الاسلام وعن المنتهى انه من ضروريات الدين ، ويدل عليه متواتر النصوص

الخاصة بالإضافة الى النصوص العامة كصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : ليس عليها ان تقضى الصلاة وعليها ان تقضى صوم شهر رمضان .

وخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : سئلته ما بال الحائض تقضى صومها ولا تقضى صلاتها ؟ قال : لان الصوم انما هو فى السنة شهر والصلاة فى كل يوم وليلة فوجب الله عليها قضاء الصوم ولم يوجب عليها قضاء الصلاة .

وخبر حسن بن راشد قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، الحائض تقضى الصلاة ؟ قال عليه السلام : لا ، قلت : تقضى الصوم ؟ قال : نعم قلت من اين جاء هذا ؟ قال عليه السلام : اول من قاس ابليس .

ومن النصوص العامة خبر ابن شاذان المروى عن العلل عن الرضا عليه السلام انما صارت الحائض تقضى الصيام لا الصلاة لعل شىء منها ، ان الصيام لا يمنعها من خدمة نفسها وخدمة زوجها وصلاح بيتها والقيام بامورها والاشتغال بعيشها والصلاة تمنعها عن ذلك كله لان الصلاة تكون فى اليوم والليله مراراً فلا تقوى على ذلك والصوم ليس كذلك .

ومنها ان الصلاة فيها عناء وتعسر و اشتغال الاركان وليس فى الصوم شىء من ذلك وانما هو الامساك عن الطعام والشراب فليس فيه اشتغال الاركان .

ومنها انه ليس من وقت يجىء الا تجب عليها فيه صلاة جديدة فى يومها وليلتها وليس الصوم كذلك ، لانه ليس كلما حدث يوم وجب عليها الصوم ، وكلما حدث وقت الصلاة وجبت عليها الصلاة ، الى غيرها من الاخبار .

ولا يخفى ان العلل المذكورة فى هذه الروايات كلها تامة ، فان صلاح بدن الانسان بالصيام شهراً كل سنة ، فاذا لم تقدر عليه فى شهر خاص «شرع لو حدة التكليف على كل المكلفين لما فيه من وحدة الشكل وتشجع بعضهم ببعض الى غير ذلك» يلزم ان ياتى به فى شهر آخر ، بخلاف الصلاة فانها شرعت لاجل الاتصال بالله سبحانه

## وغيره من الصيام الواجب

وتطهير النفس ، وهو حاصل كل يوم ولذا لاجابة الى قضاء مافات ، كما انه لاشك فى ان الصلاة تشغل الاركان ، وفيها عناء الحركة ، وليس الصوم كذلك ، ولا يحتاج الامر فى العلة الاكونها اكثرياً ، اذ ليست علل التكليف شرعيها وعرفيها الاحسب الطبع البشرى ، لاحسب الامور الدقية العقلية والحسابات الرياضية ، واما نهى الامام عليه السلام لحسن بن راشد من ذكر العلة ، فلانه لم يكن بعض العقول قابلاً لفهم العلل كما هو واضح .

(وغيره من الصيام الواجب) اما اذا كان غير موقت كقضاء شهر رمضان والاجارة المطلقة والنذر المطلق فلا اشكال فى لزوم الايتان به فى غير ايام الحيض ، ولا يسمى قضاءً ، اذ التكليف عام فعدم القدرة عليه فى ايام خاصة لا يوجب سقوطه واما اذا كان موقتاً فهو على اقسام :

الاول : الموقت العام كما اذا نذرت صوم كل خميس ، والظاهر عدم وجوب قضائه لعدم القدرة الا اذا كان على نحو تعدد المطلوب بان قصد اصل الصوم وكونه فى يوم الخميس ، فاذا تعذرت الخصوصية بقى اصل الصوم ، ثم انه لاشكال فى وجوب صوم سائر الخميسات الا اذا كان النذر على نحو وحدة المطلوب ، بان نذرت كل خميس مرتباً بالآخر بحيث انه اذا لم يتمكن من احدها لم يكن المنذور اصلاً .  
الثانى : الموقت الخاص بالاصل كصوم الكفارة لمن نام عن صلاة العشاء «على القول بوجوبه» وفى وجوب قضائه خلاف من تصريح بعض النصوص بان الذى يقضى هو صوم شهر رمضان وسائر الاخبار منصرفه اليه ، ومن ان الانصراف بدوى فاطلاق دليل قضاء مافات كما فاته ويشمله وهذا هو الاقرب .

الثالث : الموقت بالعارض كما اذا نذرت صوم يوم من شهر شعبان ثم اخرته حتى حاضت وفات الوقت ، والظاهر وجوب قضائه لانها قد نذرت فلم تفعل فيشملة

واما الصلوات اليومية فليس عليها قضائها بخلاف غير اليومية  
مثل الطواف والنذر المعين وصلوات الايات

دليل ما فات .

( واما الصلوات اليومية فليس عليها قضائها ) بلا اشكال ولا خلاف بل عليه متواتر الاجماع والنصوص التي تقدم بعضها (بخلاف غير اليومية مثل الطواف والنذر المعين وصلوات الايات ) ففي ذلك تفصيل ، اما صلاة الطواف فان تمكنت من ادائها في وقتها ، كما في ذى الحجة في صلاة طواف الحج ، وفي الوقت المرتبط بالطواف في العمرة الواجبة بالاصالة مثلا « لان العمرة تجب على المستطيع لها كما يجب الحج كما قرر في كتاب الحج » فهذا لا يسمى قضاء ، بل اداء واجب ، وان لم تتمكن من ادائها في وقتها ، فالظاهر وجوب القضاء ، لاطلاق ادلة ما فاتتك ولان العمرة والحج الواجبين يجب تكميلهما ، ولذلك لا يحصل الا بقضائها ، ولاطلاق الادلة فيمن لم تصل في الحج ، ومنه يظهر ان اطلاق المستمسك ان صلاة الطواف ليست من الموقت محل نظر .

واما النذر المعين فحاله حال ما تقدم في نذر الصوم فاطلاق المصنف وجوب قضائه محل منع ، كما ان قول المستمسك فالبناء على عدم القضاء فيه متعين محل اشكال .

واما صلوات الايات فالظاهر انها على قسمين : قسم مطلق كالزلزلة والمخوفات كما ذكروا ، وهذا يجب قضائها ، بل لا تسمى قضاء . وقسم موقت كالكسوفين ، وفيه خلاف من اطلاق ادلة القضاء لمن فاتته فريضة ، ومن اطلاق ادلة عدم قضاء الصلاة كما تقدم بعضها ، الا ان يقال بانصرافها الى الصلاة اليومية ، وهذا ليس بعيد ، اللهم الا ان يقال انها لم تكن مكلفة حال الاية فلا فوت . وعلى هذا ، فما

على الاحوط بل الاقوى .

مسألة - ٣١ - اذا حاضت بعد دخول الوقت فان كان مضى منه مقدار اداء اقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطوء والصحة والمرض والسفر والحصر وتحصيل الشرائط بحسب تكليفيها الفعلى من الوضوء أو الغسل أو التيمم وغيرها من سائر الشرائط غير الحاصلة ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلاة

ذكره المصنف من وجوب قضاء الثلاثة (على الاحوط بل الاقوى) لا يخفى ما فيه فان بعضها واجب القضاء وبعضها لا يجب قضاؤه وبعضها الاحتياط يقتضى قضاؤه - على ما عرفت - والله العالم .

(مسألة - ٣١ - اذا حاضت بعد دخول الوقت فان كان مضى منه مقدار اداء اقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطوء) الذى لا تقدر على خلافه والا فالبطوء الذى اعتادته ليس بمعيار بل المعيار اقل الواجب الممكن (والصحة والمرض) اذا كان المريض ابطأ صلاة بحيث لا يقدر على خلافه او كان المريض اسرع صلاة حيث تكون صلاته بالاشارة للركوع والسجود مثلاً .

(والسفر والحضر) حيث تقصر فى السفر بالنسبة الى الظهرين والعشاء (وتحصيل الشرائط بحسب تكليفيها الفعلى من الوضوء أو الغسل أو التيمم وغيرها من سائر الشرائط غير الحاصلة) كالستر والقبلة اما لو كانت قد حصلها قبل الوقت فمقدار وقت صلاتها اقل (ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلاة) اجماعاً مستفيض دعواه فى كلامهم ، وذلك لاطلاق ادلة القضاء بعد حصول شرائط التكليف فى الوقت بالاضافة الى موثقة يونس عن الصادق عليه السلام ، فى امرأة دخل عليها وقت

كما انها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة الى الصلاة

الصلاة وهى طاهرة فاخرت الصلاة حتى حاضت ؟ قال : تقضى اذا طهرت .  
وحسن ابن الحجاج عنه عليه السلام فى امرأة تطمئ بعد ما نزول الشمس  
ولم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاة ؟ قال : نعم .

ولا يعارضها موثق الفضل ابن يونس عن ابى الحسن الاول عليه السلام :  
واذا رأت المرأة الدم بعد ما يمضى من زوال الشمس اربعة اقدم فلتمسك عن الصلاة  
فاذا طهرت من الدم فلتقض صلاة الظهر ، لان وقت الظهر دخل عليها وهى طاهرة  
وخرج عنها وقت الظهر وهى طاهرة ، فضيقت صلاة الظهر فوجب عليها قضائها .  
وقريب منه رواية ابى عبيدة عن ابى عبد الله عليه السلام : لان المراد بالظهر  
الظهرين ، كما قد يطلق كذلك ، او المراد ذكر الطهر من باب المثال ، او انه تقيّة  
فى عدم ذكر العصر ، والا لم يكن بد من طرحهما لاعراض الفقهاء كاه عنهما .

ثم عدم صلاتها لا يفرق فيه بين عمدتها مع العلم بمفاجأة الحيض لها او مع  
الجهل لاطلاق الادلة ( كما انها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة الى  
الصلاة ) لتوجه التكليف اليها ، ولا يجوز لها تركها لحرمة ترك التكليف بلا عذر ،  
وهل يجب عليها تحصيل الشرائط قبل الوقت اذا علمت بالمفاجأة مع ضيق الوقت  
عن تحصيل الشرائط ، والصلاة فى الفترة بين اول الوقت وبين التحيض .

اما بعدم امكانها تحصيل الشرائط اصلا بحيث لا تتمكن من الصلاة او عدم  
امكانها تحصيل الشرائط الاختيارية بحيث تضطر الى الاضطرارية احتمالا : من حكم  
العقل بحرمة تفويت الواجب فى وقته بتفويت مقدماته الحاصلة قبل الوقت ، ومن  
ان دخول الوقت موجب للصلاة والطهور كما دل عليه النص « اذا دخل الوقت  
وجبت الصلاة والطهور » فلا تكليف قبل الوقت وهذا هو الاقرب فان تمكنت بعد  
الوقت من الصلاة والطهور مساءً او ترايا وجبت عليها والا فان قلنا بوجوبها على

وفى مواطن التخيير يكفى سعة مقدار القصر ولو أدركت الوقت أقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء

فاقد الطهورين « كما لم نستبعده » وجبت والا سقطت ولم يجب قضائها .

(وفى مواطن التخيير) الاربعة ( يكفى سعة مقدار القصر ) كما عن التذكرة والنهاية والذكري وجامع المقاصد وذلك لان المكلف به فى هذا الحال هو القصر فالواجب ان تصلبه فاذا تركتها وجب عليها قضائها ، ولو شرعت فى التمام ففاجئها الحيض ابطلتها وقضت لان المفاجأة تكشف عن كون تكليفها هو القصر ، ثم ان الواجب هو اقل الواجب مثل قراءة التسيحات مرة « وان قلنا بوجوبها ثلاثا حال الاختيار » وعدم قراءة السورة وما اشبه ذلك وذلك لوضوح ان مع الضيق لا تكليف الا بهذا المقدار (ولو ادركت الوقت اقل مما ذكرنا) من تحصيل الطهارة وسائر الشرائط (لا يجب عليها القضاء) وفى المسألة اقوال :

الاول : عدم وجوب القضاء ونسب هذا القول الى المشهور .

الثانى : وجوب القضاء اذا وسع الوقت لتمام الصلاة التى تعلق بها تكليفها الفعلى مع تحصيل الطهارة ولو لم يسع تحصيل ما عدا الطهارة من شروط الصلاة كما عن الشرائع والقواعد وغيرهما ، وعن كاشف اللثام نسبته الى الاكثر .

الثالث : الوجوب اذا كفى الوقت للطهارة الترابية ولو لم يسع للطهارة المائية وسائر الشرائط وهو المحكى عن شرح الروضة للفاضل الهندى .

الرابع : اناطة وجوب القضاء بادراك زمان يسع فيه فعل اكثر الصلاة كما عن جمل السيد وابى على .

الخامس : اناطة وجوب القضاء بادراك ركعة اضطرارية وهذا لم يوجد قائل به وانما احتمل احتمالاً .



السادس : الاكتفاء فى وجوب القضاء بمجرد وقوع الحيض بعد الوقت ولو لم يسع للصلاة ولا لتحصيل الطهارة لها ، فضلا عن سائر الشرائط كما عن نهاية الاحكام ، والظاهر كفاية ادراك مقدار الصلاة الاضطرارية ان لم نقل بشمول دليل ادراك الركعة لاول الوقت ، والاكفى ادراك ركعة واحدة اضطرارية . اما الثانى : فلدليل « من ادرك » ان قلنا بشموله لاول الوقت بالمنع عن الانصراف الى اخر الوقت لانه بدوى او للمناط . واما الاول : فلان ادلة الاضطرار تدل على الوجوب فاذا وجبت الصلاة وفاتت شملها دليل القضاء .

اما مستند الاقوال فقد استدلل للقول الاول : بالاصل وعدم الدليل على وجوبه وعموم ما دل على سقوط القضاء عن الحائض ، الا فيما ثبت فيه القضاء بالاجماع وهو ما ادرك تمام الوقت بكل الشرائط وفيه اما الاصل فلا مجال له مع الدليل ، والدليل موجود على الاداء وهو اطلاق الادلة وادلة سقوط القضاء لامجال لها بعد وجود الدليل .

وللقول الثانى: بموثقة يونس فى امرأة دخل عليها وقت الصلاة وهى طاهرة فأخرت الصلاة حتى حاضت قال : تقضى اذا طهرت . بتقريب ان المراد من قوله: « طاهرة » الطهارة من الحدث الاصغر فيكفى فى وجوب القضاء امكان الطهارة ، وان لم يكن سائر الشرائط وفيه ان الظاهر من « طاهرة » مقابل الحيض ، فظاهر « اخرت » التأخير مع التمكن من فعل الصلاة التامة اختيارية كانت او اضطرارية، فان الدليل ولو كان ساكتا من جهة الاختيارية والاضطرارية ، لكن لا بد وان يراد به ذلك بقريئة سائر الادلة .

وللقول الثالث : بالموثقة مع ضميمه ان الطهارة الترابية مثل الطهارة المائية يصار اليها عند الاضطرار ، فالدليل المذكور يشمله .

وللقول الرابع : بخبر ابى الورد المروى عن الباقر عليه السلام، عن المرأة

وان كان الاحوط القضاء اذا أدركت الصلاة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط ، بل ولو أدركت أكثر الصلاة ، بل الاحوط قضاء الصلاة اذا حاضت بعد الوقت مطلقاً وان لم تدرك شيئاً من الصلاة .

مسألة - ٣٢ - اذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فان ادركت من الوقت ركعة مع احراز الشرائط وجب عليها الاداء

تكون في صلاة الظهر ثم ترى الدم؟ قال عليه السلام : تقوم من مسجدك ولا تقضى الركعتين ، وان كانت رأيت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين ، فلتقم من مسجدك فاذا تطهرت فلتقض الركعة التي فاتتها . وفيه ان الخبر ضعيف السند معرض عنه ، وفيه تفصيل لا يمكن القول به فلا يمكن الاستناد اليه لهذا القول .

واللخامس : بما ذكرناه في المختار .

وللقول السادس : بدعوى صدق الفوت بمجرد دخول الوقت ، وفيه ما لا يخفى . (وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت الصلاة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط ) خروجاً من خلاف من اوجب ( بل ولو ادركت اكثر الصلاة ) لفتوى السيد وغيره ( بل الاحوط قضاء الصلاة اذا حاضت بعد الوقت مطلقاً ) ولو لحظة ( وان لم تدرك شيئاً من الصلاة ) ثم انها لو شك في انها هل ادركت من الوقت المقدار الواجب قضائها لاجله ام لا ؟ فالاصل عدم القضاء لانه يتوقف على صدق الفوت وهو مشكوك فيه فتأمل .

(مسألة - ٣٢ - اذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فان ادركت من الوقت ركعة مع احراز الشرائط) الاختيارية ( وجب عليها الاداء ) على المشهور ،

## وان تركت وجب قضائها

بل ربما ادعى نفى الخلاف او الاجماع عليه ، لما يأتي في باب مواقيت الصلاة من حديث من ادرك ، لكن المحكى عن المبسوط والمهذب والاصباح استحباب فصل الظهرين بادراك خمس ركعات قبل الغروب والعشائين بادراك اربع ركعات قبل الفجر .

وعن الصدوق انه ان بقى من النهار مقدار ما يصلى ست ركعات بدء بالظهر ، ولعل الوجه ان الامر لا يمكن ان يتعلق بشيء موقت وقته اقل منه ، فاللازم حمل من ادرك على الاستحباب . اما وجه قول الصدوق فلم يعلم . اما المشهور فقد استدلوا بجملة من الاخبار: مثل خبر منصور عن الصادق عليه السلام: اذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر والعصر ، فان طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر . ونحوه اخبار ابي الصباح وابن سنان وداود بضميمة خبر الاصبع عن امير المؤمنين : من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة .

والمروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المقبول عند الاصحاب : من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة . وغيرهما ، وعلى هذا فاذا ادركت ركعة تامة وجب عليها الاداء ، وقد عرفت في المسألة السابقة ان مقتضى القاعدة ان ادرك ركعة اضطرارية ايضاً حكمها كذلك (وان تركت وجب قضائها) لصدق الفوت وعمومات ادلة القضاء ، وخصوص صحيح عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام ايما امرأة رأت الظهر وهى قادرة على ان تمتسل فى وقت الصلاة ، ففرطت فيها حتى يدخل وقت ، وقت صلاة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التى فرطت فيها ، وان رأت الظهر وقت صلاة فقامت فى تهيئة ذلك فجاء وقت صلاة اخرى فليس عليها قضاء وتصلى الصلاة التى دخل وقتها .

وموثق عبيد الله الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ، فى المرأة تقوم وقت الصلاة فلا تقضى طهرها حتى تفوتها الصلاة ويخرج الوقت تقضى الصلاة التى فاتتها ؟ قال عليه السلام : ان كانت تسوانت ، تسوانت ، وان كانت دائبة فى غسلها فلا تقضى .

وخبر ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام : اذا رأت المرأة الطهر وقد دخل عليها وقت الصلاة ثم اخرجت الغسل حتى يدخل وقت صلاة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التى فرطت فيها .

وخبر محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال قلت : المرأة ترى الطهر عند الظهر فتشتغل فى شأنها حتى يدخل وقت العصر ؟ قال: تصلى العصر وحدها فان ضيعت فعليها صلاتان . ثم انه لاشكال فى الحكم المذكور اذا ادركت ركعة مع الطهارة وسائر الشرائط ، وانما الكلام فى موردين :

الاول : ادراك ركعة مع الطهارة بدون سائر الشرائط فهل يجب الاداء واذا لم يؤدوجب القضاء ام لا ؟ قولان : المحكى عن الشرائع والنافع والقواعد والرياض الاول ، والمحكى عن جامع المقاصد والروضة والدروس وغيرهم الثانى والاقوى هو الاول لما سبق من ان عمومات ادلة الصلاة تقتضى الاتيان والشروط خاصة بحالة القدرة ، لما يظهر من الادلة من سقوط اى شرط منها عند عدم القدرة . والحاصل ان الركعة كجميع الصلاة بحكم «من ادرك» وجميع الصلاة يؤتى بهامن دون الشروط لدى الاضطرار ، فان الصلاة لا تترك بحال ، فالركعة يلزم ان يؤتى بها فى حال الاضطرار .

اماما استدلل به للقول الثانى : من انتفاء المشروط عند انتفاء شرطه ، فيرد عليه ان ظاهر الادلة كون الاشتراط انما هو فى حال السعة والتمكن ، اما فى حال الضيق وعدم التمكن فلا اشتراط .

والا فلا وان كان الاحوط القضاء اذا أدركت ركعة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل الاحوط القضاء

الثاني : ادراك ركعة بالطهارة الترابية من دون سائر الشرائط ، وقد اختلفوا في ذلك ، فالمشهور كما قيل بل في الجواهر « انه مجمع عليه بحسب الظاهر » عدم وجوب الاداء واذا ترك لم يجب القضاء ، فالضيق لا يؤثر في انقلاب التكليف من المائية الى الترابية .

نعم اذا كان هناك عارض آخر يمنع عن استعمال الماء كالمرض ونحوه ، كان حاله حال واجد الماء في الوجوب مع فقد سائر الشرائط - كما ذكر في المورد الاول والقول الاخرانه يجب عليه الاتيان اداءً وان ترك فالقضاء .

استدل للقول الاول : ببعض الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب الاتيان بالاداء عند التمكن من الاغتسال و وجوب القضاء عند التفريط و التواني ، و باصالة عدم التكليف .

واستدل للقول الثاني : باطلاق لا تترك الصلاة بحال ، وبما تقدم من ان ظاهر ادلة البدلية الاضطرارية البدلية مطلقاً حتى في صورة تعذر الترابية والروايات وان ذكرت لفظ الغسل ، لكن حالها حال سائر الفاظ الوضوء والغسل في سائر الروايات . حيث ان دليل بدلية التراب حاكم عليها ، كما ان ادلة الشرائط محكومة بمادل على كفاية الصلاة بدونها لدى الاضطرار ، وعليه فلامجال للاصل ، وهذا القول قريب جداً ولذا فاللازم الاحتياط اداءً وقضاءً ان لم يأت به ، ومنه يظهر ان ما ذكرناه في الموردين ليس خاصاً بالحائض بل كل من فقد الشرط كما اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او صحى المغمى عليه او غيرهم ، ومما تقدم تعرف موارد النظر في قول المصنف ( والا فلا وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت ركعة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل الاحوط القضاء

إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً وإذا أدركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب، إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت وإن كان الاحوط كان الاتيان مع التيمم

إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً (ولو اقل من ركعة لخبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر والعصر فإذا طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر .

وخبر الكنانى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وإن طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر وظاهر المعبر الفتوى بذلك لكن عن الخلاف والمختلف وجامع المقاصد وكشف اللثام ما هو ظاهر في الاجماع على عدم وهذا هو الاقرب اذ لا اطلاق في النصوص، بل ظاهر «من أدرك» تقييد اطلاقها بمفهوم من أدرك، او قلنا بالاطلاق في النصوص المذكوره، نعم لا اشكال في انه ينبغي الاحتياط ولو للخروج عن خلاف المعبر او احتمال اطلاق النص اعلان الصلاة لا تترك مجال او غير ذلك .

(وإذا أدركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب) لما تقدم وقد تقدمت المناقشه فيه (الاذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت) لان التيمم حينئذ بدل بلا اشكال فيكون حاله حال المائيه (وان كان الاحوط الاتيان مع التيمم) بل لا يخلو من قرب، ثم مما ذكرنا يظهر حال ما اذا كان له من وسط الوقت بالمقادير المذكورة اى مقدار ركعة مع الطهارة المائيه وسائر الشرائط، او بدون سائر الشرائط، او مع الطهارة الترابية بالشرائط، او بدون سائر الشرائط، كما اذا نظفت من الحيض، في وسط الوقت وبالمقادير المذكورة كانت بلا عذر، ثم اغمي عليها او جنت فان الدليل في المقام واحد .

تمامية الركعة بتمامية الذكر من السجدة الثانية لا برفع الرأس منها .  
مسألة - ٣٣ - اذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت في وجوب المبادرة ووجوب القضاء ، ومضى مقدار اداء الصلاة قبل حدوث الحيض ، فاعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط انما هو على تقدير عدم حصولها .

مسألة - ٣٤ - اذا ظنت ضيق الوقت عن ادراك الركعة ، ثم

( وتمامية الركعة بتمامية الذكر ) الواجب ( من السجدة الثانية لا برفع الرأس منها ) اما عدم كفاية ما قبل ذلك فلظهور الركعة عند المتشعبة في ذلك فالكلام الملقى اليهم لا بد وان يراد منه ذلك ، حيث ان الكلام انما بلسان العرف لقوله تعالى « ما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه » وقوله صلى الله عليه وآله « انما عاشر الانبياء امرنان نكلم الناس على قدر عقولهم » وغيرهما ، بل هو ظاهر بعض النصوص ، واما عدم لزوم رفع الرأس فلانه خارج عن مفهوم الركعة كما انه خارج عن مفهوم الركوع و مفهوم السجود ، فالرفع انما هو لاجل الاتيان ببقية الصلاة ، ولذا لا يشترط في سجدة التلاوة ، وفي كلا المقامين خلاف يأتي في بحث خلل الصلاة انشاء الله تعالى .

(مسألة - ٣٣ - اذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفى في وجوب المبادرة ووجوب القضاء) اذا لم تبادر وحاضت (ومضى مقدار اداء الصلاة قبل حدوث الحيض) لتوجه الامر اليها بالصلاة بمجرد دخول الوقت ولا انتظار للشرائط (فاعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط انما هو على تقدير عدم حصولها) كما انه اذا كانت فاقدة الشرائط ولا تقدر على تحصيلها من دون النظر الى مفاجآت الحيض لم تشترط الشرائط اصلا بل الاعتبار بمقدار اداء الصلاة .

(مسألة - ٣٤ - اذا ظنت ضيق الوقت عن ادراك الركعة) في آخر الوقت (ثم

بان السعة وجب عليها القضاء .

مسألة - ٣٥ - اذا شك فى سعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة

بان السعة وجب عليها القضاء) لان التكليف هو على الموضوع الواقعى لا على الموضوع المظنون ، ومنه يعرف انه لو ظنت السعة فدخلت فى الصلاة فبان الضيق لم يجب عليها الاتمام ، وكذا لو ظنت السعة لكنها لم تصل لم يجب القضاء اذا بان الضيق ، ومثل الظن فى عدم التأثير على الواقع ما لوقعت او قامت اماره ، ثم بان الخلاف فالحكم مرتب على الواقع .

(مسألة - ٣٥ - اذا شك فى سعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة) قد يكون الشك فى مقدار الوقت الباقي الى الحيض ، فى اول الوقت او فى مقدار الوقت الباقي الى الغروب مثلا . وفى هذا يجرى استصحاب بقاء الوقت ، وقد يكون الشك فى مقدار الصلاة مع علمها بقدر الوقت ، وفى هذا تأتى بالصلاة من جهة ان الشك فى القدرة محكوم باصالة القدرة ، وهى اصل عقلايى ، واذا تحققت القدرة بالاصل شملها دليل التكليف ، ولذا اذا شك الانسان فى انه هل له قدرة على اتمام الصلاة او الصوم او الحج او ما اشبه وجب عليه الاتيان ، بل وان ظن عدم القدرة على التكميل وربما يورد على كلا الفرعين .

اما الاول : فلانه لا مجال للاستصحاب بالنسبة الى ما بعد الحالة التى هو عليها ، فان الاستصحاب انما يجرى بالنسبة الى جرح الحالة السابقة الى الحالة الحاضرة لا بالنسبة لجرح الحالة الحاضرة الى الحالة المستقبلية .

واما الثانى : فلان اصالة القدرة انما يجريها العقلاء فى صورة عدم علمهم بما يوجب الشك فى التكليف اما مع علمهم بذلك كما فى ما نحن فيه «اذتشك فى مقدار الصلاة» فلا قطع بانه موضع الاصل العقلايى هذا ولكن الظاهر اطلاق بناء



مسألة - ٣٦ - اذا علمت أول الوقت ، بمفاجأة الحيض وجبت المبادرة وان شكت على الاحوط ، وان لم تبادر وجب عليها القضاء ، الا اذا تبين عدم السعة .

مسألة - ٣٧ - اذا طهرت ولها وقت لاحدى الصلاتين صلت

الثانية

العقلاء وعليه فالواجب المبادرة حتى فى الفرع الاول لبناء العقلاء لا للاستصحاب و كانه لذا قرر كافة المعلقين الذين وجدت تعليقاتهم المتن وان اشكل فى اطلاقه المستمسك ومصباح الهداية .

(مسألة - ٣٦ - اذا علمت اول الوقت بمفاجأة الحيض وجبت المبادرة) كما تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة الثانية والثلاثين (وان شكت على الاحوط) لبناء العقلاء على الاطاعة فيما لو شكوا عدم القدرة فى صورة عدم المبادرة ومعه لامجال لاصالة عدم الحيض ، كما انه لا حاجة الى استصحاب بقاء الطهر او استصحاب عدم مفاجأة الحيض ، او استصحاب بقاء التكليف حتى يرد على ذلك بعدم تامة الاستصحابات المذكورة ، فوجوب المبادرة حالة الشك العقلائى قوى .

(وان لم تبادر) وفاجئها الحيض (وجب عليها القضاء) لتفويتها الفريضة الذى هو موضوع القضاء (الا اذا تبين عدم السعة) اذ يتبين بذلك انها لم تكن مكلفة على التفصيل الذى تقدم فى مقدار السعة .

(مسألة - ٣٧ - اذا طهرت ولها وقت لاحدى الصلاتين) او اقل منها (صلت

الثانية) لان الوقت لها، ويدل عليه المروى عن امير المؤمنين عليه السلام : من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر .

والمروى عن الصادق عليه السلام فى خبر منصور بن حازم اذا طهرت الحائض

واذا كان بقدر خمس ركعت صلتها .

مسألة - ٣٨ - فى العشائين اذا أدركت أربع ركعات صلت

العشاء فقط ، الا اذا كانت مسافرة ولو فى مواطن التخيير

قبل العصر صلت الظهر والعصر ، وان طهرت فى آخر وقت العصر صلت العصر ، ولو علمت بمفاجأة الحيض فى اول الوقت صلت الاولى لان الوقت لها ، ولو طهرت فى الوقت المشترك وعلمت انها تخرج عن التكليف بعد مقدار صلاة واحدة بالموت او الاغماء صلت الاولى ، لان الاولى قبل الثانية - وان كان الوقت مشتركاً بينهما..

( واذا كان بقدر خمس ركعات ) فى الظهرين او فى العشائين ، او ثلاث ركعات

فى الظهرين ، واربع ركعات فى العشائين فى السفر (صلتها) اجماعاً فى الجميع كما ادعاه الجواهر ، وذلك لما دل على ان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت فلها وقت لهما ، ومنه يظهر الاشكال فى ما عن المبسوط من استحباب قضائهما اذا طهرت قبل مغيب الشمس بمقدار ما تصلى خمس ركعات . وعن الفقيه وجوبهما اذا ادرك ستاً ، وسيأتى تفصيل الكلام فى المسألة فى كتاب الصلاة انشاء الله تعالى .

( مسألة - ٣٨ - فى العشائين اذا ادركت اربع ركعات ) الى نصف الليل او

الفجر على ما يأتى فى كتاب الصلاة من منتهى وقت المغربين (صلى العشاء فقط) لان اخر الوقت مختص بالثانية كما ان اول الوقت مختص بالاولى فاذا علمت بمفاجأة الحيض وجب تقديم الاولى ولو كان لها مقدار ست ركعات فى المغربين او سبع ركعات فى الظهرين ( الا اذا كانت مسافرة ) فاللازم الايتان بهما فتدرك ثلاث ركع المغرب فى الوقت وركعة من العشاء فى الوقت (ولو) كانت (فى مواطن التخيير)

فليس لها أن تختار التمام وتترك المغرب .

مسألة - ٣٩ - اذا اعتقدت السعة للصلاتين فتبين عدمها وان  
وظيفتها اتيان الثانية وجب عليها قضائها واذا قدمت الثانية باعتقاد  
الضيق فبانة السعة صحت

الاربعة ( فليس لها ان تختار التمام وتترك المغرب ) لانها قادرة الان من الصلاتين  
فليس لها ان تختار ما يوجب عجزها عن احدهما ، وعليه فلو اختارت التمام وصلت  
العشاء بطلت لفوت شرط الترتيب .

ومنه يعرف انها لو ادركت من آخر وقت الظهرين مقدار اربع ركعات ليس  
لها اختيار التمام والاتيان بالعصر فقط ، وكذلك بالنسبة الى اول الوقت اذا كانت  
تعلم بانها تحيض بعد اربع ركعات .

اما لو كانت مرددة بين قصد الاقامة وعدمه فالظاهر ان لها قصد الاقامة وذلك  
لا يوجب تفويتا لان القصد محقق للموضوع ، ومثله لو وصل الانسان الى بلد ولم  
يبق من الوقت الا المقدار اربع ركعات يحق له ان يقصد ويأتي بالعصر فقط ولا يقصد  
ويأتي بهما .

(مسألة - ٣٩ - اذا اعتقدت السعة للصلاتين فتبين عدمها وان وظيفتها اتيان  
الثانية وجب عليها قضائها) لانها فوتت الثانية صاحبة الوقت . اللهم الا اذا جاءت  
بالاولى بقصد ما في الذمة وان اعتقدت انها الاولى بان كان من الخطأ في التطبيق  
لا من التقييد فانها تصح ثانية .

ثم انه اذا كان التبين في اثناء الصلاة في صورة التقييد تبين بطلانها ووجب  
اتيانها بالثانية ولو لم يكن بقى من الوقت بمقدار ركعة ، اذا لا اعتبار بمقدار الركعة  
في المقام - كما هو واضح - (واذا قدمت الثانية باعتقاد الضيق فبانة السعة صحت)

ووجب عليها اتيان الاولى وان كان التبين بعد خروج الوقت ووجب قضائها .

مسألة - ٤٠ - اذا طهرت ولها من الوقت مقدار اداء صلاة واحدة والمفروض ان القبلة مشبهة تأتي بها مخيرة بين الجهات

الثانية اولى اذا كان على نحو المخطأ فى التطبيق وصحت ثانية اذا كان على وجه التقييد (ووجب عليها اتيان الاولى) اما صحة الثانية فلانها وقعت فى الوقت المشترك ولم يفت الا الترتيب وذلك غير ضار لانه شرط ذكرى كما يأتي فى كتاب الصلاة انشاء الله تعالى .

ولا يضر وقوع الاولى فى الوقت المختص بالثانية لان الاختصاص انما هو فيما اذا لم يكن اتياً بالثانية ( وان كان التبين بعد خروج الوقت ووجب قضائها ) لتحقق موضوع الفوت الموجب للقضاء ، ثم انه لو شرع فى الثانية بظن عدم كفاية الوقت ، ثم تبين له بعد الدخول الكفاية عدل الى الاولى ان كان موضع العدول باقياً كالظهيرين لا ماذا فات موضع العدول كالعشائين اذا دخل فى الركوع الرابع . (مسألة - ٤٠ - اذا طهرت ولها من الوقت مقدار اداء صلاة واحدة والمفروض ان القبلة مشبهة) وقلنا فى القبلة المشبهة الاثنيان باربع صلاة ( تأتي بها مخيرة بين الجهات ) لان القبلة حينئذ ساقطة بالتعذر كسقوط سائر المقدمات واقعية كانت او علمية لى التعذر ، مثلاً اذا لم تتمكن من القبلة اصلاً لكونها مقيدة فى مكان على خلاف القبلة ، وعلى هذا احتمال وجوب قضاء بقية الجهات لا وجه له لغرض سقوط التكليف بالقبلة ، وكذا فى الانسان المتحير فى الصحراء اذا لم يكن له وقت لازيد من صلاة .

وإذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك .

مسألة - ٤١ - يستحب للحائض ان تتنظف وتبدل القطننة

والخرقة

ومنه يعرف الحال بالنسبة الى من ليس له وقت لازيد من صلاتين لكن الظاهر وجوب الاتيان بهما في جهتين متقابلتين من جهة ان بين المشرق والمغرب قبله ، وكذا بالنسبة الى سائر المقدمات غير القبلة كالستر المشتبه بالنجس وغيره (وإذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك) فانها تأتي بالظهرين معاً لا انها بالعصر مرتين لما ذكرنا من سقوط الشرط .

نعم اذا كان لها مقدار ثلاث صلوات تخيرت بين ان تأتي بظهرين وعصر او بظهر وعصرين لعدم المرجح ، وان كان ربما يحتمل وجوب تكرار الاولى ، كما ذكروا فيمن يقدر على القيام في احدى الصلاتين، حيث ان الواجب القيام في الاولى لا الثانية ، وسيأتي تفصيل الكلام في هذه المسألة في كتاب الصلاة انشاء الله تعالى .  
(مسألة - ٤١ - يستحب للحائض ان تتنظف) لاطلاقات ادلة التنظيف، ولما ورد من علة النهى عن صلاتها من انها على حد نجاسة مما يدل على ان قلة النجاسة مطلوبة عند الاقبال الى الله سبحانه (وتبدل القطننة والخرقة) والثوب اذا صار نجساً لما رواه الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام : كن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقضين الصلاة اذا حضن ولكن يحتشين حين يدخل وقت الصلاة ويتوضأن ثم يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عزوجل .

وما رواه الدعائم عن الباقر عليه السلام : انا نأمر نساءنا الحيض ان يتوضأن عند كل صلاة فيسبغن الوضوء، ويحتشين بخرق ثم يستقبلن القبلة من غير ان يفرضن

وتتوضا فى اوقات الصلاة اليومية بل كل صلاة موقته وتقعده فى مصلاها مستقبلة مشغولة بالتسبيح والتهليل والتحميد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقراثة القرآن .

صلاة فيسبحن ويكبرن ويهللن ولا يقربن مسجدا ولا يقربن قرانا ، الحديث . بناءً على استفادة ما ذكره المصنف من التحشى - كما هو المفهوم عرفاً - وليس به بأس ثم الظاهر كفاية تطهير القطنه والخرقة بلا حاجة الى التبديل .

(وتتوضا) وضوء الصلاة (فى اوقات الصلوات اليومية بل كل صلاة موقته) لاطلاق الدليل والانصراف لو كان بدوى ، ولذا يستحب لها ذلك عند صلاة الايات والنافلة وما اشبه (وتقعده فى مصلاها) لم اجد بذلك نصاً ، وانه لفتوى الفقيه ، فقد ذكره الشيخ فى معقداجماع الخلاف وتبعه غيره (مستقبلة مشغولة بالتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقراثة القرآن) لورود كل ذلك فى النص ماعدا الصلاة على محمد وآله لكنها داخله فى مطلق الذكر ، وذكرها جملة من الفقهاء ، فيشملها دليل التسامح ، ويدل على الاحكام المذكورة جملة من النصوص : كرواية زرارة عن احد الباقرين عليهما السلام : اذا كانت المرأة طامثا فلا تحل لها الصلاة ، وعليها ان تتوضا وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ، ثم تقعده فى موضع طاهر ، فتذكر الله عزوجل وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها ، ثم تفرغ لحاجتها .

وما رواه محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله ؟ قال : اما الطهر فلا ، ولكنها تتوضا فى وقت الصلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله تعالى .

وما رواه زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ينبغى للحائض ان تتوضا

وان كانت مكروهة فى غير هذا الوقت والاولى اختيار التسبيحات  
الاربع وان لم تتمكن من الوضوء تميم بدلا عنه

عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله عز وجل مقدار ما كانت تصلى .  
وفى رواية الراوندى فى لب اللباب . وفى الخبر اذا استغفرت الحائض وقت  
الصلاة سبعين مرة كتب الله لها الف ركعة ، وغفر لها سبعين ذنبا ، ورفع لها سبعين  
درجة واعطاها سبعين نورا ، وكتب لها بكل عرق فى جسدها حجة وعمرة . السى  
غيرها من الروايات .

اما قراءة القرآن فهى مستحبة لها فى هذا الوقت (وان كانت مكروهة فى غير  
هذا الوقت) وذلك لذكره فى هذه الروايات التى هى اخص من اطلاق روايات  
الكرامة فقد روى معاوية بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال : تتوضاء المرأة  
الحائض اذا ارادت ان تأكل ، واذا كان وقت الصلاة توضئت واستقبلت القبلة  
وهللت وكبرت وتلت القرآن وذكرت الله عز وجل . وحيث قوة هذه الرواية لا يبد  
من تأويل رواية الدعائم عن الباقر عليه السلام الناهية عن قراءة القرآن كما تقدم بان  
يقال ان النهى عن قرائته فى سائر حالات الحيض .

(والاولى اختيار التسبيحات الاربع) لاشتمالها على المذكورات فى الروايات  
مع مراعات الترتيب الوارد فى الادلة العامة. ثم الظاهر ان الادعية ايضا حالها حال  
المذكورات للمناط ولانه نوع من الذكر (وان لم تتمكن من الوضوء تميم بدلا  
عنه) لعموم ما دل على البدلية ، ولذا افتى به غير واحد خلافا لآخرين حيث لم  
يقولوا بالتيمم ، وانما نفوه قالوا لان التيمم طهارة اضطرارية ولا اضطرار هنا وفيه  
عموم ادلة البدلية كافية .

ثم الظاهر انها لو كانت جنبا واغتسلت عن الجنابة - وقلنا بمشروعية ذلك لم

والاولى عدم الفصل بين الوضوء أو التميم وبين الاشتغال بالمدكورات ولا يبعد بدلية المقام وان كانت تتمكن من الجلوس والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة

يحتج الى الوضوء لكفاية غسل الجنابة عن الوضوء ، بل هو كذلك بالنسبة الى كل غسل اذا قلنا بكفايته عن الوضوء .

(والاولى عدم الفصل بين الوضوء أو التميم) او الغسل (وبين الاشتغال بالمدكورات) لان تكون اخف نجاسة ، وقد سبق ان اخفية النجاسة مطلوبة ، وانما عبر بلفظ الاولى ، لان الاطلاقات تقتضى عدم الفرق - كما هو واضح - (ولا يبعد بدلية المقام وان كانت تتمكن من الجلوس) بل وسائر الحالات كالتمدد واختلاف الاحوال قياماً وقعوداً وركوعاً وسجوداً ، لاطلاق صحيح معاوية وغيره والجلوس فى بعض الروايات لا يوجب التقييد لبنائهم على التقييد فى باب المستحباب ، بل هو من باب المستحب فى المستحب ، وعلى هذا فالقيام ونحوه ليس بدلاً ، بل هو مستحب برأسه (والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة) فاذا توضحت ثم احدث لا يكفى فى تأتى المستحب الكامل ، وان كان نفس الاذكار مستحبة ، وذلك لاطلاق ادلة النواقض .

ومنه يعرف ان استشكل التذكرة لاحتمال انصراف ادلة النقض الى خصوص الرفع كما عن التذكرة محل نظر ، وهل يكفى الوضوء لو كانت متوضئه ثم حاضت؟ احتمالان : من ظهور النص والفتوى فى احداث الوضوء ، ومن ان حدث الحيض لما كان غير مناف مع الوضوء استمرار لم يكن منافياً له ابتداءً ، وهذا غير بعيد ، ولو طهرت بعد الوضوء واغتسلت فهل يكفى هذا الوضوء للصلاة ونحوها - بناءً على عدم كفاية الغسل - الظاهر لا لاطلاق ما دل على الاحتياج الى الوضوء بعد



## مسألة - ٤٢ - يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها

الغسل اوقبله .

نعم لا اشكال فى كفاية الوضوء اذا توضئت بعد النقاء من الدم ، لما تقدم من جواز الوضوء قبل الغسل وبينه وبعده .

(مسألة - ٤٢ - يكره للحائض الخضاب) فى اى مكان من جسمها وشعرها (بالحناء او غيرها) على المشهور ، بل عن المعتبر والمنتهى انه مذهب علمائنا ، وتبعهم فى ذلك الجواهر ، وذلك لجملة من الاخبار .

مثل خبر ابى جميلة عن الكاظم عليه السلام : لا تختضب الحائض .

وموثق ابى بصير عن الصادق عليه السلام ، هل تختضب الحائض ؟ قال عليه

السلام : لا ، يخاف عليها الشيطان .

وخبر ابى بكر الحضرمى عن الصادق عليه السلام ، هل تختضب الحائض ؟

قال عليه السلام لا ، لانه يخاف عليها الشيطان . وهذه الاخبار وان كان ظاهرها التحريم لكنها محمولة على الكراهة بقرينة التعليل وللجمع بينها وبين الاخبار المجوزة .

كخبر سهل بن اليسع عن الكاظم عليه السلام ، وفيه قلت المرأة تختضب وهى

حائض ؟ قال : لا بأس به .

وخبر على بن حمزة عنه عليه السلام ، تختضب المرأة وهى طامث ؟ قال عليه

السلام : نعم .

وخبر ابى المعز عنه عليه السلام ، قلت للمرأة ان تختضب وهى حائض ؟ قال

ليس به بأس .

وموثق سماعة عنه عليه السلام ، عن الجنب والحائض يختصبان ؟ قال عليه

السلام : لا بأس .

## وقراءة القرآن ولو أقل من سبع آيات

ثم ان المحكى عن المراسم اختصاص الكراهة بالحناء .

وعن المقنعة اختصاص ذلك باليد والرجل دون الشعر ، وكلاهما خلاف اطلاق الادلة ولو كانت مختصة ، فهل يستحب ازالة الخضاب اذا حاضت ؟ لا يبعد ذلك لفهم العرف عدم الخصوصية فى الاحداث كما ان الكراهة فى حال الحيض لاما اذا نظفت وان لم تطهر ، والظاهر ان المراد بالخضاب هو ما يثبت لونه لا ما يزال بالماء ونحوه كالجبر . كما انه لا فرق فى الوان الخضاب لاطلاق الادلة .

(و) يكره لها ( قراءة القرآن ولو اقل من سبع آيات ) بخلاف الجنب الذى افتوا فيه بكراهة ما زاد على السبع ، وان كان هناك قول آخر بكراهة مطلق القراءة ، وقد ادعى على اصل جواز القراءة وكراهته الاجماع ، ويسدل عليهما نصوص كثيرة فمن النصوص المانعة .

ما رواه السكونى الصادق عليه السلام ، عن آبائه عليهم السلام عن علي (ع) قال : سبعة لا يقرئون القرآن ، الراكع والساجد ، وفى الكنيف ، وفى الحمام ، والجنب والنفساء والحائض .

وما روى عن الباقر عليه السلام : انا نأمر نساءنا الحيض « الى ان قال » ولا يقربن مسجدا ولا يقربن قرآنا .

وما روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : لا يقرء الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن .

ومن النصوص المجوزة ما رواه العليل عن الباقر عليه السلام ، فى الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً ؟ قال عليه السلام : نعم ماشاء الا السجدة ويذكر ان الله على كل حال .

وحمله ولمس هامشه وما بين السطور وان لم تمس الخط والاحرم  
وما رواه التهذيب عنه عليه السلام قال : لا بأس ان يتلو الحائض والجنب  
القرآن .

وما رواه عن الصادق عليه السلام قال : الحائض تقرأ ما شئت من القرآن  
الى غيرها من الروايات . وبما تقدم من النص والفتوى يضعف ما عن سلالر من القول  
بحرمة القراءة وما عن ابن البراج من القول بتقييد الكراهة بقراءة ما زاد على السبع . وما  
عن بعض من تقييدها بالزائد على السبعين . وما عن اخر من عدم الكراهة مطلقا .

ثم الظاهر ان المراد بالكراهة الحزازة - كما ذكرها الاخوند «ره» في الكفاية -  
لا اقلية الثواب ، اذ هو المنصرف من النهي كما ان الظاهر كون الكراهة حال الدم  
ونحوه لا بعده قبل الغسل لانصراف الحائض اليه ، فما ذكره بعض من الاطلاق  
لا وجه له . ثم انك قد عرفت استثناء حالة الجلوس في مصلاها .

(و) يكره لها (حمله ولمس هامشه وما بين السطور وان لم تمس الخط  
والاحرم) اما الحرمة مع مس الخط فقد تقدم وجهه .

واما الكراهة في المذكورات فهي المفتى به قديما وحديثا ويدل عليه ما روى عن  
الكاظم عليه السلام قال : المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنبا ولا تمس خيطه ولا  
تعلقه ان الله يقول : « لا يمسه الا المطهرون » . بضميمة حسنة منصور بن حازم عن  
الصادق عليه السلام قال : سألته عن التعويد يعلق على الحائض ؟ فقال عليه السلام : اذا  
كان في جلد او فضة او قصبه حديد . بناء على اطلاق التعويد بحيث يشمل تعليق القرآن  
ولذا سميت سورتان في القرآن المعوذتين .

وعن المرتضى « ره » المحكم بحرمة حمله عليها لظاهر النهي السابق وفيه

نظر واضح .

مسألة - ٤٣ - يستحب لها الاغسال المندوبة كغسل الجمعة  
والاحرام والتوبة ونحوها .

واما كراهة لمس ما بين السطور ونحوه فلان النهى عن مسه يشمل كل ذلك وقد  
تقدم فى بحث الجنابة ما ينفع المقام . ثم الظاهر ان الكراهة خاصة بوقت الحيض لاما  
اذ اطهرت ولم تغتسل لما تقدم فى مسألة قرائتها القرآن ، ولو كانت طاهرة ومست ثم  
حاضت رفعت يدها ، لعدم خصوصية فى الابتداء ، كما هو كذلك بالنسبة الى  
لمس الخط .

ثم انه يكره لها اتخاذ الحجة والقصة ، ولم يذكرها المصنف ، وذلك لما رواه  
الفيقيه عن الصادق عن ابيه عن ابائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تحل  
لامرأة حاضت ان تتخذ قصة ولا حجة .

ومثله ما عن دعائم الاسلام عنه صلى الله عليه وآله وسلم .

وعن السرائر عن السكونى عن الصادق عليه السلام : لكن لا يكره لها الترجيل ،  
لما رواه الفيقيه كان بعض نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترجل شعرها وتغسل  
رأسها وهى حائض ، وهذا حجة من باب تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لها و لو  
بقريئة خارجية .

( مسألة - ٤٣ - يستحب له الاغسال المندوبة كغسل الجمعة والاحرام والتوبة  
ونحوها ) كما هو المشهور ، خلافاً للمحكى عن الخلاف والمبسوط . اما المشهور  
فقد استدلوا لذلك بجملة من الروايات المطلقة ، بعد عدم الدليل على ان الحيض مانع  
عن تلك الاغسال ليكون مقيداً للاطلاقات ، وبخصوص ماورد فى غسل الاحرام بعد  
وحدة المناط كصحيح العيص قال سألت ابا عبد الله عليه السلام اتحرم المرأة وهى  
طامث ؟ فقال عليه السلام : نعم تغتسل وتلبى .

## واما الاغسال الواجبة فذكروا عدم صحتها منها

وخبر حماد عن ابن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض تحرم وهي حائض؟ قال عليه السلام: نعم تغتسل وتحتشى وتصنع كما يصنع المحرم ولا تصلى.

وخبر الشحام قال: سأل عليه السلام عن امرأة حاضت وهي تريد الاحرام فطمثت؟ قال: تغتسل وتحتشى بكرسف، ومثلها غيرها.

اما من قال بالعدم فقد استدل له: باصالة عدم الصحة، وبان حدث الحيض نجاسة والغسل طهارة فيتنافان. ولخبر ابن مسلم عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله تعالى؟ فقال: اما الطهر فلا، ولكنها تتوضأ وقت الصلوة. بضميمة المناط في سائر الاغسال وفيه اما الاصل فلا يقاوم الدليل، واما الحيض ينافى الغسل فهو مصادرة واما الرواية ففي دلالتها على نفي غسل الجمعة نظر، لان الظاهر منها انها لا تكون طاهرة كالمراة غير الحائض لا انها لا تغتسل غسل الجمعة.

( واما الاغسال الواجبة في ) لا اشكال في عدم صحة غسل الحيض لها لان محل تشريعه بعد النقاء فلامشروعية له في حال الحيض، وهذا مما لاخلاف فيه كما يظهر من كلماتهم بل في الجواهر الاجماع عليه

اماسائر الاغسال فقد ( ذكر واعدم صحتها منها ) بل عن المعتبر والمنتهى الاجماع عليه، لكن ذهب اخرون الى الصحة، وهذا هو الاقرب.

واستدل للقول الاول: بان الطهارة وحدث الحيض ضدان يمتنع اجتماعهما فلا يعقل حصولها معه، وبجملة من الروايات كصحيح الكاهلي عن الصادق عليه السلام عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض وهي في المغتسل تغتسل اولاتغتسل؟ قال عليه السلام: لاتغتسل قد جائها ما يفسد الصلاة.

وموثق ابي بصير عنه عليه السلام عن رجل اصاب من امرأته ثم حاضت قبل ان تغتسل ؟ قال : تجعله غسلا واحداً .

وخبر سعيد بن يسار قلت لابي عبدالله عليه السلام ، المرأة ترى الدم وهي جنب تغتسل من الجنابة او غسل الجنابة والحيض واحد ؟ فقال : قد اتاها ما هو اعظم من ذلك .

واستدل للقول الثاني: بعمومات ادلة الاغسال، و بخصوص ماورد في الجنابة .  
كخبر سماعة عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام قالوا في الرجل يجامع امرأته فتحيض قبل ان تغتسل من الجنابة ؟ قال عليه السلام : غسل الجنابة واجب .  
وموثق عمار عن الصادق عليه السلام ، انه سأل عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل ان تغتسل ؟ قال عليه السلام : ان شئت ان تغتسل فعلت ، وان لم تفعل فليس عليها شيء ، فاذا طهرت اغتسلت غسلا واحداً للحيض والجنابة .  
نعم في دلالة خبر سماعة ضعف ، وانما يشمل المقام بالاطلاق .

اما ما استدلل به للقول الاول : فيرد على الوجه الاعتباري انه ان اريد التضاد بين حدث الحيض وغسله فهو غير ما نحن فيه وان اريد التضاد بين حدث الحيض وسائر الاغسال الواجبة فهو يحتاج الى الدليل ، كما يرد على الاخبار انها لا تدل على مرادهم . بل ظاهرها الارشاد بعدم ترتب الفائدة على غسلها لعدم ترتب اثر على الغسل ، ولذا قال عليه السلام : « قد جائها ما يفسد الصلاة » وقال « قد اتاها ما هو اعظم من ذلك » وعلى هذا فلو حاضت في وسط غسل الجنابة او نظفت في وسط غسل الجنابة صح الغسل . وربما يستدل لعدم صحة غسل الجنابة في حالة الحيض بوجه اعتباري اخر وهو ان غسل الجنابة يكفي عن الوضوء وهذا الغسل لا يكفي عن الوضوء ، وفيه ان غسل الجنابة فيه اقتضاء ذلك اذا لم يمنع عنه مانع والمانع في المقام موجود وهو الحيض .

وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض وكذا الوضوءات المندوبة وبعضهم قال بصحة غسل الجنابة دون غيره والاقوى صحة الجميع وارتفاع حدثها وان كان حدث الحيض باقياً بل صحة الوضوءات المندوبة لالرفع الحدث.

(و) ذكروا (عدم ارتفاع الحدث مع الحيض) لان الحدث نوع واحد وله اسباب متعددة ، كما لا يرتفع اثر الغائط مع النوم مثلاً فى الاحداث الصغيرة فكذلك الاحداث الكبيرة .

(و كذا الوضوءات المندوبة) قالوا بعدم صحتها مع حدث الحيض اذ الوضوء رافع للحدث الاصغر، وما دام الحدث الاكبر موجوداً لمجال لرفع الحدث الاصغر (وبعضهم قال : بصحة غسل الجنابة دون غيره) لموثق الساباطى المتقدم ، وبعضهم قال بعدم صحة غسل الجنابة وصحة ما عداه لبعض الروايات المتقدمة ( والاقوى صحة الجميع) من الاطلاقات وخصوص بعض الروايات ، وعليه فيصح كل غسل ووضوء وتيمم واجب او مندوب باستثناء غسل الحيض والتيمم بدله ( وارتفاع حدثها وان كان حدث الحيض باقياً بل صحة الوضوءات المندوبة لالرفع الحدث) كالوضوء لانه نور لا لرفع الحدث ، والوضوء التجديدى وغيرها كل ذلك لاطلاق الادلة ، وعلى هذا اذا اغتسلت للجنابة ارتفع اثر الجنابة وبقي اثر الحيض ، مثلاً اذا قلنا بکراهة اكل الجنب دون اكل الحائض وبکراهة جماع الجنب حتى فى المرأة فاذا اغتسلت ارتفع کراهة اكلها وجاز جماعها من خلف « ان قيل بجوازه » بدون کراهة الى غيرهما من الآثار ، والله سبحانه هو العالم .

## فصل

### فى الاستحاضة

فى الاستحاضة دم الاستحاضة من الاحداث الموجبة للوضوء  
والغسل اذا خرج الى خارج الفرج وبمقدار رأس ابرة

---

(فصل فى الاستحاضة) وهى باب استفعال من حاض، كأن المرأة تطلب استعمال  
حالتها هل انها حائض ام لا، ولها اطلاقان اطلاق على المرأة فيقال: «مرأة استحاضة»  
وهو من قبيل «زيد عدل» واطلاق على الدم فيقال: «دم استحاضة» وكلاهما مجاز  
او منقول، ويخرج هذا الدم من عرق فى ادنى الرحم يسمى بالعاذل، سمي بذلك  
لان خروج هذا الدم من المرأة سبب لعذل زوجها «اي ملامته» لها لانها تكون غير  
صالحة لكمال اللذة و(دم الاستحاضة من الاحداث الموجبة للوضوء) بجميع اقسامه  
على قول المشهور الذين يقولون بان غسل الاستحاضة لا يكفى عن الوضوء.  
(والغسل) فى المتوسطة والكثيرة (اذا خرج الى خارج الفرج ولو بمقدار  
رأس ابرة) اما اذا خرج فلا اشكال فى صدق المستحاضة وترتب احكامها عليها، واما  
اذا لم يخرج ففي ترتب الاحكام لاطلاق بعض الادلة، ولانه خرج من العرق العاذل  
او عدم ترتب الاحكام لان لخروج الدم مدخلية فى الحكم كخروج المنى والبول



ويستمر حدثها ما دام في الباطن باقياً ، بل الاحوط اجراء احكامها ان خرج من العرق المسمى بالعازل الى فضاء الفرج وان لم يخرج الى خارجه ، وهو في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغير قوة ولدغ وحرقة بعكس الحيض .

والغائط خلاف ، وقد تقدم الكلام في مثل ذلك في باب الحيض ، والاقرب هو الاول لان المعيار في الروايات من تلتخ ظاهر الكرسف ونحوه هو ذلك ، بدون الخروج وفرق بين مثل « بال وتغوط » ومثل « استحاضت » فان الاول لا يصدق بدون الخروج بخلاف الثاني ( ويستمر حدثها ما دام في الباطن باقياً ) للصدق ولظاهر الادلة المذكورة (بل الاحوط) الاقرب (اجراء احكامها ان خرج من العرق المسمى بالعازل الى فضاء الفرج وان لم يخرج الى خارجه) لما عرفت ، ولذا ذكر بعض المعلقين انه لا يخلو من قوة (وهو في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغير قوة ولدغ وحرقة بعكس الحيض) كما دل على ذلك النص والفتوى ، وان كان في بعض الصفات المذكورة خلاف ولم يذكر بعضها بعض الفقهاء .

وكيف كان فيدل على هذه الاوصاف جملة من الروايات : كصحيح حفص :  
 ودم الاستحاضة اصفر بارد . وصحيح علي : فاذا رق وكان صفرة اغتسلت وصلت .  
 والرضوى : دم الاستحاضة دم رقيق  
 وما ورد من مقابلة دم الاستحاضة لدم الحيض مع وصف دم الحيض بالقوة  
 واللدغ والحرقة :

كخبر حفص عن الصادق عليه السلام ، امرأة سئلت عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى حيض هو او غيره ؟ فقال عليه السلام : ان دم الحيض حار عبيط اسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة اصفر بارد رقيق ، الحديث . ومثله غيره مما قد تقدم

وقد يكون بصفة الحيض وليس لقليله ولا لكثيره حدو كل دم ليس من القرح او الجرح ولم يحكم بحيضيته ، فهو محكوم بالاستحاضة

في مبحث الحيض .

( وقد يكون بصفة الحيض ) اذا لم يكن محدوداً بحدود الحيض كما ان الحيض قد يكون بصفة الاستحاضة ، وقد تقدم ذلك في مبحث الحيض ، وهذا ما لا اشكال فيه ولا خلاف (وليس لقليله ولا لكثيره حد) بلا اشكال ولا خلاف فيمكن ان يكون لحظة كما يمكن ان يكون سنوات ودل على ذلك النص ايضاً ، كما انه يرى قبل البلوغ وبعد اليأس نصاً وفتوى ، ولا يشترط فصل اقل الطهر بين استحاضتين بلا اشكال ولا خلاف ، وقد تقدم ما يدل على كل ذلك في باب الحيض فراجع .

(وكل دم ليس من القرح او الجرح ولم يحكم بحيضيته) ولا يكونه نفاساً - ولعله اكتفى بذكر الحيض عنه ، لان النفاس ايضاً حيض كما عرفت - كما ان العذرة ايضاً من الجرح .

وكيف كان فاذا لم يكن الدم احد الاربعة (فهو محكوم بالاستحاضة) وهذا احد الاقوال في المسألة ، وهذا هو المحكى عن الشرائع والقواعد ، وجملة من كتب العلامة والبيان وجامع المقاصد والمدارك والكفاية وكشف اللثام ، بل عن شرح المفاتيح نسبتته الى الفقهاء وذكره نجاة العباد وغيره .

القول الثانى : ما اختاره الجواهر من الحكم بالاستحاضة مع عدم العلم بكونه من سائر الدماء مطلقاً ولو مع العلم بوجود القرح او الجرح فى الباطن اذا لم يعلم كون الدم منهما .

الثالث : ما عن المدارك من التفصيل بين ما كان الدم بصفة الاستحاضة فهو استحاضة ، وما لم يكن بصفة الاستحاضة فليس باستحاضة « ولو علم بانتقاء الدماء

الاربعة اى الحيض والنفاس والجرح والقرح « الا اذا علم ان ما ليس بصفة الاستحاضة استحاضة .

الرابع: التفصيل بين احتمال الجرح او القرح فليس استحاضة وبين سائر الاحتمالات فهو استحاضة ، وهناك تفاصيل اخر لا داعى لنقلها ، اما ما اختاره المصنف فقد استدلل له بامور :

الاول : بناء العقلاء على الحمل على الاستحاضة فى الدم الخارج من الباطن اذا علم بعدم كونه من الدماء الاربعة « الحيض والنفاس والجرح والقرح » وكأنه لان دم الاستحاضة ايضاً طبيعى بعد طبيعية دم الحيض ، ومع هذا البناء لا مجال لاصالة السلامة عن دم الاستحاضة لان بناء العقلاء مقدم على الاصل .

الثانى : انحصار الدم فى الامور الخمسة ، فاذا لم يكن من الاربعة كان من الاستحاضة .

الثالث : جملة من الروايات كصحيح ابن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام ، اذا ارادت الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنه فان خرج فيها شىء من الدم فلاتغتسل وان لم تر شيئاً فلتغتسل وان رأت بعد ذلك صفرة فلتتوضاء وتصل .

ومرسل يونس عن ابى عبد الله عليه السلام: فاذا رأت المرأة الدم فى ايام حيضها تركت الصلاة فان استمر بها الدم ثلاثة ايام فهى حائض ، وان انقطع بعد ما رآته يوماً او يومين اغتسلت وصلت « ثم قال » : فعليها ان تعيد الصلاة تلك اليومين التى تركتها لانها لم تكن حائضاً .

وصحيح الحسين بن نعيم : اذا رأت الحامل الدم « الى ان قال » ان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتتوضاء وتحتشى بكرسف وتصلى .

ورواية اسحاق بن عمار : فى الحبلى ترى الدم اليوم واليومين « وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين » .

بل لو شك فيه ولم يعلم بالامارات كونه من غيرها يحكم عليه بها  
على الاحوط

وصحيح صفوان عن ابى الحسن عليه السلام ، فيمن رأت الدم عشرة ايام ثم  
رأت الطهر ثم رأت الدم بعد ذلك اتمسك عن الصلاة ؟ قال عليه السلام : لا ، هذه  
مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنه وتجمع بين صلاتين بغسل .  
وخبر يونس عن ابى عبدالله عليه السلام ، فى المرأة ترى الدم ثلاثة ايام او  
اربعة ايام ؟ قال عليه السلام : تصنع ما بينها وبين شهر فان انقطع عنها الدم والافهى  
بمنزلة المستحاضة .

وخبر ابى بصير عن ابى عبدالله ، فى المرأة ترى الدم خمسة ايام والطهر  
خمسة ايام وترى الدم اربعة ايام وترى الطهر ستة ايام ؟ قال عليه السلام : فاذا تم لها  
ثلاثون يوماً فرأت دماً صبيحاً اغتسلت واستنشرت واحتشت بالكرسف فى وقت كل  
صلاة فان رأت صفرة توضأت . الى غيرها من الروايات الظاهرة فى ان الشارع حكم  
على ما ليس بحيض بانه استحاضة ، لكن لا بد من اضافة ان لن يكون قرحة وجرحاً  
لان الشارع حكم فى مورد الاشتباه بين الحيض والعدرة او القرحة بالفحص ، مما  
يشعر على ان الحكم بالاستحاضة انما هو فى صورة عدم احتمال اى منهما ايضاً ، بالاضافة  
الى عدم احتمال كونه حيضاً ونفساً ( بل لو شك فيه ولم يعلم بالامارات كونه من  
غيرها يحكم عليه بها على الاحوط ) لاطلاق الروايات السابقة ولبعض الروايات  
الآخر الدالة على ان الحكم هو كونه استحاضة مالم يتبين الخلاف ، مثل ما فى رسالة  
يونس الطويلة من قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن المستحاضة انما ذلك عرق  
عابر اور كضة من الشيطان .

وفى رواية زريق : فانما ذلك من فتق فى الرحم . وعلى هذا فاذا خرج منها

دم فهو على ثلاثة اقسام :

الاول : ان تعلم بانه حيض او استحاضة او جرح او قرح ، ولا اشكال في ترتيب آثار المعلوم عليه .

الثاني : ان لا تعلم لكن هناك امارة احدها كان يكون في ايام العادة ، او ان يكون فيه علامة القرحة او العذرة ، ولا شك ايضاً في ترتيب احكام الامارة على ذلك الدم .

الثالث : ان تشك فلا علم ولا امارة ، ومثل هذا محكوم بكونه استحاضة ، من غير فرق بين ان تكون هناك قرحة او جرح اولاً ، ولا بين ان تحتل انه من داخل الرحم او خارجه ، ولان يكون الدم بصفات الاستحاضة ام لا وما في بعض الروايات من ذكر الصفرة لا يراد بها الا الغلبة لانها قيد للموضوع ، وذلك لاطلاق الادلة الذي هو اقوى من ظهور القيد في كونه قيماً ، ولا فرق بين كون الدم في سن اليأس او قبله .

نعم فيما يجرى من الصغيرة قبل البلوغ اشكال لانصراف النصوص عنه .  
ومما ذكرناه يعلم ان تفصيل المدارك ، محل منع ، كما ان تفصيل الاخر ايضاً خلاف اطلاق النصوص .

اما رواية يونس فيمن رأت يوماً او يومين وانقطع حيث قال عليه السلام :  
« ليس من الحيض انما كان من علة اما قرحة في جوفها واما من الجوف » فلا يراد به الشك في كونه استحاضة حتى يعارض ما تقدم بل المراد به نفى كونه حيضاً ، وان الواقع انه قد يكون من قرحة او استحاضة لا انه في مقام بيان حكم حال الشك لينافي الاخبار السابقة .

مسألة - ١ - الاستحاضة ثلاثة أقسام قليلة ومتوسطة وكثيرة فالاولى ان تتلوث القطنة بالدم من غير غمس فيها ، وحكمها وجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت أو نافلة ، وتبديل القطنة أو تطهيرها

( مسألة - ١ - الاستحاضة ثلاثة اقسام قليلة ومتوسطة وكثيرة فالاولى ان تتلوث القطنة بالدم من غير غمس فيها) كما صرح بذلك غير واحد ، بل اختلاف عبائهم كله يشير الى هذا المعنى كما افاده غير واحد ، ولذا حكى عن جامع المقاصد وشارح الجعفرية الغمس والثقب والظهور واحد قطعاً ، ثم الظاهر انه لا يشترط كون الداخلة قطنة ، بل كل شيء يأتي منه ما يأتي من القطنة بان لا يكون صلباً لا يؤثر فيه الدم حتى لا يظهر ان الدم من اى قسم ، اما اشتراط ان يكون القطن مندوفاً كما قاله بعض الفقهاء فليس له دليل ظاهر ، اللهم الا ان يريد في مقابل القطن المكبوس الذى حاله حال الاشياء الصلبة .

(وحكمها) امران: الاول: (وجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت او نافلة و)

الثانى: (تبديل القطنة او تطهيرها) فالحكم الاول هو المشهور بينهم .

بل عن الناصريات والخلاف وظاهر الغنية والتذكرة الاجماع عليه ، خلافاً للمحكى عن ابن الجنيد ان عليها فى اليوم والليل غسل واحد ففى بحكم المتوسطة كما ان المتوسطة بحكم الكثيرة ، وللمحكى عن ابن ابي عقيل فلم يوجب عليها الوضوء فالدغم القليل عنده ليس بحدث .

استدل للمشهور : بصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام فى المستحاضة ؟ قال عليه السلام تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم .

وصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام : وان كان الدم لا يثقب توضأت و دخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء .

والرضوي : فان لم يثقب الدم الكرسف صلت صلاتها كل صلاة بوضوء .  
 امامادل على وجوب الاغتسال مرة ، كصحيح زرارة عن ابي جعفر عليه السلام :  
 « وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد » او ثلاث مرات .

كصحيح ابن سنان : المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلي الظهر والعصر  
 ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح وتصلي الفجر .  
 فلا بد من حملها على القسمين الاخرين من المستحاضة بقريئة سائر الروايات ، ويؤيد  
 ما ذكرناه اطلاق جملة من الروايات :

كصحيحة يونس : وان رأأت صفرة فلتنوضأ ثم لتصل .

وصحيحة الصحاف : فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لايسيل من خلف  
 الكرسف فلتنوضأ وتصل عند وقت كل صلاة ، وفيها ايضاً وان طرحت الكرسف  
 ولم يسل الدم فلتنوضأ وتصل ولاغسل عليها .

استدل لابن الجنيد : باطلاق صحيحة زرارة حيث انها تقتضي نفي الفرق بين  
 القليلة والمتوسطة .

ومضمرة سماعه : المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و  
 للفجر غسلاً ، وان لم يجز الدم الكرسف ، فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل  
 صلاة وان اراد زوجها ان يأتيها فحين تغتسل ، هذا اذا كان الدم عبيطاً و ان كان صفرة  
 فعليها الوضوء . ويرد على الصحيحة بلزوم تقييد اطلاقها ، بما دل على الفرق بين  
 المتوسطة والقليلة . وعلى المضمرة بان صريحها تثليث الاقسام .

اما الفرق بين الدم العبيط وغيره فالظاهر التلازم الغالبي بين العبيط وبين  
 الكثرة والمتوسط وكذلك بين الصفرة وبين القلة .

واستدل : لابن ابي عقيل من عدم وجوب الوضوء في القليلة باصالة بقاء الوضوء  
 اذا كانت متوضية ، ثم رأأت الدم ، وبجملة من الاخبار :

كصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام : المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب وتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح وتصلي الفجر بتقريب ان عدم الحاجة في الكثيرة الى الوضوء يدل على عدم الحاجة اليه في القليلة بطريق اولي ، ومثلها في الدلالة صحيحة زرارة ، وخبر الجعفي ، وخبر عبد الرحمن ، وفي الكل مالا يخفى ، اما الاصل فهو مرفوع بالدلالة السابقة .  
واما الروايات فاو لا : انها تقيد بمادل على الاحتياج الى الوضوء .

وثانياً : انها ان دلت على عدم الوضوء فانما ذلك لغنى الغسل عنه - على قول من يكفى بالغسل عن الوضوء - فلا دلالة فيها على عدم احتياج القليلة الى الوضوء .  
ثم هل ان النوافل ايضاً تحتاج الى الوضوء ، او ان الوضوء للفريضة كاف عن الوضوء للنافلة؟ قولان : ذهب الى الاول غير واحد بل عن المنتهى نسبه الى الاشهر عندنا وذهب الى الثاني المبسوط قال : واذا توضأت لفريضة صلت معها من النوافل ماشئت وتبعه المهذب .

استدل للقول الاول : بصحيح زرارة وابن عمار والرضوى .

وللقول الثاني : بصحيح الصحاف حيث قال : وتوضأ عند وقت كل صلاة .  
وخبر يونس : وان رأيت صفرة فلتوضأ لكن يرد على الاول احتمال انصراف الصحيحتين ، والرضوي الى الفرائض .

وعلى الثاني : ان اطلاقها يقيد بالصحيحتين ، وعلى هذا فالنص مجمل والمرجع الاصل ، ولذا كان الاحوط مانسب الى الاشهر ، وان كان لا يبعد عدم الاحتياج الى اكثر من خمس وضوءات فحال الوضوء حال الغسل ، فكما انها اذا اغتسلت اغسالها كانت بحكم الطاهرة ، كذلك اذا توضئت وضوئاتها فيصح الاتيان بكل ما يشترط بالطهارة وان لم تكن مضطرة اليه ، واما دعوى ان الاستحاضة حدث مطلقاً ، ففيه انه لا يفهم من الدليل ، بل الظاهر منه ان حال الغسل والوضوء واحد فكما لا يحتاج كل



خروج الى غسل كذلك لا يحتاج كل خروج الى وضوء ، خصوصاً والمتعارف عند المتدينين الاتيان بالنوافل ولم ينبه في الروايات على احتياجها الى الوضوء ، وعلى هذا فعدم الحاجة الى اكثر من خمس وضوءات هو الاقرب هذا تمام الكلام بالنسبة الى الحكم الاول ، وهو وجوب الوضوء لكل صلاة .

واما الحكم الثاني: وهو تغيير القطنه بتبديلها او تطهيرها عند كل صلاة فقد اختلفوا فيه على قولين :

الاول : وجوب ذلك وهو المشهور ، وعن المنتهى لاختلاف عندنا في وجوب الابدال ، وعن ظاهر الناصريات والغنية والتذكرة وجامع المقاصد انه اجماع .

الثاني : عدم الوجوب وهو الذي افتى به المستند ونقله عن بعض مشايخه المتأخرين ، وعن كشف اللثام انه قال : لم يذكره الصادقان والقاضي ولا ظفرت بخبر يدل عليه ، استدلل للقول الاول بامور :

الاول : الاجماع المدعى .

الثاني : الاخبار الامرة بالابدال .

كخبر الجعفي هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنه وتجمع بين صلاتين بغسل .

وصحيحة صفوان وتستدخل كرسفاً فاذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً

اخر ثم تصلي .

الثالث : ان اللزوم اخراج القطنه لمعرفة حال الاستحاضة فادخلها بعينها يوجب

تلويث ظاهر الفرج الواجب غسله ، وفي الكل ما لا يخفى اذ الاجماع ممنوع كبرى وصغرى .

بل في مصباح الهدى قد شاع القول بعدم وجوب التغيير بين المتأخرين ، وقد

عرفت عدم ذكر جمع من اعيان المتقدمين له واما الاخبار فلاحتمال ان يراد ادخال

القطنه لتنظيف المحل لتأمن من السيلائن بالاضافة الى عدم الدليل على وحدة القليلة مع الكثيره والمتوسطة ، على انه لادلالة على وجوب ذلك عند كل صلاة .  
 واما دليلهم الثالث: ففيه ما لا يخفى اذ لا تلازم بين الادخال وتلويث ظاهر الفرج بالاضافة الى عدم الدليل على لزوم الاخراج عند كل صلاة ، وعليه فعدم الوجوب اقرب ، ويؤيده خبر الجعفى : وان هى لم تر طهرا اغتسلت واحتشت ولا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف ، فاذا ظهر اعادت الغسل واعادت الكرسف فانه عليه السلام علق اعادة الكرسف على ظهور الدم عليه الدال على عدم وجوبها عند عدم الظهور .

وخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام ، قال ابو جعفر عليه السلام : سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة تستحاض ؟ فامرها ان تمكث ايام حيضها لاتصلى فيها ثم تغتسل وتستدخل قطنه وتستنفر بثوب ثم تصلى حتى تخرج الدم من وراء الثوب .

وصحيح الصحاف المتقدم وفيه : فان كان الدم فى ما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ ولتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف منها .  
 نعم الاحتياط فى التغيير كما ذكره المشهور ، بقى الكلام فى ظاهر الفرج و الخرقه مع التلوث فهل يجب غسلهما او تغيير الخرقه ؟ قال به جماعة و كانه لبنائهم على عدم العفو عن الدماء الثلاثة ، والالزم التفصيل بين مادون الدرهم فلا يجب ، و الاكثر منه فيجب فى ظاهر الفرج وفى الخرقه ان كانت مما تتم فيها الصلاة ، و هذا هو ظاهر اخرين وهو الاقرب ، وسيأتى الكلام فى عدم تمامية استثنائهم السدء الثلاثة عن العفو .

ثم المراد بظاهر الفرج ظاهره عرفاً كما قال به بعض لا ما يظهر عند جلوسها على القدمين كما عن الشهيد وبعض اخر لوضوح ان الباطن اذا ظهر فى حالة لا يسمى ظاهراً كما

والثانية : أن يغمس الدم فى القطنه ولايسيل الى خارجها من الخرقه ويكفى الغمس فى بعض اطرافها وحكمها مضافاً الى ما ذكر

فى الفم والعين .

( والثانية ) : وهى الاستحاضة المتوسطة ( ان يغمس الدم فى القطنه ولا يسيل الى خارجها من الخرقه ويكفى الغمس فى بعض اطرافها ) ولولم يشمل الجميع بان يبقى بعض اطرافها غير مغموس بالدم ، وانما نقول بكفاية ذلك لاطلاق النصوص فانها لم تذكر وجوب الغمس فى جميعها ( وحكمها مضافاً الى ما ذكر ) فى القسم الاول غسل واحد ، اما انسحاب احكام القليلة الى المقام ففيه بحثان :

الاول : وجوب الوضوء لكل صلاة فهو المشهور ، وفى الجواهر لعله لاخلاف فيه بالنسبة الى غير صلاة الصبح التى تغتسل عندها .

والثانى : فى وجوب تغيير القطنه ، اما وجوب الوضوء لصلاة الصبح ، فقد اختلفوا فيه بين قائل بالوجوب كما عن المشهور وبين قائل بعدم الوجوب كما عن جماعة ، استدل القائلون بالوجوب باطلاق الروايات :

كموثقة سماعة : وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة . ومثلها موثقة الاخرى ، ومرسلة يونس الطويلة : فلتدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، قيل وان سال ؟ قال عليه السلام : وان سال مثل المثعب . والرضوى فان لم يثقب الدم : القطن صلت صلاتها كل صلاة بوضوء .

واستدل القائلون بعدم الوجوب ، تارة بكفاية كل غسل عن الوضوء كما تقدم ، وتارة باطلاقات روايات المقام وعدم تعرضها للوضوء مع انها فى مقام البيان ، وخصوص الرضوى حيث انه بعد ذكر ما تقدم قال : وان ثقب الدم الكرسف ولم يسلم صلت الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء . وهذا القول هو الاقرب بعدما عرفت فيما تقدم من ظهور الادلة فى كفاية كل غسل عن الوضوء ، وان كان الاحتياط سبيل النجاة واما وجوب الوضوء لسائر الصلوات فلما عرفت من النصوص الدالة على ذلك واحتمال انه من باب « اذا قمت الى الصلاة » حيث ان

## غسل قبل صلاة الغداة

المراد رفع الحدث فلا دلالة فيه على ان حالة الاستحاضة توجب ذلك ، خلاف الظاهر من الادلة هذا كله بالنسبة الى الموضوع .

واما بالنسبة الى تغيير القطنه فالمشهور هنا ذلك ، بل قيل بعدم مخالف صريح بل عن الفخر فى شرح الارشاد اجماع المسلمين عليه ، واستدل لذلك بالادلة المتقدمة فى القليلة والاشكال فيها هو الاشكال هناك فمن لم يرد مخالفة المشهور قال به هنا ، ومن عمل بمقتضى الصناعة قال بعدم الوجوب ، لكنى لم اجد قائلًا بالعدم فى المقام .

(غسل قبل صلاة الغداة) بلا خلاف بل اجماعاً كما ادعاه جماعة .

نعم ذهب العماني والاسكافي والمعتبر والمنتهى والاردبيلي والمدارك الى ان هذا القسم كلقسم الثالث يحتاج الى ثلاثة اغسال .

استدل المشهور : بمضمرة زرارة: فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل ، وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد . فان ظاهره ان الغسل للاستحاضة .

وبموثقة سماعة : المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين وللغجر غسلا واحداً وان لم يجز الدم فعليها الغسل كل يوم والوضوء لكل صلاة « الى ان قال » هذا اذا كان دماً عبيطاً وان كان صفرة فعليها الوضوء . فانها قد اشتملت - بظاها - على الاقسام الثلاثة للاستحاضة مع احكامها .

وخبر عبد الرحمان عن الصادق عليه السلام: وان كان قرئها فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين ولتغتسل وتستدخل كرسفاً فان ظهر على الكرسف فلتغتسل ، ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصلى فان كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة ، ثم تصلى صلاتين بغسل واحد ، فان الظاهر من قوله « فان كان دماً سائلاً » انه حكم للكبيرة فيكون ما قبله

حكماً للمتوسطة .

وصحيح الصحاف فان كان الدم فيما بينهما « اى بين الظهر والعصر » وبين المغرب لايسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم ووجب عليها الغسل وان طرحت الكرسف ، ولم يسل الدم فلتتوضأ وتصل ولا غسل عليها قال عليه السلام : وان كان الدم اذا امسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيهاً لا يرقى « اى لا يسكن » فان عليها ان تغتسل فى كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى وتصلى . فانها تدل على الاقسام الثلاثة واحكامها كما هو واضح .

وموثقة زرارة: ثم هى مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم فاذا نفذ اغتسلت وصلت . فان ظهور الدم على الكرسف نفوذ وظاهره وجوب غسل واحد عليها .

وموثقة سماعة: عن الصادق عليه السلام: وغسل الاستحاضة واجب اذا احتشت الكرسف فجاز الدم الكرسف لكل صلاتين وللغسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة .  
والرضوى : وان لم يثقب الدم القطن صلت صلاتها كل صلاة بوضوء وان ثقب الدم الكرسف ولم يسل صلت الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء وان ثقب وسال صلت الليل والغداة بغسل والظهر والعصر بغسل وتصلى المغرب والعشاء الاخرة بغسل .

واستدل : للقول الاخر بجملة من الروايات كالاتاقيات الدالة على الاغسال الثلاثة كضمرة سماعة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين وللغسل غسلاً ، فان الثقب اعم من النفوذ فقط ومن الظهور من جانب آخر .

وصحيحة معاوية : فاذا جازت ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه وللمغرب والعشاء غسلا تؤخر هذه وتعجل هذه وتغسل للصبح ، الى ان قال : وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد

والثالثة : ان يسيل الدم من القطنة الى الخرقه ويجب فيها مضافاً

الى ما ذكر

وصلت كل صلاة بوضوء . لكن اللازم تقييد هذه الروايات بما في روايات المشهور ان لم نقل بانصرافها الى الكثيره - كما ربما قيل بذلك - فالذهاب الى قول المشهور هو المتعين .

ثم ان المشهور انه ، اذا حدثت المتوسطه قبل صلاة الصبح وجب عليها الغسل قبلها وان حدثت بعدها وجب عليها الغسل قبل الظهرين او المغربين اذا حدثت قبلهما واقبل المغربين ، واستدلوا لذلك بالاجماع المدعى بل في طهارة الشيخ انه بالضرورة ، وبالرضوى المتقدم صلت الليل والغداة بغسل واحد ، وبان الوجوب غيرى لانفسى وانه شرط للصلاة الظاهر في كونه على نحو الشرط المتقدم . وفي الكل مالا يخفى ، اذ الاجماع غير تام حيث ان المحكى عن الشيخ في كتبه والقاضى والصدوقين في الرسالة والهداية والجليسين والناصرىات عدم ذكرهم ان الغسل لصلاة الغداة ، مضافا الى انه لو تم فمحمتم الاستناد والرضوى مع ضعف سنده لا يلتزمون به اذ لا يقولون بلزوم كون الغسل قبل صلاة الليل والوجوب الغيرى لا يلزم كونه قبل الغداة فلعل غسلا واحداً في اليوم يكفى في جعلها بحكم الطاهرة ، وهذا هو الاقرب بالنظر الى الصناعة ، خصوصاً وكل الاخبار الامرة بذلك على اختلاف تعابيرها والسنتها خلت عن ذلك مع انها في مقام البيان .

نعم لا شك في ان الاحتياط في اتباع المشهور وقد تقدم الكلام في احتياج الصلاة الى الوضوء بالاضافة الى الغسل وان ظاهر الدليل ينفيه .

( والثالثة ) من اقسام المستحاضة ( ان يسيل الدم من القطنة الى الخرقه ويجب فيها مضافا الى ما ذكر ) من الوضوء لكل صلاة وتبديل القطنة والغسل لصلاة

الغداة ، غسلان اخران احدهما للظهيرين والاخر للمغربين ، اما تبديل القطنة فالكلام فيه ما تقدم ، كما ان تبديل الخرقة ايضا محل اشكال تقدم ذكره ، بل الظاهر من عدم تعرض الاخبار هنا الى تبديل الخرقة - مع كونها في مقام البيان - عدم لزوم ذلك ، الا اذا كان الدم اكثر من الدرهم وكانت الخرقة كبيرة مما تصح فيها الصلاة .

واما الوضوء لكل صلاة فقد اختلفوا في ذلك الى ثلاثة اقوال :

الاول : عدم الاحتياج اليه مطلقاً كما عن الناصريات الصدوقين والشيخ و الجليسين وابن حمزه وسالار ، وعن اللوامع نسبتها الى ظاهر الاكثر واختاره المستند وغيره .

الثاني : الاحتياج اليه لكل صلاة كما عن الحلبي والشرائع والنافع ونسب الى اكثر المتأخرين ، واختاره محكي شرح المفاتيح والرياض والشيخ في الطهارة .

الثالث : التفصيل بالوجوب مع كل غسل من الاغسال الثلاثة دون غيرها كالعصر والعشاء كما عن المفيد وجمل السيد والمعتبر والبشرى والنراقي الاول . والاول هو الاقرب للاصل ولخلو النصوص عنه مع انها في مقام البيان ، ولما تقدم من كفاية كل غسل عن الوضوء .

استدل للقول الثاني : باطلاق الاية وباولوية وجوبه هنا عن وجوبه في القليلة و المتوسطة وبمرسل يونس الطويل « فيمن تعرف ايامها في الحيض » قال : فلتدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة قيل : وان سال الدم ؟ قال عليه السلام : وان سال مثل المشعب « مسيل الماء » .

ويرد على الاول عدم الاطلاق لظاهر المقابلة بذيل الاية الدالة على حكم الجنب بل في التفاسير انه في حكم قيام الشخص عن النوم فقط فلا يشمل كل حدث ، بل اثبات ان الاستحاضة الكبيرة من الاحداث الموجبة للوضوء اول الكلام .

وعلى الثاني : بانه لا اولوية بعد الاغسال الثلاثة دونهما .

والى تبديل الخرقه أو تطهيرها غسل آخر للظهيرين وغسل للعشائين  
تجمع بينهما

وعلى الثالث: بان ظاهر المرسله غسل الحيض لاغسل الاستحاضة ، وقوله وان  
سال كالمثعب يراد به دم الحيض ، اذ لو اريد دم الاستحاضة لم يكن وجهه للاقتصار  
على الوضوء ، منتهى الامر اجمال المرسله فلا تدل على مراد المستدل .  
واستدل للقول الثالث : اما فى ما احتاج الى الغسل فلما دل على وجوب الوضوء  
فى كل ما يجب فيه الغسل الا الجنابة ، واما فيما لم يحتج الى الغسل كالعصر والعشاء  
فعدم الدليل على وجوبه فيهما بالاضافة الى صحیحه معاوية عن الصادق عليه السلام :  
وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء  
ومثلها صحیحه الصحاف و الرضوى بتقريب دلالة هذه الروايات بتعليق الامر  
بالوضوء لكل صلاة على عدم ثقب الدم الكرسف ، وبما تقدم فى دليل القول الاول  
يظهر الجواب عن هذا القول ( و ) مما تقدم من الدليل على العفو عن الدم الاقل من  
الدرهم والاكثر فيما لا يتم فيه الصلاة مضافاً ( الى ) سكوت الادله عن ( تبديل  
الخرقة او تطهيرها ) فى هذا الباب تعرف وجه النظر فى وجوب ذلك وان كان احتياطاً .  
وكيف كان فيضاف هنا ( غسل اخر للظهيرين وغسل للعشائين تجمع بينهما )  
بلاشكال ولاخلاف وقد تواتر فى كلماتهم نفى الخلاف او دعوى الاجماع على ذلك  
وذلك لتواتر النصوص على ذلك ، كما تقدم بعضها التى منها صحیحه ابن عمار عن  
الصادق عليه السلام فاذا جاوزت ، ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهير و  
العصر تؤخر هذه وتعجل هذه وللمغرب والعشاء غسلًا تؤخر هذه وتعجل هذه و  
تغتسل للصبح .

اما الجمع بين الصلاتين فلجملة من الروايات كالصحیحه . وصحیحه ابن مسلم



## والاولى كونه فى آخر الوقت فضيلة الاولى حتى يكون كل من الصلاتين فى وقت الفضيلة

عن الباقر عليه السلام : فلتجمع بين كل صلاتين بغسل .

وخبر صفوان عن الكاظم عليه السلام وتجمع بين صلاتين بغسل .

وخبر زرارة وتجمع بين الظهر والعصر بغسل وتجمع بين المغرب والعشاء

بغسل .

ثم الظاهر كما يأتى فى المسألة الثامنة لزوم تعقيب الغسل بالصلاة ، فلا يصح

ان تأتى بالغسل صباحاً لاجل الظهرين مثلاً .

نعم لا تجب المبادرة الدقيقة ، بل يجوز اتيان النافلة قبل الصلاة بعد الغسل

وهكذا ، ولكن الكلام الان فى انه هل الجمع بين الصلاتين رخصة فيجوز ان يأتى

بالعصر بغسل ويفرقه عن الظهر ام عزيمة ، ذهب الى كل جماعة من العلماء ، والظاهر

انه رخصة لفهم العرف من النصوص ان الجمع لاجل اتيان الصلاة بلا دم او مع دم

اخف وذلك يحصل باتيان غسل ثان وقد يستفاد ذلك من قوله عليه السلام فى رواية

يونس : فان رأيت دماً صبيحاً فلتغتسل فى وقت كل صلاة ، اما من جعل الامر عزيمة

فمستنده ظاهر فى لفظ «بجمع» وفيه ما عرفت ، ثم ان صريح النص والفتوى ، كما

عرفت عدم كفاية غسل واحد لزيد من صلاتين ، لكن لو صلى المغرب بغسل واخر

العشاء الى قرب الفجر هل يصح اتيانها بغسل واحد ، الظاهر ذلك للمناط وما فى

بعض الروايات من تقديم الغسل على صلاة الليل وكذلك ان صلى العصر والمغرب

بغسل فيما لو جمع بينهما .

(والاولى كونه) اى الغسل ( فى آخر وقت فضيلة الاولى حتى يكون كل من

الصلاتين فى وقت الفضيلة ) فتدرك الفضيلتين ، مضافاً الى الامر به فى صحيح معاوية

ويجوز تفريق الصلوات والاتيان بخمسة أغسال ولايجوز الجمع بين  
أزيد من صلاتين بغسل واحد .

نعم يكفى للنوافل أغسال الفرائض

« تؤخر هذه وتعمل هذه » وصحيح البصرى « فلتؤخر الصلاة الى الصلاة ثم تصلى  
صلاتين بغسل واحد » .

اما رواية اسماعيل « فلتؤخر الظهر الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى الظهر  
والعصر فان كان المغرب فلتؤخرها الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى المغرب والعشاء »  
فالظاهر ان المراد آخر وقت الفضيلة ، لا آخر وقت الاداء ، ولو بقرينة سائر الروايات  
فاحتمال وجوب التأخير لاحتمال انقلاب الكثيرة الى المتوسطة او الانقطاع لوجه له .  
( ويجوز تفريق الصلوات والاتيان بخمسة أغسال ) كما عرفت ويدل عليه  
بالخصوص ما رواه الكافى عن الصادق عليه السلام فى حديث تغتسل المرأة الدمية  
بين كل صلاتين ( ولايجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد ) للنص والاجماع  
على خلافه .

نعم اذا لم تقدر الاعلى غسل واحد فالأظهر تقديم الصبح للقدرة ولادليل على  
جواز تأخيره ، وحفظ القدرة للظهرين ، ولاشك فى ان الأفضل فيما اذا قدرت على  
الغسل فى الظهرين ان يؤخرهما الى قبل الغروب لتصلى اربعة صلاة به ، وان كان  
يجب التيمم للمغربين ، لكن الظاهر ان ذلك ليس بواجب فيجوز لها ان تأتى بالغسل  
فى اول الظهر .

( نعم يكفى للنوافل ) المتقدمة كالصبح والظهرين ، والمتأخرة كالمغربين ( أغسال  
الفرائض ) بلا خلاف كما عن المدارك ، واجماعاً كما عن الغنية والمعتبر والمنتهى  
والتذكرة وشرح الجعفرية وكشف اللباس وغيرهم ، ويدل عليه بالاضافة ، السى

لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء .

مسألة - ٢ - اذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر لا يجب

الغسل لها وهل يجب الغسل للظهيرين أم لا ؟ والاقوى

ظهور النصوص في انها اذا عملت اعمالها كانت بحكم الطاهرة من كل شيء ،  
والى ان اعتياد الاتيان بالنوافل مع عدم تعرض النصوص لها في المقام دليل على  
كفاية الاغسال لها . رواية اسماعيل بن عبد الخالق عن ابي عبد الله عليه السلام :  
فاذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة ثم  
تصلى الغداة . والرضوى المتقدم الدال على تقديم الغسل على صلاة الليل .

(لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء) بناء على عدم وجوب الوضوء مع  
الغسل لا كلام فيه ، اما بناء على الوجوب فهل يجب لكل ركعتين وضوء ، كما  
ذهب اليه جمع لاطلاق « صلت كل صلاة بوضوء » ونحوه غيره ام لا ؟ لانصراف  
الدليل لو تم السى الفرائض ؟ الظاهر الثانى وبدل عليه عدم ذكر ذلك فى بيان  
النوافل مع اعتياد الاتيان بها وغفلة العامة عن لزوم اتيان كل ركعتين بوضوء وسيأتى  
بقية الكلام فى ذلك فى المسألة الخامسة انشاء الله تعالى .

(مسألة - ٢ - اذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر لا يجب الغسل لها) بلا

اشكال بل فى الجواهر قطعاً وذلك لانها لم تكن حين الصلاة مشمولة لادلة الغسل  
ومنه يعرف حال ما اذا حدثت الكثرة بعد القلة ، بعد صلاة الصبح كما هو ظاهر  
(وهل يجب الغسل للظهيرين ام لا ؟) قولان :

الاول : العدم بل قال فى الجواهر : ظاهر كلام الاصحاب العدم كما صرح

به جامع المقاصد فى مبحث الغايات والشهيد فى الروضة ، بل لعل المتأمل يمكنه  
تحصيل الاجماع على ذلك لتخصيصهم الغسل بكونه للغداة ، انتهى . ( والاقوى

وجوبه واذا حدثت بعدهما فللعشائين ، فالمتوسطة

وجوبه) كما جزم به الرياض وتبعه غيره .

استدل الاول : بالاصل وبالاجماع المحتمل ، وبما دل على ان الغسل قبل الغداة مما ظاهره عدم الغسل في وقت آخر . وبالرضوى: وان ثقب الدم الكرسف ولم يسلم صلت الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء ، فان ظاهره عدم وجوب الغسل لسائر الصلوات .

واستدل للثاني: باطلاقات الادلة ففي رواية سماعة: فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة .

وفي رواية زرارة : وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد .

وفي وثيقة زرارة فاذا نفذ الدم اغتسلت وصلت .

وفي رواية الجعفي: فاذا ظهر الدم على الكرسف اعادت الغسل .

وفي رواية البصرى : فان ظهر الدم على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصلى . ويؤيده عدم الاشكال في انه اذا حصلت الكثيرة قبل الظهرين أو المغربين وجب الغسل لهما ولا يقال بالعدم استنادا الى ان الادلة دلت على ثلاثة اغسال . ويرد على القول الاول : بان الاصل لامجال له ، والاجماع الى أبعد الحد من الوهن ، وما دل على ان الغسل قبل الغداة لا يدل على عدم فيما اذا كانت الرؤية قبل الظهرين أو المغربين ، والرضوى بيان للمورد الخاص فلا تعرض له لمانحن فيه نفسياً أو اثباتاً ، بل ربما يقال: ان مناطه يعطى وجوب الغسل فما اختاره المصنف هو المتعين ( و ) على هذا ف( اذا حدثت بعدهما فللعشائين ) واذا حدثت بعد احدهما

فصل الصلاة الثانية ، واذا حدثت في اثناء الصلاة ابطلها واعادها بالغسل للمناط ( فالمتوسطة

توجب غسل واحد فان كانت قبل صلاة الفجر وجب لها وان حدثت بعدها فللظهيرين وان حدثت بعدهما فللعشائين ، كما أنه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصيانياً أو نسيانياً وجب للظهيرين وان انقطعت قبل وقتها قبل الفجر بل أيضاً

توجب غسل واحد فان كانت قبل صلاة الفجر وجب لها وان حدثت بعدها فللظهيرين وان حدثت بعدهما فللعشائين .

ولو شكك بعد الصلاة هل ان حدوثه كان قبلها أو في أثنائها أو بعدها ؟ لم تحتج الى اعادة الصلاة لقاعدة الفراغ ( كما أنه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصيانياً أو نسيانياً ) أوجهلا ( وجب للظهيرين ) لما تقدم من ان ظاهر الدليل امران :

الاول : الغسل .

والثاني : كونه في محل خاص فاذا فات الثاني بقى الاول ، هذا بالاضافة الى الاستصحاب فاحتمال العدم لان الموقت يفوت بفوات وقته ممنوع .

( وان انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضاً ) وقد اختلفوا في ذلك فالمشهور ان وجود الدم وقتاً مسبب في الغسل والوضوء وان انقطع في وقت الصلاة ، بل عن شرح الروضة نسبتة الى ظاهر النصوص والفتاوى .

وقال آخرون : بان الاعتبار بوقت الصلاة ، فان كان الدم في وقت الصلاة كان موجباً للغسل ان كان كثيراً أو متوسطاً ، والوضوء ان كان قليلاً وان لم يكن في وقت الصلاة لم يجب شيء والاقرب الاول لان الظاهر من الادلة ان الدم حدث كسائر الاحداث كالجنابة والبول مما لا يتوقف تأثيره على وجوده وقت الصلاة ، بل حدوثه انما موجب لترتب الاحكام الخاصة عليه ، فان اطلاقات الاخبار ووحدة السياق في

وإذا حدثت الكثرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان ،  
وان حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشائين .

مسألة - ٣ - إذا حدثت الكثيرة أو المتوسطة قبل الفجر يجب  
أن يكون غسلهما لصلاة الفجر بعده فلا يجوز قبله ،

الاحداث دليلان على ذلك الذي ذكرناه ، ولذا اختار هذا القول الجواهر والشيخ في  
الطهارة وسائر محققى المتأخرين .

اما القول الاخر فقد استدله : بان وقت الصلاة هو وقت الخطاب بالطهارة فلا  
اثر لما قبله ، وبصحيح الصحاف حيث قال عليه السلام : «فلتغتسل ثم لتحتشي وتستنفر  
وتصلي الظهرين ثم تنظر فان كان الدم لا يسيل بينهما وبين المغرب فلتتوضأ ولا غسل عليها  
وان كان اذا مسكت تسيل من خلفه صيباً فعليها الغسل »

ويرد على الاول : ان الخطاب بالطهارة يتعلق في الوقت اذا احدث قبل ذلك  
كما في البول والمني ، لان الخطاب يتعلق اذا احدث في الوقت . وعلى الصحيحة  
انها على قول المشهور ادل اذ ظاهرها دوران الحكم مدار السيلان وعدمه في الجملة  
لا في كل الوقت .

(وإذا حدثت الكثرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان) اذا بقيت  
الى الصلاتين وذلك لان المفهوم من الادلة ان الاعتبار بالحالة قبل الصلاة لالحالة  
من اول الفجر ، وانما شرطنا استدامته لانه اذا انقطع قبل الصلاتين لم يجب الغسل  
للمغربين اذ الدم المتقدم قد غسل له ولا دم بعد ذلك حتى يوجب الغسل (وان حدثت  
بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشائين) بل ظاهرهم عدم الخلاف في المسألتين .

(مسألة - ٣ - إذا حدثت الكثيرة او المتوسطة قبل الفجر يجب ان يكون  
غسلهما لصلاة الفجر بعده فلا يجوز قبله) للمسألة ثلاث صور :

الاولى : ان يحصل النقاء قبل الفجر ، بعد ان رأى الدم المتوسط او الكثير ولا اشكال في جواز تقديم الغسل قبل الفجر اذ لا مانع من ذلك فانه ليس بعد الغسل حدث حتى يتوهم ضرر الحدث المتوسط بين الغسل والصلاة ، ومثله ما اذا تبدل المتوسط او الكثرة بالقللة قبل الفجر ، فانه يجوز اتيان الغسل قبل الفجر ، والوضوء بعد الفجر او ما اشبه لما ذكرناه ، ويدل على الفرعين اطلاق الاخبار بدون مقيد لها .  
الثانية : ان يستمر الدم الكثير او المتوسط الى الفجر والظاهر انه لا ينبغي الاشكال في جواز تقديم الغسل على الفجر ، بحيث يأتي بالصلاة بعده مباشرة حيث يكون فراغها عن الغسل مقارنة للفجر المعجوز للصلاة ، والحال في المسألتين هو الحال في مسألة صلاة الظهرين والمغربيين لوحدة الدليل في الكل وكأن المصنف اراد المثال بذكر صلاة الفجر والا فلا خصوصية لها كما هو واضح .

الثالثة : ان تغتسل قبل الفجر بمدة طويلة او قبل الفجر بما لا فاصل بين الغسل والفجر ولكنها تؤخر الصلاة الى مدة بعد الغسل ، وفي جواز ذلك خلاف ، استدلل القائل بعدم الجواز بأمر :

الاول : عدم الدليل على مشروعية الغسل قبل الوقت فالاصل عدمها .

الثاني : انه طهارة اضطرارية وحيث لا حاجة اليها قبل الوقت فلا اضطرار .

الثالث : رواية اسماعيل بن عبد الخالق فاذا كان صلاة الفجر فله تغتسل بعد

طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبل الغداة ثم تصلي الغداة . ومثلها في الدلالة مرسله يونس ورواية ابن سنان عن ابي عبد الله قال : المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلي الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح وتصلي الفجر ، الحديث . ومثلها روايته الاخرى .

وفي الرضوى : اغتسلت كل يوم مع الفجر .

وفي رواية ابي بصير : اغتسلت واستنشرت واحتشيت بالكرسف في وقت

كل صلاة .

## الا اذا أرادت صلاة الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها

واستدل للقول الثاني : بجملة من الاطلاقات ، وبان الظاهر من الادلة ان تكليفها اتيان غسل او ثلاثة اغسال لتفعل ما يشترط بالطهارة فلا خصوصية للوقت ، وبالرضوي : وان ثقب وسال صلت الليل والغداة بغسل ، بضميمة عدم الخصوصية هذا ولكن القول الاول اقرب ، اذ الاطلاقات مقيدة بالروايات المتقدمة ، والظهور ممنوع ، والرضوي يدل على استثناء خصوص صلاة الليل وما اشبهه كنافل الظهرين لا مطلقاً .

وعلى هذا فالممنوع الفصل بين الغسل والصلاة سواء أتمت الغسل قبل الوقت بمدة طويلة أو بعد الوقت ولكن أخرت الصلاة .

( الا اذا أرادت صلاة الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها ) وتصلى بها الفجر اذا لم تطول بذلك قبل الفجر وذلك هو المحكى عن الصدوقين والسيد والشيخين . بل عن الذخيرة لا اعلم فيه خلافاً وعن الخلاف الاجماع عليه ، ويدل عليه بالاضافة الى الاجماع الرضوي المتقدم وان تعارف اتيان الناس بصلاة الليل وعدم التنبيه لاحتياجها الى غسل رابع او غسل ثان فى المتوسطة دليل على المعلوم ، ومنه يظهر انها لو جاءت بها بعد العشاء اول الليل جاز وكفاها غسل المغربين او غسل الفجر فى المتوسطة .

ثم الظاهر عدم جواز تقديم الغسل بمقدار صلاة الليل اقتراحاً أو لغاية اخرى اذا النص والفتوى انما دلا على التقديم لصلاة الليل فقط . اللهم الا ان يقال : ان المستفاد منهما جواز التقديم بهذا المقدار مطلقاً وصلاة الليل من باب المثال ، ولذا فان كانت عاديها ان تصلى القضاء مكان صلاة الليل جاز التقديم فتأمل .

ولو اتت بالغسل لصلاة الليل ، ثم لم تصلها لعذر او بلا عذر فالاحوط اعادة



مسألة - ٤ - يجب على المستحاضة اختبار حالها وانها من أى قسم من الاقسام الثلاثة بادخال قطنه والصبر قليلا ثم اخراجها وملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها

الغسل لعدم حصول شرط الصحة ، كما انها لو اغتسلت للفجر او غيرها ، ثم لم تتمكن من الصلاة الا بعد ساعة او نحوها لم يكن ذلك الغسل ، وكذا فى الوضوء ، لكن الظاهر صحة الاتيان بسائر الاعمال بهذا الغسل او الوضوء لان الفصل هو الموجب لعدم صحة الصلاة المتأخرة لان الغسل والوضوء يبطلان اذا لم تأت بالغاية المقصودة لدى الغسل ، ثم ان قلنا بكفاية نية غسل عن سائر الاغسال كفى نية غسل الجمعة وما اشبه عن غسل الاستحاضة ، والا فاللازم نية الجميع او نية الاستحاضة .

( مسألة - ٤ - يجب على المستحاضة ) الجاهلة بحال نفسها ( اختبار حالها وانها من أى قسم من الاقسام الثلاثة بادخال قطنه والصبر قليلا ثم اخراجها وملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها ) وهذا هو المحكى عن غير واحد من الفقهاء واستدل له بلزوم الفحص فى الشبهات الموضوعية - كما هو المختار - وبانها لو لم تختبر وقعت فى مخالفة الواقع كثيرا كما فى باب الخمس والزكات والاستطاعة ، وبالعلم الاجمالى بين وجوب الوضوء او الغسل - بناء على كفاية الغسل عن الوضوء - وبين وجوبهما معاً ، او وجوب الوضوء ، وفيه نظر لانحلال العلم ، وبالاخبار الواردة فى المقام : كصحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فى الحائض اذا رأت دماً بعد ايامها التى كانت ترى الدم فيها ؟ فلتقعد عن الصلاة يوماً او يومين ، ثم تمسك قطنه فان صبغ القطنه دم فلتجمع بين كل صلاتين بغسل ويصيب منها زوجها ان احب و حلت لها الصلاة .

وخبر البصرى ، وتستدخل كرسفاً فاذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع

وإذا صلت من غير اختبار بطلت ، الا مع مطابقة الواقع وحصول قصد القرية كما في حال الغفلة ،

كرسفاً آخر .

وخبر ابن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام : المستحاضة اذا مضت ايام اقرانها اغتسلت واحتشت كرسفها وتنظر فان ظهر على الكرسف زادت كرسفها و توضت وصلت الى غيرها من الروايات الظاهرة في لزوم الاستظهار لزوماً ارشادياً ، لا واجباً مولوياً نفسياً ولا واجباً مولوياً شرطياً ، ولا واجباً مولوياً طريقياً ، و انما قلنا بظهور الاوامر في الارشادية ، لان اوامر الفحص سواء في الشبهات الحكمية او الشبهات الموضوعية يفهم منها عرفاً انها لاجل تحصيل الواقع وعدم عذريته الجهل لو خالف و لم يفحص .

ولذا قال المصنف : ( واذا صلت من غير اختبار بطلت ) فيما لو خالفت الواقع ( الا مع مطابقة الواقع و حصول قصد القرية كما في حال الغفلة ) . ومنه يظهر ان احتمال البطلان مطلقاً لكون الاختبار شرطاً في الصحة خلاف الظاهر ، كما ان احتمال الاثم لكون الاختبار مولوياً نفسياً أيضاً خلاف الظاهر . نعم انه تجرى ، لكن حقق في الاصول عدم حرمة التجري ، واما اذا صلت بدون الاختبار مع الغسل فلا اشكال ، ولو صلت بالوضوء فقط فالظاهر لزوم القضاء و الاعاده - اذالم تظهر الحال أو ظهرت انها كانت متوسطة او كثيرة - أمامع الظهور فواضح ، و اما مع عدم الظهور فلا حالة الاشتغال ، الا اذا كان من موارد قاعدة الفراغ .

ثم ان طريقة الاختبار وهي ما ذكره المصنف ، والمراد بالصبر قليلا مقداراً يظهر الدم لو كان وذلك مختلف في النساء لان بعضهن يأتي دمها تسديريجياً بطيئاً و بعضهن تسديريجياً سريعاً ، بل ومختلف في حالات امرأة واحدة كما هو ظاهر .

وإذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن الا أن يكون لها حالة سابقة من القلة أو التوسط فتأخذ بها

(وإذا لم تتمكن من الاختبار) فلا اشكال في سقوط الاختبار للتعذر ، وكذا اذا تعسر بمقدار يرفعه الحرج ، كما لا اشكال في لزوم الاتيان بالصلاة لانها لا تترك بحال ف (يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن) لاصالة البرائة عن الزائد ، وربما يقال يجب الاحتياط تحصيلا لليقين بالفراغ وهو احوط .

والمراد بالمتيقن الاعم من الغسل اذا قلنا بكفايته عن الوضوء ، والوضوء ، اذا قلنا بعدم كفايته ، لانه اذا اغتسلت عملت بما يلزم من الوضوء أو الغسل ، لفرض ان الغسل قائم مقام الوضوء ، واذا توضحت في صورة عدم كفاية الغسل عن الوضوء فقد أتت بالمتيقن لانها تعلم بوجود الوضوء على كل حال وتشك في وجوب الغسل فالاصلا عدمه .

ثم لو ظهر الخلاف ، في صورة تعذر الفحص ، كان اللازم ترتيب آثار الواقع من القضاء والاعادة لان التعذر لايسقط أثر الواقع ( الا ان يكون لها حالة سابقة من القلة أو التوسط) أو الكثرة (فتأخذ بها) للاستصحاب ، وجعله في مصباح الهدى بلا اشكال ، وسكت عليه السادة ابن العم والبروجردي والجمال وغيرهم ، واشكل عليه المستمسك بقوله : اطلاق دليل وجوب الاختبار موجب لسقوط الاستصحاب عن الحجية وانصرافه الى صورة القدرة عليه ممنوع كما هو الحال في نظائره ، انتهى .

وفيه ان الاختبار كما عرفت ارشادي الى الواقع ، فاذا لم يكن هذا الطريق الى الواقع اخذ بطريق اخر وهو الاستصحاب ، كما اذا لم تكن اشارة على الواقع اخذ بالاصل ، وكذا في نظائره كما اذا لم يتمكن من استعمال حاله هل انه استطاع

ولا يكفى الاختبار قبل الوقت الا اذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت .

مسألة - ٥ - يجب على المستحاضة تجديد الوضوء لكل صلاة ولو نافلة وكذا تبديل القطنه أو تطهيرها وكذا الخرقه اذا تلوثت وغسل ظاهر الفرج اذا اصابه الدم لكن لا يجب تجديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية

ام لا ، ام زاد عنده المال حتى يجب عليه الخمس ام لا؟ وهكذا (ولا يكفى الاختبار قبل الوقت الا اذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت) اما المشتنى منه فلانصراف دليله الى ما بعد الوقت حيث انه لاجل استعمال الحال حتى ترتب عليه ما هو تكليفها ، وأما المشتنى لان مع العلم بعدم التغير لوجه لتأخير الاختبار .  
ومنه يعلم ان ليس المراد الوقت وخارجه ، بل المراد المتصل بالصلاة سواء داخل الوقت أو خارجه فيحق لها الاختبار قبل الوقت المتصل بالوقت اذا صلت بعد الغسل والاختبار مباشرة كما لا ينفخ الاختبار داخل الوقت اذا اخرت الصلاة عن الاختبار بمدة .

(مسألة - ٥ - يجب على المستحاضة تجديد الوضوء لكل صلاة) قد تقدم سابقا ان الظاهر عدم لزوم الوضوء مع الغسل ، سواء في المتوسطه لصلاة الفجر أو في الكثيرة لكل الصلوات (ولو نافلة) كما قد تقدم عدم الدليل على هذه الكلية (وكذا) قد تقدم الكلام حول (تبديل القطنه او تطهيرها وكذا الخرقه اذا تلوثت وغسل ظاهر الفرج اذا اصابه الدم) فلا حاجة الى تكرار الكلام ( لكن لا يجب تجديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية ) بلا اشكال لانها اجزاء نفس الصلاة اخرت

ولا لسجود السهو إذا أتى به متصلًا بالصلاة بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك بل يكفيه أعمالها لأصل الصلاة .  
نعم لو أرادت أعادتها احتياطاً أو جماعة وجب تجديدها .

مكانها (ولا لسجود السهو إذا أتى به متصلًا بالصلاة) لأنه من توابع الصلاة ، فما يدل على كفاية الغسل أو الوضوء للصلاة يدل على كفايته لتوابعهما بالملازمة العرفية بل لا يبعد عدم لزومها للسجود إذا أتى به منفصلاً عن الصلاة ، إذ الوارد في الدليل انهما مرغمتان والادغام يحصل بدون ذلك .

ومنه يعلم ان اشكال مصباح الهدى في صورة الاتصال فكيف بصورة الانفصال لا وجه له ، ولذا ايد المستمسك المصنف وسكت عليه السادة ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم (بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك) لأنها ان كانت من الصلاة كان ما فعلته لها كافياً لركعات الاحتياط .

وان لم تكن من الصلاة لم يضر عدم طهارتها - بناءً على اشتراط الطهارة في كل صلاة - فالصلاة تامة على كل حال هذا بالاضافة الى انها من توابع الصلاة عرفاً فدليل الاعمال لكل صلاة يشملها بالملازمة العرفية مضافاً الى انصراف قوله عليه السلام : « صلت كل صلاة بوضوء » عن مثلها ، وقد عرفت سابقاً عدم العموم لهذا اللفظ حتى يشمل كل صلاة .

واما اذا قلنا بان الغسل يكفي للصلاة ونوافلها ، كما استظهرناه فالامرا واضح ، ومما ذكرنا يظهر ان اشكال بعض الشراح والمعلقين على المتن محل منع (بل يكفيه أعمالها لأصل الصلاة) هذا .

(نعم لو ارادت اعادتها احتياطاً أو جماعة وجب تجديدها) لاطلاق دليل صلت كل صلاة بوضوء ، وان كان محل تأمل ، لما قاله المستمسك : يمكن منع

مسألة - ٦ - انما يجب تجديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الاعمال المذكورة لها فقط ولا تجب للعصر ولا للمغرب والعشاء وان انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط وهكذا بل اذا بقى وضوؤها للظهر الى المغرب ، لا يجب تجديدها

التجديد بناءً على عدم لزوم معاقبة الصلاة لاعمالها ، انتهى . أو بناءً على غير ذلك مما ذكرناه .

( مسألة - ٦ - انما يجب تجديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الاعمال المذكورة لها فقط ولا تجب للعصر ولا للمغرب والعشاء) لان الظاهر من الادلة ان الغسل والوضوء وما اشبهه ، انما هي لرفع اثر الاستحاضة ، فاذا لم يكن لم تكن استحاضة ، فلا وجه للاتبان بما يرفعها .

ومنه يظهر ان ما ذكره الجواهر بقوله : لو لا مخافة خرق ما عساه يظهر من الاجماع وتشعر به بعض الاخبار لامكن القول بايجابه الاغسال الثلاثة وان لم يستمر لحظة بعد الغسل للاطلاق ، فيكون حينئذ هذا الدم حدنا يوجب الاغسال الثلاثة وان لم يستمر ، وهناك قول آخر وهو اعتبار الكثرة والتوسط والقلة في وقت الصلاة ، فان كانت كثيرة قبل الظهر ثم صارت قليلة وقت الظهر لم يجب الا الوضوء . وقد نسب الشيخ المرتضى القول الاول الى الافراط والثاني الى التفريط . فما ذكره المصنف هو الاقوى بل هو المشهور (وان انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط وهكذا بل اذ بقي وضوؤها للظهر) بل الصبح (الى المغرب لا يجب تجديدها

ايضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر .

مسألة - ٧ - في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء يجوز

لها تقديم كل منهما ، لكن الاولى تقديم الوضوء .

مسألة - ٨ - قد عرفت انه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة

الى الصلاة

ايضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر) أو للمصباح ولو تغيرت حالتها من قلة الى توسط الى كثرة أو بالعكس كان الاعتبار بالاشد لانه بمجىء الاشد وجبت أحكامه ولادليل على تغيرها بتغير الحالة .

(مسألة - ٧ - في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء يجوز لها تقديم كل منهما)

لاطلاق النص والفتوى ، فاحتمال ان مع حدث الاستحاضة لامجال للوضوء حيث ان الحدث الاكبر مانع عن صحة رافع الحدث الاصغر لوجهه .

(لكن الاولى تقديم الوضوء) لدلالة بعض الأدلة على ذلك كما تقدم في المسألة

الخامسة والعشرين ، واحتمال لزوم تقديم الوضوء لثلايفصل بين الغسل والصلاة ايضاً لوجهه ، بعدما عرفت من الاطلاق ويجوز توسط الغسل بين الوضوء والعكس كل ذلك للاطلاق ، ثم حيث عرفت سابقاً لزوم تعقب الصلاة للغسل لم يصح ان يفوت الموالات في الغسل وانجاز ذلك بالنسبة الى الغسل في نفسه .

(مسألة - ٨ - قد عرفت) من فحوى كلام المصنف (انه يجب بعد الوضوء والغسل

المبادرة الى الصلاة) كما هو المشهور بل في الجواهر انه لم يعرف فيه مخالف وفي طهارة الشيخ انه يظهر منهم نفى الخلاف فيه ، ولكن المحكى عن كشف اللثام و المصابيح جواز الفصل بينهما ، وعن المحقق القمي الميل اليه ، لكن جعل المبادرة أحوط ، والاقوى ما اختاره المصنف وذلك لدلالة نصوص الجمع بين الصلاتين عليه ،

اذكون ذلك تعبدأعرفياً بعيدغاية البعد، وكذلك مادل على كون الغسل بعدالفجر ، اذلولاهلم يكن لهوجه - عندالمتفاهم عرفاً- ،وكذلك الروايات المشتملة على لفظ «عند»مثل قوله عليهالسلام : «فلتغتسل عندكل صلاتين» اذالظاهر منه اى عند حضور وقت الصلاة كقوله عليهالسلام فى ذيل خبر ابن سنان : ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب والعشاء ، ثم تغتسل عندالصبح فتصلى الفجر .

كماربما استدلل لهذا القول بقاءة الاشتغال لكنها لامجال لها بعدوجود الدليل ، بل لايبعد عدم وصول النوبة اليها مع البرائة . اماالقول الاخر فقد استدلل له بجملة من الروايات :

كخبراسماعيل بن عبد الخالق: فلتؤخر الغسل الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى الظهر والعصر فان كان المغرب فلتؤخرها الى آخر وقتها، ثم تغتسل . ثم تصلى المغرب والعشاء فاذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعدطلوع الفجر ثم تصلى ركعتين .  
وخبر ابن بكير فاذا مضى عشرة ايام فعلت ما تفعله المستحاضة ثم صلت، فان «ثم» تدل على جواز الفصل بعد وضوح عدم لزوم الفصل . هذا مضافاً الى اطلاق الاخبار الواردة فى مقام البيان :

كموثقة يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام امرأة رأت الدم فى حيضها حتى جاوز وقتها ؟ قال عليه السلام : تنظر عدتها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام «اي الى عشرة ايام» فان رأت دمأصبياً فلتغتسل فى وقت كل صلاة .  
وخبر الحلبي : تغتسل المرأة الدمية بين كل صلاتين .

وخبر الصحاف : فان عليها أن تغتسل فى كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى و تغتسل للظهر والعصر وتغتسل للمغرب والعشاء .

وخبر اسماعيل : فلتغتسل بعدطلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة ثم تصلى الغداة .



لكن لا ينافى ذلك. اتيان الاذان والاقامة والادعية المأثورة وكذا يجوز لها اتيان المستحبات فى الصلاة ولا يجب الاقتصار على الواجبات

وخبر ابن بكير فاذا مضت عشرة أيام فعلت ما فعله المستحاضة ثم صلت ، وفى الكل ما لا يخفى اذ الاطلاقات محمولة على ما يظهر من روايات المشهور من لزوم الاتصال ، وما فيه كلمة «ثم» لابدوان يحمل على الترتيب الدرئى أو الترتيب الكلامى لا الترتيب الزمانى ، والالم يمكن «ثم» وجهه ، اذ لا يستحب التأخير والفصل ، فضلا عن اللزوم الظاهر من «ثم» اذا كان لترتيب الزمان .

و بما ذكرناه تبين وجوب اتصال الوضوء بالصلاة ايضاً ، لوحدة المناط ، بل يستفاد ذلك من لزوم تجديده لكل صلاة كما استدل به الشيخ « ره » اذ الظاهر منه ان الفصل الطويل ضار ، فالقول بجواز الفصل فى الوضوء لاستصحاب الاثر ، ولإطلاق الأدلة ، وما شبهه ، ليس فى محله ( لكن لا ينافى ذلك ) الذى ذكرنا من المبادرة ( اتيان الاذان والاقامة والادعية المأثورة وكذا يجوز لها اتيان المستحباب فى الصلاة ولا يجب الاقتصار على الواجبات ) كل ذلك لإطلاق الأدلة وخصوص ما دل على تقديم الغسل على صلاة الليل وصلاة نافلة الصبح .

وما ذكرناه سابقاً من عدم التنبيه على ترك النافلة مع اعتياد اتيان الناس بنوافل الظهر والعصر قبلهما ، ولذا قال فى اندروس : بجواز انتظار الجماعة وقال غيره : بجواز الذهاب الى المسجد والاجتهاد بالقبلة ولبس الساتر وما اشبه ذلك ، لكن الظاهر انه لا يصح الاتيان بما يزيد عن ذلك وان اعتادته كما لو كانت عاداتها قراءة جزء من القرآن قبل الصلاة او اطالة صلاة الليل ساعة لاتيانها بكل مستحباتها .

فاذا توضأت واغتسلت أول الوقت وأخرت الصلاة لاتصح صلاتها الا اذا علمت بعدم خروج الدم وعدم كونه فى فضاء الفرج ايضاً من حين الوضوء الى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه ولو كان انقطاع فترة.

ومما تقدم يظهر حكم الفصل بين غسل ظاهر الفرج وتغيير الخرقه والقطنه وان حاله حال الفصل بين الوضوء والغسل وبين الصلاة ، وحال سائر الصلوات كصلاة الطواف والايات حال اليومية لوحدة المناط .

ثم الظاهر عدم لزوم القطنه والخرقة اذا علمت بعدم جريان الدم أو علمت بانه لايفرق التغيير وعدم التغيير فى مقدار التلويت ، واذا علمت بان التغيير يوجب زيادة التلويت لم تغير .

وكيف كان ( فاذا توضأت و اغتسلت اول الوقت و اخرت الصلاة لا تصح صلاتها ) بل اللازم ان تغتسل غسلآ آخر ، لان الصلاة كانت بدون الطهارة ( الا اذا علمت بعدم خروج الدم ) بعد الغسل والوضوء ( وعدم كونه فى فضاء الفرج ايضاً من حين الوضوء الى ذلك الوقت ) الذى صلت لوضوح ان الاتصال هو لاجل عدم الدم او عدم زيادة الدم و ذلك حاصل ، اذ الاستفادة من النص انه ليس الاتصال امرأ تعبدياً .

ومنه يظهر انه يجوز التأخير اذا علمت بعدم الفرق فى قدر التلوث بين الاتصال والانفصال ، فالمراد بعدم هو ( بمعنى انقطاعه و لو كان انقطاع فترة ) قال فى المستمسك هذا لرفع احتمال كون الانقطاع لفترة بمنزلة قرؤية الدم كما يظهر من الذكرى حيث قال « فان كان انقطاع فترة فلا اثر له لانه بعوده كالموجود دائماً » انتهى .

والحاصل انه يجوز الانفصال اذا كان انقطاع الدم من غير فرق بين كون الانقطاع

مسألة - ٩ - يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ من

خروج الدم بحشو الفرج بقطنة او غيرها وشدها بخرقه

لبراءة او لفترة ، وهذا هو المشهور بينهم ، كما في الجواهر والطهارة وغيرها ، وكان الذكرى نظراً لذلك بالحوض ، حيث عرفت ان النقاء المتخلل في اثناء العشرة بحكم الدم ، لكن التنظير في غير محله ، اذ لا دليل على استواء المقامين .

(مسألة - ٩ - يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ من خروج الدم)

بلا اشكال ولا خلاف في أصل التحفظ ، وفي الجواهر : اني لم اجده فيه خلافاً ، وعن الكفاية : انه الظاهر من الاصحاب ، وعن الحدائق : صرح الاصحاب بذلك ، وعن بعض : دعوى الاجماع عليه والتحفظ هو (بحشو الفرج بقطنة أو غيرها وشدها بخرقه) ويدل على ذلك جملة من الروايات :

كصحيحة معاوية عن الصادق عليه السلام : تحتشى و تستنفر .

وصحيحة العجلي : ثم تغتسل وتستنفر بثوب ثم تصلي .

وموثقة زرارة : فلتغتسل وتستوثق من نفسها .

ومرسلة يونس : وامرنا ان تغتسل وتستنفر بثوب ، وفي موضع آخر منها

ان الرسول صلى الله عليه وآله قال لحمية : احتشى كرسفاً فقالت : انه اشد من ذلك اني ائجه ثجاً فقال صلى الله عليه وآله : تلجمي .

وموثقة فضيل عن احدهما عليهما السلام : وتحتشي لصلاة الغداة .

وصحيحة صفوان : وتستدخل قطنة بعد قطنة . الى غيرها من الروايات

الظاهرة في لزوم التحفظ بأية كيفية كانت ، مثلاً لا حاجة الى الاستنفاذ اذا كانت مريضة جالسة أو نائمة بحيث لا حاجة الى الخرقه ونحوها أو اذا امكنت من لصق الخرقه بلزقة أو نحوها .

فان احتبس الدم والا فبالاستئفار اى شد وسطها بتكة مثلا وتأخذ خرقة اخرى مشقوقة الرأسين تجعل احدهما قدامها والاخرى خلفها وتشدهما بالتكة أو غير ذلك مما يحبس الدم ،

نعم ذكر بعض الفقهاء كون الاولى اتباع الكيفية الواردة في الفحص وبحشو الفرج (فان احتبس الدم والا فبالاستئفار اى شد وسطها بتكة مثلا وتأخذ خرقة اخرى مشقوقة الرأسين تجعل احدهما قدامها والاخرى خلفها وتشدهما بالتكة أو غير ذلك مما يحبس الدم) والفرق بينهما ان الاولى تشد الخرقة بالقطنه وتشدها في وسطها ، وهذا لا يكفي اذا كان الدم كثيراً اذ لا تحفظ القطنه في جميع باطن الفرج بخلاف ما اذا وضعت القطنه في الفرج من غير شدها ، وانما جعلت خرقة عليها مشدودة في وسطها .

ثم لا يخفى ان قول المصنف : «مشقوقة الرأسين» انما هو اتباع لما ذكره الشهيد في الذكرى وتبعه الاصحاب والا ليس لذلك خصوصية ، اما ما ذكره المصنف من كون ذلك بعد الوضوء أو الغسل فهو المشهور المتبع عند النساء الملازمة لكون الغسل لا يجمع مع الاستئفار ، وهذا هو ظاهر الروايات المتقدمة ، لكن ذكر بعضهم كون الاستئفار قبل الوضوء والغسل .

واستدل لذلك : بان مقتضى العفوعن الدم الذى لا بد منه هو فعل الاستظهار من ابتداء الشروع في الغسل أو الوضوء للتحفظ عن خروج الدم حالهما في حالهما بقدر الامكان كما يجب التحفظ عن خروج الدم في ما بعدهما الى الفراغ من الصلاة وقال كاشف الغطاء : ذلك بالنسبة الى الوضوء لا الغسل . وقال الجواهر : ذلك بالنسبة الى صلاة الغداة دون غيرها ، لكن ذلك خلاف ظاهر النصوص والفتاوى والمعتمد بالنسبة الى الغسل .

فلو قصرت وخرج الدم اعادت الصلاة ، بل الاحوط اعادة الغسل ايضاً  
والاحوط كون ذلك بعد الغسل والمحافظة عليه بقدر الامكان تمام  
النهار اذا كانت صائمة .

نعم بالنسبة الى الوضوء يمكن الامران ، بل ربما يقال : ان ظاهر النص  
كذلك ، ففي رواية الدعائم : احتشت بخرق وقطن وتوضأت لكل صلاة ، وفي  
رواية ابن ابي يعفور زادت كرسفها وتوضأت وصلت ، هذا ولكن لا يفهم الترتيب  
عرفاً من مثل هذه النصوص ، فان الواو للجمع المطلق ، وانما يفهم تأخر الصلاة مع  
وجود «الواو» لقرينة خارجية .

وعلى هذا فالظاهر جواز الامرين بالنسبة الى كل من الغسل والوضوء وان  
كان الاحوط التقديم على الوضوء (فلو قصرت وخرج الدم اعادت الصلاة) وذلك  
لانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه ، ولانه لم يثبت العفو عن الدم الخارج بالاختيار  
(بل الاحوط اعادة الغسل ايضاً) بل الوضوء وذلك للفصل بين الصلاة وبين الوضوء  
والغسل بالصلاة التي لم تكن جامعة للشرط ، وهذا هو الذي جزم به الذكرى ونهاية  
الاحكام في المحكى عنهما ، وهذا هو الاحوط ، بل جعله بعض الشراح اقوى ، لكن  
في الجواهر ان في استفادة ذلك من الادلة نظر ، واذاف في المستمسك لزوم الرجوع  
الى استصحاب عدم الانتقاض ، وفيه ان شرطية المعاينة تقتضي الانتقاض فلا مجال  
للاستصحاب (والاحوط كون ذلك بعد الغسل) قد عرفت ان مقتضى الاحتياط كون  
الاستظهار قبل الوضوء والغسل ، وكأن وجه احتياط المصنف بالعكس في الغسل  
ظاهر النصوص ، وفي الوضوء كلمات الاصحاب حيث تقدم ان ظاهرهم كونه  
بعد الوضوء فتأمل .

( والمحافظة عليه بقدر الامكان تمام النهار اذا كانت صائمة ) قال في محكى

مسألة - ١٠ - اذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالاحوط تأخيرها الى قريب الفجر فتصلى بلا فاصلة .

مسألة - ١١ - اذا اغتسلت قبل الفجر لغاية اخرى ، ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلاة

الذكرى ولو كانت صائمة فالظاهر وجوبه «اي الاستظهار» جميع النهار لان توقف الصوم على الغسل يشعر بتأثره بالدم ، وبه قطع الفاضل «ره» وفيه ان ظاهر من الادلة ان صحة صوم المستحاضة تتوقف على الاغسال ، ولايستفاد منها اكثر من ذلك كما سيأتى فى المسألة الثانية عشرة .

( مسألة - ١٠ - اذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالاحوط تأخيرها )  
وتأخير الغسل (الى قريب الفجر) بحيث انها اذا فرغت من صلاة الليل الواقعة بعد الغسل مباشرة (فتصلى) صلاة الصبح (بلافاصلة) وذلك لان المتيقن فى الخارج من ادلة المعاقبة هو ذلك ، بخلاف ما تقدم من الشهيد الثانى فى الروض من احتمال جواز التقديم بمقدار أزيد من صلاة الليل لاطلاق الاذن فى التقديم .

لكن فيه انه لا اطلاق فيه من هذه الجهة ، فاللازم الاقتصار على القدر المتيقن خصوصاً وان الغالب فى صلاة الليل الاتيان بها قرب الفجر ، لكن الظاهر ان لادقة فى ذلك بل هو على حسب المتعارف من عدم التقيد بالدقة فى الوقت خصوصاً فى أيام ورود الروايات حيث لم يكن لهم ساعات آلية بل كانوا يحددونها بصياح الديكة أو النجوم أو ما اشبه ذلك .

( مسألة - ١١ - اذا اغتسلت قبل الفجر لغاية اخرى ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلاة ) اما جواز الاتيان بالغسل والوضوء لغاية اخرى غير

مسألة - ١٢ - يشترط في صحة صوم المستحاضة - على الاحوط - اتيانها للاغسال النهارية فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الاحوط

الفريضة اليومية فسيأتى الكلام فيه في المسألة الثامنة عشرة انشاء الله تعالى .  
 اما اذا قلنا بالصحة واغتسل لغاية اخرى قبل الفجر أو قبل الظهرين والمغربين ثم دخل الوقت ، فان كان مع فصل طويل فقد سبق الاشكال فيه ، واما ان دخل الوقت من غير فصل فالظاهر الكفاية لما عرفت سابقاً من انه لا بأس باتيان الوظائف قبل الوقت مع عدم الانفصال بينها وبين الصلاة ، ومنه يعرف ان الحكم كذلك في كل مورد لم تنفصل الوظائف عن اليومية سواء كانت قبل الوقت أو بعد الوقت ، بخلاف ما اذا انفصلت فان الوظائف تبطل سواء كانت قبل الوقت أو بعد الوقت ، أما قصد غاية اليومية أو سائر الغايات فليس بهمهم اذ الاطلاق دليل على الكفاية مع الاتصال .  
 نعم لو قيل باشتراط قصد غاية اليومية لم تصح الوظائف من الغسل والوضوء اذا جرى بها بقصد غاية اخرى ، لكن هذا الاحتمال في غاية الضعف .

( مسألة - ١٢ - يشترط في صحة صوم المستحاضة - على الاحوط - اتيانها للاغسال النهارية فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الاحوط ) أما الاشتراط فقد ذكر الحداثق : انه لا خلاف فيه ، وعن المدارك والذخيرة وشرح المفاتيح : انه مذهب الاصحاب ، وعن جامع المقاصد والروض وحواشي التحرير ومنهج السداد والطالبية الاجماع عليه ، قال الروض : وربما يستظهر من المبسوط التوقف فيه حيث اسنده الى رواية الاصحاب ، ولكن في لجواهر الجواب عنه بان من لاحظ طريقة الشيخ وطريقة مشاركيه في العمل بأخبار الاحاد حيث يستندون الى روايات الاصحاب مع عدم التعرض لطعن أو قدح انه في غاية الاعتماد عندهم .

هذا ولكن المستند نسب التوقف الى المبسوط والمعتبر قال : وهو ظاهر جمع من المتأخرين كالمدارك والبحار وشرح القواعد للهندي وشرح الارشاد للاردبيلي والحدائق ، انتهى .

والعمدة فى المسألة صحيح ابن مهزيار ، كتبت اليه امرأة طهرت من حيضها أو نفاسها فى أول يوم من شهر رمضان ، ثم استحاضت وصلت وصامت شهر رمضان من غير ان تعمل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكل صلاتين فهل يجوز صومها وصلاتها ام لا ؟ فكتب : تقضي صومها ولا تقضي صلاتها لان رسول الله كان يأمر فاطمة والمؤمنات من نساءه بذلك « كذا فى رواية الكافي والتهذيب » . وفى رواية الفقيه والعلل : وكان يأمر المؤمنات من نساءه بذلك .

وقد اورد على الرواية بانها مكاتبة مضمرة فلا حجية فيها ، و بانها اشتملت على ذكر فاطمة مع وضوح انها لم تر حرمة قط كما فى صحاح النصوص ، و بانها مشتملة على عدم قضاء الصلاة مع انه مخالف للنص والاجماع ، لكن كونها مكاتبة مضمرة لاتضر بعد رواية ابن مهزيار لها وتلقى الاصحاب بقبولها ، ولم يعلم ان المراد بفاطمة سيدة نساء العالمين ، بل لعلها فاطمة بنت ابي حبيش حيث ورد عن الباقر عليه السلام : انها استحيضت سبع سنين ، ويظهر من رسالة يونس : انها كانت تسئل كثيراً عن احكامها ، بالاضافة الى احتمال ان الرسول كان يأمر فاطمة عليها السلام لتأمر النساء كما فى وصاياه صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام حيث كان المراد بها سائر الناس .

و يدل على ذلك صحيح زرارة قال : سئلت الباقر عليه السلام ، عن قضاء الحائض الصلاة ، ثم تقضي الصوم ؟ فقال ليس عليها ان تقضى الصلاة ، وعليها ان تقضى صوم رمضان ، ثم اقبل على فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يأمر بذلك فاطمة وكانت تأمر بذلك المؤمنات .



واما اشتغال الخبر على ما يخالف النص و الاجماع ، فالجواب عنه انه يلزم التقطيع فيه كما هو دأبهم ، هذا ومع ذلك كله فالحكم مورد شبهة اذ الاجتماع محتمل الاستناد ، والخبر محتمل ان يكون المراد به اول يوم شهر رمضان الذي كانت فيه حائضاً بقرينة عدم قضاء الصلاة و بقرينة صحيح زرارة - كما احتمله المنتهى وغيره - .

و فى المستند : احتمال ان يكون تقضى من باب التفعّل و يكون المعنى ان صومها صحيح دون الصلاة ثم قال : وهو فى محله جداً والاحتياط لا يترك مهما يمكن ولذا كان احتياط المصنف فى محله ولاجله سكت عليه جملة من المعلقين : كالسيدين ابن العم والاصطهباناتى ، و عنوان السيد البروجردى الباب فى جامعہ بما يظهر منه التوقف .

وقال فى مصباح الهدى : فلا محيص عن الحكم به كما حكموا و ان كان تميمية بالدليل لا يخلو عن الاشكال ثم انهم اختلفوا فى الاغسال التى هى شرط لصحة الصوم الى اقوال .

الاول : انها هى الاغسال النهارية خاصه اى الفجر والظهرين ، كما عن المنتقى والتذكرة والبيان وقواه الجواهر وتبعهم المصنف .

الثانى : انها هى الاغسال النهارية باضافة غسل العشائين لليلة الماضية ، الا اذا قدمت غسل الفجر على الفجر فلا يشترط غسل الليلة الماضية كما عن الذكرى والروض و اختاره الشيخ المرتضى .

الثالث : انها هى الاغسال النهارية مع غسل الليلة اللاحقة ، ونسب هذا القول الى المشهور .

الرابع : انها هى الاغسال النهارية الواقعة فى ذلك اليوم و غسل الليلة السابقة واللاحقة كما عن بعض .

الخامس : خصوص غسل الفجر من ذلك اليوم فقط كما احتمله النهاية وكشف اللثام .

السادس : انها هى « الاغسال » بقول مطلق الظاهرة فى العموم - كما فى المستند - ونسبه الى الشيخ وابن ادريس وسعيد والفاضل فى القواعد و التحرير والارشاد والنهاية .

والاقوى هو القول الثالث لان الظاهر من النص ان اغسال اليوم شرط فى الصوم وهو وان لم يصرح بغسل الفجر الا ان العرف يستفيد من النص ان حاله حال غسل الصلاتين ، وحيث ان اطلاق الرواية يشمل غسل الليلة الاتية لامجال لاستبعاد ان يكون غسل الليل مؤثراً فى صوم النهار السابق ، فالصوم الذى له ثلاث غسلات صحيح ، كما ان الصلاة ذات الركعات الكذائية صحيح ، ولا يستشكل بالشرط المتأخر ولا حاجة الى الجواب عنه بما هو مشهور فى محله من ان مرجعه الى الشرط المتقدم أو المقارن .

وبذلك يظهر انه لا وجه للقول الاول : باسقاط غسل الليلة الاتية بحجة ان رافع الحدث لم يكن فى النهار فاي ارتباط بينه وبين صوم النهار ؟

ولا للقول الثانى : باشتراط غسل الليلة الماضية بحجة انها لم تغتسل كانت محدثة فدخلت فى الصيام مع الحدث مع انه يوجب بطلان الصوم الا اذا اغتسلت للصبح قبل الفجر حيث انها لم تكن محدثة حينئذ ، اذ ظاهر الدليل اشتراط اغسال اليوم لا اليوم السابق فمما المانع فى ان يكون حدث الليلة الماضية حاله حال حدث الفجر اذا اغتسلت بعد الفجر فى انه لا يضر بالصوم .

ولا للقول الرابع : لما عرفت فى رد القول الثانى ، بالنسبة الى غسل الليلة الماضية .

ولا للقول الخامس : بحجة ان الشرط دخول الانسان فى الصوم بدون حدث

وأما غسل العشائين فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط مراعاته أيضاً .

أما الحدث في أثناء النهار فهو كائن سواء اغتسلت ام لا ، اذ فيه وجه استحساني لا يقابل الدليل .

ولا للقول السادس : ان اريد منه كسل الاغسال لكل الايام بحجة انه ظاهر اطلاق الدليل ، اذ فيه ان ظاهر الدليل هو القول الثالث كما عرفت فلا وجه لهذا الاطلاق .

ثم انه مما ذكرنا يظهر الاشكال فيما ذكره بعض المحققين من الفرق بين الكثيرة فيشترط صومها بالاغسال والمتوسطة فلا يشترط صومها بغسل الفجر، قال : ولا مجال لتنقيح المناط لامكان ان لا تكون الاستحاضة مالم تكن كثيرة مخلة بالصوم اصلاً، كما هو الحال في القليلة بلا اشكال، وفيه انه خلاف ظاهر الصحيح المستفاد منه عرفاً من مدخلية الاغسال في صحة صومها وحيث انه كان الظاهر عند العرف فلامجال لما ذكره من « الامكان » لان الاحتمال انما يبطل الاستدلال في الامور العقلية لا الظواهر 'عرفية' .

ومما ذكرنا تعرف الاشكال في قول المصنف : (واما غسل العشائين فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط) بل الاقوى (مراعاته أيضاً) نعم بالنسبة الى الليلة الماضية لا دليل على اشتراطه بالنسبة الى اليوم الاتي .

ثم الظاهر انه لا يشترط في صحة الصوم الاتيان بصلاة الاغسال بعدها ، بل لو لم تصل اصلاً صح صومها اذ الدليل انما دل على اشتراط الصوم بالغسل لا اشتراطه بالصلاة . ثم الظاهر لزوم اتيان الغسل في وقته فلو اغتسلت بعد الشمس عوض غسل الفجر لم يصح .

واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم .

مسألة - ١٢ - اذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك انقطاع براء أو انقطاع فترة تسع الصلاة وجب عليها تأخيرها الى ذلك الوقت

نعم لو اغتسلت قبل طلوع الشمس بمقدار اداء الصلاة صح، اذ لا دليل على لزوم اتيان الغسل مع أوائل الفجر (واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم) كما هو المشهور حسب ما يظهر من كلماتهم وذلك لخلو النص والفتوى عنها فالاصل عدم اشتراط الصوم بها .

نعم ربما يوهم بعض العبائر ، ولعل وجهه ان ما دل على ان كل غسل معه وضوء يظهر منه دخل الوضوء في أثر الغسل ، لكن هذا خلاف ظاهر الدليل ، فلا اعتناء به ومنه يظهر حال الاستظهار ونحوه اذا لم يدل دليل على اشتراط الغسل بها ، وقد تقدم انه لا دليل على لزوم التحفظ عن الدم فى نهار الصيام ، اما كون هذا الحكم جار في غير شهر رمضان فسيأتى فى كتاب الصوم تفصيل الكلام حوله انشاء الله تعالى .

(مسألة - ١٢ - اذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك) الوقت الذى تريد الصلاة فيه ( انقطاع براء أو انقطاع فترة تسع الصلاة ) أو لا تسع الصلاة فالاقسام اربعة : البرء مع وقت لكل الصلاة . أو مع وقت لبعض الصلاة . والفترة لكل الصلاة أو بعض الصلاة . ففى المسألة اقوال واحتمالات :

الاول : ما ذكره المصنف من قوله (وجب عليها تأخيرها الى ذلك الوقت) وظاهره في البرء الواسع والفترة الواسعة .

الثانى : الفرق بين البرء بوجوب التأخير والفترة فلا يجب التأخير سواء

فيهما بين الواسع وغير الواسع .

الثالث : وجوب التأخير مطلقاً .

الرابع : عدم وجوب التأخير مطلقاً .

ولا يخفى ان التأخير من باب المثال والا فالمراد وقت عدم الدم برءاً - ولو كان في اول الوقت - بان علمت المرأة انها تستحاض بعد أول الوقت ، أو عدم الدم فترة بان علمت انها أول الوقت لها فترة ثم تستحاض برجوع الدم، وكيف كان فالمسألة خالية عن النص وانما الكلام فيما على القواعد .

استدل للاول : بعموم حديثه دم الاستحاضة واختصاص العفو عنه - الثابت بالدليل - بالمستمر منه كما يشهد بذلك التعبير في الاخبار بالدم المستمر فيكون مورد الانقطاع للبرء أو لفترة خارجاً عن مصب الاخبار والاصل في ذوى الاعذار عدم جواز البداء ، لانه حكم اضطرارى والاحكام الاضطرارية انما هي اذا كان الانسان مضطراً ، فاذا لم يكن مضطراً فى تمام الوقت لم يصدق الاضطرار .

واستدل للثانى : بأن الفترة حالها حال الاستحاضة كما فى باب الحيض فى النقاء المتخلل فى اثناء العشرة ، كما تقدم نقله عن الشهيد فهى كالمستمرة الاستحاضة بخلاف فترة البرء فانها مشمولة لما تقدم فى دليل القول الاول . اما عدم الفرق بين الواسعة وغير الواسعة فلان الضرورات تقدر بقدرها .

واستدل للثالث: بما ذكر فى دليل الثانى باضافة ان حالة الفترة حالة البرء ، اذ لا دليل ان حالة الفترة فى المقام حالة النقاء فى اثناء العشرة فهى طاهرة فى هذه الفترة .

امادليل الرابع : وهو الاقرب ، اطلاقات الأدلة مع وضوح انها كثيراً ما كانت تطهر بعد أول الوقت ولم يحكم الامام عليه السلام بوجوب إعادة الصلاة ولو كان الحكم اضطرارياً لم يكن فيه فرف بين العلم والجهل فعدم التنبيه على ذلك فى كل الروايات مع وضوح كثرة البرء فى الوقت دليل على عدم خصوصية الفترة سواء

فلو بادرت الى الصلاة بطلت ، الا اذا حصل منها قصد القربة وانكشف  
عدم الانقطاع ، بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع بأحد الوجهين ،  
حتى لو كان حصول الرجاء في أثناء الصلاة ،

كانت فترة براء أو فترة انقطاع .

بل ربما يقال : انه لا دليل لنا على عموم حسدئية دم الاستحاضة حتى في الدم  
الخارج بعد الاتيان بوضائف المستحاضة ، قبل انتهاء الصلاة ، اذ النصوص الوارد  
في حدِيثه لا تدل عليها بالعموم لكي تشمل الدم الخارج بعد الغسل ، والوضوء ، والى  
هذا اشار المحقق في المعتبر حيث قال : ان خروج دمها بعد الطهارة معفو عنه فلم يكن  
مؤثراً في نقض الطهارة ، انتهى . ثم انه ان لم نقل بهذا القول لزم بالتأخير للفترة  
مطلقاً لانه مقتضى القاعدة فقول الجواهر ان الفتزة التي لا تسع الطهارة والصلاة  
لا يلتفت اليها قطعاً كقول الشيخ المرتضى : لا اشكال في عدم اعتبارها كقول المستمك  
« استفادة من كلامها » فكانه اجماع ، كلها محل منع .

وكيف كان (فـ) على رأى المصنف (لو بادرت الى الصلاة) قبل الفترة (بطلت)  
سواء كان كلها في الدم أو بعضها في الفترة (الا اذا حصل منها قصد القربة وانكشف  
عدم الانقطاع) حيث تطابق صلاتها الواقع (بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع  
بأحد الوجهين) لما سيأتي في بحث التيمم من لزوم التأخير لذوى الاعذار مع  
رجاء رفع العذر (حتى لو كان حصول الرجاء في أثناء الصلاة) اذ البطلان بالعلم  
وبالرجاء انما هو لبطلان الغسل ، ولا فرق فيه بين قبل الصلاة وبين اثنائها ولا مجال  
للاستصحاب لان الصحة السابقة لا توجب صحة الاعمال اللاحقة .

هذا ولكن اللازم عند القائل بهذا القول ان يقول بدوران الامر مدار الواقع  
والقربة فان حصلت القربة ولم تكن فترة في الواقع صحت الصلاة سواء علمت

لكن الاحوط اتمامها ثم الصبر الى الانقطاع .

مسألة - ١٤ - اذا انقطع دمها فاما يكون انقطاع براء أو فترة تعلم عوده ، أو تشك في كونه لبراء أو فترة وعلى التقادير ، اما أن يكون قبل الشروع في الاحمال أو بعده ، أو بعد الصلاة فان كان انقطاع

بالفترة أو علمت بعدمها أوجت ، وان لم تحصل القرية بطلت كما هو واضح ، وان لم تكن فترة صحت وان قطعت بالفترة أوجتها (لكن الاحوط اتمامها ثم الصبر الى الانقطاع) فتأتى بصلاة ثانية ، ووجه الاحتياط هو احتمال عدم البطلان فيشملة دليل حرمة قطع الفريضة .

(مسألة - ١٤ - اذا انقطع دمها) فالانقطاع قد يكون قبل العمل ، وقد يكون في أثناء العمل ، وقد يكون بعد العمل ، وعلى كل حال فهو قد يكون انقطاع فترة وقد يكون انقطاع براء فالصور ستة وان كانت هناك صور اخرى فرعية كما يتضح في خلال البحث . فالصورة الاولى : ان يكون الانقطاع عن براء قبل العمل وحكمها انها كانت قليلة ان تتوضأ للصلاة ، اذ ظاهر الادلة ان القليلة تبطل الوضوء ولا حاجة الى الغسل اذ لا دليل على الغسل فالاصل عدمه ، وان كانت متوسطة او كثيرة ان تغتسل غسل البراء اذ ظاهر الادلة ان المتوسطة والكثيرة حدثان كبيران كالجنابة فيجب لهما الغسل ، وسيأتى بعض الكلام في هذه الصورة في المسألة السادسة عشرة . ومما ذكرنا يظهر انه لا وجه لما عن الشيخ والعلامة وغيرهما من اطلاق القول بان الانقطاع للبراء موجب للوضوء فقط كما سيأتى وجهه مع نقده .

و كيف كان ( ف ) الانقضا ( اما يكون انقطاع براء او فترة تعلم عوده ، او تشك في كونه لبراء او فترة وعلى التقادير ) الثلاثة ( اما أن يكون قبل الشروع في الاعمال او بعده ) في اثناء الطهارة او الصلاة او بينهما ( او بعد الصلاة فان كان انقطاع

برء وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط أو مع الغسل والايان  
بالصلوة وان كان بعد الشروع أستأنفت وان كان بعد الصلوة أعادت

برء وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط ) فى القليلة ( او مع الغسل ) فى المتوسطة  
والكثيرة ( والايان بالصلوة ) كما تقدم، وسيأتى بعض الكلام فيه .

( و ) الصورة الثانية هى : ما ( ان كان بعد الشروع استأنفت ) مطلقاً سواء كان

فى اثناء الطهارة او بعد الطهارة او فى اثناء الصلوة كما نسب الى المشهور فى الاولين  
والى السرائر والدروس وجامع المقاصد فى الثالث ، خلافاً للمعتبر والجامع فى

الثانى حيث ان ظاهرهما صحة الطهارة وعدم الاحتياج الى الاعادة للمبسوط والبيان

فى الثالث حيث قالوا بصحة الصلوة و الظاهر الصحة فى الجميع ، لاطلاق الادلة

خصوصاً وكثيراً ما يكون الانقطاع فى هذه الاحوال الثلاثة فعدم التنبيه على ذلك

دليل على العدم ، ولاستصحاب الصحة بمعنى بقاء الاثر ولاقتضاء الامثال السقوط .

امامنا قال بالاستيناف فى الجميع او فى البعض فقد استدل بما دل على عموم

حدثة هذا الدم وقال بانه لا اطلاق فى دليل العفو لغير المستمر ، و حيث كان هناك

دليل على عموم حداثة هذا الدم فلامجال لاستصحاب الصحة ، وفى الكل ما لا يخفى

اذ لم نجد دليلاً على عموم حداثة هذا الدم، وانما الادلة دلت على وجوب اتيانها بهذه

الاعمال ، و حيث انت بها فقد جائت بالمكلف به الموجب للسقوط ، و لا وجه لمنع

الاطلاق خصوصاً مع القرينة التى ذكرناها من عدم ندرة الانقطاع فى الاثناء ،

والاستصحاب انما يرجع اليه لى عدم وجود الدليل الاجتهادى فالمراد من الاستدلال

به انه لو وصلت المرتبة اليه كان هو المرجع .

( و ) الصورة الثالثة هى : ( ان كان بعد الصلوة اعادت ) لان الانقطاع كشف

عن فساد الطهارة الاول وبفسادها تبطل الصلوة - كما ذهب الى ذلك جماعة - والا قرب



الا اذا تبين كرن الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل ، وان كان انقطاع فترة واسعة فكذلك على الاحوط وان كانت شاكة في سعتها ام في كون الانقطاع لبراءة ام فترة لا يجب عليها الاستيناف أو الاعادة

هو الصحة - كما ذهب اليه آخرون- لان الاطلاق والاستصحاب يقتضيان الكفاية، عرفت في الصورة السابقة .

اما قوله : (الاذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل) فهو استثناء منقطع ، ويدل على الصحة في هذه الصورة وضوح ان الطهارة والصلاة وقتنا في حال الطهارة فلا وجه لتوهم لزوم الاعادة .

ومما تقدم تعرف وجه قوله: (وان كان انقطاع فترة واسعة فكذلك على الاحوط) فالاقرب عندي عدم وجوب الاعادة مطلقاً في الصور الثلاثة وانما احتاط المصنف هنا بالاعادة دون صورة انقطاع البرء ، لاحتمال أن تكون الفترة بحكم الاستحاضة - كما عن الشهيدين - وان كان قد تقدم انه لاوجه له .

واما اذا لم تسع الفترة للطهارة والصلاة ووسعت لاحدهما، او لبعض احدهما، فعلى ما ذكرناه لا تجب الاعادة واما على ما ذكرناه فاللازم ان يحكموا بالاعادة لان الضرورات تقدر بقدرها، وان كان ظاهرهم عدم الاعادة (وان كانت شاكة في سعتها) مع العلم بانها فترة انقطاع (أم في كون الانقطاع لبراءة أم فترة لا يجب عليها الاستيناف أو الاعادة) أما على ما ذكرناه فهو واضح ، وأما على ما ذكرناه فقد ذكر المصنف تبعاً للجواهر والشيخ المرتضى عدم الاستيناف والاعادة وذلك لاطلاق الاخبار وللزوم الحرج ، واشكل على الدليلين .

اما الاطلاق فبأنه لا اطلاق للاخبار على ما اعترفوا به في الصور السابقة ، بالاضافة الى كون الاطلاق في مقام الحكم الواقعي ، ومقام الشك في سعة الفترة ،

الا اذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبرء .

مسألة - ١٥ - اذا انتقلت الاستحاضة من الادنى الى الاعلى  
كما اذا انقلبت القليلة متوسطة أو كثيرة أو المتوسطة كثيرة فان كان  
قبل الشروع في الاعمال فلا اشكال فتعمل عمل الاعلى وكذا ان كان  
بعد الصلاة فلا يجب اعادتها .

مقام الحكم الظاهري والدليل المثبت للحكم الواقعي لا يتكفل لبيان الحكم الظاهري  
المتأخر من رتبة ، وأما الحرج فبانه لا يثبت الحكم ، وانما يسقطه ، بالاضافة الى  
انه شخصي فلا يكون دليلاً على حكم كلي .

واما وجه قول المصنف : (الا اذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبرء) فيجب  
الاستيناف والاعادة ، فهو واضح على مبناهم . وأما على ما ذكرناه فلا تجب الاعادة  
والاستيناف كما عرفت والله العالم .

مسألة - ١٥ - اذا انتقلت الاستحاضة من الادنى الى الاعلى كما اذا انقلبت  
القليلة متوسطة أو كثيرة أو المتوسطة كثيرة) فهو على ثلاثة اقسام لانه : اما قبل الشروع  
في العمل أو في اثنائه «طهارة أو صلاة أو بينهما» أو بعد تمام الاعمال ( فان كان قبل  
الشروع في الاعمال فلا اشكال ) في الحكم ( فتعمل عمل الاعلى ) لاطلاق أدلة عمل  
الاعلى الحاكم على اطلاق ادلة عمل الادنى .

ومن الواضح انه ليس لهما عملان عمل الادنى وعمل الاعلى فاذا قلنا بان  
الواجب على الكثيرة الغسل فقط لم يجب الغسل والوضوء معاً ، لاندكالك الادنى في  
الاعلى ( وكذا ان كان بعد الصلاة فلا يجب اعادتها ) بلا اشكال لان الحدث انما يؤثر  
فيما بعده لا فيما قبله ومثل الصلاة والصوم في الحكمين المذكورين .

واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستيناف والعمل على الاعلى حتى اذا كان الانتقال من المتوسطة الى الكثيرة فيما كانت المتوسطة محتاجة الى الغسل ، و اتت به ايضاً فيكون اعمالها حينئذ مثل اعمال الكثيرة لكن مع ذلك يجب الاستيناف وان ضاف الوقت

(واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستيناف والعمل على الاعلى) قال في المستمسك : لقدح الحادث فيها بمقتضى اطلاق دليله فلا بد من اعمال مقتضاه انتهى . وفيه ان اطلاق الدليل مع كثرة الانتقال وعدم التنبيه يكفي في الحكم بالكفاية منتهى الامر ان دليل الادنى يقول بالكفاية ودليل الاعلى يقول بعدم الكفاية ، ومع التعارض فالمرجع استصحاب بقاء الاثر من غير فرق بين ان يكون الانتقال في اثناء الوضوء أو الغسل أو الصلاة أو بين الطهارة والصلاة هذا ولكن الاحتياط فيما ذكره المصنف .

نعم لا ينبغي الاشكال انه اذا كان قليلا فصار متوسطا قبل الظهر في يوم الصوم فانه لا يجب غسل المتوسط في حاله ، بل توخره الى الظهرين (حتى اذا كان الانتقال من المتوسطة الى الكثيرة فيما كانت المتوسطة محتاجة الى الغسل) كما اذا كانت قبل الصلاة (واتت به ايضاً فيكون اعمالها حينئذ مثل اعمال الكثيرة لكن مع ذلك يجب الاستيناف) وذلك لان الغسل الذي أتت به بعد المتوسطة انما كان رافعاً لاثر التوسط فالكبيرة التي رأتها في اثناء الطهارة أو الصلاة أو بينهما بحاجة الى رفع أثرها بغسل آخر ، هذا ولكن يرد عليه ان اطلاق دليل المتوسطة حاكم على الكفاية ، ولا يعلم شمول دليل الكثيرة لمثل هذه الصورة خصوصاً مع ملاحظة القرينة التي ذكرناها من كثرة الانتقال من حال الى حال مع عدم تنبيه الأدلة على ذلك . نعم الاحوط ما ذكره المصنف : (وان ضاق الوقت) بعد التبديل من حال الى

عن الغسل والوضوء او احدهما تيمم بدله وان ضاق عن التيمم ايضاً استمرت على عمليها ، لكن عليها القضاء على الاحوط وان انتقلت من الاعلى الى الادنى استمرت على عملها لصلاة واحدة ثم تعمل على الادنى فلو تبدلت الكثيرة متوسطة قبل الزوال او بعده قبل صلاة الظهر تعمل للظهر عمل الكثيرة

حال (عن الغسل والوضوء أو أحدهما تيمم بدله) لاطلاق ادلة بدلية التيمم ( وان ضاق عن التيمم ايضاً استمرت على عملها) لان عموم ادلة «الاعلى» لمثل هذه الصورة مشكوك فيه - وان قلنا بالعموم في الجملة - .

وعليه فالمرجع عموم ادلة الادنى، فمافى المستمسك من ان الظاهر اجراء حكم فاقد الطهورين عليها ومختار المتن والنجاة سقوط الاداء عنه ووجوب القضاء عليه ، انتهى . لا يخلو من اشكال بل لو قلنا بانها داخله في فاقد الطهورين فالظاهر وجوب الاداء ايضاً لان الصلاة لا تترك بحال ( لكن عليها القضاء على الاحوط ) لاحتمال انها داخله في فاقد الطهورين ، وحكم فاقد الطهورين القضاء .

(وان انتقلت من الاعلى الى الادنى استمرت على عملها لصلاة واحدة) فاذا تبدلت الكثرة الى القلة مثلاً قبل الظهر اغتسلت وصلت الظهر بذلك الغسل ( ثم تعمل عمل الادنى) اى الوضوء لصلاة العصر لاطلاق ادلة الاعلى بالنسبة الى الظهر واطلاق ادلة الادنى بالنسبة الى العصر، لكن هذا اذا كان للعمل خاصاً كما اذا قلنا بان الصلاة مع الغسل لا تحتاج الى الوضوء وبدونه تحتاج الى الوضوء .

اما اذا قلنا بانها تحتاج الى الوضوء مطلقاً لم يظهر اثر للتبديل (فلو تبدلت الكثيرة متوسطة قبل الزوال او بعده) لما عرفت سابقاً من عدم لزوم استمرار الحالة الى وقت الصلاة (قبل صلاة الظهر تعمل للظهر عمل الكثيرة) لاطلاق ادلة الكثيرة.

فتوضأ وتغتسل وتصلى لكن للعصر والعشائين يكفى الوضوء وان  
اخرت العصر عن الظهر او العشاء عن المغرب. نعم لولم تغتسل  
للظهر عصيانياً او نسيانياً يجب عليها للعصر اذا لم يبق الا وقتها والا  
فيجب اعادة الظهر بعد الغسل وان لم تغتسل لها فللمغرب وان لم  
تغتسل لها فللعشاء

(فتوضاء وتغتسل وتصلى) الظهر ( لكن للعصر والعشائين يكفى الوضوء ) لاطلاق  
ادلة المتوسطة .

لكن ربما يقال ان مقتضى ما سبق فى بعض المسائل ان التوسط قبل اى  
صلاة يوجب الغسل ، فاذا صارت متوسطة قبل العصر وجب الغسل لها والغسل  
للكثيرة للظهر لا يكفى عنه ، وفيه ان من التطوع انه لا يكون حكم التوسط اكثر من  
حكم الكثيرة فانه اذا بقى الدم كثيراً الى صلاة العصر لم يحج الى اكثر من الوضوء  
فاذا تبدل الى الاضعف لم يحج الى اكثر من الوضوء بطريق اولى ، وكيف  
كان فيكفى الوضوء (وان اخرت العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب) اذ ضرر عدم  
الجمع فى الكثيرة انما كان بالاحتياج الى غسل ثان ، وهذا لا يجرى فى المقام ، فلا  
فرق فى كفاية الوضوء للعصر والعشاء بين الجمع وبين التفريق .

(نعم لولم تغتسل للظهر عصيانياً او نسيانياً) اوله اذ اخرج (يجب عليها) الغسل (للعصر)  
لاشتراط الغسل للصلاة فاذا لم تفعله للصلاة الاولى وجب عليها الغسل للصلاة  
الثانية (اذالم يبق الا وقتها) اذلا وقت للظهر حينئذ و انما يجب عليها قضاء الظهر بعد  
ذلك (والا) بان كان لها وقت لكلتيهما (فيجب اعادة الظهر بعد الغسل) لبطلان الظهر من جهة  
عدم الغسل فاللازم اعادةها بعد الغسل (وان لم تغتسل لها فللمغرب وان لم تغتسل لها  
فللعشاء).

إذا ضاق الوقت وبقي مقدار اتيان العشاء .

مسألة - ١٦ - يجب على المستحاضة المتوسطة والكثيرة اذا انقطع عنها بالمرة الغسل للانقطاع

وان لم يغتسل لها فللصبح (اذا ضاق الوقت وبقي مقدار اتيان العشاء) والاوجب اعادة المغرب ايضاً بغير ما ذكرناه في الظهريين ولو شكت في حصول التبديل وجب الفحص ، ولو كان الشك في الاثناء ولم تتمكن من الفحص ، او كان قبل العمل جرى الاستصحاب وان كان الشك بعد الفراغ جرت قاعدة الفراغ كما هو واضح .

(مسألة - ١٦ - يجب على المستحاضة المتوسطة والكثيرة اذا انقطع عنها بالمرة الغسل للانقطاع) لاطلاق ادلة ايجابهما الغسل وقد كانت بعد الصلاة ذات دم فاللازم وجوب الغسل عليها ، وقد سبق انه لا يشترط امتداد الغسل الى الوقت في وجوب الغسل ، لكن عن الشيخ والعلامة في جملة من كتبهما ، اطلاق القول بان الانقطاع انما يوجب الوضوء فقط .

ويستدل لهما بان ظاهر الادلة ان المرثة وقت الصلاة اذا كانت ذات دم وجب عليها الغسل فاذا انتفى الموضوع انتفى الحكم ولازم هذا القول انها اذا لم تكن ذات دم حال الصلاة لم يجب الغسل سواء انقطع دمها قبل دخول الوقت او بعد دخول الوقت ولم يصل بعد ويرد عليهما :

اولا : بالنقض بالوضوء فان المناطق في الغسل اذا كان هو وجود الدم حال الصلاة كان اللازم ان يكون ذلك هو مناط الوضوء لوحدة لسان الدليل بالنسبة الى كل من الغسل والوضوء ، اللهم الا ان يقال بارادتها ان حالها حال سائر الناس الذين اذا قاموا الى الصلاة توضؤوا لانهما يريدان الحكم بالوضوء لاجل الاستحاضة.

وثانياً : بان تخصيص ادلة الغسل بوجود الدم حال الصلوة لا وجه له بعد

الا اذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع فى غسلها السابق للصلاة السابقة .

مسألة - ١٧ - المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة مادامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهارة ،

اطلاقها والالزم عدم وجوب الغسل على من لا ترى اوقات الصلوة وترى الدم فى سائر الاوقات ، وهذا مما يستبعد ان يلتزم به ، وهناك احتمال ثالث فى المسألة وهو عدم احتياج الانقطاع الى الغسل ولا الى الوضوء وقد احتمله فى المعبر وقواه فى الجواهر قائلاً : لولا مخالفته مع اتفاق الاصحاب ، ثم استدل له بمنع حديثة دم الاستحاضة على وجه يشمل المنقطع منه بعد فعل الطهارة واطلاق دليل العفو، مثل قوله اذا فعلت المستحاضة ما كان عليها كان بحكم الطاهر الى آخر استدلاله ، كما انه ربما يستدل لذلك بعدم تنبيه الامام عليه السلام على الغسل والوضوء بعد الانقطاع ولو كان وجب عليها لزم التنبيه وهذا الاحتمال قوى جداً كما ذكره ، الا ان العمل به مشكل خصوصاً بعد ما يظهر منهم من شبهة الاتفاق فالاحتياط يقتضى ما ذكره المصنف تبعاً للمشهور (الا اذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع فى غسلها السابق للصلاة السابقة) حيث ان الغسل رفع آثار الدم ، وكذلك الوضوء فى القليلة فلا وجه لغسل آخر او وضوء آخر اما اذا كان الدم يخرج الى وسط الغسل والوضوء مثلاً وجب الغسل والوضوء بناءً على عموم ادلة الاستحاضة لهما .

(مسألة - ١٧ - المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة ما دامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهارة) كما

ارتضاه جمع خلافا لآخرين حيث اکتفوا باعمالها للصلوات عن اتيانها بالغسل او الوضوء لسائر ما يشترط بالطهارة ، وهذا هو المحكى عن العلامة الطباطبائي ، في مصابيحها وايره الجواهر وحكى الشيخ المرتضى عن بعض مشايخه كفاية الاغسال والوضوءات الواجبة لجميع الصلوات بعدها ، وقال في المستند : الاقوى انه يجوز للمستحاضة مطلقا قرائة العزائم ومس المصاحف واللبث في مطلق المساجد مع الجواز في المسجدين ، ولا يتوقف شيء منها على شيء من الاعمال للاصل الخالى عن الصارف جداً ، انتهى . ولقد اغرب في المستمسك حين قال : بان مقتضى القواعد عدم مشروعيتهما اصلا اذا لم تكن مضيقة .

وكيف كان فالذى يظهر من كلماتهم ان الاقوال في المسألة اربعة او اكثر :

عدم الجواز مطلقا الا في المضيق .

والجواز مطلقا حتى بدون اعمالها لصلواتها .

والجواز بشرط اتيانها باعمالها للصلوات .

والجواز بشرط الوضوء للغايات بالاضافة الى اعمالها لصلواتها .

اما القول الاول فقد استدل له : بان طهارة المستحاضة اضطرارية والطهارة

الاضطرارية لا تصحح الا المقدار المضطر اليه فلا يصح لها الاتيان بغير الامور الاضطرارية

فحالها حال المتميم حيث لا يصح له الاتيان بصلاة القضاء ونحوها ، لان الضرورات

تقدر بقدرها .

واما القول الثانى : فدليله الاصل بعد عدم وجود دليل على المنع .

والقول الثالث : دليله ان المستفاد من النص والفتوى ان الاستحاضة حدث وان

الرافع لهذا الحدث هو الاعمال المقررة لها فاذا اتت باعمالها صارت بحكم الطاهر

وصح لها جميع الاعمال وان لم تأتى بالاعمال كانت بحكم المحدث .

اما القول الرابع ، فقد استدل له : بان الاستحاضة حدث واعمالها انما تنفع



بالنسبة الى اليومية اما بالنسبة الى غيرها فاللازم ان تتوضأ - بالاضافة ان اعمالها لصلواتها - ليجوز لها الاتيان بسائر ما يشترط فيه الطهارة من طواف وصلاة آيات وغيرها ، والظاهر هو جواز اتيانها بكل الاعمال بالوضوءات التي تاتيها للصلوات الواجبة وذلك لعدم دليل على الازيد من اشتراط الاعمال بتلك الوضوءات اما اشتراطها بتلك الوضوءات فلان الظاهر من ايجاب الوضوءات حديثة الدم في الجملة ، فلا يصح الاتيان بالاعمال المشروطة بالطهارة ، الا اذا رفعت الحديثية وهي لا ترتفع الا بالوضوءات ، واما عدم اشتراط وضوء اكثر فلعدم الدليل الا امور : الاول : توهم وجود الاجماع ، وفيه انه كيف يمكن القول والحال ان المسألة مختلف فيها ولم يذكرها كثيرون بالاضافة الى انه محتمل الاسناد المسقط له عن الحجية .

الثاني : قوله عليه السلام : وصلت كل صلوة بوضوء . ويتعدى عنه الى سائر ما يشترط بالطهارة بالمناط وفيه ان الظاهر من هذه الجملة الصلوات اليومية كما يظهر من قرائن الكلام وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في المسألة الاولى .

الثالث : صحيحة بن عمار عن الصادق عليه السلام عن المستحاضة تنظر ايامها فلا تصلى فيها ولا يقربها بعلها واذا جازت ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر «الى ان قال» ويضم فخذئها في المسجد وسائر جسدها خارج ولا ياتيها بعلها ايام اقراءها وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضحت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه ياتيها بعلها الا في ايام حيضها فان اشتراط دخول المسجد بالوضوء دليل على اشتراطه في سائر ما يشترط فيه الطهارة بطريق اولي وفيه ان الظاهر منه ان الوضوء لاجل الصلاة فان دخول المسجد انما هو لاجل الصلاة في الغالب ، اما قوله بعد ذلك : «وصلت كل صلوة بوضوء» فلعدم توهم كفاية وضوء واحد ، هذا ومع ذلك كله فما ذكرناه من اشتراط الاعمال المشروطة

كالطواف الواجب ومس كتابة القرآن ان وجب، وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الاحوط وان كان ذلك الوضوء للصلاة فيجب عليه تكراره بتكرارها حتى في المس يجب عليها ذلك لكل مس على الاحوط.

نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها

بالطهارة بوضوءات الصلوات انما هو احتياط، والا فما ذكر له من الدليل لا يخلو عن كونه اشعاراً وتأيداً لا دليلاً يمكن الاستناد اليه في الفتوى .  
وكيف كان فالاحتياط في تجديده لكل مشروط بالطهارة (كالطواف الواجب ومس كتابة القرآن ان وجب) فان المس مشروط بالطهارة (وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الاحوط وان كان ذلك الوضوء للصلاة) مما كان وظيفة لها (فيجب عليه تكراره بتكرارها) لاشعار الوضوء لكل صلوة على ان الوضوء اثره الى آخر عمل واحد فالعمل الثانى المشروط بالطهارة يحتاج الى وضوء جديد (حتى في المس يجب عليها ذلك) اذا اراد التكرار وجب وضوءات متعددة (لكل مس) وضوء (على الاحوط) .

وانما احتاط لاحتمال ان يكون المس المتعدد المتقارب يكفى فيه وضوء واحد لان التقارب ملحق له بالواحد، وفي قبال هذا الاحتمال ما يظهر من كشف الغطاء حيث احتمل وجوب تكرار الوضوء مع استمرار المس، ولعله لاجل انه كالمس المتعدد، كما ذكروا فى باب تعدد التطهير، ان اجراء الماء مدة يقوم مقام المتعدد .  
( نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها ) فى الجواهر انه بلاخلاف يعرف وذلك للاصل وان القليلة منتهى الامر فيها انها حدث اصغر، ومثله لا يمنع عن دخول المسجد، لكن فى المستند ان بعضهم منع اللبث فى مطلق

بل ولو تركت الوضوء للصلاة أيضاً .

مسألة - ١٨ - المستحاضة الكثيرة والمتوسطة اذا عملت بما عليها جازلها جميع ما يشترط فيه الطهارة حتى دخول المساجد والمكث فيها وقراءة العزائم ومس كتابة القرآن .

المساجد مع الجواز في المسجدين قبل جميع الاعمال واستدل بصحيفة ابن عمار المتقدمة .

اقول : وقد عرفت ما في دلالة الصحيفة فالاقوى ما ذكره المصنف : (بل ولو تركت الوضوء للصلاة ايضاً) لانها حينئذ بحكم المحدث بالاصغر وذلك لا يمنع عن دخولها والمكث فيها كما عرفت ، ومما تقدم ظهر انه ليس في قرائتها العزائم بأس وان لم تتوضأ حتى للصلاة لما ذكر من الدليل في دخولها المسجدين والمكث في سائر المساجد .

(مسألة - ١٨ - المستحاضة الكثيرة والمتوسطة اذا عملت بما عليها جازلها جميع ما يشترط فيه الطهارة حتى دخول المساجد والمكث فيها وقراءة العزائم ومس كتابة القرآن ) كما هو المشهور بل ادعى عليه الاجماع ويدل عليه الصحيفة المتقدمة عن ابن عمار حيث قال عليه السلام : ويضم فخذها في المسجد وسائر جسدها خارج .

وقوله عليه السلام في خبر عبدالرحمن بن ابي عبدالله عليه السلام : فاذا كان دماً سائلاً فلتوخر الصلاة الى الصلاة ثم تصلي صلوتين بغسل واحد وكل شيء استحل به الصلوة فلياتهاز وجهها ولتطف بالبيت مع وضوح ان الطواف يلزم دخول المسجد الحرام .

واطلاق رواية الجعفرات عن علي عليه السلام قال: المستحاضة تصوم وتصلي

ويجوز وطئها واذا اخلت بشيء من الاعمال حتى تغيير القطننة بطلت صلاتها واما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط فلو اخلت بالاغسال الصلالية لايجوز لها الدخول والمكث والوطى وقراءة العزائم على الاحوط .

وتقضى المناسك وتدخل المساجد وبأيتها زوجها . الى غيرها .

والمراد بضم الفخذين حفظ نفسها حتى لا يسيل منها الدم ، كما ان المراد بسائر جسدها خارج ، ان سائر الجسد خارج عن احتمال التلويث ، لانه خارج عن المسجد لوضوح انه لايمكن كذلك الا ببعض الصور الشاذة التي لاتراد منها قطعاً . (ويجوز وطئها) اجماعاً ولاطلاق بعض الروايات وتصريح بعضها الاخر ، ومنه يعلم ان المراد بالشرط في رواية اسماعيل عن الصادق عليه السلام في الاستحاضة الكبيرة والمتوسطة فقلت يواقعها الرجل؟ قال : اذا طال ذلك بها فلتغتسل ولتوضاء ثم يواقعها ان اراد . استحباب التنزه لقدارة الجماع في حال سيلان الدم مما يرغب الانسان فيه الالدى طول زمان الغروب .

(واذا اخلت بشيء من الاعمال حتى تغيير القطننة بطلت صلاتها) وقد سبق الكلام في ذلك و الطواف مثل الصلاة في الصحة والبطلان وما اشبه لان الطواف بالبيت صلاة كما ذكر في كتاب الحج .

( واما المذكورات ) من دخول المسجدين والمكث في سائر المساجد وقراءة العزائم والوطى ( سوى المس ) لكتابة القرآن ( فتتوقف على الغسل فقط فلو اخلت بالاغسال الصلالية لايجوز لها الدخول والمكث والوطى وقراءة العزائم على الاحوط ) وقد اختلفوا في ذلك ، ونتكلم في المقام حول امرين :

الاول : المكث والدخول وقراءة العزائم والمس .

الثانى : الوطى .

فنقول : اما الامر الاول ففيه اقوال خمسة :

الاول انجواز مطلقاً بدون الغسل واى شىء اخر وهذا هو الذى اختاره المستند كما تقدمت عبارته فى المسألة السابقة ، و استدل لذلك بالاصل بعد تضعيف ادلة المخالف .

الثانى : المنع عن قراءة العزائم لمن عليه غسل دون الامور الاخر فتجوز لها وان لم تغتسل .

الثالث : المنع عن مس المصحف قبل الغسل دون الامور الاخر فتجوز لها وان لم تغتسل .

الرابع : المنع عن دخول المسجدين واللبث فى سائر المساجد قبل الغسل دون الامور الاخر فيجوز لها وان لم تغتسل .

الخامس : المنع مطلقاً قبل الغسل وقد عرفت استدلال المجوز مطلقاً .

اما المانع عن قراءة العزائم فقد استدل له : بان وجوب الغسل دليل على انه محدث بالمحدث الاكبر ، والمحدث كذلك لا يجوز له قراءة العزائم ، و بنفس هذا استدل المانع عن مس المصحف ويرد عليهما اولانقض كل بالآخر فلماذا كل منهما عن احد الامرين لاعن كليهما مع ان المحدث يحرم عليه كليهما .

وثانياً : ان الغسل لا يلازم المنع المذكور كما فى من عليه غسل المس فانه يصح له قراءة العزائم ومس كتابة القرآن .

اما القول الرابع فقد استدل له : بصحيفة ابن عمار المتقدمة حيث انه عليه السلام بعد امرها بان تغتسل للظهر والعصر قال : ويضم فخذيهما فى المسجد و سائر جسدها خارج ، مما يشعر بان دخولها المسجد قبل الغسل محظور ، وفيه انه ليس اكثر من اشعار ، بل الاشعار ايضاً لانه فى صدد انه اذا دخلت المسجد ضم فخذيهما حتى لا يسيل

منها دم في المسجد - كما عرفت . .

اما المانع مطلقاً فقد استدلت تارة بالاجماع ، وتارة بان الظاهر من الأدلة انها كالجنب والحائض فيحرم عليها ما يحرم عليهما وتارة بصحيفة ابن عمار المتقدمة والتعدي عن موردها « اى حرمة دخولها المسجد » الى سائر المحرمات بالمناط وفي الكل ما لا يخفى اذ الاجماع قطعى العدم فان القائلين بالمنع قليلون جداً .

بل عن الاعيان كالنهاية و القواعد و المراسم والوسيلة و الروض ومجمع البرهان والمدارك و الذخيرة و شرح المفاتيح وغيرهم الجواز و اختاره جملة من الشراح والمحشين .

بل المصنف احتاط في ذلك ، مما يظهر منه عدم ظفره بدليل او اجماع قطعى على ذلك ، ولانسلم ظهور الأدلة في انها كالجنب والحائض . وصحيفة ابن عمار قد تقدم عدم دلالتها فكيف بالمناط فيها ثم ان استثناء المصنف « المس » لما تقدم في المسألة السابقة .

وكيف كان فالاقرب هو الجواز مطلقا باستثناء المس فالاحتياط لا يترك فيه .

واما الامر الثانى : وهو وطى المستحاضة ، ففيه اقوال :

الاول: الجواز مطلقا كما عن المذهب والمعتبر والتحرير والتذكرة والدروس

والبيان والكركي وكف ، وجمع آخر من المتأخرين كالمستند وغيره .

الثانى : المنع الا بعد جميع الاعمال الواجبة على المستحاضة باقسامها الثلاثة

حتى الوضوء فى القليلة كما عن المقنعة والاقتصاد والجمل والعقود والكفى والاصباح والاسكافى والمصباح والحلى والمنتهى ناسبأله الى ظاهر عبارات الاصحاب .

الثالث : توقف الوطى على الغسل خاصة فلا منع فى المتوسطة والكثيرة بعد

الغسل ويجوز فى القليلة مطلقا كما عن الرسالة والهداية .

الرابع : توقف الوطى على الغسل فى موقع الغسل وعلى الوضوء فى موقع

الوضوء ، وقد حكى هذا عن بعض ناسبائه الى ظاهر الاصحاب .  
الخامس: توقفه على الغسل والوضوء كل في موقعه مع تجديد الوضوء للوطى  
كما عن المبسوط .

استدل للاول : بالاصح وبعموم قوله تعالى : « فاذا تطهرن فأتوهن » وقوله :  
« ولا تقر بهن حتى يطهرن » .

وبصحيحة ابن سنان لا بأس ان يأتيها بعلمها اذا شاء الايام حيضها .  
وصحيحة صفوان ويأتيها زوجها ان اراد .

والرضوى فاذا دام دم المستحاضة ومضى عليها مثل ايام حيضها اتاها زوجها متى  
شاء بعد الغسل اوقبله .

والدعائم وحلت لزوجها ، وفي موضع آخر منه ويأتيها زوجها و الجعفرات  
ويأتيها زوجها الى غير ذلك .

استدل : القائل بالمنع مطلقا بموثق سماعة وان اراد زوجها ان يأتيها فحين  
تغتسل .

وخبر قرب الاسناد قلت : يواقعها زوجها ؟ قال عليه السلام : اذا طال بها ذلك  
فلتغتسل ولتتوضأ ، ثم يواقعها ان اراد .

وخبر عبدالرحمان عن الصادق عليه السلام وكل شىء استحلت به الصلوة  
فليأتها زوجها ولتطف بالبيت .

وموثق الفضيل و زرارة عن احدهما عليه السلام : فاذا حلت لها الصلوة حل  
لزوجها ان يغشاها .

ويرد على الموثق اجماله «بعد انه مضمرة لم يذكر فيه الامام» عليه السلام و  
ذلك لاحتمال ان يراد بذلك حكم الحائض بقريئة قوله «هذا ان كان دماً عيباً» ومن  
المعلوم ان العيب من صفات الحيض فقوله عليه السلام «هذا» اشارة الى «ان اراد

ولا يجب لها الغسل مستقلاً بعد الاغسال الصلواتية ، وان كان احوط .  
نعم اذا ارادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل  
مستقلاً

زوجها ان يأتيها» نعم هذه القرينة تعارض قرينة صدر الرواية وذيلها الذين هما في صدد  
حكم المستحاضة ولذا يقع الاجمال في الرواية .

وعلى خبر قرب الاسناد بان تعليق الجواز فيه على الطول يشهد بان المراد  
تعليق جواز خاص لا مطلق الجواز مقابل الحرمة فلا ربط له بالمقام .

وعلى خبر عبدالرحمان بان الظاهر منه المحلية في مقابل حالة الحيض بقرينة  
السؤال في صدره عن اصل جواز الوطى و الطواف لاعتن شرطهما فيكون اطلاقها  
دالا على الجواز ومنه يظهر الجواب عن موق الفصيل و زرارة هذا ولكن الاحتياط  
كما ذكره المصنف اولى .

واما سائر الاقوال فقد استدلت لها بوجوه ظاهرة الضعف وقد اطال الفقهاء الكلام  
في هذه المسئلة استدلالا ورداً فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى المفصلات (ولا  
يجب لها الغسل مستقلاً بعد الاغسال الصلواتية ) لعدم الدليل على لزوم غسل آخر  
للوطى بل ادعى على ذلك الاجماع .

(وان كان احوط) لخبر قرب الاسناد المتقدم الظاهر فى غسل خاص لاجل  
الوطى لكنك قد عرفت حملته على الاستحباب ولان الاغسال انما كانت تكفى للصلوات فاذا  
ارادت غايه اخرى متوقفة على الطهارة احتاجت الى رفع الحدث المتوقف على  
الغسل وفيه ان اطلاق الادلة قاض بكفاية الاغسال الصلواتية .

( نعم اذا ارادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلاً ) فان  
الاستحاضة حدث برفعها الغسل ، وحيث ان تلك الغايات بحاجة الى الطهارة والمستحاضة



على الاحوط وأما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ويكفيه الغسل للصلاة .

نعم اذا ارادت التكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الاحوط بل الاحوط ترك المس لها مطلقاً .

محدثة فاللازم الغسل حتى يصح لها الاتيان بتلك الغايات لكن هذا الغسل ( على الاحوط ) لاطلاق ادلة اتيان المستحاضة بسائر الغايات كالطواف ودخول المسجد، فلاوجه لتخصيص الجواز بالوقت .

( واما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ) لانها بدون الغسل محدثة بالاكبر وبدون الوضوء محدثة بالاصغر ، ولايجوز للمحدث مس كتابة القرآن ، قال تعالى : « لايمسه الا المطهرون » وقد تقدم الكلام فى ذلك وان الاحوط ذلك (ويكفيه الغسل للصلاة ) فى المس لان غسل الصلاة رافع للمحدث الاكبر .

( نعم اذا ارادت التكرار يجب تكرار الوضوء ) لما تقدم من ان كل غاية يحتاج الى وضوء مستقل لانه المفهوم من قوله عليه السلام « كل صلوة بوضوء » لو حدة المناط (و) تكرار (الغسل) لان الغسل للصلاة انما ينفع للصلاة، اما الدم الذى يأتى بعد الصلاة او فى اثنائها فهو حدث اكبر لا يصح معه المس فاللازم تكرار الغسل لتكرار المس لكن الحكم فى كل من الوضوء والغسل (على الاحوط) لما سبق من ان ظاهر الادلة ان اعمال المستحاضة تجعلها بحكم الطاهر فمالم تحدث حدثاً اكبر كالجنابة او اصغر كالبول كانت بحكم الطاهر فلا فرق فى عدم الاحتياج الى اعادة الوضوء والغسل بين المس الاول وبين سائر المس .

(بل الاحوط ترك المس لها مطلقاً ) حتى يغسل الصلوة و وضوئها لان الغسل و

مسألة - ١٩ - يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الاعمال لكل صلاة ، ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الادائية لكنه مشكل والاحوط ترك القضاء الى النقاء .

الوضوء طهارة اضظرية ، والضرورات تقدر بقدرها فما اضطرت اليه اتت به بالغسل والوضوء ، امامالم تضطر الى شىء كالمس فلاتأتى به اصلا، اما ان الغسل و الوضوء طهارة اضظرارية، فلان الدم الذى هو حدث باق وانما اجاز الشارع الصلاة و نحوها للاضطرار ، لكنك قد عرفت الاشكال فى هذا الكلام ، وان الظاهر من النص والفتوى انها اذا عملت اعمالها كانت بحكم الطاهر فى كل شىء ، ولذا جازت لها النافلة و الطواف مع عدم اضطرارها اليهما .

(مسألة - ١٩ - يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الاعمال لكل صلوة) لان هذه الاعمال ترفع آثار الحدث نصاً واجماعاً (ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل) والوضوء (للصلوات الادائية) .

اماعدم الاحتياج الى الغسل فلما دل من النص والاجماع على انها بحكم الطاهر ولذا قال فى الروض ان غسلها للوقت تصلى به ماشاءت من النقل والفرض اداءً وقضاءً، واما عدم الاحتياج الى الوضوء فلما تقدم من ان المنصرف من قولهم عليهم السلام «كل صلاة بوضوء» الصلوات اليومية .

نعم حيث يرى المصنف وجوب الوضوء لكل نافلة وفريضة لم يذكر الوضوء فيما ذكره من الاحتمال (لكنه مشكل) لما ذكرناه فى مسألة تكرار الغسل و الوضوء لتكرار المس وحيث قد عرفت الاشكال فيما ذكره هناك فليس فى المسئلة هنا اشكال . (والاحوط ترك القضاء الى النقاء) لما سبق فى قوله «الاحوط ترك المس لها مطلقاً» .

- مسألة - ٢٠ - المستحاضة تجب عليها صلاة الايات وتفعل لها  
كما تفعل لليومية ولا تجتمع بينهما بغسل وان اتفقت في وقتها .
- مسألة - ٢١ - اذا حدثت بالاصغر في اثناء الغسل لا يضر بغسلها  
على الاقوى لكن يجب عليها الوضوء بعده وان توضأت قبله .

(مسألة - ٢٠ - المستحاضة تجب عليها صلاة الايات) لعموم ادلة وجوبها (وتفعل  
لها كما تفعل لليومية) من الوضوء «لان لكل صلوة وضوء» والغسل «لانها احدثت  
بالدم في اثناء صلوتها او بعدها ، والحدث الاكبر يحتاج الى الغسل» وسائر الاعمال  
«لوحدة المناط» وقد اوضح المصنف ذلك بقوله (ولان تجتمع بينهما بغسل وان اتفقت  
في وقتها) لكن فيه ما تقدم من ظهور النص والفتوى في انها اذا عملت اعمالها اليومية  
كانت بحكم الطاهر، خصوصا اذا كانت في الوقت للاجماع الذي ادعاه البرهان  
القاطع والشيخ المرتضى وغيرهما على عدم الاحتياج الى التجديد في الوقت . بل  
قد عرفت عدم الاحتياج الى الوضوء ايضاً وان كان احوط ومما تقدم تعرف وجوب  
اتيانها بالطوافات الواجبة للعمرة والحج .

نعم اذا لم تكن عملت المستحاضة باعمال الصلوة وجب عليها الاعمال للايات  
والطواف حيث انها محدثة .

(مسألة - ٢١ - اذا حدثت بالاصغر في اثناء الغسل لا يضر بغسلها على الاقوى) لما  
تقدم في مبحث غسل الجنابة ان الحدث الاصغر لا يضر بالغسل مطلقا ، لعدم الدليل  
على الضرر (لكن يجب عليها الوضوء بعده وان توضأت قبله ) لان الحدث ابطل اثر  
الوضوء ، كما يبطل اثر كفاية الغسل عن الوضوء في غسل الجنابة وفي المقام ان قلنا  
بكفاية الغسل عن الوضوء هنا .

مسألة - ٢٢ - اذا اجنبت في اثناء الغسل او مست ميتاً استأنفت  
غسلاً واحداً لهما ، ويجوز لها اتمام غسلها واستئنافه لاحد الحدثين  
اذا لم يناف المبادرة الى الصلاة بعد غسل الاستحاضة ، واذا حدثت  
الكبرى في أثناء غسل المتوسطة استأنفت للكبرى .

(مسألة - ٢٢ - اذا اجنبت في اثناء الغسل او مست ميتاً استأنفت غسلاً واحداً  
لهما) لما سبق في مبحث تداخل الاغسال من صحة اتيان غسل واحد لحدثين لكن  
الاحتياط في المقام ان لا تقصد التقييد بان تنوى البدء في غسل الاستحاضة والجنابة  
لاحتمال صحة الاستحاضة بالنسبة الى ما فعلته ، فالتقييد يبطل الغسل ، بل هذا هو  
الاقوى لانه لادليل على بطلان ما فعلته بالحدث الحاصل في الاثناء .

(و) لذا قال (يجوز لها اتمام غسلها واستئنافه لاحد الحدثين) بل للجنابة اذ  
لا معنى لاستئنافه للاستحاضة .

ولو استأنفته للاستحاضة بقيت الجنابة ، اللهم الا عند من يرى كفاية اية غسل  
عن اى غسل اخر - كما لم نستبعده في مبحث الجنابة - (اذا لم يناف المبادرة الى  
الصلاة بعد غسل الاستحاضة) لما سبق من لزوم المبادرة ، لكن من الواضح ان  
المقدار المتعارف من الغسل لا ينافي المبادرة المستفادة من النص والفتوى .

(واذا حدثت الكبرى في اثناء غسل المتوسطة استأنفت للكبرى) لان الصغرى  
اندكت في الكبرى ، فدليل الكبرى قاض بوجوب الغسل لها سواء كانت في اثناء  
غسل الوسطى او بعد غسل الوسطى .

واما اذا حدثت الوسطى في اثناء غسل الكبرى فالظاهر انها لا تنصر بالغسل  
لان غسل الكبرى يكفى عن الوسطى سواء كانت سابقة على الغسل او متوسطة فيه  
او لاحقة عليه ، وقد تقدم التأمل في ذلك فراجع .

مسألة - ٢٣ - قد يجب على صاحبة الكثيرة بل المتوسطة ايضاً خمسة أغسال كما اذا رأت احد الدمين قبل صلاة الفجر ثم انقطع ، ثم رأت قبل صلاة الظهر ثم انقطع ، ثم رأت عند العصر ثم انقطع وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء ويقوم التيمم مقامه ، اذا لم تتمكن منه ففي الفرض المزبور عليها خمسة تيممات وان لم تتمكن من الوضوء ايضاً فعشرة كما ان في غير هذه اذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليلة

(مسألة - ٢٣ - قد يجب على صاحبة الكثيرة بل المتوسطة ايضاً خمسة اغسال كما اذا رأت احد الدمين قبل صلاة الفجر ثم انقطع) قبل الغسل والصلاة ، او بعد الغسل والصلاة او في الاثناء «باقسامه الثلاثة» ولا وجه لتخصيص المستمسك ومصباح ذلك بما قيل الغسل والصلاة لانه اذا انقطع الدم ثم جاء كانت استحاضة جديدة لها حكمها ، بالاضافة الى ما تقدم من لزوم غسل الانقطاع .

(ثم رأت قبل صلاة الظهر ثم انقطع ثم رأت عند العصر ثم انقطع وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء) كما يمكن تصور اغسال خمسة اذا فصلت في الكبيرة بين الصلوات .

(ويقوم التيمم مقامه) لاطلاق دليل بدلية التيمم (اذا لم تتمكن منه ففي الفرض المزبور عليها خمسة تيممات ) وان تمكنت من بعض الاغسال دون بعض وزعت بين الغسل والتيمم حسب القدرة .

(وان لم تتمكن من الوضوء ايضاً فعشرة) تيممات خمسة بدل الاغسال وخمسة بدل التيممات . هذا ان نقل بكفاية الاغسال عن الوضوءات - كما لم نستبعده فيما سبق - (كما ان في غير هذه) المرثة التي ذكرناها (اذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليلة

خمسة تيممات وفي المتوسطة ستة وفي الكثيرة ثمانية اذا جمعت بين الصلاتين والا فعشرة.

خمسة تيممات) كل تيمم بدل عن الوضوء (وفي المتوسطة ستة) واحد بدل الغسل وخمسة بدل الوضوءات، ان لم نقل بكفاية غسلها عن الوضوء (وفي الكثيرة ثمانية) ثلاثة بدل الاغسال وخمسة بدل الوضوءات (اذا جمعت بين الصلوتين) حيث تحتاج الى ثلاثة اغسال (والا فعشرة) لكل صلوة تيممان احدهما بدل الغسل والاخر بدل الوضوء ، ان لم نقل بكفاية الغسل عن الوضوء .

ومما تقدم تعرف حكم ما اذا كانت قبل الفجر متوسطة او كبيرة ثم انقطع ، ثم رأت قبل الظهر متوسطة او كبيرة ثم انقطع ثم رأت قبل العصر متوسطة او كبيرة وهكذا في العشائين .

وقد تقدم بعض الكلام حول ذلك ، عند نقل فتوى الشهيدين فراجع . بقى شيء وهو انه ربما يشكل الحكم باستحاضية الصغيرة قبل البلوغ ، لانصراف الأدلة عنه ، فلا يجب عليها غسل الانقطاع ، اذا بلغت وان قلنا بوجوب الغسل اذا تقدم سببه قبل البلوغ ، وهذا الكلام لا بأس به وان كان ظاهرهم ان دم الصغيرة استحاضة اذا لم يكن جرحاً ونحوه ، والله سبحانه العالم .

## فصل

### فى النفاس

وهو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده

(فصل فى النفاس) بالكسر، ولادة المرثة اذا وضعت فهى نفساء وقد نفست المرثة كفرح ، والولد منفوس وتجمع النفساء على نفساوات ، وهو اما من النفس بمعنى الدم وذلك لمقارنة الولادة مع سيلان الدم ، او من التنفس لتنفس الرحم بالدم ، او من النفس بمعنى الولد، والمراد به فى كتب الفقه الدم الذى تقذفه الرحم بسبب الولادة فى ايام مخصوصة (وهو دم يخرج مع ظهور اول جزء من الولد او بعده) فالدم الخارج قبل خروج شىء من الولد ليس بنفاس ، بلاشكال ولاخلاف ، بل فى المستند بالاجماع المحقق والمنقول مستفيضاً ، ويبدل على ذلك جملة من النصوص :

كخبر زريق عن الصادق عليه السلام فى الحامل ترى الدم؟ قال : تصلى حتى يخرج رأس الصبى ، فاذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة وكلما تركته من الصلوة فى تلك الحال، لوجع او لما هى فيه من الشدة والجهد قضته اذا خرجت من نفاسها . قال : جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل ودم المخاض؟ قال عليه السلام : ان

الحامل قذفت بدم الحيض وهذه قذفت بدم المخاض الى ان يخرج بعض الولد فعند ذلك يصير دم النفاس فيجب ان تدع في النفاس والحيض فاما ما لم يكن حيضاً ونفاساً فانما ذلك من فتق الرحم .

وخبر السكوني المروي عن الصادق عليه السلام عن آبائه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : ما كان الله ليجعل حيضاً مع حمل - يعني اذا رأت المرثة الدم وهي حامل لاتترك الصلاة الا ان ترى على راس الولد اذا اخذها الطلق ورأت الدم تركت الصلوة - بناءً على ان التفسير من الامام (ع) ، كما هو الظاهر ، هذا لكن المحكي عن ظاهر مصباح السيد وجمل الشيخ والغنية والوسيلة ان الدم المصاحب للولد ليس بنفاس لانهم فسروه بما تراه المرثة عقيب الولادة ، الظاهر في كونه بعد خروج تمام الولد ، لكن العلامة في المختلف حمل كلامهم على الغالب ، وكاشف اللثام حمل كلامهم على معنى بعد ابتداء الولادة وظهور شيء من الولد ، فلا يخالفون المشهور ، ثم انه استدل لهم - بناءً على كون مرادهم ظاهر كلامهم - باصالة الظهر عند الشك في النفاس وبموثقة عمار المروية عن الصادق عليه السلام في المرثة يصيبها الطلق اياماً او يوماً او يومين فترى الصغرة او دمماً ؟ قال عليه السلام : تصلى ما لم تلدوان غلبها الوجع ففاتها صلاة لم تقدر ان تصليها من الوجع فعليها قضاء تلك الصلاة بعدما تطهر .

وقريب منه خبره الاخر ، وفيه : « تصلى ما لم تلد » قالوا فان المتبادر حصول تمام الولادة ، فما لم تحصل تمام الولادة ، تكون طاهرة تجب عليها الصلوة . وفيه ما لا يخفى اذ الاصل ساقط بالدليل ، والخبر ان لا بد وان يراد بهما ظهور شيء من الولد بقريئة ما تقدم ، فان الاولى نص ، وهذه ظاهرة ، والظاهر يحتمل على النص ، هذا كله فيما ظهر الدم معه ، اما اذا ظهر بعده فلا خلاف من احد في كونه نفاساً ،



قبل انقضاء عشرة ايام من حين الولادة سواء كان تام الخلقة أو لا كالقسط ، وان لم تلج فيه الروح ، بل ولو كان مضغة أو علقة بشرط العلم بكونها مبدء نشوء الانسان ولو شهدت أربع قوا بل بكونها مبدء نشوء الانسان كفى .

لكن بشرط ان يكون (قبل انقضاء عشرة ايام من حين الولادة) والالم يكن نفاساً لما سيأتى من ان اكثر النفاس عشرة ايام (سواء كان تام الخلقة اولاً ، كالقسط ، وان لم تلج فيه الروح) بلا اشكال ولا خلاف كما يظهر من كلماتهم وذلك لصدق الولادة فيها بلا اشكال كما فى الجواهر وطهارة الشيخ ، ومنه يعلم ان المشوه ايضا له نفس هذا الحكم وان لم يصدق انساناً ، كما يحكى ان بعض النساء تلسد بصورة اخرى .

(بل ولو كان مضغة او علقة) كما هو المشهور ، بل عن التذكرة وشرح الجعفرية الاجماع عليه ، ولكن عن الكركى التوقف فى الحاق العلقة ، وعن الاردبيلي الجزم بعدم الحاق المضغة والعلقة ، وذلك للاصل بعد الشك فى صدق الولد وما اشبه الوارد فى الروايات ، لكن الظاهر الصدق ولو بقرينة كون الحيض بصرف الى الجنين فاذا سقط انصب الحيض الى خارج الرحم ، لانه يبقى بلا مصرف ، لكن ذلك (بشرط العلم بكونها مبدء نشوء الانسان) ليتحقق موضوع الحكم .

اما لو شك فى ذلك ولم ينته الفحص الى نتيجة فالمرجع الاصل ، الا اذا امكن ان يكون حياً فى حكمه به لقاعدة الامكان (ولو شهدت اربع قوا بل بكونها مبدء نشوء الانسان كفى) بلا اشكال لادراج المسئلة فى باب الشهادة ، بضميمة ان شهادة النساء على النصف من شهادة الرجال .

اما فى شهادة المرثتين او امرأة واحدة ففيها كلام مذکور فى كتاب الشهادات .

ولو شك في الولادة او في كون الساقط مبدء نشوء الانسان لم يحكم بالنفاس ، ولا يلزم الفحص ايضاً .

نعم لا اشكال في انه لو قالت الوالدة انها في النفاس يسمع كلامها لما تقدم في مبحث الحيض من قبول قول النساء في امثال هذه الامور .

(ولو شك في الولادة او في كون الساقط مبدء نشوء الانسان لم يحكم بالنفاس) لاصالة عدم كونه نفاساً واذ لم يكن نفاساً فان امكن ان يكون حيضاً كان حيضاً ، والا كان استحاضة ، لما سبق من ان كل دم ليس بحيض ولا من جروح ولا قروح فهو استحاضة ، وان لم يكن استحاضة ايضاً ، لزوم الرجوع الى سائر الاصول بحسب الحالة السابقة من الطهر والحيض ، ولو علم بالولادة وشك في ان الدم نفاس ام لا فالاصل كونه نفاساً لاطلاق الادلة المتقدمة ، بل لبناء العرف على ذلك الموجب لادراجه في احكام النفاس شرعاً بعد تحقق موضوعه .

( ولا يلزم الفحص ايضاً ) بناءً على لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية

قال في المستمسك : والوجه في عدم وجوبه اطلاق ادلة الاصولية المتقدمة ، من قاعدة الامكان في الحيض والاستحاضة ، او استصحاب الطهر او غيره ٥١ .

لكنك قد عرفت مكرراً انه لا اصل لعدم وجوب الفحص ، بل الاصل لزوم الفحص مطلقاً الا ما خرج بالدليل ، والاصول المذكورة حالها حال الاصول في الشبهات الحكمية حيث لا تجرى الا بعد الفحص ولو سلم هذا الاصل كان اللازم القول بخروج المقام عنه ، لما عرفت في باب الحيض من لزوم الفحص وهذه المسئلة من صغريات ما تقدم في باب الحيض لاحتمال كونه نفاساً - وهو حيض محتبس -

واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس .  
 نعم لو كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمراً من ثلاثة  
 ايام فهو حيض ، وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الطهر على  
 الاقوى ،

(واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس) كما عرفت .  
 (نعم لو كان فيه شرائط الحيض كان يكون مستمراً من ثلاثة ايام فهو حيض) لقاعدة  
 الامكان (وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الطهر على الاقوى) كما عن التذكرة و  
 المنتهي ، وجامع المقاصد والمدارك و الذخيرة وغيرهم ، خلافا لما يحكى عن  
 المشهور من انه ليس بحيض ، بل هو استحاضة لشرطهم فصل اقل الطهر بين النفاس  
 والحيض ، كما هو شرط بين النفاسين ، وحيث قد عرفت دليل المصنف من قاعدة  
 الامكان ، فاعلم انه استدلل المشهور لما ادعوه بامور :

الاول : اطلاق ما دل على ان اقل الطهر عشرة ايام ، بضميمة ما دل على ان النفاس  
 حيض محتبس وان النفساء كالحائض .

الثاني : اطلاق خبر زريق حيث قال عليه السلام : تصلى حتى يخرج رأس

الصبي .

وموثق عمار: تصلى ما لم تلد .

الثالث: تنظير الدم المتقدم على الولادة بالدم المتأخر عن النفاس ، فكما لا  
 اشكال في اشتراط فصل اقل الطهر بين النفاس والحيض المتأخر، كذا لا ينبغي الاشكال  
 في لزوم فصل اقل الطهر بين الحيض السابق والنفاس الاحق ، ويدل على اشتراط  
 الفصل في الحيض المتأخر ، صحيحة ابن المغيرة في امرئة نفست فتركت الصلوة  
 ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم رأته الدم بعد ذلك ؟ قال عليه السلام : تدع الصلاة لان

خصوصاً اذا كان في عادة الحيض أو متصلاً بالنفاس ولم يزد مجموعهما من عشرة أيام كأن ترى قبل الولادة ثلاثة أيام وبعدها سبعة مثلاً لكن الاحوط ،

ايامها ايام الطهر قد جازت مع ايام النفاس ، فان المفهوم منه انه لو لم تجز ايام الطهر لم تكن محكومة بالحيضية ، ومثل الصحيحة الاخبار الدالة على ان ما بعد ايام النفاس استحاضة « كما أتى » فانها تدل على لزوم الفصل ، والالحكم بحيضته لقاعدة الامكان ، وورد على كل هذه الامور :

اما الاول : فلانصراف اخبار الفصل الي ما بين حيضين ، ولذا لا يشترط الفصل بين نفاسين بلا اشكال ، هذا مضافا الى امكان ان يكون الطهر المتوسط بين الحيض و النفاس حيضاً كالتقاء في اثناء العشرة .

واما الثاني : فلانه لا نسلم الاطلاق فيهما ، اذ الغالب ان ترى المرثية في ايام المخاض دماً قليلاً لا يبلغ ثلاثة ايام ، وقوله في الموثقة يصيبها الطلق اياماً او يوماً او يومين فترى الصفرة اودماً ، معناه ان الوجع ايام ، لان الدم ايام ، بل ترى في الايام الدم في الجملة ، كما هو الظاهر عرفاً .

واما الثالث : فهو ليس بازيد من استحسان او قياس ( خصوصاً اذا كان في عادة الحيض ) لان ادلة حيضية ذات العادة بمجرد رؤية الدم تشملها ( او متصلاً بالنفاس ولم يزد مجموعهما من عشرة ايام كان ترى قبل الولادة ثلاثة ايام وبعدها سبعة مثلاً ) لان ادلة كون ما في العشرة حيضاً - بضميمة ان النفاس حيض - شاملة لما نحن فيه ، هذا و لكن الاحوط الذي لا يترك - كما جعله السادة البروجردى والجمال والاصطهباناتى كذلك .

مع عدم الفصل باقل الطهر مراعات الاحتياط خصوصاً في غير  
الصورتين من كونه في العادة أو متصلاً بدم النفاس .  
مسألة - ١ - ليس لاقل النفاس حد ، بل يمكن أن يكون مقدار  
لحظة بين العشرة ،

(مع عدم الفصل باقل الطهر مراعات الاحتياط ، خصوصاً في غير صورتين من كونه  
في العادة او متصلاً بدم النفاس) وذلك لان بعض الاجوبة المذكورة عن ادلة المشهور  
محل نظر ، فان اطلاق الدليل الثاني لا يرد عليه ما ذكرناه ، وقول المستمسك ان روايتي  
عمار وزريق مختصتان بدم المخاض ولا تعرض لهما لما نحن فيه ، انتهى غير واضح  
المراد كيف وكلا الطرفين لا يفرق بين دم المخاض وغيره ، ولذا قال الشيخ المرتضى  
«ره» ان العمدة في المسئلة هي الروايتان .

(مسألة - ١ - ليس لاقل النفاس حد) بلاشكال ولاخلاف بل اجماعاً ، كما عن  
الخلاف و الغنية والمعتبر و المنتهى و التذكرة و الذكرى و كشف الالتباس و  
الروض و ظاهر المدارك و شرح المفاتيح وغيرهم ، وذلك لاطلاق ادلته بدون مقيد  
لكونه كذا مقدراً .

(بل يمكن ان يكون مقدار لحظة) سواء جاء مستقلاً او على عضو من اعضاء -  
الولد ، وان كان غير متصل بالولادة ، بل (بين العشرة) و كانه لما دل على ان ماتراه المرثة  
في اثناء العشرة حيض بضميمة ان النفاس حيض محتبس ، لكن يرد عليه ان ظاهر ذلك  
الدليل ان ماتراه في اثناء العشرة مسبقاً بدم لا مطلقاً وربما يستدل له بخبر ليث المرادى  
عن الصادق عليه السلام قال : سئلته عن النساء كم حد نفاسها حتى يجب عليها الصلاة؟  
وكيف تصنع ؟ قال : ليس لها حد ، فانه يشمل لحظة في اثناء العشرة . وبصحيح  
ابن يقطين في النساء كم يجب عليها الصلاة ؟ قال : تدع مادامت ترى الدم العبيط

ولو لم تر دمًا فليس لها نفاس أصلاً، وكذا لو رأتها بعد العشرة من  
الولادة، واكثره عشرة أيام

الى ثلاثين يوماً، فاذا رقي وكانت صفرة اغتسلت، لكنهما منصر فان عن محل الكلام ،  
ولذا فاذا لم يكن الدم متصلًا بالولادة او شبه المتصل مما يسمى نفاساً عرفاً فالاحوط بل  
الاقرب اجراء حكم الاستحاضة عليه .

(ولو لم تر دمًا فليس لها نفاس اصلاً) بلا اشكال ولا خلاف، بل دعوى الاجماع  
عليه مستفيضة وذلك لانتهاء الحكم بانتفاء موضوعه ، وان اطلق احياناً ان المرثة  
في حالة النفاس ، فهو مجازي كما هو واضح .

(وكذا لو رأتها بعد العشرة من الولادة) وذلك بناء على ما سيأتى من اكثر  
النفاس عشرة ، بضميمة ظهور الادلة في كون اول النفاس من حين الولادة ، وكان  
على المصنف ان يقيد ذلك بما اذ لم تر الدم قبل الولادة . والا فالزائد على العشرة  
من مجموع ما قبل الولادة وما بعدها استحاضة ، كما ان من يقول بان الحيض يمكن  
ان يري قبل الولادة لابد له وان يقيد بما اذا لم يكن الدم قبل الولادة عشرة ايام ،  
والا لم يكن حيضاً ، اذ ما بعد الولادة نفاس قطعاً وحيث لا يمكن الجمع بينهما  
لابد وان لا يكون ما قبل الولادة حيضاً ( واكثره عشرة ايام ) كما نسب الى  
المعروف وعن المبسوط والكركي والهندي نسبه الى الاكثر ، وهذا احد الاقوال في  
المسئلة .

الثانى : ان اكثره ثمانية عشر ، كما عن الفقيه والسيد والاسكافى والديلمي

والمختلف .

الثالث : ان اكثره احدى وعشرين كما عن العماني .

الرابع : انه احد عشر يوما ، كما عن المفيد .

الخامس: ان ذات العادة نفاسها بقدر عاداتها والمبتدئة ثمانية عشر يوما، كما عن العلامة في المختلف .

السادس : ان المبتدئة عند تجاوز دمها عن العشرة ترجع الى التميز ثم النساء ثم العشرة ، والمضطربة ترجع الى التميز ثم العشرة كما عن البيان .

ثم ان القائلين بان اكثره عشرة انقسموا الى قولين من يقول بانه لا يزيد على العشرة بمعنى انها قد تكون اقل ، ولكن لا تكون أكثر - كما في الحيض - ومن يقول بانها دائماً عشرة ايام بحيث لا يزيد ولا ينقص عنها اذا رأت عشرة فما زاد ، وهذا نسب الى القدماء ، وقد ينسب الى المشهورين الاصحاب لكنه خلاف ظاهرهم ، بل المشهور عندهم هو انه كالحيض ، كما عن والد الصدوق والمقنع والمقنعة والشيخ والقاضي والحلي والحلي والمحقق والجعفي وابن طائوس ، واكثر كتب العلامة والشهيد وغيرهم ، استدل من قال بالعشرة الحقيقيه - وهو قول خلاف المشهور ، بمرسل المقنعة ان اقصى مدة النفاس اقصى مدة الحيض وهي عشرة ايام .

وبالرضوى: النفاس تدع الصلاة اكثر ايام حيضها وهي عشرة . لكن المرسله لادلالة فيها ، بل ظاهرها العشرة الامكانية .

والرضوى مطلقا لا بد من تقييده بما دل على امكان كون الحيض اقل من عشرة من روايات المشهور ، مع الغض عن ضعف سنده في نفسه .

اما المشهور فقدل اسندلوا لعدم زيادة النفاس عن العشرة بامرین :

الاول : الاصل .

والثاني : الاخبار .

اما الاصل فهو اصالة الاشتغال ، لان الذمة مشغولة بالعبادات ، فاللازم في

سقوطها على المتيقن من ايام النفاس ، استدلل بهذا التهذيب وتبعه غيره .  
 اما اصالة عدم كون الدم نفاساً ، او اصالة عدم ترتيب احكام النفاس على الدم  
 الموجود بعد العشرة .

فيرد على اولهما معارضته باصالة عدم كونه استحاضة .

وعلى ثانيهما معارضته باصالة عدم ترتيب احكام الاستحاضة ، وقد اطال بعض  
 الفقهاء الكلام في الاصل ، لكنه مستغنى عنه بوجود الادلة الاجتهادية وهي الاخبار  
 مثل ما دل على ان النفاس حيض محتبس ، ومرسل المفيد عن الصادق عليه السلام  
 لا يكون النفاس لزمان اكثر من زمان المحيض ، والمرسل المردد بين ان يكون  
 مرسلة المفيد في المقنعة ، او الشيخ في التهذيب - كما ذهب الى كل واحد من  
 الاحتمالين جماعة - قال : وقد جائت اخبار معتمدة في ان اقصى مدة النفاس اقصى  
 عدة الحيض ، وهي عشرة .

وخبر يونس بن يعقوب ، عن الصادق عليه السلام في النساء تحبس ايام  
 حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر وتغتسل وتصلى - بناءً على ان ايام الاستظهار  
 هنا بقدر ايام الاستظهار في الحيض ، بقرينة صدر الرواية .

وخبره الاخر عنه عليه السلام عن امرئة ولدت فرأت الدم اكثر مما كانت ترى  
 قال عليه السلام : فلتقعد ايام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام فان رأته  
 دما صبيباً فلتغتسل عند وقت كل صلاة - بناءً ان الباء بمعنى الي ، ويكون مبدء العشرة من  
 اول رؤية الدم ، ويؤيد ذلك موثق يونس عن الصادق عليه السلام قلت له : امرئة  
 رأته الدم في حيضها حتى تجاوز وقتها ؟ قال عليه السلام : تنظر عادتها التي كانت  
 تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام .

ويوضحهما مرسل ابن المغيرة عن رجل ، عن الصادق عليه السلام في المرئة  
 التي ترى الدم ؟ قال : ان كان قرئها اول العشرة انتظرت العشرة وان كان ايامها عشرة



لم تستظهر .

بل ربما يقال بان اطلاق المرسله يشمل النفاس ايضا ، ومته يظهر وجه دلالة مرسله التهذيب عن الصادق عليه السلام انها - اى النفاس - تقعد ايام قرئها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام .

ومرسله الاخر عن ابن سنان ان ايام النفاس مثل ايام الحيض .  
وفى المستند عن السرائر عن المفيد انه روى مرسله : لا يكون دم نفاس زمانه اكثر من زمان الحيض .

ومما دل على ان النفاس بمنزلة الحيض كالذى رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له النفاس متى تصلى ؟ قال : تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين ، فان انقطع الدم والا اغتسلت واحتشيت واستشرفت وصلت . (الى ان قال) قلت : والحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء ، فان انقطع الدم والا فهى مستحاضة تصنع مثل النفاس ثم صلى ، ولا تدع الصلوة على حال ، فان النبي صلى الله عليه وآله قال : الصلاة عماد دينكم .

اما القول الثانى : فقد استدل له ، باستصحاب بقاء النفاس لما حقق فى الاصول من جريانه فى الامور التدريجية كماء النهر والشهر والنهار والليل وغيرها ، وفيه : ان الموضوع من الرجوع الى العام لا الى استصحاب المخصص ، لان كل يوم له تكليف جديد ، كما قال عليه السلام : اذا دخل الوقت وجبت الصلاة والظهور ، فالمقدار المعلوم من المخصص يؤخذ به وفى الزائد يرجع الى العام ، والعمدة هى الاخبار التى استدلت بها لهذا القول ، وهى طائفتان :

الاولى : ما دل على ان النفاس يمتد الى ثمانية عشر يوما ، كصحيحه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : قلت كم تقعد النفاس حتى تصلى ؟ قال : ثمانية عشرة وسبعة عشرة ثم تغتسل ولا وجه لحمل السواو على

التخخير ، بل الظاهر انه للتنويع اى يكون هكذا تارة وهكذا اخرى ، والمروى فى العلل عن الصادق (ع) لاي علة اعطيت النفساء ثمانية عشر يوماً ولم تعط اقل منها ولا اكثر ؟ قال عليه السلام : لان الحيض اقله ثلاثة ايام واوسطه خمسة واكثره عشرة فاعطيت اقله واوسطه واكثره .

والمروى فى العيون عن الرضا عليه السلام فيما كتبه للمأمون قال: والنفساء لاتعقد عن الصلاة اكثر من ثمانية عشر يوماً ، فان طهرت قبل ذلك صلت وان لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوماً اغتسلت وصلت .

وفى الرضوى والمقنع روى انها تقعد ثمانية عشر يوماً .

الثانية: الروايات الحاكية لنفاس اسماء بنت عميس ، وهى كثيرة ، كصحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فى النفساء كم تقعد ؟ قال : ان اسماء بنت عميس نفست فامرها رسول الله ان تفتسل لثمانية عشرة ، ولاباس ان تستظهر بيوم او يومين . وخبر زرارة عن الباقر عليه السلام ان اسماء بنت عميس نفست بمحمد بن ابي بكر فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين ارادت الاحرام بذى الخليفة ان تحتشي بالكرسف والخرق وتهلل بالحج فلما قدموا ونسكوا المناسك فاتت لها ثمانية عشرة ليلة فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان تطوف بالبيت وتصلى ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك .

ومثلها اخبار اخر ، كخبر زرارة ومحمد بن مسلم وفضيل ، لكن الظاهر لزوم حمل هذه الروايات على التقية لما ذكره جمع من الفقهاء من ان القول بذلك مشهور بين العامة .

ولذا نفاه الامام عليه السلام فى اخبار اخر ، كالمروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام سئلت امرئة عنه فقال انى كنت اقعد فى نفاسى عشرين يوماً حتى افتونى بثمانية عشر يوماً ؟ فقال الصادق عليه السلام : ولم افتوك بثمانية عشر يوماً فقال رجل

للحديث الذى روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لاسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن ابي بكر فقال عليه السلام ان اسماء سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله وقداى ثمانية عشر يوماً ولو سئلته قبل ذلك لامرها ان تغتسل وتتفعل ما تفعل المستحاضة .

ومثله خبر حمران بن اعين عن الباقر عليه السلام وفيه قالت امرئة محمد بن مسلم وكانت ولوداً اقرء ابا جعفر عليه السلام عني السلام وقل له : انى كنت اقعده فى نفاسى اربعين يوماً وان اصحابنا ضيقوا على فجعلوها ثمانية عشر يوماً فقال ابو جعفر عليه السلام : من افتاها بثمانية عشر يوماً قال : قلت الرواية التى رووها فى اسماء بنت عميس انها نفست بمحمد بن بكر بنى الخليفة فقالت يا رسول الله كيف اصنع : فقال لها : اغتسلى واحتشى واهلى بالحج فاغتسلت واحتشت ودخلت مكة ولم تطف ، ولم تسع حتى تقضى الحج فرجعت الى مكة فانت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله احرمت ولم اطف ولم اسع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وكم لك اليوم ؟ فقالت : ثمانية عشر يوماً فقال صلى الله عليه وآله اما الان فاخرجى الساعة فاغتسلى واحتشى وطوفى واسعى فاغتسلت وطافت وسعت وصلت فقال ابو جعفر عليه السلام انها لو سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ذلك واخبرته لامرها بما امرها به ، قلت فما حد النفساء ؟ قال : تقعد ايامها التى كانت تطمئت فهي ايام قرئها ، فان طهرت والاسظهت بيومين او ثلاثة ايام ثم اغتسلت واحتشت فان كان انقطع الدم فقد طهرت وان لم ينقطع الدم فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل لكل صلاتين وتصلى ، فان هذين الخبرين يشهدان على ان قصة اسماء لم تكن تقريراً من الرسول صلى الله عليه وآله لثمانية عشر .

نعم لا بد من تدخيل التقية ايضا اولاً لرواية العلل والعيون .

وثانياً : لخبر ابن مسلم الظاهرة فى تقرير الامام لثمانية عشر خصوصاً لقوله

عليه السلام ولا باس ان تستظهر بيوم او يومين .

اما القول الثالث : للعماني ، ويحكى عن المفيد فى بعض كتبه ايضا من ان اكثره احد وعشرون يوماً فقد استدل له بما عن المعبر من وجود رواية البزنطى عن جميل عن زرارة ، ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام بذلك ثم قال المعبر واما ما ذكره ابن ابى عقيل فانه متروك والرواية به نادرة .

اقول : ويكفى فى رد علمها الى اهلها انها تعارض الروايات الكثيرة المشتهرة بل الاجماع المركب الامن نادر ذهبوا الى خلاف القولين الاولين .

واما القول الرابع : الذى يرى ان اكثر النفاس احد عشر يوماً ، فلم اجد عليه دليلاً ، ولعله جمع بين ما دل على ان النفاس ، كالحيض وما دل على الاستظهار بيوم ، لكنه لا يمكن ان يذهب اليه مثل المفيد ، لانه خلاف موازين الجمع ، اللهم الا اذا وجد رواية بذلك لم تصل الينا .

واما القول الخامس : المفصل بن ذات العادة فكايام اقرائها وغيرها فثمانية عشر يوماً فقد استدل بحمل اخبار المشهور على ذات العادة وخصص بها اخبار الثمانية عشر فتكون هي فى غير ذات العادة ، وفيه ما تقدم من لزوم حمل اخبار المشهور على التقية وما اشبه ، فلا حجية فيها حتى يؤخذ بها ولو فى بعض الموارد .  
واما القول السادس : فقد استدل له بخبر ابى بصير الذى فيه : وان كانت لا تعرف ايام نفاسها فابتليت جلست مثل ايام امها واختها وخالتها بضمية وحدة الحيض والنفاس فى الاحكام ، فيكون حكم النفساء مثل الحائض فى الرجوع الى التميز فى غير ذات العادة والى عادة الاهل فى المبتدئة ، وسياتى الكلام فى ذلك فى المسئلة الثالثة انشاء الله تعالى .

ثم انه وردت فى باب النفاس روايات آخر لم يعمل بها احد ولعلها وردت تقية - كما قالوا - كصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : قلت لم

تفقد النفساء حتى تصلى ؟ قال عليه السلام : ثلاثين او اربعين يوماً الى خمسين .  
 وخبر ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام قال : تدع الصلاة ما دامت ترى الدم  
 العبيط الى ثلاثين يوماً .

وخبر الخثعمي عن الصادق عليه السلام قال : بين الاربعين الى الخمسين :  
 وخبر حفص بن غياث عنه عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام قال :  
 النفساء تفقد اربعين يوماً ، فان طهرت والاغتسلت وصلت ويأتيها زوجها وكانت بمنزلة  
 الاستحاضة تصوم وتصلى .

وخبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام : تفقد النفساء تسع عشرة ليلة فان  
 رأت دمأ صنعت كما تصنع المستحاضة .

وخبر الخصال عن الصادق عليه السلام : النفساء لا تفقد اكثر من عشرين  
 يوماً الا ان تطهر قبل ذلك ، فان لم تطهر قبل العشرين اغتسلت واحتشت وعملت  
 عمل المستحاضة .

والرضوى : والنفساء تدع الصلاة اكثره مثل ايام حيضها وهي عشرة ايام  
 وتستظهر بثلاثة ايام ثم تغتسل ، فاذا رأت الدم عملت كما تعمل المستحاضة وقد  
 روى ثمانية عشرة يوماً .

وروى ثلاثة وعشرين يوماً وبأى هذه الاحاديث اخذ من جهة التسليم جاز .  
 والمقنع ، وروى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : ان نسائككم ليس  
 كالنساء الاول ان نسائككم اكثر لحماً واكثر دمأ فلتفقد حتى تطهر .

وخبر محمد بن يحيى الخثعمي قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن النفساء  
 فقال : كما كانت تكون مع ما مضى من اولادها وما جربت ، قلت : فلم تلد فيما مضى  
 قال : بين الاربعين الى الخمسين . الى غيرها ، ولا يخفى ان هذا التضارب في اخبار  
 الباب ، اسبابه جهل بعض الرواة وعدم نقلهم الحديث كما ورد ، اوتقية الامام عليه

وان كان الاولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العادة الى ثمانية عشر يوماً من الولادة ،

السلام او الراوى ، وان الامام قاله لموضوع خاص فظن عمومه .

ثم انه لولا الشهرة القطعية لامكن الجمع بين جملة من الروايات لما فيها من الشواهد ، لكن الشهرة قديما وحديثا تمنع من اتباع طريقة اخرى ، وكلام المشهور في هذا الباب امور :

الاول : ان النفاس لا يزيد عن العشرة وقد عرفت قيام الدليل على ذلك .

الثانى : انه مع عدم تجاوز الدم عن العشرة ، فالجميع نفاس كانت ذات عادة

ام لا ؟ وفى ذات العادة زاد الدم على العادة وساواها او نقص عنها ، ويدل عليه كون النفاس كالحيض بما تقدم فى ادلة المشهور منضمماً الى ما سبق فى باب الحيض من ان الحكم كذلك فى باب الحيض .

الثالث : عدم الاعتبار بالتميز فكل ما تراه بعد الولادة نفاس ولو كان بصفة

الاستحاضة ، ويدل عليه اطلاقات الادلة .

الرابع : رجوع ذات العادة الى عاداتها عند تجاوز الدم عن العشرة ، ويدل

عليه كون النفاس كالحيض او انه حيض كما تقدم فى دليل المشهور منضمماً الى ما

تقدم فى باب الحيض من ان حكم الحيض هو ذلك .

الخامس : رجوع غير ذات العادة الى العشرة - اذا تجاوز الدم العشرة - لا

الى الصفات ولا الى عادة نساءها ، وذلك لما يأتى فى المسئلة الثالثة انشاء الله تعالى .

(وان كان الاولى مراعاة الاحتياط بعدها او بعد العادة الى ثمانية عشر يوماً

من الولادة) وذلك لما تقدم من الروايات الدالة على هذا العدد خصوصاً بعد امكان

الجمع بين روايات المشهور وهذه الروايات بالجواز ، كما يجوز ترك العبادة فى

والليلة الاخيرة خارجة ، واما الليلة الاولى ان ولدت فى الليل  
فهى جزء من النفاس وان لم تكن محسوبة من العشرة ولو اتفقت الولادة  
فى وسط النهار يلفق من اليوم الحادى عشر

ايام الاستظهار ، والحمل على التقية انما يصار اليه اذالم يمكن الجمع العرفى ، وقد  
عرفت وجود روايات تدل على ذلك فى غير قصة اسماء ، خصوصاً وان قصة اسماء  
لو كان الواجب عليها العبادة للزم تنبيه النبى لوجوب قضاء الصلوات التى فاتتها  
بعد العشرة لكن هذا الاحتياط ضعيف ، اذ لا يمكن الجمع العرفى خصوصاً بعد  
انكار الامام عليه السلام ، وعدم تنبيه النبى صلى الله عليه وآله لعلمه لعدم تشريع  
القضاء انذاك اولان اول الاسلام كان اذا لم يبلغ الانسان حكم لم يجب عليه ، فلم  
يكن عليها اداء فلا قضاء عليها وان كان قد شرع الاداء وقاله النبى صلى الله عليه  
وآله لبعض اصحابه ، اولغير ذلك من المحامل التى احتمالها يسقط دلالة الحديث  
فى هذه الجهة والله سبحانه العالم . (والليلة الاخيرة خارجة) لان المنصرف من ثلاثة  
ايام او عشرة او ما اشبه النهارات بلياليها المتوسطة فقط كما تقدم فى باب الحيض .  
(واما الليلة الاولى ان ولدت فى الليل فهى جزء من النفاس) لصدق الدم  
بعد الولادة عليه ، ثم انها محسوبة عن اليوم لان حالها حال الليالى المتوسط فى  
شمول الايام لها ، ولا تصادم فى دخول الليلة الاولى - اذا وقع الحادث المحدد  
بالايام - فى الايام وعدم دخول الليلة الاخيرة لانه مقتضى الفهم العرفى فان قال بقينا  
ثلاثة ايام فى بلد كذا اراد الايام بلياليها المتوسطة والليلة الاولى ان كان وصل فى  
تلك الليلة، وكذا ان قال يجب عليك ان تبقى فى المستشفى ثلاثة ايام اذا كان دخوله  
فى الليل الى غير ذلك من الامثلة .

فقوله (وان لم تكن محسوبة من العشرة) محل منع (ولو اتفقت الولادة فى وسط  
النهار) اى بعدان مضى بعضه (يلفق من اليوم الحادى عشر) ليكمل عشرة ايام وهو  
واضح لان تحقق عشرة ايام يتوقف على ذلك، بل فى المستند فى باب الحيض نفسى

لامن ليلته، وابتداء الحساب بعد تمامية الولادة، وان طالت لامن حين الشروع وان كان اجراء الاحكام من حين الشروع

الخلافا فيه، وقد جرى عليه بناء الفقهاء في اقامة العشرة ومدة الاستبراء والعدة و مدة الخيار وغيرها (لامن ليلته) لما تقدم من ان اليوم ظاهر في النهار وان تبعه الليالي المتوسطة ونحوها .

(وابتداء الحساب بعد تمامية الولادة وان طالت لامن حين الشروع وان كان اجراء الاحكام) للولادة اى احكام النفاس (من حين الشروع) اما ان اجراء الاحكام من حين الشروع فبلا اشكال ولا خلاف وذلك لصدق ولبعض الروايات المتقدمة الدالة على انها لورأت الدم مع رأس الولد كان نفاساً .

وامان ابتداء الحساب بعد تمامية الولادة فذلك مما افتي به نجاة العباد تبعاً لمحكي شارح البغية لكنه قال بانه لم يصرح به احد ممن تقدمه فيما وجد من كلماتهم فلخبر مالك بن اعين عن الباقر عليه السلام اذ مضى له امانذ يوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها، ثم تستظهر بيوم فلا بأس ان يغشاها زوجها . حيث جعل الامام عليه السلام المدار من يوم وضعت لامن يوم شرعت في الوضع اللهم الا ان يقال ان الشروع في الوضع وضع ولا يتوقف صدقه على الوضع الكامل، ولذا يصح ان يقال وضعت الحرب اوزارها اذا شرعت في الوضع وانتهت الحرب او يقال ان الخبر محمول على الغالب من عدم تطاول زمان الوضع .

وكيف كان فنتيجة الجمع بين الامر «كون ابتداء الحساب بعد تمامية الولادة وكون اجراء الاحكام من حين الشروع» انه لو جاء الولد متقطعاً في عشرة ايام كان نفاسها عشرين يوماً او لو طال زمان الولادة نصف يوم مثلاً كان نفاسها عشرة ايام ونصف يوم وزيادة النفاس هنا على العشرة - في المقام لا يضر، اذ ما ذكره من ان اكثر النفاس



إذا رأت الدم الى تمام العشرة من حين تمام الولادة .

مسألة - ٢ - إذا انقطع دمها على العشرة او قبلها فكل ما رآته

نفاس سواء رأت تمام العشرة أو بعض الاول أو البعض الاخير

عشرة يراد به في المتعارف ، ولو ارادوا مطلقاً لم يكن على اطلاقهم دليل بل الدليل كان على خلافهم وهو ما عرفت من الجمع بين دليلي ان دم رأس الولد نفاس ، وان الاحتساب من يوم وضعت ، لكن ربما يقال ان حال الولد المتطاوّل زمانه مثل حال المتقطع في كون كليهما بمنزلة نفاسين كما في التوائم ، وهذا هو الاظهر عندي ، لانه لا شك في ان الكل نفاس ، وظاهر الادلة والفتاوى ان ابتداء الحساب من حين الشروع ، ولا قوة في خبر مالك لصرف الادلة عن ظاهرها .

فإذا رأت الدم الى تمام العشرة من حين تمام الولادة) يضاف عليه في النفاسية ما تقدم ذلك من حين الشروع الى حين تمام الولادة ، ثم انه لا اشكال في كون السدم المصاحب من ابتداء الخروج الى انتهاء الخروج نفاساً له احكام النفاس كما هو واضح والله سبحانه العالم .

(مسألة - ٢ - إذا انقطع دمها على العشرة او قبلها فكل ما رآته نفاس) بلا اشكال ولا خلاف ، بل الاجماع عليه ويدل عليه النص السابق (سواء رأت تمام العشرة او بعض الاول) بلا اشكال فيهما الصديق الادلة (او البعض الاخير) كيوم العاشر كما ذكره جماعة بل عن المدارك انه مقطوع به في كلام الاصحاب ، لكن المدارك بنفسه و تبعه الرياض استشكلوا في ذلك من جهة الشك في صدق دم الولادة عليه لاجل فصله عنها واشكالهما في مورده .

اما ما رد به الاشكال من جهة صدق النفاس عرفاً ، والنقض بذات العادة حين ترى العاشر من ايام ولادتها فانه لا شك في كونه نفاساً ، فكذا غير ذات العادة لو حدة المناط،

أو الوسط أو الطرفين أو يوماً ويوماً لا ، وفي الطهر المتخلل بين  
الدم ، تحتاط بالجمع بين اعمال النفساء والطاهر ،

والاجماع على انه نفاس كما نقله المدارك عن قطع الاصحاب .

ففي الكل ما لا يخفى لعدم الصدق عرفاً ، والنقض ليس في مورده لعدم مسلمية  
انه في ذات العادة كذلك ، ولا اجماع في المسألة اذ هو مذکور في كلام بعض الفقهاء  
فقط ، وعليه فاصالة عدم النفاس محكمة ويظهر من المستمسك تأييده حيث قال : بعد  
نقل اشكال المدارك وهو في محله لولا ظهور الاجماع على جريان قاعدة الامكان فيه  
فيه ، الخ .

(او الوسط) اذا صدق عليه النفاس عرفاً - كما عرفت - (او الطرفين) اذا صدق على  
الطرف الثاني النفاس عرفاً او الاطراف كذلك ، كما اذا رأت اليوم الاول والثالث و  
العاشر مثلاً ومنه يظهر ان الجزم بذلك بالنسبة الى الطرف الثاني لقول : «جامع المقاصد  
لا يبحث فيه» او نفى بعض الخلاف عنه ، او دعوى الاردبيلي الاجماع عليه محل تأمل ،  
بل منع ، بل لو ثبت الاجماع كان محل الاحتياط لاحتمال استناده لما يظهر من بعضهم  
من اسناده الى صدق النفاس ومن بعض آخر من تمسكهم بقاعدة الامكان (او يوماً ويوماً  
لا) لصدق النفاس عرفاً ، ولانه اولى من الطرفين عند من لا يشك في نفاسيتها .

(وفي الطهر المتخلل بين الدم) في اثناء العشرة (تحتاط بالجمع بين اعمال النفساء  
والطاهر) ووجه الاحتياط ما تقدم من المصنف من الاشكال في ذلك في باب الحيض  
لكن تقدم هناك ان الاقوى هو ما ذهب اليه المشهور من كونه حياً خلافاً لصاحب  
الحدائق حيث ذهب الى انه طهر ، وذلك لما سبق هناك من الدليل بالاضافة الى ان  
المسئلة لا خلاف فيه كما في الجواهر ، بل ادعى عليه الاجماع ، وان توقف فيه صاحب  
الذخيرة لعدم ثبوت الاجماع على الكلية وقد النص الدال عليه ، ثم انه لا ينبغي لمثل  
المصنف الاحتياط في ما اذا كان الطهر قليلاً جداً ، كما اذا كان ساعة في اثناء اليوم لانه

ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة او اقل وغير ذات العادة ،

لا اشكال في تخلخل مثله كثيرا في كل ذات دم حيضاً او نفاساً او استحاضة .

نعم لا ينبغي الاشكال في انها لورات الدم يوما مثلا ثم طهرت ، وبعد خمسة ايام مثلا ولدت ولداً ثانيا - في التوأم - ورأت الدم يوما آخر ، كان النقاء في البين طهراً ، وذلك لعدم شمول الأدلة له ، بل حاله حال الطهر الكامل بين الحيضين اللهم الا اذا كان قليلاً جداً كما لو نصف ساعة ثم ولدت الثاني ورأت الثاني فالظاهر صدق النفساء عليها لعدم ضرر النقاء القليل في الصدق عرفاً ، بل قد عرفت ان مثل نقاء اليوم لا يضر بالصدق .

( ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة او اقل وغير ذات العادة ) وذلك بلا خلاف ظاهر الامن الذكري والرياض حيث استشكل في الحكم بنفاسية الدم الذي يرى في اثناء العشرة بعد العادة فيما كانت العادة نقاءً ، مثلاً كانت عاداتها خمسة ولم تر فيها دماً اصلاً ، ثم رأت في اليوم السادس مثلاً يوماً واحداً او اكثر الى العشرة او الى ان تجاوز العشرة وجه الاشكال ان الشارع حكم بان ما في العادة نفاساً دون الزائد عليه ، بالاضافة الى الشك في صدق دم الولادة لما تراه بعد العادة وفي كلا الوجهين مالا يخفى اذ الشارع انما يرجع الى العادة فيما اذا تجاوز العشرة لامطلقاً ، فما تراه في العشرة بدون التجاوز مشمول لما دل على ان ماتراه في العشرة فهو نفاس كالدليل السدال على التساوي بين الحيض والنفاس وان النفاس حيض محتبس .

واما الشك في الصدق فهو وان كان في الجملة صحيحاً لانه يشك في الصدق في مثل ما اذا رأى العاشر فقط - كما تقدم الاشكال في كونه نفاساً - لكن ليس ذلك مطلقاً مشكوكاً فيه ، مثلاً اذا كانت عاداتها ثلاثه ايام ، ثم لم تر نفاساً في هذه الايام وانما رأت الرابع ، فالظاهر الصدق .

وان لم تر دمًا في العشرة فلا نفاس لها ،

وكيف كان فلا يفرق في هذا ايضا ذات العادة وغيرها اذ لم يكن صدق لم يشمله دليل ذات العادة .

( وان لم تر دمًا في العشرة فلا نفاس لها ) بلاشكال ولاخلاف ، بل في طهارة الشيخ للاجماع على ان مبدء العشرة من حين الولادة وفي الجواهر انه مما نص عليه غير واحد من الاصحاب ويدل على ذلك :

خبر مالك بن اعين حيث قال الباقر عليه السلام : اذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها . فان ظاهره ان ابتداء الاحتساب من يوم الوضع ، لامن يوم رؤية الدم ومثله ما رواه الفضلاء من قول رسول الله صلى الله عليه وآله لاسماء «منذكم ولدت» الظاهر في ان العبرة بيوم الولادة فلورات بعد العاشرا ورأت من الخامس الى الخامسة عشرة فالزائد عن العشرة ليس نفاساً ، لكن الشيخ في الطهارة نفى البعد عن كون المخبرين منصرفين الى صورة رؤية الدم من حين الولادة ، فاعتبار العشرة من حين الولادة انما هو اذ رأيت الدم حينها ، فاذا لم تر الدم حينها ، وانما رأيت متأخراً كان ابتداء العشرة من حين رؤية الدم وفيه ان الانصراف لو كان فهو لاجل الغلبة والغلبة لا تكون ناشئة للانصراف المقيد للاطلاق ، فالاطلاق محكم ، ومنه يظهر ان اشكال الجواهر في ذلك ايضاً محل منع .

وعلى هذا فاذا رأيت الدم بعد العاشرة ولم تر قبله فالمحكم قاعدة الامكان ان وجدت فهو ، والا فالدم استحاضة ، اما اذا رأت النفاس في العشرة وبعدها ، فان كان فصل عشرة بين الدمين ولو المتصلين ، كما اذا رأت شهراً فالقاعدة محكمة ايضاً في الدم الذي تراه بعد العشرة المحكومة بالاستحاضة ، وان لم يكن فصل العشرة فالدم الثاني متصلاً كان او منفصلاً محكوم بكونه استحاضة .

وان رأت في وتجاوزها فان كانت ذات عادة في الحيض اخذت بعادتها سواء كانت عشرة او اقل وعملت بعدها عمل المستحاضة .

(وان رأت في) تمام العشرة (وتجاوزها فان كانت ذات عادة في الحيض اخذت بعادتها سواء كانت عشرة او اقل) على المشهور (وعملت بعدها عمل المستحاضة) خلافاً للمحقق في الشرائع والنافع حيث يقول بكون العشرة كلها نفاساً وانما الاستحاضة بعد العاشر حتى في ذات العادة التي عادتھا اقل من عشرة . قال في الجواهر : لم اعرف احدا صرح بما ذكره المحقق ممن تقدمه او تأخر عنه . استدل المشهور باطلاق الاخبار الامرة بالرجوع الى العادة في ذات العادة فانها تشمل كل تجاوز عن العادة سواء انقطع قبل العشرة او بعدها ، خرج منها صورة الانقطاع قبل العشرة حيث دل الدليل على ان الكل نفاس فيبقى الباقي وهو صورة انقطاع الدم بعد العشرة ، بالاضافة الى مساوات الحائض مع النفساء مع وضوح رجوع الحائض الى العادة اذا تجاوز دمها العشرة ، ويؤيده الاخبار الامرة بالاستظهار فانه لولا ظهور حالها في عدم انقطاع دمها على العشرة بكون ايام عادتھا قدر نفاسها لم يكن معنى لاطلاق الاستظهار فانه طلب الظهور فيما يشك في انه هل هو او غيره .

استدل المحقق بان اكثر النفاس عشرة ، وكانه بضميمة قاعدة الامكان ، والا فكون اكثر شيء كذا ، لا يوجب الحكم بالاكثريه مطلقاً .

وبرواية يونس عن الصادق عليه السلام ثم تستظهر بعشرة ايام فان رأت دمأ صبيباً فلتغتسل عند وقت كل صلوة وان رأت صفرة فلتتوضاء ، فان الاستظهار الى العشرة معناه ترتيب آثار النفاس ، مضافاً الى دعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على ان العشرة نفاس ، والى استصحاب النفاس .

وان كان الاحوط الجمع الى الثمانية عشر كما مر ، وان لم تكن ذات  
عادة كالمبتدئة والمضطربة فنفاسها عشرة ايام ،

وفى الكل مالا يخفى اذ كون اكثر النفاس عشرة لا يقتضى ان كل نفاس كذلك  
ولا تجرى قاعدة الامكان للروايات الدالة على انه اذا تجاوز دمها العشرة ترجع الى  
العادة ، وخبر يونس دليل خلاف المحقق اذ التعبير بلفظ الاستظهار شهادة على انها  
لو تجاوز دمها العشرة لم يكن جميع العشرة نفاساً فان تقسيم العشرة الى النفاس والى  
ايام الاستظهار دليل ظاهر على عدم كون كل العشرة مطلقاً نفاساً واجماع الشيخ بصدد  
كون العشرة يمكن ان تكون نفاساً لا انها نفاس مطلقاً ، والاستصحاب لامجال له بعد  
وجود الدليل الاجتهادى .

(وان كان الاحوط الجمع الى الثمانية عشر كما مر) ومر الاشكال فيه (وان لم  
تكن ذات عادة كالمبتدئة والمضطربة فنفاسها عشرة ايام) مطلقاً كما هو المشهور وفى  
المسألة اقوال اخر :

فالثانى : التفصيل بين المبتدئة فترجع الى التميز ثم الى عادة اهلها ، ثم  
العشرة بخلاف غير المبتدئة ، فكالمشهور كما عن البيان .

والثالث : الرجوع الى الروايات من الستة والسبعة مطلقاً كما عن المنتهى .  
الرابع : التفصيل بين المبتدئة برجوعها الى عادة اهلها ، وبين المضطربة  
فالرجوع الى العشرة كما احتمله الجواهر ، والاقوى المشهور للاستصحاب وقاعدة  
الامكان المتسالم عليها فى المقام ولصدق النفاس عرفاً فيتبعه حكمه .

استدل للقول الثانى : بمساوات النفاس مع الحيض فى الاحكام فىأتى فى المبتدئة  
هنا ما ذكر لها من الاحكام فى باب الحيض ، وبان ما يدل على رجوعها الى الاقراء  
شامل لكل ذلك .

وتعمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور .  
مسألة - ٣ - صاحبة العادة اذا لم تر في العادة اصلاً ورأت  
بعدها

ويسرد على الاول : ان المبتدئة تحتاج الى التميز لعدم علمها باول حيضها  
بخلاف ما اذا نفست فلا تحتاج الى التميز لعلمها باول نفاسها وانه عقيب الولادة  
سواء كان ذا تميز ام لا ، وكذا بالنسبة الى عادة الاهل .  
وعلى الثاني : بانه من البعيد حمل الاقراء على المعنى الاعم من الصفات  
وعادة النساء .  
وبنفس الاستدلال المذكور عن البيان استدل : لما ذكره المنتهى وفيه  
ما فيه .

واما ما احتمله الجواهر فقد استدل له :

بخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام : وان كانت لاتعرف ايام نفاسها  
فابتليت جلست مثل ايام امها او اختها او خالتها واستظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما  
تصنع المستحاضة .

لكن الخبر لا يمكن العمل به لما قاله المعبر : من ان الرواية ضعيفة السند  
شاذة ، بالاضافة الى ما ذكره المستمسك حيث قال : مع ان ظاهرها الى عاداتها في  
النفاس ، وقد حكى الاتفاق جماعة - منهم جامع المقاصد - على ان العادة في  
النفاس ليست مرجعاً للنفاس .

اقول : لكن المسألة بعد بحاجة الى التأمل .

(و) كيف كان (تعمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور)  
كما تقدم وجهه .

(مسألة - ٣ - صاحبة العادة اذا لم تر في العادة) دماً ( اصلاً ورأت بعدها

وتجاوز العشرة لا نفاس لها على الاقوى وان كان الاحوط الجمع الى العشرة

وتجاوز العشرة لانفاس لها على الاقوى) قد تقدم انها لو رأته دماً الى العاشر ولو ير يوماً فهو نفاس وتقدم الاشكال منا في بعض صورته ، ولا فرق في ما تقدم بين اقسام النساء من ذات العادة والمبتدئة والمضطربة والناسية .

اما لو لم ترفى العادة اصلاً ، بل راته بعدها وتجاوز العشرة ، فهل يحكم بما تراه في العشرة بكونه نفاساً ، وما بعد العشرة بكونه استحاضة ، او ان لانفاس لهذه المرثة اصلاً ، قولان :

الاول : ما اختاره الأكثر - حسب ما نسب الى ظاهر كلماتهم - من ان ما تراه في العشرة نفاس ، وذلك لقاعدة الامكان المتسالم عليها ، وللصدق عرفاً في الجملة كما اذا كانت عاداتها ثلاثة ايام فلم ترها بعد الولادة ، وانما رأته من اليوم الرابع ، وهذا ما اختاره المستمسك وغيره وهو الاقوى .

الثاني : ما اختاره المدارك وجامع المقاصد كما حكي عنهما وتبعهما المصنف من انها لانفاس لها ، واستدل لذلك باطلاق ما دل على ان الدم المتجاوز عن العادة اذا لم ينقطع عن العشرة لم يكن حيضاً ، واذا لم يكن حيضاً فليس بنفاس لو وحدة احكامهما ، وفيه ان ظاهر تلك الاطلاقات من رأته الدم في العادة واستمر حتى تجاوز العشرة فلا تشمل من لم ترفى العادة اصلاً كما استظهره غير واحد ، وكانه لذا احتاط بقوله :

(وان كان الاحوط الجمع الى العشرة) كما اختاره مصباح الهدى والسادة البرجردي والجمال والاصطهباناتي ، والمراد به الجمع بين تروك النساء و افعال الطاهر .



بل الى الثمانية عشر مع الاستمرار اليها وان رأت ببعض العادة ولم تر البعض من الطرف الاول وتجاوز العشرة اتمتها بما بعدها الى العشرة ، دون ما بعدها ،

نعم عن نجاة العباد جعل الاحتياط في الحكم بنفاسية ما بعد العادة الى العشرة ، ولعل وجهه ما يستفاد من اخبار الاستظهار ( بل الى الثمانية عشر مع الاستمرار اليها ) لما سبق من احتياط المصنف الي الثمانية عشر مطلقاً .

( وان رأت ببعض العادة ولم تر البعض ) فان رأت الاول فقط او مع الوسط ، او مع الوسط فقط فلا اشكال في انه نفاس وان رأت الاخر ولم تر البعض ( من الطرف الاول ) وانقطع على العشرة فالكل نفاس كما تقدم ، وان اشكلنا فسي بعض الصور سابقاً كما اذا رأت العاشر فقط حيث يشك في صدق النفاس عليه .

( و ) اما ان ( تجاوز العشرة ) فلا اشكال ان ما في العادة نفاس كما لا اشكال بان ما بعد العشرة ليس بنفاس وانما الكلام في الزائد على العادة الواقع في العشرة فقد اختلفوا في ذلك المصنف تبعاً للجواهر قال : ( اتمتها بما بعدها الى العشرة ، دون ما بعدها ) خلافاً لما حكى عن الروضة و جامع المقاصد و الحدائق و الرياض حيث جعلوا العادة فقط نفاساً دون ما بعدها الى العشرة .

استدل الجواهر بقاعدة الامكان والاستصحاب ومساوات الحائض مع النفساء مع كون الحكم في الحائض كذلك ، وان المأمور به في النفاس هو الاخذ بالعدد لا الوقت اذ الوقت غير ملحوظ في النفاس ، وهذا القول هو الاقرب .

اما الآخرون فقد استدلوا بان الاطلاق دل على انه لو تجاوز العشرة رجعت ذات العادة الى عاداتها فلان نفاس بعد العادة ، هذا ويؤيده ان حال الزائد على العادة حال ما بعد العشرة فكما ان ما بعد العشرة ليس نفاساً كذلك الزائد على العادة ، وفيه الشك في شمول

فلو كان عادتها سبعة ولم تر الى اليوم الثامن فلا نفاس لها .  
وان لم تر اليوم الاول جعلت الثامن ايضاً نفاساً ، وان لم تر  
اليوم الثاني ايضاً فنفاسها الى التاسع وان لم تر الى الرابع أو الخامس  
او السادس فنفاسها الى العشرة ولا تأخذ التتمة من الحادي عشر فصاعداً ،

الاطلاق لمثل المقام ولا شك في صدق النفاس في بعض صورته كالتي رأيت من الرابع  
مثلاً فاللازم الرجوع الى عموم ادلة النفاس لالي الاطلاق المذكور ، وما ذكره من  
التأييد ليس الا تكراراً للاطلاق او شبه استحسان ، ولذا اختاره السيد ابن العم  
الجمال والاصطهباناتي وغيرهم حيث سكتوا على المتن ( فلو كان عادتها سبعة ولم  
تر الى اليوم الثامن فلا نفاس لها ) لانه دم بعد العادة قد تجاوز العشرة ، فلا يحكم  
عليه بانه نفاس .

لكن قد عرفت انا لانقول بنفاسيته لعدم المصدق لالما ذكره المصنف وانما قلنا  
«لألما ذكره» لان الظاهر من ما دل على ان ما بعد العادة ليس حياً اذا تجاوز عن العشرة  
انه لو رأته من العادة وتجاوز العشرة ، كما تقدم .

(وان لم تر اليوم الاول) وانما ابتداء دمها من اليوم الثاني ( جعلت الثامن ايضاً  
نفاساً) لما سبق في باب الحيض من امكان تأخر الحيض وتقدمه -- وان اشكلوا في  
التأخر -- وللصدق وقاعدة الامكان والاستصحاب (وان لم تر اليوم الثاني ايضاً فنفاسها  
الى التاسع) وكذلك اذارت اول ما رأيت في اليوم الرابع (وان لم تر الى الرابع او  
الخامس او السادس فنفاسها الي العشرة) .

لقاعدة الامكان ، والصدق ، والاستصحاب .

(ولا تأخذ التتمة من الحاد يعشرفصاعداً) لما سبق من ان الدم بعد العشرة ليس

لكن الاحوط الجمع فيما بعد العادة الى العشرة ، بل الى الثمانية عشر مع الاستمرار اليها .

مسألة - ٤ - اعتبر مشهور العلماء فصل اقل الطهرين الحيض المتقدم والنفاس ، وكذا بين النفاس والحيض المتأخر فلا يحكم بحيضية الدم السابق على الولادة ، وان كان بصفة الحيض او في ايام العادة اذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشرة ايام ، وكذا في الدم المتأخر ، والاقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر .

نفاساً نصاً واجماعاً (لكن الاحوط الجمع فيما بعد العادة الي العشرة) بين ترك النفاس و اعمال الطهارة (بل الي الثمانية عشر مع الاستمرار اليها) وقد تقدم وجه كلا الاحتياطين - فراجع - ثم ان المستمسك ومصباح الهدى اشكلا علي المصنف بانه لاوجه لقول المصنف «لانفاس لها» فيمن رأته الثامن فقط ، والاشكال في محله بناءً علي مبني المصنف لاعلي ما كرنا من المبني والله العالم .

(مسألة - ٤ - اعتبر مشهور العلماء فصل اقل الطهرين الحيض المتقدم والنفاس المتأخر) وكذا بين النفاس والحيض المتأخر (كما اعتبروا الفصل بين الحيضين ولم يعتبروا الفصل بين النفاسين .

(فلا يحكم بحيضية الدم السابق على الولادة وان كان بصفة الحيض او في ايام العادة اذا لم يفصل بينه وبين النفاس) المتأخر (عشرة ايام) لوضوح اندم بعد الولادة نفاس نصاً واجماعاً ، فاللازم اسقاط حيضية الدم المتقدم ، (وكذا في الدم المتأخر) و ان كان بصفة الحيض او في ايام العادة ، لما تقدم من الدليل في عكسه ( والاقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر) ومر الكلام فيه .

نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر ، لكن الاحوط مراعات الاحتياط .

مسألة - ٥ - اذا خرج بعض الطفل وطالت المدة الى ان خرج تمامه فالنفاس من خروج ذلك البعض اذا كان معه دم وان كان مبدء العشرة من حين التمام كما مر ، بل وكذا اذا خرج قطعة قطعة

(نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر) بل ظاهرهم الاجماع عليه وفي صحيح ابن المغيرة فيمن نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم رأت الدم؟ قال عليه السلام: تدع الصلوة لان ايامها ايام الطهر قد جازت مع ايام النفاس .  
(لكن الاحوط) استحباباً فتأمل (مراعات الاحتياط) والله العالم .

(مسألة - ٥ - اذا خرج بعض الطفل وطالت المدة الى ان خرج تمامه فالنفاس من خروج ذلك البعض اذا كان معه دم ) لصدق النفاس عرفاً و شمول الفتاوى له ، بالاضافة الى بعض الروايات الدالة على انه مع خروج رأس الولد يكون النفاس وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة ( وان كان مبدء العشرة من حين التمام ) لانه بمنزلة ولادات متعدده ( كما مر ) الكلام فيه ( بل وكذا اذا خرج قطعة قطعة ) .

فان النفاس يبدء من حين خروج القطعة الاولى وينتهي بتمام العشرة بعد خروج القطعة الاخيرة ، فانه بمنزلة التوائم عرفاً ، كما عن النهاية و الدروس و احتمله الذكري ايضاً ، فاحتمال الجواهر توقف النفاس على خروج المجموع قال : وان اكتفينا ببروز الجزء مع الاتصال للفرق بينه وبين الانفصال انتهى محل منع ، اذا لا نسلم اختلاف الصدق حتى يقال انه لو كانت الاجزاء متصلة صدقت الولادة بخروج اول جزء من الولد .

وان طال الى شهر أو ازيد فمجموع الشهر نفاس اذا استمر الدم وان تخلل نقاء ، فان كان عشرة فطهروان كان أقل تحتاط بين الطاهر والنفساء .

### مسألة - ٦ - اذا ولدت اثنين او ازيد

امالو كانت الاجزاء منفصلة فلا تصدق الولادة فلانفاس ، و منه يظهر ما فى دعوى المستمسك من قوله نعم لاتبعد دعوى كون مبدء العشرة سقوط معظم الاجزاء التى تصدق معها الولادة ، وان بقى بعض الاجزاء كمالو وضعت الحمل و بقى منة بعض اصابعه او نحوه ، انتهى . كما يظهر ما فى دعوى مصباح الهدى حيث قال : اقواها التفصيل فى الخروج بين ما اذا كان خروج كل قطعة بنظر العرف بمنزلة ولادة مستأنفة ، وما لا يكون كذلك باللاحاق بالتوأمين فى الاول والحكم بكون المجموع نفاساً واحداً فى الاخير ، انتهى .

فانه بعد صدق النفاس وشمول النص والفتوى لوجه لمثل هذه التفصيلات ( وان طال الى شهر او ازيد فمجموع الشهر نفاس اذا استمر الدم وان تخلل نقاء ) بين الدماء ( فان كان عشرة فطهر ) للزوم استمرار الدم فى الحكم بكونه حيضاً او نفاساً ومن المعلوم ان العشرة تقطع استمرار الدم ( وان كان اقل ) حكم بكونه نفاساً لما تقدم فى النقاء المتخلل فى اثناء عشرة الحيض ، الاعلى من يذهب من يرى ان الطهر يمكن ان يكون اقل من عشرة كالحداثق ، فهو طهر ، و حيث وجود هذا الاحتمال فالاولى ان ( تحتاط بين الطاهر و ) تروك ( النفساء ) وان كان الاحتياط غير لازم .

( مسألة - ٦ - اذا ولدت اثنين او ازيد ) فاذا كانت الولادة دفعة سواء كانت

دفعة واحدة ككونها فى كيس او دفعة عرفية كما لو ولد الثانى بعد الاول بلا

فلكل واحد منهما نفاس مستقل ، فان فصل بينهما عشرة أيام واستمر  
الدم فنفاسها عشرون يوماً لكل واحد عشرة أيام

فصل ، فلا اشكال في انهما كالولادة الواحدة في حكم النفاس لصدق النفاس وشمول  
الادلة ، و اذا كانت الولادة تدريجية ( فلكل واحد منهما نفاس مستقل ) و هذا على  
اقسام ، لانه اما ان يفصل بينهما بعشرة او اقل او اكثر ( فان ) كان الفصل بينهما باكثر من  
عشرة فلا اشكال في عدم اتصال الدمين اذ النفاس لا يكون اكثر من عشرة ، و حينئذ  
يكون لكل ولد نفاس مستقل .

وان ( فصل بينهما عشرة ايام و استمر الدم فنفاسها عشرون يوماً لكل واحد  
عشرة ايام ) و ثلاثون يوماً اذا كانت الاولاد ثلاثة ، وهكذا وهذا هو المشهور ، بل ادعى  
عليه عدم الخلاف بل الاجماع وذلك لصدق الادلة .

نعم عن المعبر التردد في نفاسية الاول - فيما اذا كانت الولادة مرتين - لبقاء  
الحمل ، ولا نفاس مع الحمل .

وفيه انه لانتاس مع الحمل الذي لم تكن ولادة معه ، اما اذا كانت الولادة  
فاطلاقات الولادة شاملة له ، وان كان هناك حمل ، بل هو اولي من الحكم بالنفاس  
بظهور رأس الولد الذي عرفت وجود النص فيه .

ثم انه لا يهيم ان يكون العشرون نفاساً واحداً او نفاسين ، وربما يقال بانه نفاس  
واحد لانه اذا كان نفاسين لزم عدم فصل اقل الطهر بين النفاسين ، وربما يقال بانه  
نفاسان لانه اذا كان نفاساً واحداً لزم كون النفاس اكثر من عشرة وهو خلاف كون  
النفاس الواحد لا يكون اكثر من عشرة .

وانما قلنا لا يهيم لانه بعد الصدق الموجب للاحكام يكون خروج عن احد  
الدليلين بلا اشكال ولا ترتب على احدهما فائدة خاصة حتى يفحص عن ذلك الواحد .

وان كان الفصل أقل من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدة وان فصل بينهما نقاء عشرة أيام كان طهراً

نعم الظاهر لدى العرف انه نفاس واحد للاتصال الموجب لصدق الوحدة (وان كان الفصل اقل من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدة) كما اذا ولدولدت في اول الشهر فرأت الى الخامس، ثم ولدت الثاني في السادس واستمر الدم الى الخامس عشرفان الخمسة الاولى مختصة بالاولى ، والخمسة الثانية مشتركة بينهما والخمسة الثالثة مختصة بالثاني ، وذلك لوضوح اختصاص الاولى والثالثة لعدم كون الاولى للثاني لانها قبله وعدم كون الثالثة للاولى لانها بعد عشرته اما الثانية فحيث انها مشتركة بينهما فهي لهما لعدم ترجيح احدهما على الاخر ، قالوا ويترتب علي اشتراك الثانية انها لولم تر دماً يومين .

مثلا بعد الولادة الثانية يحكم بان النقاء نفاس لتخلله في اثناء نفاس واحد بخلاف ما اذا قلنا ان الثانية خاصة بالولادة الثانية فانه النقاء لا يكون حينئذ نفاساً عند من يرى عدم البائس في كون الطهر بين النفاسين اقل من عشرة .

نعم المحكى عن الروض والذخيرة وحاشية الروضة وغيرها ، انقطاع النفاس الاول بولادة الثاني ، وكان ذلك لنسبة العرف هذا الدم بعد الثانية اليها لا اليهما لكن الاطلاق يمنع هذا الكلام ، فان الادلة دلت على امكان استمرار الدم عشرة ايام ولا مانع عن الاطلاق في المقام .

(وان فصل بينهما نقاء عشرة ايام كان طهراً) بلا اشكال ، اذ لا احتمال لان يكون نفاساً ، بل ادلة الطهر يشمله كما ان ادلة النفاس يشمل الدمين الكائنين بعد الولادتين ، اذا كان كل منهما في اثناء عشرة الولادة ، على ما ذكره المصنف

بل وكذا لو كان أقل من عشرة على الاقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين ، وان كان الاحوط مراعات الاحتياط في النقاء الاقل كما في قطعات الولد الواحد .

مسألة - ٧ - اذا استمر الدم الى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام العادة في ذات العادة والعشرة في غيرها محكوم بالاستحاضة

من امكان النفاس ولورات في اليوم العاشر فقط (بل وكذا لو كان اقل من عشرة على الاقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين) لكن بشرط ان لا يكون النقاء محكوماً بالنفاسية كما اذا كان بين النفاس الاول - كما هو واضح - وذلك كما اذا ولدت اول الشهر ، ثم رأت الدم الى الخامس ، ثم ولدت الثاني ففى العاشر ، فان هذه الخمسة النقية طهر لاطلاق ادلة الطهر ، ولا وجه لكونه نفاساً لعدم شمول ادلته له وما دل على ان الطهر في الحيض لا يكون اقل من عشرة لا يأتى في المقام لان الدليل على التساوى بين الحيض والنفاس في الاحكام .

اما النص او الاجماع وكلاهما في المقام مفقود ، اما النص فللشك في شموله لمثل المقام ، واما الاجماع فلا جماع هنا ، بل ادعى الشيخ المرتضى «ره» وغيره الاجماع على عدم اعتبار العشرة بين النفاسين ، ومن هذا تعرف وجه عدم نفاسية الاقل من العشرة اذا كان في اثناء ولادة واحدة كما اذا خرج بعض الولد ، ورأت خمسة ايام بياضاً ثم خرج بعضه الاخر وذلك لوحدة الدليل في المسئلتين .

(وان كان الاحوط مراعات الاحتياط في النقاء الاقل) من العشرة (كما في

قطعات الولد الواحد) والله العالم .

(مسألة - ٧ - اذا استمر الدم الى شهر او ازيد فبعد مضي ايام العادة في ذات

العادة) العددية (والعشرة في غيرها) مبتدئة او مضطربة او ناسية (محكوم بالاستحاضة)



وان كان في أيام العادة ، الامع فصل اقل الطهر عشرة أيام بين دم النفاس وذلك الدم

لانه لا يمكن ان يكون حيضاً لما تقدم من فصل اقل الطهر بين النفاس والحيض والمتأخر، وحيث لم يكن دم قروح او جروح فاصالة الاستحاضة محكمة - كما تقدم بيان هذا الاصل اذا لم يكن الدم احد الثلاثة الاخر (وان كان) الدم بعد ايام العادة ، او بعد العشرة (في ايام العادة) الوقتيه ، كما اذا كانت عادتها في كل شهر من العاشر فولدت في اول الشهر فرات الدم عشرة ايام واستمر فانها تجعل مقدار العادة - كخسمة ايام مثلاً - او تجعل كل العشرة، فيما لم تكن لها عادة ، نفاساً ، وحيث لم يكن فصل اقل الطهر بين النفاس ، وبين الدم بعد العشرة المصادف للعادة ، لا يمكن ان تجعل الدم المصادف للعادة حيضاً (الامع فصل اقل الطهر عشرة ايام بين دم النفاس وذلك الدم) ومع فصل اقل الطهر ففي ذلك الدم بعد العشرة - اقل الطهر - احتمالات :

الاول : انه استحاضة مطلقاً الى ان ينقطع .

الثاني : انه اذا صادف العاده فحيض وان لم يصادف العادة رجعت الى التميز ومع فقد التميز الرجوع الى الادل ، ومع فقدها الرجوع الى الروايات كما في مستمرة الدم في الحيض .

الثالث : انها تصبر الى شهر ثم تعمل عمل المستحاضة اما مطلقاً كما احتمله الجواهر ، أو في خصوص غير ذات العادة من المبتدئة والمضطربة كما ذكره الشهيد الثاني «ره» .

استدل للقول الاول : باطلاق ما ورد في النفاة من انها تعمل بعد العادة عمل المستحاضة .

واستدل للثاني : باطلاقات ادلة العادة والتميز والادل والروايات .

واستدل للثالث : بما دل على ان الحيض في كل شهر مرة كما يظهر من بعض

حينئذ فان كان فى العادة يحكم عليه بالحيفية وان لم يكن فيها فترجع الى التمييز بناءً على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس والحيض المتأخر وعدم الحكم بالحيض مع عدمه وان صادف أيام العادة ، لكن قد عرفت ان مراعات الاحتياط فى هذه الصورة اولى .

الروايات من ان الله حد للنساء فى كل شهر مرة اما مطلقاً او بعد حمله على غير ذات العادة من المبتدئة والمضطربة .

والاقوى هو القول الثانى وذلك لان اطلاقات عمل المستحاضة انما هي في مقابل عمل النفاس لانها في مقابل نفى الحيض ولومع التصادف مع العادة أو ما شبهه . وكون الحيض في شهر مرة غالبى ، بالاضافة الى انه انما هو في مقابل لزوم الزيادة على الشهر لابعنى لزوم عدم تعدده في الشهر . ولذا بنى كلهم على انه يمكن تعدده في الشهر بالعادة أو الصفات و (حينئذ فان كان في العادة يحكم عليه بالحيفية وان لم يكن فيها فترجع الى التمييز) وقد تقدم الكلام في باب الحيض في معارضة العادة مع التمييز بان لم يكن بينهما أقل الطهر وانه تقدم العادة فاذا رأت بعد عشرة الطهر دماً ذا تميز لكن ترى بعد خمسة ايام منه دماً في العادة لم يكن ذو تميزاً حياً ، بل ما يصادف العادة .

وهذا الذى اخترناه ( بناءً على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس والحيض المتأخر) لاطلاق الأدلة الواردة في باب الحيض بعد اتحاد الحيض والنفاس في الاحكام (وعدم الحكم بالحيض مع عدمه) اى عدم فصل أقل الطهر (وان صادف أيام العادة) لان النفاس المتقدم يمنع كونه حياً مطلقاً .

(لكن قد عرفت ان مراعات الاحتياط) بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهرة (في هذه الصورة اولى) لعدم عدم تساوى احكام المحيض والنفاس من هذه

مسألة - ٨ - يجب على النفساء اذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بادخال قطنه والصبر قليلا واخراجها وملاحظتها على نحو ما مرفى الحيض .

مسألة - ٩ - اذا استمر الدم الى ما بعده العادة في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العبادة يوماً أو يومين ، او الى العشرة على نحو

الجملة فالدم المتقدم نفاس لادلة الولادة والمتأخر حيض لادلة العادة لكن هذا الاحتياط لادليل عليه .

(مسألة - ٨ - يجب على النفساء اذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار) وذلك لوجوب الفحص في الشبهات الموضوعية الا ما خرج بالدليل - كما مر غير مرة - بالاضافة الى موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى الطهر وترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أظهرت ام لا؟ قال عليه السلام: فاذا كان كذلك فلتقم فتلصق بطنها الى الحائط ، الحديث .

ومرسلة يونس عنه عليه السلام في المرأة انقطع عنها الدم فلا تدري طهرت ام لا؟ قال عليه السلام : تقوم قائمة وتلصق بطنها بحائط وتستدخل قطنه بيضاء . وانصرافها الى الحيض غير ضار بعد المناط ، بل وحدة الحيض والنفاس في الاحكام ثم الاستظهار هو (بادخال قطنه والصبر قليلا واخراجها وملاحظتها على نحو ما مرفى في الحيض) وحال ما اذا لم تتمكن من الاستظهار حالها في الحيض ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

(مسألة - ٩ - اذا استمر الدم الى ما بعد العادة في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العبادة يوماً أو يومين) أو ثلاثة (أو) اكثر (الى العشرة على نحو

ما مر فى الحيض .

### مسألة - ١٠ - النفساء كالحائض

ما مر فى الحيض) لدلالة بعض الروايات عليه هنا ولمساواتها مع الحائض ، وقد تقدم الاخبار الدالة على الاستظهار فى باب الحيض ، وانما قلنا بالاستحباب لانه مقتضى الجمع بين الاخبار كما تقدم فى باب الحيض فقول بعض الشراح بوجوبه لا يخلو عن اشكال ومنع .

( مسألة - ١٠ - النفساء كالحائض ) لانعلم فيه خلافاً بين أهل العلم كما عن المنتهى والتذكرة ، ولاخلاف فيه كما عن السرائر ، وانه مذهب أهل العلم لانعرف فيه خلافاً كما عن المعبر ، وانه قول الاصحاب كما عن المسالك والمدارك والكفاية واجماعاً كما عن الغنية وشرح المفاتيح واللوامع .  
وفى المستمسك : الظاهر انه اجماع عند الكل اذ لم نقف على من تعرض لرده أو التوقف فيه .

وفى مصباح الهدى : ادى الاجماع على هذه المساوات فى غير واحد من كتبهم ، ولم يحك فيها خلاف من احد .  
وفى المستند قالوا : النفساء كالحائض فى كل حكم واجب ومندوب ومحرم ومكروه ومباح بلا خلاف فيه بين اهل العلم « الى ان قال » : والظاهر كونه اجماعياً فهو الحجة فيه .

اقول: ويدل على ذلك صحيحة زرارة فى النفساء متى تصلي؟ قال : تفعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والاعتسلت واحتشمت واستفرت « الى ان قال » قلت : والحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء فان انقطع عنها الدم والافهى مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ، والعرف يستفيد من هذه الجملة الاستواء فى كل الاحكام

في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العادة أو العشرة في غير ذات العادة ووجوب قضاء الصوم دون الصلاة وعدم جواز وطئها وطلاقها

فلا وقع الاشكال في دلالتها كما في جملة من الكتب .

نعم الظاهر ان استفادتهم منها بالمناط ومثله كاف في الحكم بالتساوي كما يدل على الاستواء ايضاً ما اشتهر بينهم من ان النفاس حيض محتبس وذلك لرواية سلمان و دلالاته واضحة ، فاذا كان قبل الولد حيضاً محتبساً فبعد خروجه يكون حيضاً له احكامه ، ومنه يظهر ان ما ذكره المسالك من عدم صحة اطلاق ما ذكره لمخالفة النفاس للحيض امور كثيرة وذكر منها ستة ثم قال وغير ذلك . ليس على ما ينبغي .

نعم لا اشكال في انه استثنى عن هذه الكلية بعض الموارد بالدليل ككون اقله لحظاً وغيرها لكن الاستثناء لدليل غير خرم الكلية حتى يحتاج كل مورد مورد السى الدليل .

و كيف كان فقد ذكر المصنف موارد من الكلية المذكورة فقال: (في وجوب الغسل) بجملة من الاخبار كخبير يونس وسماعة و زرارة وغيرهم ، أما خبر سماعة المروي عن الصادق عليه السلام: ليس على النفساء غسل في السفر . فالظاهر كونه محمولاً على العذر كما قاله الشيخ في التهذيب واضح ان هذا الغسل يكون (بعد الانقطاع او بعد العادة او) بعد ( العشرة في غير ذات العادة) كما تقدم وجه كونه نفاساً في هذه المدة ( و وجوب قضاء الصوم دون الصلاة) ويدل عليه خبر عبد الرحمان بن الحجاج و مكتبة علي بن مهزيار و خبر الدعائم (وعدم جواز وطئها) لخبر مالك بن اعين و ابن بكير و ابن يسار (و) عدم صحة ( طلاقها ) لخبر بكير و محمد و بريد و فضيل و اسماعيل و معمر ، و غيرهم

ومس كتابة القرآن واسم الله وقراءة آيات السجدة ودخول المساجد  
والمكث فيها وكذا فى كراهة الوطىء بعد الانقطاع وقبل الغسل  
وكذا فى كراهة الخضاب وقراءة القرآن ونحو ذلك وكذا فى استحباب  
الوضوء فى اوقات

(ومس كتابة القرآن واسم الله) لقوله تعالى: لا يمسه الا المطهرون. وقد تقدم البحث عن ذلك  
فى الجنب والحائض مما يدل على العموم للنفساء أيضا (وقراءة آيات السجدة) لما ورد  
فى باب الحيض بضميمة مساوات النفساء لها (ودخول المساجد والمكث فيها) لما  
ورد فى باب الحيض بضميمة مساوات النفساء لها .

وقد يستأنس ببعض اخبار نفاس اسماء حيث ان ظاهرها المنع عن طوافها  
حالة النفاس .

وخبر عبدالرحمان بن اعين « لاتطيب نفسى ان ادخل المسجد » .

(وكذا فى كراهة الوطىء بعد الانقطاع وقبل الغسل) للجمع بين خبر ابن  
بكير المجوز لذلك وخبر ابن يسار والناهى عنه بالاضافة الى ادلة المساوات للحائض  
(وكذا فى كراهة الخضاب) لدليل المساوات للحائض لكن الظاهر انه اقل كراهة  
من الحائض لقول الصادق عليه السلام فيما روى عنه: لاتختضب وانت جنب ولا تجنب  
وانت مختضب ولا الطامث فان الشيطان يحضرهما عند ذلك ولا بأس به للنفساء (وقراءة  
القرآن) لدليل المساوات ولظاهر صحيح الحلبي قال سئلت الصادق عليه السلام  
اتقرء النفساء والحائض والرجل يتغوط - القرآن؟ قال عليه السلام: يقرئون ماشاءوا.  
ومثله خبر الشحام الحائض تقرء القرآن والنفساء والجنب ايضا (ونحو ذلك)  
ككراهة ملامستها دون ازار لدليل المساوات (وكذا فى استحباب الوضوء فى اوقات

الصلوات والجلوس فى المصلى والاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة والحقها بعضهم بالحائض فى وجوب الكفارة اذا وطئها وهو أحوط لكن الأقوى عدمه .

مسألة - ١١ - كيفية غسلها كغسل الجنابة ، الا انه لا يغنى عن الوضوء ، بل يجب قبله او بعده كسائر الاغسال .

الصلوات والجلوس فى المصلى والاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة ( لدليل المساوات .  
وعلة خبر الدعائم حيث قال فى الحائض ، وانما يؤمرون بذكر الله عز وجل كما وصفنا ترغيباً فى الفضل واستحباباً له .

الى غيرهما من الاحكام التى تقدمت فى باب الحائض (والحقها بعضهم بالحائض فى وجوب الكفارة اذا وطئها) بل عن التذكرة لانعلم فيه خلافا .

وعن بعض نسبه الى ظاهر الاصحاب ، ويدل عليه دليل المساوات ، وحيث قد عرفت الاشكال فى اصل وجوبها فى الحائض قال المصنف (وهو أحوط) اما قوله (لكن الأقوى عدمه) فمبنى على عدم وجوبها اصلاً - ولكن المصنف يقول بالوجوب فى الحيض - او على عدم مساوات النفساء للحائض - ولكن الظاهر من المصنف القول بالمساوات .

(مسألة - ١١ - كيفية غسلها كغسل الجنابة) بلا اشكال ولا خلاف بل اجماعاً وقد مر تساوى الاغسال كلها فى باب غسل الجنابة .

( الا انه لا يغنى عن الوضوء ) على المشهور ( بل يجب قبله او بعده كسائر الاغسال) وقد مر الكلام فى ذلك ايضا مفصلاً فراجع ، والحمد لله رب العالمين .

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

## الفهرست

الصفحة	الموضوع
	فصل في الحيض :
٥	مصالح الحيض
٦	صفات دم الحيض
٧	سنوات الحيض
٩	حد البلوغ ، وحد اليأس
١٢	المراد بالقرشية
١٤	المشكوك قرشيتها ، والمشكوك بلوغها ، والمشكوك بأسها
١٥	مسألة ١ - الدم ذوالصفات من مشكوكه البلوغ ، ومن متيقنه البلوغ
٢٠	مسألة ٢ - عدم الفرق في حد اليأس بين الافراد والحالات
٢٠	مسألة ٣ - اجتماع الحيض مع الارضاع ، ومع الحمل
٢٦	مسألة ٤ - المناط في جريان احكام الحيض
٢٨	مسألة ٥ - الدم المشتبه



الصفحة	الموضوع
٣٣	وجوب الاختبار عند اشتباه الدم
٣٨	بطلان الصلاة بدون الاختبار
٣٩	تعدد الاختبار عند اشتباه الدم
٤١	اشتباه دم الحيض بدم القرحة
٤٥	اشتباه دم الحيض بدم غير القرحة
٤٦	مسألة - ٦ - اقل واكثر الحيض
٥٠	اقل واكثر الطهر
٥١	كفاية الثلاثة الملفقة في الحيض
٥٣	اعتبار التوالى في ايام الحيض الثلاثة
٥٦	اعتبار استمرار الدم في ايام الحيض الثلاثة
٥٧	الليالي المشمولة للحكم المذكور ، والليالي غير المشمولة
٥٩	مسألة - ٧ - فروع متعلقة باقل الطهر
٦٥	مسألة - ٨ - تقسيمات الحائض
٦٦	مسألة - ٩ - معين العادة
٦٧	تقسيمات العادة
٦٩	مسألة - ١٠ - انقلاب تقسيمات العادة
٧٠	مسألة - ١١ - العادة : المركبة
٧٢	مسألة - ١٢ - حصول العادة بالتمييز
٧٥	مسألة - ١٣ - العادة ايام الدم فقط
٧٧	مسألة - ١٤ - شروط تحقق العادة العددية
٧٨	شروط تحقق العادة الوقتية

الصفحة	الموضوع
٧٩	مسألة - ١٥ - ترتب جميع احكام الحيض بمجرد رؤية الدم بالنسبة الى صاحبة العادة الوقتية لو لم يكن الدم بالصفات
٨٠	تقدم أو تأخر الدم عن العادة يوماً أو يومين
٨٤	ترتب جميع احكام الحيض بمجرد رؤية الدم بالنسبة الى غير صاحبة العادة الوقتية غير ذات العادة تحتاط بمجرد رؤية الدم اذا لم يكن بالصفات اذا كان الدم بالصفات
٨٨	فان رأيت ثلاثة او ازيد تجعلها حيضاً
٨٩	ولو علمت انه يستمر الى ثلاثة ايام تركت العادة بمجرد الرؤية ، وان تبين الخلاف تقضى ما تركته
٩٠	مسألة - ١٦ - صاحبته العادة المستقرة ترتب احكام الحيض اذا رأيت العدد في غير وقتها
٩٠	مسألة - ١٧ - لورأت الدم قبل العادة وفيها فيما لم يتجاوز المجموع عن العشرة
٩١	لورأت الدم في العادة وبعدها فيما لم يتجاوز المجموع عن العشرة
٩٢	لورأت الدم في العادة وقبلها وبعدها فيما لم يتجاوز المجموع عن العشرة
٩٣	لو تجاوز الدم عن العشرة في الصور المذكورة
٩٣	مسألة - ١٨ - لورأت ثلاثة ايام متواليات وانقطع ثم رأيت ثلاثة ايام او ازيد
١٠٤	مسألة - ١٩ - تعارض الوقت والعدد
١٠٦	مسألة - ٢٠ - لورأت ذات العدد ازيد من العدد وذات الوقت ازيد من الوقت ولم يتجاوز العشرة
١٠٦	مسألة ٢١ - لو كانت عادتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين
١٠٧	مسألة - ٢٢ - لو كانت عادتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين أيضاً

الصفحة	الموضوع
١٠٩	مسألة - ٢٣ - لو انقطع الدم قبل العشرة
١٢٠	لو انقطع الدم على العشرة
١٢١	مسألة - ٢٤ - لو تجاوز عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز عن العشرة
١٢١	مسألة - ٢٥ - لو نقطع الدم بالمرة
١٢٢	مسألة - ٢٦ - لو تركت الاستبراء وصلت
١٢٣	مسألة - ٢٧ - قاعدة الامكان
١٣١	فصل : في حكم تجاوز الدم عن العشرة
١٣١	مسألة - ١ - تقسيمات من تجاوز دمها عن العشرة
٨٣١	من تجاوز دمها عن العشرة اذا كانت ذات العادة
١٣٥	من تجاوز دمها عن العشرة اذا كانت مبتدئة أو مضطربة
١٥١	من تجاوز دمها عن العشرة اذا كانت ناسية
١٥٤	مسألة - ٢ - المراد من الشهر في المسألة السابقة
١٥٤	مسألة - ٣ - اختيار العدد في اول رؤية الدم
١٥٥	مسألة - ٤ - وجوب الموافقة بين الشهور
١٥٦	مسألة - ٥ - تبين الخلاف أو الزيادة أو النقيصة
١٥٦	مسألة - ٦ - فروع متعلقة بصاحبة العادة الوقتية
١٥٩	مسألة - ٧ - فروع متعلقة بصاحبة العادة العددية
١٦١	مسألة - ٨ - عدم الفرق في الوصف بين الاسود والاحمر
١٦٣	مسألة - ٩ - اختلاف الايام بين صفة الحيض وبين صفة الاستحاضة
١٦٤	مسألة - ١٠ - اختلاف الايام بين صفة الحيض وبين صفة الاستحاضة أبضاً

الصفحة	الموضوع
١٦٥	مسألة - ١١ - اختلاف الايام بين صفة الحيض وبين صفة الاستحاضة أيضاً
١٦٥	مسألة - ١٢ - مشروط التميز
١٦٦	مسألة - ١٣ - الحكم مع فقد الاقارب
١٦٨	مسألة - ١٤ - المراد من الاقارب
١٦٨	مسألة ١٥ - تعيين زمن الحيض بين اختيار الزوج واختيار الزوجة ، والسيد والامة
١٧٠	مسألة - ١٦ - التدارك بالقضاء أو الاعادة عند كشف الخلاف
١٧١	فصل : فى احكام الحائض وهى امور :
١٧١	احدها : حرمة العبادات المشروطة الطهارة
١٧٤	الثانى : حرمة المس
١٧٦	الثالث : قراءة آيات وسور السجدة
١٧٦	الرابع : اللبت فى المساجد
١٧٧	الخامس : وضع شىء فى المساجد اذا استلزم الدخول
١٧٧	السادس : الاجتياز من المسجدين . حكم المشاهد المشرنة
١٧٨	مسألة - ١ - لو حاضت فى الصلاة
١٧٩	مسألة - ٢ - جواز سجدة الشكر
١٨٠	جواز سجدة التلاوة
١٨١	جواز اجتياز غير المسجدين ، والمشاهد المشرنة
	مسألة - ٣ - عدم جواز دخول المساجد بغير الاجتياز ، ومعه فى صورة استلزامه
١٨٢	تلويثها
١٨٢	السابع : الوطى فى القبل

الصفحة	الموضوع
١٨٦	جواز الاستمتاع بغير الوطى
١٨٧	كراهة الاستمتاع بما بين السرة والركبة بالمباشرة
١٨٨	الوطى فى الدبر ، وفروع ثلاثة اخرى
١٨٩	مسألة ٤ - الاعتماد على قولها حيضاً أو طهراً
١٩٠	مسألة ٥ - حرمة وطى الحائض مهما كانت الزوجة ومهما كان الحيض
١٩٣	الثامن : وجوب الكفارة بوطى الحائض
٢٠٠	مسألة ٦ - المراد باول ووسط وآخر الحيض
٢٠٠	مسألة ٧ - فروع وجوب الكفارة
٢٠١	مسألة ٨ - فروع وجوب الكفارة
٢٠١	مسألة ٩ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٢	مسألة ١٠ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٢	مسألة ١١ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٢	مسألة ١٢ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٣	مسألة ١٣ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٣	مسألة ١٤ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٥	مسألة ١٥ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٥	مسألة ١٦ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٥	مسألة ١٧ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٧	مسألة ١٨ - فروع وجوب الكفارة
٢٠٨	مسألة ١٩ - فروع وجوب الكفاوة
٢٠٩	مسألة ٢٠ - فروع وجوب الكفارة

الصفحة	الموضوع
٢١٠	التاسع : بطلان الطلاق والظهار
٢١٤	مسألة - ٢١ - فروع بطلان الطلاق
٢١٥	مسألة - ٢٢ - فروع بطلان الطلاق
٢١٥	مسألة - ٢٣ - فروع بطلان الطلاق
٢١٦	مسألة - ٢٤ - الاحكام المرتبة على الحيض، والاحكام المرتبة على غسل الحيض
٢١٨	العاشر : الغسل بعد انقطاع الدم
٢١٨	مسألة - ٢٥ - اتحاد غسل الحيض مع غسل الجنابة في حكمين واختلافه معه في ثالث
٢٢٣	مسألة - ٢٦ - فروع غسل الحيض والوضوء
٢٢٤	مسألة - ٢٧ - فروع غسل الحيض والوضوء
٢٢٥	مسألة - ٢٨ - فروع غسل الحيض
٢٢٩	مسألة - ٢٩ - فروع غسل الحيض
٢٣٠	مسألة - ٣٠ - فروع غسل الحيض
٢٣٠	الحادي عشر : وجوب قضاء ماقات في حال الحيض من الصوم الواجب
٢٣٣	وجوب قضاء الصلوات الواجبة باستثناء اليومية
٢٣٤	مسألة - ٣١ - فروع الحيض والصلاة
٢٣٨	مسألة - ٣٢ - فروع الحيض والصلاة
٢٤٣	مسألة - ٣٣ - فروع الحيض والصلاة
٢٤٣	مسألة - ٣٤ - فروع الحيض والصلاة
٢٤٤	مسألة - ٣٥ - فروع الحيض والصلاة
٢٤٥	مسألة - ٣٦ - فروع الحيض والصلاة
٢٤٥	مسألة - ٣٧ - فروع الحيض والصلاة

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	مسألة - ٣٨ -- فروع الحيض والصلاة
٢٤٧	مسألة - ٣٩ -- فروع الحيض والصلاة
٢٤٨	مسألة - ٤٠ -- فروع الحيض والصلاة
٢٤٩	مسألة - ٤١ -- فروع الحيض والصلاة
٢٥٣	مسألة - ٤٢ -- الامور التي تكره للحائض
٢٥٦	مسألة - ٤٣ -- استحباب الاغسال المندوبة للحائض
٢٥٧	الحائض والاغسال الواجبة
٢٥٩	الحائض والوضوءات المندوبة
٢٥٩	الحائض وغسل الجنابة
٣٦٠	فصل : في الاستحاضة
٢٦٠	دم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء والغسل
٢٦١	صفات دم الاستحاضة
٢٦٢	ليس لقليل الاستحاضة ولا لكثيرها حد
٢٦٢	كل دم لا يندرج تحت عنوان فهو محكوم بالاستحاضة
٢٦٦	مسألة - ١ -- تقسيمات للاستحاضة . تعريف كل قسم . حكم كل قسم
٢٧٩	مسألة - ٢ -- فروع الاستحاضة المتوسطة
٢٨٢	فروع الاستحاضة الكثيرة
٢٨٢	مسألة - ٣ -- فروع الاستحاضة الكثيرة والمتوسطة
٢٨٥	مسألة - ٤ -- وجوب الاختبار على المستحاضة لتعرف انها من اى قسم
	وجوب الاخذ بالقدر المتيقن عند عدم التمكن من الاختيار الا أن تكون لها

الصفحة	الموضوع
٢٨٧	حالة سابقة فتأخذ بها
٢٨٨	مسألة - ٥ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٢٩٠	مسألة - ٦ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٢٩١	مسألة - ٧ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٢٩١	مسألة - ٨ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٤٩٥	مسألة - ٩ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٢٩٨	مسألة - ١٠ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة
٢٩٨	مسألة - ١١ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة
٢٩٩	مسألة - ١٢ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة
٣٠٤	مسألة - ١٣ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٣٠٧	مسألة - ١٤ - فروع المستحاضة بقول مطلق
٣١٠	مسألة - ١٥ - انتقال الاستحاضة من الأدنى الى الأعلى
٣١٢	انتقال الاستحاضة من الأعلى الى الأدنى
٣١٤	مسألة - ١٦ - وجوب الغسل لانقطاع الدم بالمرّة على المتوسطة والكثيرة
٣١٥	مسألة - ١٧ - فروع المستحاضة القليلة
٣١٩	مسألة - ١٨ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة
٣٢٦	مسألة - ١٩ - جواز قضاء العوانت للمستحاضة اذا عملت بالشروط
٣٢٧	مسألة - ٢٠ - وجوب صلاة الايات على المستحاضة
٣٢٧	مسألة - ٢١ - لو أحدثت المستحاضة بالاصفر في أثناء الغسل
٣٢٨	مسألة - ٢٢ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة
٣٢٩	مسألة - ٢٣ - فروع المستحاضة المتوسطة والكثيرة



٣٣١	فصل : في النفاس . تعريف النفاس
٣٣٥	تمييز النفاس من غيره
٣٣٧	مسألة - ١ - أقل واكثر النفاس
٣٤٩	مسألة - ٢ - فروع تتعلق بالنفاس
٣٥٥	مسألة - ٣ - فروع تتعلق بالنفاس أيضاً
	مسألة - ٤ - فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس ، وبين النفاس والحيض المتأخر
٣٥٩	
٣٦٠	مسألة - ٥ - فروع تتعلق بالنفاس
٣٦١	مسألة - ٦ - لكل ولد نفاس مستقل
٣٦٤	مسألة - ٧ - فروع تتعلق بالنفاس
٣٦٧	مسألة - ٨ - وجوب الاستظهار على النفساء في بعض الحالات
٣٦٧	مسألة - ٩ - استحباب الاستظهار على النفساء في بعض الحالات الاخر
٣٦٨	مسألة - ١٠ - النفساء كالحائض في الاحكام : وجوباً وكرهية واستحباباً
٣٧١	مسألة - ١١ - غسل النفساء كغسل الجنابة الا في الوضوء
٢٧٢	الفهرست

( تمت )

المطبوع من موسوعة الفقه للمؤلف

- ١ - كتاب الاجتهاد والتقليد
- ٢ - كتاب الطهارة
- ٣ - كتاب الطهارة
- ٤ - كتاب الطهارة
- ٥ - كتاب الطهارة
- ٦ - كتاب الطهارة
- ٧ - كتاب الطهارة
- ٨ - كتاب الطهارة
- ٩ - كتاب الطهارة
- ١٠ - كتاب الطهارة
- ١١ - كتاب الصلاة (احكام المخلل)
- ١٢ - كتاب الصوم
- ١٣ - كتاب الصوم
- ١٤ - كتاب الزكاة
- ١٥ - كتاب الخمس
- ١٦ - كتاب الحج
- ١٧ - كتاب الحج
- ١٨ - كتاب الاجارة
- ١٩ - كتاب الجهاد ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٢٠ - كتاب الاطعمة والاشربة
- ٢١ - كتاب الوقوف والصدقات







a32101 007371113P





